موسوعة الرسول المصطفى (ص)

الرسول المصطفى وفضائل القرآن

عرض ونقد

عبد الحليم الحلي

المجلد الأول

دار الأثر
بيروت - لبنان

الرسول المصطفى
وفضائل القرآن

موسوعة
الرسول المصطفى (ص)

الرسول المصطفى وفضائل القرآن

عرض ونقد

عبد الحليم الحلي

المجلد الأول

دار الأثر
بيروت - لبنان

موسوعة
الرسول المصطفى (ص)

(٤)

العنوان البريدي: لبنان - بيروت - الغبيري
ص - ب - ٢٥/١٣٨
البريد الالكتروني: E-mails:
almawsouah@hotmail.com
almawsouah@yahoo.comm
الموقع في الإنترنت:
www.almawsouah.org

الطبعة الاولى
١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م

دار الأثر
للطباعة والنشر والتوزيع
Dar Al-Athar, Publisher

توزيع ونشر دار الأثر
بيروت - بئر العبد - شارع دكاش - بناية شحرور هاتف ٠١/٢٧٠٥٧٤ - ٠٣/٣٤٩٢٣٧ -
Em: alathar 2002 @hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا
وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۝ وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ
بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا ۝

صدق الله العلي العظيم

الأحزاب ٤٥ - ٤٦

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

كلمة الموسوعة

عندما يتكلّم الكون بأرضه وسمائه.. وشموسه وأقماره.. ونجومه وجباله.. وشجره وترابه.. لا يطيق سماعه إلا الخواص.. أولئك الذين فُتحت قلوبهم لتعي حتى تسبيح الجمادات. فكل شيء في الوجود له تعبير وكلام ولكننا لا نعي ذلك التعبير ولا ذلك الكلام.

هذا هو الكتاب التكويني الذي خلقه الله، وقد كان كافياً لإثارة دفائن عقول الخواص، والأخذ بأيديهم إلى صراط العزيز الحميد.

وكم هو عظيم هذا الكتاب.. ولكنه لا يكفي للجميع.. فالناس لا تعي مفهوم العدالة من المنظومة الشمسية مثلاً.. ولا تعي تفاصيل الأخلاق والقيم من خصائل الحيوانات.. ولا تعي التأكيد على الحقوق والواجبات عبر تبادل العلاقة بين التراب والماء والشجر..

فلا بد من كتاب يُقرأ.. ودستور حياة يُفهم.. وشريعة تُدرَس.. فجاءت صحف إبراهيم وموسىٰ.. ونزلت التوراة والإنجيل والزبور.. وانتهت رسالة السماء المقروءة والمكتوبة بالقرآن الحكيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

ولا بد من أن تتشابه وتتوازىٰ الخلقتان التكوينية والتشريعية.. فبقدر ما يكون الكون عظيماً، يلزم أن تكون الشريعة عظيمة ومهيبة

أيضاً. وهكذا كان القرآن.. فإنه ـ كالكون ـ عالَم عظيم وكيان مهيب له أسراره وخفاياه.. وكنوزه ومعادنه.. وظواهره وبواطنه.. وخواصه وآثاره.. فكما أن للجبال آثاراً في هذه المعمورة، فإن لآيات القرآن آثاراً في كل الكون.. وكما أن للشمس والقمر والنجوم والطاقات المرئية وغير المرئية في هذا الكون خواصاً وبركات لا يعلمها إلا الله والراسخون في العلم، فكذلك لكل سورة من هذا الكتاب ولكل آية منه بل لكل حرف منه خواص وبركات وفضائل وتأثيرات على روح الإنسان وعقله وعلى جسم الإنسان وبدنه وعلى سائر مخلوقات الله.

فالكلمة الفاعلة المتحركة لا بد أن تكون أكبر تأثيراً وأعظم فاعلية من الصخرة الصماء والجبل الراكد والشجر الصامت. وكما قالوا: في البدء كانت الكلمة.. ومن الكلمة انبثق كل شيء.. حيث قال: كن فكان.. والقرآن هو تلك الكلمة الربانية الفاعلة والمتحركة التي أراد الله أن يتحفها الإنسان لتكون له نبراساً ينير الطريق.. ولتكون مشعل هداية يستدل به الضالّون.. ولتكون الوسيلة التي يسترشد بها طلاّب الحقيقة.

فالقرآن قبل كل شيء دستور حياة ونظام كون وشريعة بشر، جعله الله الواسطة بينه وبين خلقه بلطفه وكرمه ومنّه عليهم، ليعيشوا تحت ظله حياة سعيدة في الدنيا، ويمّهدوا بواسطته لأنفسهم حياة رَغيدة هنيئة في الآخرة.

وكما قلنا في البدء.. إن القرآن عالَم مهيب بذاته، فلا بد أن تكون له فضائل وخواص وآثار وأسرار كما للكون.. والرسول المصطفى ﷺ وعترته ﷺ قد أزاحوا الستار عن بعض تلكم الخواص والآثار في حدود يستطيع العقل البشري المحدود، والقلب الناسوتي

الضيق استيعابها.. إلى أن يأتي ذلك اليوم الموعود الذي تتكامل فيه عقول الناس، ليستطيعوا الاغتراف الأكثر من هذا المعين الزخار الذي لا ينضب.

ومحاولةً من موسوعة الرسول المصطفىﷺ في هذا المجال، قام أخي الفاضل عبد الحليم الحلي ليسبر هذا الغور العميق علّه يستلقط ما يمكنه أن يستلقط من درر الآثار القرآنية عبر كلمات الرسول وعترته، فسعىٰ مشكوراً في المجلد الأول من هذه المحاولة أن يتعرّف على الأسس والقواعد التي تمهّد للباحث طريقة التعامل السليمة مع الأحاديث الواردة في فضائل وأسرار القرآن، وأتبع جهده المبارك بجرد تلك الفضائل وفهرستها وتبويبها في المجلد الثاني.

وإنني إذ أبارك له هذا العمل المفيد، اعتبره جهداً مبتكراً جديداً، يمكن له أن يصبح بداية انطلاقة جديدة في سبيل استكشاف غوامض تلك الأسرار واستخراج دفائن تلك الكنوز التي طالما بقيت دفينةً مع أمسّ الحاجة إليها في عصرنا الحاضر.

محسن أحمد الخاتمي

بيروت ١٣/صفر/١٤٢٣ هـ

٢٦/أبريل/٢٠٠٢ م

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

تعريفات

تمهيد في دواعي تأسيس علم فضائل القرآن الكريم
تعريف علم فضائل القرآن الكريم
موضوع ومحمول علم فضائل القرآن الكريم
فائدة علم فضائل القرآن الكريم
مسائل علم فضائل القرآن الكريم
العلاقة بين القرآن الكريم وسوره
المبادئ التصورية لعلم فضائل القرآن الكريم
المبادئ التصديقية لعلم فضائل القرآن الكريم
وظيفة الباحث في فضائل القرآن الكريم
المسؤلية الكبرى
المسار والمنهج
الفرز بين اصطلاحات أربع
الاصطلاح الأول: أحاديث وأخبار فضائل القرآن الكريم
الاصطلاح الثاني: فضائل القرآن الكريم
الاصطلاح الثالث: علم فضائل القرآن الكريم
الاصطلاح الرابع: أصول علم فضائل القرآن الكريم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، بارئ الخلائق أجمعين، ثُمّ الصلاة والسلام على محمّد ﷺ وآل بيته الطيّبين الطاهرين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين، إلى يوم الدين.

أمّا بعدُ:

إنّ الله ذو فضل على المخلوقات بإفاضة الوجود عليها، وعظم فضله قد تجسّد علينا نحن البشر بوضوح، بحيث يدركه العالم والجاهل، ومن فضل الله سبحانه وتعالى على الإنسان، بعث الرسل بين فترة وأخرى، يُبَشِّرون ويُنذرون، ويدعون إلى عبادة الله ﷻ.

فقال تعالى في مُحكم كتابه العزيز: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾(١).

والقرآن الكريم هو رسالة الله تعالى إلى الإنسانيّة، بواسطة نبي الرحمة محمد ﷺ، وقد دلّت النصوص على عالميّته، فقد قال الله تعالى في محكم كتابه العزيز: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾(٢).

---

(١) النساء: ١٦٥.

(٢) الأعراف: ١٥٨.

وقال تبارك وتعالى أيضاً: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾(١).

والآيتان واضحتان في عالمية الرسالة وشمولها لجميع بني الإنسان.

والقرآن الكريم قد جاء وافياً بجميع المطالب الّتي يحتاجها النوع الإنساني على مرّ الزمان، وفي كلّ مكان، فهو الدستور الإلهي، وهو الشفاء النافع، وهو الشافع في الآخرة، وبركاته على الموجودات عامة وشاملة لكل أمر دنيوي أو أُخروي.

إنّ القرآن الكريم، هو الدستور الإلهي المُنزل على رسوله ﷺ، المتكفّل بإصلاح دين ودنيا الناس، وهدايتهم إلى الصراط المستقيم، والضامن لهم سعادة الدنيا والآخرة، فكلُّ آية من آياته لها فضلٌ، ونعمة، وبركةٌ، ورحمةٌ، قد يُدرِكها الإنسان، في دار الدنيا أو في دار الآخرة إنْ عمل وفق شروط تحصيلها، وقد لا يدركها فيما إذا ترك شروط العمل بها.

والباغي أو الطالب لسبيل الآخرة، عليه التمسُّك بكتاب الله ﷻ، والتناول من مأدبة الله ﷻ، في جميع أُمور حياته، وفي أي وقت شاء، ولأي أمر أراد.

هذا وقد دلّت الآثار المنقولة إلينا من طرق الخاصّة والعامّة، على أنّ للقرآن فضائل وآثاراً وبركات تُنال بالقراءة، والحفظ، والتعليم، والتعلُّم، والكتابة، مثلُ الأحاديث الكثيرة الواردة عن النبي ﷺ، وعن أهل بيته ﷺ والّتي مفادها أنّ النظر في القرآن الكريم سببٌ لحفظ البصر من العمى والرمد.

---

(١) الفُرقان: ١.

ومثل الأحاديث الّتي مفادها أنّ قراءة شيءٍ من القرآن الكريم في كذا وقت، سببٌ لدفع كذا علّة، وكذا مرض، وهكذا...، وسيأتي البحث في هذه الأُمور مفصلاً.

ولاريب أنّ الرسول ﷺ أعرفُ الخلائق أجمعين بما في القرآن الكريم، فلذا يكون وصفه له من أكمل الأوصاف، وبيانه لتأثيره وفضله وبركته من أحسن البيان، كيف لا وهو رسول الله ﷺ، وهو الواسطة بين الخالق والخلق في إيصال كتاب الله ﷻ إليهم؟

فقد وصفه ﷺ بأوصاف عديدة، كالنور، والهادي، والمرشد، و...، وقد وصفه بأنّه قرين العترة الطاهرة صلوات الله عليهم أجمعين، وبأنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليه الحوض.

ثمّ إنّه قد حثّ رسول الله ﷺ ـ حسب ما ورد إلينا ـ على تعاهد والتزام القرآن الكريم بالقراءة، والكتابة، والحفظ، والجمع، والتعلّم، والتعليم، والاستشفاء، وقضاء جميع حوائج الدنيا والآخرة به، فإن الروايات الواردة في ذلك كثيرة سيأتي الكلام فيها مفصّلاً.

تمهيد في دواعي تاسيس علم فضائل القرآن الكريم

بعد أنْ تتبّعتُ الكتب المؤلّفة الخاصّة بـ «فهرست» المؤلّفات، وأسماء الكتب، مثل «كشف الظنون»، و«الذريعة»، وكتاب «التفسير والمفسّرون»، وكتاب «مؤلّفات الزيديّة»، وغيرها، وجدتُ أنّ الكتب المعنونة تحت عنوان «فضائل القرآن الكريم»، و«ثواب القرآن الكريم»، و«فضائل السور والآيات» و«خواص القرآن» و«منافع القرآن» كثيرة جداً.

وقد جمعتها في مبحث خاص، سمّيته «في المؤلّفات في فضائل القرآن الكريم»، وقد ذكرتُ ترجمة مختصرة لمؤلّف كلّ كتاب منها،

مع ذكر سنة ولادة ووفاة المؤلّف، حسب المقدور.

ولكن مع الأسف، عندما راجعتُ المكتبات العامّة والخاصة بكتب التفسير وعلوم القرآن، وجدتُ أنّ المطبوع من الكتب تحت هذا العنوان، قليلٌ جدّاً، لا يتجاوز عدد الأصابع.

وعندما دقّقتُ في المطالب المذكورة في هذه الكتب، وجدتها كتباً لطيفة، قد اهتمّت بجمع الأحاديث الواردة في «فضائل القرآن الكريم»، مع تبويب الفضائل حسب سور القرآن الكريم سورة سورة، علماً أنه قد انتهج بعض المؤلفين بيان فوائد القرآن ومنافعه.

غاية الأمر، أنّ بعض الكتب قد اهتمّت بجمع الأحاديث الواردة عن النبي ﷺ، وبعضها قد اهتمّت بجمع الأحاديث الواردة عن ذُرّيّة النبي ﷺ، وبعضها جمعت الأمرَين معاً.

وكُلُّ الإضافات الّتي رأيتها في الكتب المطبوعة ـ الموجودة في متناول أيدينا ـ لا تتعدّى أنْ تكون شرحاً وتبسيطاً لبعض الكلمات الغريبة الواردة في تلك الأحاديث الشريفة.

وأفضل وأشمل وأجمع نتاجٍ صدر في جمع أحاديث فضائل القرآن الكريم ـ في عصرنا الحاضر ـ هو ما قام به سماحة السيد محمد باقر الموحد الأبطحي الإصفهاني في «مؤسّسة الإمام المهدي ﷺ»، حيث جمع كلّ ما أمكن جمعه من الأحاديث الواردة في «فضائل القرآن الكريم» عن الرسول ﷺ وأهل بيته ﷺ وأصحابه تحت عنوان «جامع الأخبار والآثار عن النبي والأئمة الأطهار».

وقد جاء المجلّد الأول من الكتاب مختصاً ببيان فضائل القرآن الكريم الدنيوية والأُخروية مثل فضيلة مَن قرأ القرآن، ومن كتب القرآن، ومن حفظ القرآن إلى غير ذلك.

وأما المجلد الثاني منه فإنه مختصٌ ببيان فضائل سور القرآن سورة سورة من أوّل القرآن إلى آخره، ذاكراً الأحاديث الواردة عن النبي ﷺ، ثم الواردة عن العترة واحداً بعد الآخر.

كما أنه ذكر الأخبار والآثار الواردة عن الصحابة والمنقولة في الكتب من دون إسنادٍ إلى النبي ﷺ أو أهل بيته الطاهرين عليهم السلام والتي تسمى عند أهل الدراية والحديث بالأحاديث الموقوفة[1]، وهو عملٌ جيّدٌ في نفسه.

لكن مع كل هذا الجهد العظيم المبذول من قبل علماء الإسلام يبقى في البينِ فراغ وخلأ، يتحسس به كل من يطالع ويقرأ أحاديث الفضائل، وسيأتي بيان نوع الفراغ والخلأ الموجود في هذه الأحاديث ضمن المباحث التالية.

وقد جرت سيرة العلماء حينما يضطرّهم الاهتمام ـ بمجموعة مباحث معينة يوجد بينها عامل مشترك ـ إلى تأسيس علم خاص مستقل، يجمع تلك المباحث تحت عنوان واحد.

وهذه المباحث إمّا أنها لم تطرح على بساط البحث في علم من العلوم سابقاً، أو بُحثت في علومٍ أُخرى، ولكن لشدّة ارتباطها بهذا العلم، تراهم يُدخلونها في العلمِ الجديد، أو أنّها أُدخِلَت في العلم الجديد ؛ للزوم التنقيح الأكثر، فيما يخصّ الجهات المرتبطة بالعلم الجديد، كما هو الحال في إدخال كثير من المباحث اللغويّة في مباحث علم «أصول الفقه» مع إعادة النظر وتجديده فيما قاله اللغويّون.

---

(١) قال الخطيب في الكفاية: ٢١، الموقوف هو ما روي عن الصحابي من قول أو فعل أو تقرير متصلاً كان أو منقطعاً، أُنظر أصول الحديث علومه ومصطلحه لمحمد عجاج الخطيب: ٣٨٠.

وإنّ من دواعي تأسيس علم[1] يختصّ ويستقلّ ويهتمُّ بـ: «فضائل القرآن الكريم» هو أننا نرى عدداً هائلاً من الأحاديث المنقولة إلينا في المجاميع الحديثيّة، وكتب المفسّرين، فيها أُمور مثيرة للتعجب، مرتبطة بسندها ومتنها، أنتجت أقاويل ونظريّات تُثير الحيرة والاضطراب.

وذلك أنّنا نرى أُموراً أثارت التعجب والتساؤل، فيما يخصّ مضامين هذه الأحاديث، من أنواع الثواب العظيم على أعمالٍ نراها في الظاهر يسيرة، كما في الأحاديث الواردة في أنّ «مَنْ قرأ سورة التوحيد، كأنّما قرأ ثلث القرآن»[2]، وكما في الأحاديث الوارد فيها ثواب قراءة «آية الكرسي»[3]، وسورة «الحمد»[4]، إلى غير ذلك من عظيم الثواب الذي سيتبين لك في المباحث المقبلة إن شاء الله.

هذا كلّه في الأُمور الأُخرويّة.

وأمّا في الأُمور الدنيويّة، فقد ورد في أحاديث «فضائل القرآن الكريم» ما يُعالَجُ به المرضى، وما تُحَلُّ به عقد المشاكل، وما به تُقضى الحوائج، وما به يُخْتَفى من السّلطان، وما به يُتَخَلَّصُ من السباع والهوام، ومابه يتخلّص من الشيطان والجن وإبطال السحر، إلى غير ذلك من الأمور العجيبة الغريبة التي سيتبيّن لك أمرها إن شاء الله تعالى في المباحث المقبلة.

---

(١) بعد التتبع وجدنا اصطلاح «علم فضائل القرآن» مذكوراً في كشف الظنون ١: ٤٤ وص ١٢٧٧، كما وجدنا اصطلاح علم خواص القرآن أيضا في كشف الظنون ١: ٤٤، وعلى هذا فمقصودنا من تأسيس العلم ليس إيجاد العنوان فقط بل وضع حدوده وقيوده وتشخيص مباحثه.

(٢) كمال الدين: ٥٤٢ ح ٦، الدر المنثور ٦: ٤١٣، تأويل الآيات ٢: ٨١٦ ح ٣.

(٣) عيون أخبار الرضا ﷺ ٢: ٦٥ ح ٢٨٩، نور الثقلين ١: ٢١٥ ح ١٠٢٧، الدر المنثور ١: ٣٢٣.

(٤) الدر المنثور ٥: ٣٤٥، دعائم الإسلام ١: ١٤٨ح ٤٠٢.

وهذه الأمور ـ كلها أو بعضها ـ حدت بالبعض من العلماء والمحدّثين إلى رفض هذه الأحاديث ورميها بالكذب والوضع، وادّعاء عدم صدورها من رسول الله ﷺ أو من عترته الطاهرة ﷺ فحاربوها محاربة البدع.

وفي مقابل هؤلاء، ذهب فريق آخر إلى قبول مضامين هذه الأحاديث، والدفاع عنها، ورد مَنْ خدش في سندها، ودعا إلى التعبُّد والتصديق بها فوضعوها في أوائل تفسيرهم، لأجل الوفرة العظيمة من الأحاديث الواردة في هذا المجال المقطوع بصدور بعضها من شخص الرسول ﷺ أو من ذريته الطاهرين ﷺ.

وظهر بين هذين المذهبين مذهب ثالث فصّل في المسألة، فاختار بعضها، وردّ بعضها.

إذا تبيّن هذا، فلا بدّ قبل الشروع في بيان مطالب «فضائل القرآن الكريم» من بيان تعريفٍ لهذا العلم الجديد، ومِن بيان موضوعه، وموضوعات مسائله، والمسائل التي يهتمّ بالبحث عنها، كي تتسنّى لنا الإجابة عن بعض المسائل، وحل المعضلات الّتي تواجه القارئ في «فضائل القرآن الكريم».

وقد سلكنا في بيان التعريف، والموضوع، والمسائل، ما سلكه الأعاظم في تأسيس كلّ علم.

تعريف علم فضائل القرآن الكريم

إنّ وضع تعريف خاصّ لعلم «فضائل القرآن الكريم» يستلزم منّا بيان حقيقة العلم وتعريفه، فنقول وعلى الله التوكل:

إنّ لكلمة العلم اصطلاحات متعدّدة، والمراد منه هنا: ما يُطلق

على مجموعة من المسائل التي تختلف من حيث المحمولات، وإن كانت جميعاً تدور حول موضوع واحد.

وبعبارة أخرى: هو مجموع قضايا يُبحث فيها عن أحوال موضوع واحد، وهذا الموضوع الواحد معتبر ومأخوذ في حدود وتعريف موضوعات مسائله، ومحمولاتها[١].

بيان ذلك: لو نظرنا إلى هذه القضايا المتعددة في علم النحو مثل: الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، والمضاف إليه مجرور، نرى أن هذه القضايا كلها تبحث عن أحوال موضوع واحد وهو الكلمة، وهذا الموضوع الواحد ـ أعني الكلمة ـ له حالات ومحمولات متعددة، فقد يكون مرفوعاً، وقد يكون منصوباً، وقد يكون مجروراً.

ثمّ إنّ موضوع العلم ـ أي الكلمة ـ قد أُخذ في تعريف كل واحدٍ من موضوعات مسائل نفس العلم مثل الفاعل، والمفعول به، والمضاف إليه، فإنّنا عندما نعرّف الفاعل نقول: إنّه كلمة مرفوعة مثلاً، فصارت لفظة «كلمة» مأخوذة في تعريف كلمة «الفاعل».

وهكذا الأمر في المفعول به فإنّه يقال في تعريفه: إنّه كلمة منصوبة، وبهذا صارت لفظة «كلمة» معتبرة ومأخوذة في تعريف المفعول به، وهكذا الأمر في بقية اصطلاحات علم النحو.

وإلى هذا المعنى أشار صدر المتألّهين في عبارته المنقولة آنفاً بقوله «هو المأخوذ في حدود موضوعات مسائله ومحمولاتها»[٢].

كما أنّ في البين نظراً آخر في تعريف العلم يرتكز على كون

(١) الحكمة المتعالية ١: ٣١، مع حاشية الطباطبائي.

(٢) الحكمة المتعالية ١: ٣١، مع حاشية الطباطبائي.

وحدة العلم معلولة لوحدة الغرض والغاية التي من أجلها أُسس ذلك العلم، وعلى هذا فلا تشترط وحدة الموضوع هنا كما في التعريف السابق، بل قد تختلف قضايا العلم الواحد موضوعاً ومحمولاً، ولا يضر هذا الاختلاف مادام الغرض واحداً.

وإلى هذه المعاني أشار السيد الخوئي (قدّس سرّه) بقوله: إنّ حقيقة العلم، عبارة عن مجموع القضايا والقواعد المتخالفة، التي جمعها الاشتراك في غرض خاص، ولا يحصل ذلك الغرض إلاّ بالبحث عنها، فالعلم: هو عبارة عن الموضوعات والمحمولات والنسب بينها[1].

وعلى هذا فنقول في تعريف علم فضائل القرآن الكريم: هو العلم الّذي يُبحَثُ فيه عن ثبوت أو عدم ثبوت الآثار للقرآن، فيكون موضوع العلم هو «القرآن الكريم»، والمحمول هو «ثبوت الآثار أوعدم ثبوتها»، كثبوت الشفاء للقرآن الكريم، أو عدم ثبوته، وكثبوت قضاء حوائج الدنيا به، أو عدمه، وكترتُّب أنواع الثواب العظيم لبعض الأعمال، كثبوت ثواب حجة وعمرة وسبعين حجة وعمرة على عملٍ قرآني نراه بسيطاً، أو عدمه وهكذا....

وفضائل القرآن الكريم: هي الآثار الثابتة ـ بالدليل الوارد إلينا من الشارع المقدّس ـ للقرآن الكريم في الدنيا كالشفاء وسعة الرزق وغيرهما، وفي الآخرة كالثواب العظيم ودخول الجنان وغيرهما.

وبهذا البيان يتضح الفرق بين فضائل القرآن الكريم وبين العلم الباحث في فضائل القرآن الكريم، والذي نسميه «علم فضائل القرآن» حيث إنّ العلم يتناول الأحاديث الواردة في هذا المضمار ويمحّصها

---

(١) محاضرات في أصول الفقه للسيد الخوئي ١: ٢٧.

سنداً ودلالة، وبعد التمحيص تكون النتيجة على نحوين: إمّا ثبوت الفضيلة والأثر للقرآن الكريم أوعدم ثبوتها، فإذا ثبتت الفضيلة للقرآن بالدليل سميناها فضيلة القرآن، ومجموعها فضائل، وسيأتي توضيح أكثر في مقام بيان الفرق بينهما.

موضوع ومحمول علم فضائل القرآن الكريم

لابُدّ لنا قبل أن نبيّن موضوع علم فضائل القرآن الكريم من بيان موضوع كلّ علم كما هو دأب المصنّفين في العلوم، فنقول ومن الله الاستعانة:

إنّ موضوع كلّ علم هو الّذي يبحث فيه عن الأوصاف العارضة له حقيقة، كالصحّة والمرض العارضين للإنسان في علم الطب، والرفع والنصب والجر العارض للكلمة في علم النحو.

وهي التي تسمّى بالعوارض الذاتيّة في مقابل ما يُنسب إليه ـ أي الموضوع ـ عناية ومجازاً كالسرعة المنسوبة إلى الطائر، فإنّها عارضة لحركة الطائر لا لنفس الطائر، وهو المسمّى بالعرض الغريب[١].

وعلى هذا يكون موضوع علم فضائل القرآن الكريم هو القرآن الكريم، سوراً، وآياتٍ، من حيث الكتابة، والحمل، والقراءة، والحفظ، و....

ومقصودنا من هذا الكلام أنّ موضوع علم فضائل القرآن الكريم هو النحو الوجودي للقرآن الكريم، فالوجود الحفظي للقرآن له كذا أثر، والوجود الكتبي له كذا أثر، والوجود الترتيلي له كذا أثر، كما

---

(١) لمزيد البيان والتفصيل في العرض الذاتي والغريب، ينظر نهاية الأفكار للعراقي ١: ١٣.

أن الوجود الإنزالي له كذا أثر، وسيتضح لك الأمر بصورة أوسع في المباحث المقبلة[١].

وأمّا محمولات مسائل علم فضائل القرآن الكريم ؛ فهي على قسمين: دنيوية وأخروية، أمّا الدنيوية فهي كالشفاء من الأمراض البدنية والروحية، وسعة الرزق، وحصول الاطمئنان، والخلاص من السجن والسلطان، وقضاء الحاجات، وغير ذلك.

وأما الأخروية فهي كثواب سبعين حجة وسبعين عمرة على قراءة سورة معينة، ومثل ثواب قراءة كل القرآن لمن قرأ سورة الفاتحة، ومثل ثواب قراءة ثلث القرآن لمن قرأ سورة التوحيد، وهكذا.

فائدة علم فضائل القرآن الكريم

إنّ المطلوب المهم في هذا العلم ـ حسبما يكشف عنه التعريف ـ هو التعرّف على الفضائل والبركات والآثار الدنيويّة والأخرويّة للقرآن الكريم.

ومقصودنا من الآثار الدنيويّة، هو ما تقدم ذكره مما كان أثراً وضعيّاً لقراءته، وحمله، وكتابته، وحفظه، وغير ذلك، من قبيل الشفاء من المرض، ودفع السلطان، وقضاء الحاجات، وغير ذلك.

ومقصودنا من الآثار الأخرويّة، هو ما أشرنا إليه آنفاً، كدخول الجنان، وعظيم الثواب من قبيل ثواب ختم جميع الكتب السماوية لمن قرأ كذا سورة في كذا وقت، وغير ذلك.

---

(١) والتعبير بالوجود قد يعني الحالات.

مسائل علم فضائل القرآن الكريم

إنّ مسائل كلّ علم، هي القضايا التي تجتمع على مشرب واحد، لغرض واحد، مثل مسائل وقضايا «علم النحو»، كقولهم: الفاعل مرفوعٌ، والمفعول به منصوبٌ، والمضاف إليه مجرورٌ، وهكذا...، ويجمعها موضوع واحد في الغالب وهو «الكلمة» كما أنه يجمعها غرضٌ واحدٌ، وهو حفظ اللسان عن الخطأ في المقال، أو العلم بالطريق الّذي يحفظ اللسان عن الخطأ، إلا أن الملاك الأساس هو وحدة الغرض.

ومسائل علم فضائل القرآن الكريم: هي عبارة عن كلّ مسألة يبحث فيها عن ثبوت أو عدم ثبوت فضيلة من فضائل وآثار القرآن الكريم الدنيويّة والأخرويّة وما يتوقف عليه إثبات ذلك.

وهذه المسائل لها مواضيع متكثرة، يجمعها وحدة موضوع العلم في الغالب، فموضوع هذه المسألة سورة الفاتحة، أي النحو الوجودي لسورة الفاتحة، ومثل النحو الترتيلي، والنحو الحفظي، والنحو الكتبي، والنحو الإنزالي، وغير ذلك من الأنحاء الوجودية. وموضوع تلك المسألة سورة التوحيد، وموضوع المسألة الأخرى آية الكرسي، وموضوعات المسائل واقعة في الغالب تحت عنوان كلي اسمه موضوع العلم، وهو القرآن الكريم.

العلاقة بين القرآن الكريم وسوره

هل العلاقة بين القرآن الكريم وسوره وآياته من قبيل العلاقة بين الكلّي ومصاديقه؟ أومن قبيل العلاقة بين الكل وأجزائه؟

يُمكن القول: إنّ العلاقة بين القرآن وسوره وآياته من سنخ العلاقة بين الكلّ والجزء، فإنّ القرآن الكريم مركّبٌ من سور،

والسورة الواحدة مركّبة من آيات، فيُقال: هذه الآيات تؤلّف السورة الفلانيّة، ومجموع السور يؤلّف القرآن الكريم، وهذا واضح.

ثمّ إنّ علاقة الكل والجزء بين القرآن الكريم وسوره وآياته، لا تضرّ بتأسيس هذا العلم؛ بناءً على عدم اشتراط كون العلاقة بين موضوع العلم وموضوعات مسائله من قبيل الكلّي ومصاديقه، وبناءً على كفاية وحدة الغرض في وحدة العلم.

ويمكن القول: إنّ العلاقة بين القرآن وسوره وآياته من سنخ العلاقة بين الكلّي ومصاديقه، فإنّ القرآن الكريم شيءٌ كلّي قابلٌ للانطباق على كثير، فسورة الفاتحة، وسورة البقرة، وسورة الأنفال، وسورة التوحيد مثلاً من مصاديقه، وهكذا بقيّة السور والآيات.

وعلى هذا فيُطلَقُ على كلّ سورة وعلى كلّ آية «القرآن»، فالسورة قرآن، والآية قرآن، والكلّ قرآن.

وقد قال العلماء: إنّ كلمة القرآن بمنزلة كلمة الماء، فكما أنّ الماء يطلق على كثيره كذلك يطلق على قليله الذي في الإناء مثلاً، فيقال: ماء البحر، وبحر ماء. ويقال: ماء الإناء، وإناء ماء.

كذلك فإن لفظ القرآن يطلق على أبعاض القرآن كما يطلق على القرآن برمته، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾[1] ومن المعلوم أنّ الله ﷻ يجعل بين النبي ﷺ والكفار الحجاب المستور حين قراءة آيات معينة من القرآن الكريم لا كلّه.

ويتأيّد هذا الكلام بما ورد في بعض الأخبار، من أنّه أُنزلَ في

(١) الإسراء: ٤٥.

فلان قرآنٌ، أونزل فيه قرآنٌ كما ستراه في الآية الآتية، وغير ذلك....

وعلى هذا، فإنّ القول المشهور بين العلماء من أنّ العلاقة بين «موضوع العلم» و«موضوعات مسائله» هي علاقة الكلّي ومصاديقه، يعني مثل العلاقة بين مفهوم «الإنسان» و«زيد»، ينطبق على ما نحن فيه.

بيان ذلك: أنّ موضوع علم فضائل القرآن الكريم هو القرآن الكريم اقتناءاً، وحملاً، وحفظاً، وكتابة، وقراءة، وحتى مثل عدم احترام القرآن، وإهانته، ونسيانه، وترك العمل به، على أن يكون كل واحد من تلك الأمور من موضوعات مسائله.

فموضوعات المسائل هي السور والآيات من حيث الحفظ والحمل والقراءة والكتابة، وهي من مصاديق موضوع العلم، أي القرآن الكريم من حيث القراءة والكتابة والحفظ والحمل و....

ومن الشواهد على إطلاق لفظ «القرآن» على السورة، أو الآية، ما رُوي عن عبّاس بن هشام، عن أبيه، عن جدّه، قال: «أتى عاصم بن عدي البلوي، رجلٌ من بني العجلان من الأنصار يُقالُ له عويمر، فسأله أن يسأل النبيﷺ عن رجلٍ وجد مع امرأته رجلاً، كيف يصنع؟ فسأله، فلم يجبه بشيء، فأتى عويمر النبيﷺ فسأله عن ذلك.

فقالﷺ: «**قد أنزل الله في أمرك وأمر صاحبتك قرآناً، فأتِ بها**.

فلاعَنَ رسول اللهﷺ بينهما، وكان الذي قذف بها شريك بن سمحاء»[1].

---

(١) كتاب «جُمل من أنساب الأشراف» ١: ٢٦ ـ ٢٧، للإمام أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، المتوفّى سنة ٢٧٩ هـ.

وقوله ﷺ: «قد أنزل الله في أمرك وأمر صاحبتك قرآناً» صريحٌ في إطلاق لفظ القرآن على السورة والآية، وهو أقوى شاهد على كون العلاقة بين القرآن الكريم وسوره وآياته من قبيل العلاقة بين الكلّي ومصاديقه فهذا النازل في هذه الواقعة قرآنٌ، وذلك النازل في تلك الواقعة قرآنٌ، كما أنّ ما بين الدفّتين قرآنٌ، بيد أن إطلاق القرآن كان في المرحلة الأولى على الأبعاض ؛ لأن القرآن خرج إلى الناس بالتدريج كما هو معلوم.

ويتأيد هذا الكلام بأنك إذا سمعت من يتلو آية من آيات القرآن الكريم صح أن تقول: إنّه يقرأ القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا لَهُۥ وَأَنصِتُوا﴾[1] فإنّ المراد به إذا قرئ ما يصدق عليه القرآن ولو كان قليلاً فاستمعوا له. أضف إلى ذلك عدم صحة سلب القرآن عن الأبعاض وهو علامة الحقيقة.

وبالنتيجة تمكّنا أن نثبت أن العلاقة بين القرآن وسوره هي علاقة الكلي ومصاديقه، وهذه النتيجة نافعة لمن يشترط الترابط بين موضوع العلم وموضوعات مسائله من قبيل الكلي ومصاديقه فتأمل.

المبادئ التصوّريّة لعلم فضائل القرآن الكريم

يمكن القول: إنّ المبادئ التصوّريّة لعلم فضائل القرآن الكريم، هي تعريفات وحدود موضوعات مسائله، مثل تعريف القرآن الكريم، وتعريف حمل القرآن الكريم، وتعريف حامل القرآن، وتعريف قراءة القرآن، وتعريف كتابته، وتعريف وبيان حدود تارك العمل بالقرآن والناسي له والتارك لحدوده.

---

(١) الأعراف: ٢٠٤.

ومثل تعريف محمولات المسائل، كتعريف الشفاء وبيان حقيقته، وتعريف سعة الرزق اللّذين هما من الآثار الدنيويّة للقرآن الكريم، وكتعريف الجزاء الأُخروي وبيان حقيقته.

وهي مثل المبادئ التصوّريّة لـ «علم النحو»، التي هي حدود موضوعات المسائل، كتعريف الفاعل، وتعريف المبتدأ والخبر، ونحوها، وكذلك حدود محمولات مسائله كتعريف الرفع، وتعريف النصب، وتعريف الجر، المحمولة على تلك الموضوعات.

المبادئ التصديقيّة لعلم فضائل القرآن الكريم

إنّ كُلّ علم مركّب من قضايا متشتّتة، ومختلفة موضوعاً، ومحمولاً، كقولهم في المثال المتقدم في علم النحو: الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، واسم كان مرفوع، وهكذا....

وهذه القضايا يُبَرهَنُ عليها بما ورد من كلام منقول عن العرب، كأشعار امرئ القيس مثلاً، وكنصوص القرآن الكريم وأحاديث السنة النبوية، وغير ذلك.

وهذه الأُمور التي يُبرهنُ بها على ذلك تُسمّى بـ «المبادئ التصديقيّة» ؛ لكونها هي الأمور الموجبة للتصديق، بثبوت محمولات هذه المسائل لموضوعاتها.

وهكذا نرى أنّ «علم فضائل القرآن الكريم»، مركّبٌ من قضايا متشتتةٍ، مختلفةٍ موضوعاً ومحمولاً، كقولنا: سورة «الحمد» تشفي المريض، وسورة «يس» تُفرِح الموتى، وسورة كذا توسع الرزق.

وهذه القضايا يُبَرهَنُ عليها، وتثبت بأُمورٍ نسمّيها «المبادئ التصديقية»، منها آيات القرآن الكريم مثل قوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ

ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾[١] فإنه بهذه الآية وأمثالها يثبت التأثير والفضل للقرآن الكريم[٢] ومنها: أحاديث السنة النبوية وأحاديث العترة الطاهرة.

فإنّ هذه المبادئ، هي الموجِبة لثبوت هذه المحمولات أي الفضائل لهذه الموضوعات، أي السور والآيات فصار البحث هنا عن ضوابط كلّيّة، وقواعد عامّة، توجب البصيرة والتصديق بثبوت المحمول للموضوع لمن أراد الخوض في أدلة وأحاديث «فضائل القرآن الكريم».

وظيفة الباحث في فضائل القرآن الكريم

بعد أن بيّنا تعريف علم فضائل القرآن الكريم وبيّنا موضوعه ومحموله والمبادئ التصورية والتصديقية له، يمكن تلخيص الوظائف الأساسيّة التي يتبنّاها العالم المختصّ بـ «فضائل القرآن الكريم» في نقاط:

أوّلها: تشخيص وعزل الأدلة والأحاديث الواردة في «فضائل القرآن الكريم» ومعرفة أماكنها في كتب الحديث مثل الصحاح والمسانيد والسنن، وغيرها من كتب العامّة، وكذلك معرفة أماكنها في كتب الحديث المشهورة بين الخاصّة، مضافاً إلى الإحاطة والمعرفة بالكتب المؤلّفة في هذا المضمار.

---

(١) الإسراء: ٨٢.

(٢) ومثل قوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ يونس: ٥٧، ومثل قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ فصلت: ٤٤، ومثل قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ الحشر: ٢١، وغير ذلك.

ثانيها: لمّا كان أغلب «فضائل القرآن الكريم» قد وصل إلينا من خلال الأخبار، كان من المحتّم على الباحث في هذا العلم الإلمام، بل الخوض في علوم الأسانيد من الرجال والدراية، وتمحيصها ؛ ليتسنّى له عزل الحديث المُعتبر عن غير المعتبر، وإن كان الطريق مفتوحاً أمامنا لإمكان العمل بأحاديث الفضائل، كما سيتضح لك الأمر جلياً عند الخوض في بيان أدلة المجوزين.

ثالثها: التوفيق بين متون أحاديث «فضائل القرآن الكريم»، ورفع التعارض ـ إن وُجِدَ ـ بالجمع بينها، وبالتصرّف نوعاً ما في الدلالة بحمل الظاهر على الأظهر، والظاهر على النص، وغير ذلك ممّا يتطلّبه نوع الاختلاف الموجود بين الروايات الواردة في ذلك المجال.

رابعها: يجب على الباحث في علم «فضائل القرآن الكريم» الإحاطة والإلمام بكلّ ما له ربط في عمليّة إثبات هذه الفضيلة للقرآن الكريم، أو نفيها عنه، فقد يكون الباحث فيها محتاجاً لعلوم القرآن الكريم، ولعلم القراءات، ولعلم الرسم المصحفي (القرآني)، ولعلم الأصول، ولعلم الكلام، وغير ذلك من العلوم التي لها ربط من قريب أو بعيد بإثبات فضائل القرآن الكريم.

المسؤلية الكبرى

وهذه الوظائف المذكورة تبيّن المسؤليّة العظيمة الملقاة على الباحث في علم «فضائل القرآن الكريم»، من حيث إثبات هذا النوع من الفضائل للقرآن الكريم، والدفاع عن ذلك، أومن حيث سلب هذا النوع من الفضائل عن القرآن، والدفاع عن ذلك أيضاً.

وعلى هذا، فالعالم الباحث في «فضائل القرآن الكريم» أمامه مدّعى، مثل: إنّ هذا السنخ من «الفضائل» غير ثابت للقرآن، أو أنّه

ثابت، وعليه أن يتفاعل مع هذا المدّعى، إثباتاً، أونفياً، مع ذكر وبيان الدليل المتناسب مع هذا الفن.

المسار والمنهج

ثُمّ إنّنا نقول: إنّ المسار والمنهج المتّبع في علم «فضائل القرآن الكريم» هو التعامل مع الأدلة والأحاديث الواردة في هذا المجال من المشرّع الأول، المتمثّل بشخص الرسول ﷺ وأهل بيته ﷺ ، كما أنّنا أحياناً نستفيد من بعض ظواهر القرآن الكريم، أو من كلمات الصحابة[1] إن كان فيها دليلية أو تأييدية.

وعلى هذا ؛ فنتائج الخوض في هذا العلم، تنفع الناس المعتقدين بالقرآن الكريم، وبالرسالة المحمّديّة، رغم اختلاف مذاهبهم ومشاربهم الاعتقادية والفقهية، وأمّا الخارجون عن الديانة الإسلاميّة، فإنّ كلامنا في إثبات الفضيلة أونفيها لاينفعهم، ولا يفيدهم لا فائدة إسكاتيّة، ولا فائدة إقناعيّة.

وعلّة ذلك، هو عدم اقتناعهم بأصل النبوة، والرسالة، والقرآن الكريم.

نعم ؛ لو تمكّنّا من إثبات «فضائل القرآن الكريم» ـ ولو بنحو الموجبة الجزئيّة ـ بطرق أُخرى، يتّفق فيها المسلم وغير المسلم، كالاعتماد على التجارب مثلاً، أو غير ذلك، أمكن الإسكات والإقناع، وإلاّ ؛ فلا فائدة في ذلك.

وبعد كلّ هذا، لا بُدّ لنا من الفرز والتفرقة بين اصطلاحات أربعة ليتّضح المقصود من علم «فضائل القرآن الكريم».

---

(١) وهي التي تسمى بالأحاديث الموقوفة، أُنظر كتاب أصول الحديث علومه ومصطلحه لمحمد عجاج الخطيب: ٣٨٠.

الفرز بين اصطلاحات أربعة

الاصطلاح الأوّل: أحاديث وأخبار فضائل القرآن الكريم

إنّ الباحث في علم «فضائل القرآن الكريم» يجد أمامه عدداً هائلاً وكبيراً من الأخبار الخاصّة بفضائل القرآن الكريم، وهذه الأخبار على أصناف:

الصنف الأوّل: الأخبار المنقولة عن شخص الرسول ﷺ في فضل القرآن الكريم وسوره، وهذه وصلت إلينا من طرق متعدّدة:

منها: الطرق التي اعتمدها أصحاب الصحاح والمسانيد والسنن وغيرهم من أهل السنة والجماعة.

ومنها: الطرق التي اعتمدها جماعة الإماميّة، المتمثّلة بنقل الأئمّة من أهل بيت العصمة ﷺ، فإنّ الإمام المعصوم ﷺ حينئذٍ راوٍ عن الرسول ﷺ.

الصنف الثاني: الأخبار المنقولة عن شخصٍ من الصحابة[1]، من جرّاء التجربة الخاصة الحاصلة له مع القرآن الكريم؛ فإنّ الصحابي هنا يحدّث عن فضل القرآن الكريم وسوره، لا عن النبي ﷺ، بل عن نفسه، باعتباره جرّب ورأى ذلك الفضل للقرآن، أو شاهد ذلك الأثر من جرّاء قراءة القرآن الكريم، أوكتابته، أوحمله، أو حفظه.

والفرق بين الصنفين هو أنَّ الصنف الأول من الأخبار فيه إخبار عما هو موجود في اللوح المحفوظ والواقع.

وهذا بخلاف أحاديث الصحابة والتابعين والغرباء عن الإسلام

---

(١) وهي التي تسمى بالأحاديث الموقوفة.

والمسلمين، فإنّ كلامهم لم يكن فيه رائحة الكشف عن الواقع، بل كل ما فيه بيان استفادتهم من خلال ما توصل إليه نظرهم وظنونهم فتأمل.

ثم إن ملاك الكاشفية عن الواقع موجود وثابت في الصنف الثالث من الأخبار؛ فإن المتتبع لكلامهمﷺ يرى أن لسانهم لسان النبيﷺ في الحكاية والكاشفية عن الواقع.

الصنف الثالث: الأخبار التي وصلت إلينا وصدرت عن أهل بيت العصمةﷺ، باعتبارهم الامتداد الطبيعي لرسول اللهﷺ، فكانت تصدر الأحاديث عنهم، لا باعتبارهم رواة لها عن رسول اللهﷺ، بل باعتبارهم المتشرّعين بعد الرسولﷺ.

الصنف الرابع: الأخبار التي نقلت الفضائل، وقد وردت إلينا بشكل قصص مذكورة في الكتب، أوبشكل نصائح وردت من بعض المصنّفين، من دون إسنادها للرسولﷺ، أو لأهل بيتهﷺ، أو لأحد الصحابة، بل ينقل مصنّف الكتاب الفضيلة في المسألة التي حصلت فيها وكأنّها من المسلّمات عنده.

قال السيوطي في الإتقان في علوم القرآن في النوع الخامس والسبعين في خواص القرآن: أفرده بالتصنيف جماعة منهم التميمي والغزالي، ومن المتأخرين اليافعي، وغالب ما يذكر في ذلك كان مستنده تجارب الصالحين[1].

ونحن سنركّز ونعتمد في كتابنا هذا على دراسة روايات «فضائل القرآن الكريم» المنقولة عن الرسولﷺ.

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ٤: ٤٢٤.

وهذا لا يعني رفضنا للأخبار الصادرة عن الذرية الطاهرة ﷺ ، أو الأدلة والقصص التي صدرت عن الصحابة، بل إنّ التزامنا ثابتٌ بهذا المنهج، معتمدين على هذا النوع من الأدلّة ؛ لأجل مقبوليّة مصدر هذه الأحاديث ـ وهو الرسول الأكرم ﷺ ـ عند عامّة المسلمين، وعند جميع من يقبل القرآن الكريم، وكذلك لأنّ (موسوعة الرسول المصطفى ﷺ) أخذت على عاتقها بحث ما يرتبط بالرسول الأمين ﷺ.

نعم، قد يُناقَشُ في بعض طرق الأحاديث، لكنّ المناقشة مدفوعة ؛ لوجود ما يُشابه هذا المضمون، الوارد عن كتب هذه الطائفة، مع المضمون الوارد عن كتب الطائفة الأُخرى في الجملة.

وعلى هذا ؛ فيحقُّ لنا بعد إثبات فضيلة القرآن الكريم أن نقول: إنّ مضمون الأخبار التي وردت من طرقنا قد ورد مثله في كتب طائفة أُخرى من المسلمين، فيتقوى الحديث بتعدّد الطرق والأسانيد، كما سترى ذلك في بيان أدلة المجوزين.

أنواع الدليل

إنّ الدليل المُثبت لفضائل وآثار سور القرآن الكريم، يمكن تقسيمه إلى نوعين:

النوع الأوّل: الدليل النقلي الصرف.

وهذا الدليل يتمثّل في الأحاديث الواردة عن شخص الرسول ﷺ، فإنّنا نجد أنّه يُنقل عن الرسول الأعظم ﷺ أنه صرّح بثبوت هذه الفضيلة والأثر للقرآن الكريم، فيقول مثلاً: من قرأ كذا فله كذا، ومن حفظ كذا فله كذا، ولم نتحقق حصولها في الخارج، فهي جملة شرطية بحتة، تخبر عن ثبوت الملازمة في الجملة.

وقبولنا لهذا الخبر الّذي جاء به، يجعلنا نصدّق بذلك، فلا نحتاج لدليلٍ وبرهانٍ يُثبتُ هذه الفضائل للقرآن الكريم، بعد أن نقلت إلينا بنقلٍ صحيح عن الرسولﷺ.

وقبولنا لأحاديث «فضائل القرآن الكريم» حاله هنا حال قبولنا للأوامر الواردة في الصلاة والزكاة والخمس، وغير ذلك من أمور الشريعة المقدّسة.

ولم نسمع أنّ أحداً من الذين آمنوا بالرسولﷺ اجترأ وطالب بالدليل على ما صحّ نقله عن الرسولﷺ، نعم يحق للطرف المقابل المطالبة بما يدل على ثبوت الصدور.

النوع الثاني: الدليل النقلي الوقوعي.

وهذا الدليل يتمثّل بالروايات الواردة إلينا، والحاكية لقصص المتأثّرين بالقرآن الكريم، فنرى البعض يقبل القرآن الكريم، ويقبل الدعوة الإسلاميّة حين سماع القرآن الكريم من شخص الرسولﷺ، ويُسلِم.

وبعضٌ يقشعرُّ بدنه حين السماع ويترك ماضيه الأسود وينقلب إلى قديس، وبعض يبكي، وبعضٌ يترك الشعر، إلى غير ذلك من القصص العجيبة التي تحكي لنا تأثير القرآن الكريم في نفوس بني آدم، وقد أفردنا فصلاً خاصاً لذلك تحت عنوان «آثار القرآن على حواس وعواطف الإنسان» سيأتي الكلام فيه مفصلاً.

الاصطلاح الثاني: علم فضائل القرآن الكريم

قد تقدّم تعريفه بأنّه: العلم الّذي يُستدلُّ به على ثبوت الآثار الدُنيويّة والأُخرويّة للقرآن الكريم، فهو العلم الذي يمارس فيه إقامة

الدليل لإثبات أو نفي الأثر والفضيلة لهذه السورة، أو تلك السورة.

الاصطلاح الثالث: فضائل القرآن الكريم

وهي عبارة عن المحمولات الثابتة للموضوعات بعد التمحيص والعمل في أسانيد ومتون أخبار فضائل القرآن وإعطاء النتيجة النهائية، مثل ثبوت الشفاء للقرآن الكريم، ومثل ثبوت ثواب عظيم على قراءة سورة معيّنة، ومثل ثبوت العذاب لمن أهان القرآن الكريم، وغير ذلك.

الفرق بين فضائل القرآن الكريم وعلم فضائل القرآن الكريم

قد اتّضح ممّا تقدّم أنّ الفرق بين «فضائل القرآن الكريم» و«علم فضائل القرآن الكريم» يشبه الفرق بين «الفقه» و«علم الفقه» فإنّ المقصود بـ «الفقه» هو الحكم الشرعي الثابت للمكلّف، كقولهم: الصلاة واجبة، والصوم واجب، وشرب الخمر حرام، والّذي يُسَمّى بـ «الفقه غير الاستدلالي».

وهذا الحكم موجودٌ في الرسائل العمليّة التي يكتبها العلماء لعامّة الناس، فهو خلاصة عملية الممارسة في أدلة الأحكام الشرعية.

ولكنّ المقصود بـ «علم الفقه» هو الفن الباحث في الاستدلال على ثبوت الحكم الشرعي للمكلَّف، مثل إثبات الوجوب للصلاة، فيقال للعامل بالأدلّة «فقيه» فالفقيه: هو الّذي يُثبِتُ هذا المحمول لهذا الموضوع، أو ينفيه عنه، بعد الممارسة في الأدلّة.

وهذا هو المسمّى عندهم بالفقه الاستدلالي مثل كتاب «مسالك الأفهام» للشهيد الثاني المتوفى سنة ٩٦٦ هـ، و«روض الجنان» للشهيد الثاني أيضاً، و«مستند الشيعة» للنراقي المتوفى سنة ١٢٤٥ هـ،

و«جواهر الكلام» لمحمد حسن النجفي المتوفى سنة ١٢٦٦ هـ[1].

وإن أشكلت علينا بقولك لا يوجد عندنا فرق بين الفقه ؛ وعلم الفقه حيث إنّ المراد منهما الممارسة في أدلة الأحكام الشرعية لإثبات المحمولات (الأحكام الشرعية) للموضوعات (أفعال المكلف).

قلت لك: خذ مثال الفرق بين الطب وعلم الطب، فإنّ الطب عبارة عن قوانين جاهزة مكتوبة في أن الداء الفلاني دواؤه كذا، وذاك الداء ذاك دواؤه، وهكذا.

وهذا يختلف عن علم الطب الذي يبحث فيه عن أنّ هذا الدواء يصلح لهذا الداء أو لا يصلح، فتراهم يقيمون الدليل على ذلك، وعملية إقامة الدليل تسمى علم الطب.

وما نحن فيه كذلك، فإنّ المراد من «فضيلة القرآن الكريم» هي المؤثريّة، كالشفاء، وسعة الرزق، وغيرهما من الآثار الدنيويّة، وكتفريج الميّت بقراءة سورة «القدر» له، وغيرها....

والمراد بـ«علم فضائل القرآن الكريم» هو العلم الّذي يُبحَثُ فيه عن ثبوت هذا المحمول لهذا الموضوع، أو نفيه عنه، فببركة «علم فضائل القرآن الكريم» يثبت الشفاء للقرآن، أو ينتفي عنه بعد العمل والممارسة في الأدلة والروايات الواردة في ذاك المجال.

الاصطلاح الرابع: أُصول علم فضائل القرآن الكريم

ويُبْحَثُ في هذه الأُصول عن أمور عامّة وقواعد كلّيّة، لها مدخليّة في مسائل «علم فضائل القرآن الكريم» ويمكن تسميتها بـ

---

(١) ومثل فتح العزيز لعبد الكريم الرافعي المتوفى سنة ٦٢٣ هـ، ومثل المبسوط للسرخسي المتوفى سنة ٤٨٣ هـ، ومثل المغني والشرح الكبير لعبد الله بن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠ هـ، ومثل مواهب الجليل للحطاب الرعيني المتوفى سنة ٩٥٤ هـ.

«كلّيّات علم فضائل القرآن الكريم» أو «اصول علم فضائل القرآن الكريم».

وبعبارة أُخرى: إنّ أصول «علم فضائل القرآن الكريم» هي عبارة عن مجموعة عناصر مشتركة، وأمور كلية ترتبط بمسائل «علم فضائل القرآن الكريم» الّذي يُبْحَثُ فيه عن ثبوت المحمولات للموضوعات.

الفرق بين علم الفضائل وأُصول علم الفضائل

الفرق الاول:

إنّ من جملة الأمور التي نُفَرّقُ بها بين «أُصول علم فضائل القرآن الكريم» وبين «علم فضائل القرآن الكريم» هو أنّ أصول العلم: عبارة عن مجموعة قواعد ممَهّدة للعلم، يبحث عنها وتؤخذ النتيجة كقاعدة ثابتة يستفاد منها في ذلك العلم، فلا يحقّ للإنسان أن يخوض في «علم فضائل القرآن الكريم» قبل الخوض في «أُصول العلم ومقدّماته».

وهذا الأمر واضح جدّاً في الفرق بين «علم الفقه» و«أُصول علم الفقه» حيث إنّه لا يُمكن لشخصٍ أن يخوض في «علم الفقه» ويستدل على الحكم الشرعي من دون إتمام الكلام، ومن دون أن يأخذ نتائج أُصول ذلك العلم، فتراهم يبحثون في أُصول الفقه أيّاماً طويلة لأخذ نتيجة مثل حجّيّة خبر الواحد، أو حجّيّة الظاهر القرآني، أو حجّيّة الاستصحاب، وغيرها....

وهذه النتائج تُفيدهم في مباحث «علم الفقه» فتراهم يستفيدون منها عند الخوض في مسألة إثبات الحرمة أو الوجوب أو غيرهما لفعلٍ من أفعال المكلَّف.

وما نحن فيه كذلك، حيث لا يمكن لشخصٍ الخوض في «علم فضائل القرآن الكريم» أي لا يمكن إثبات فضيلة للقرآن أو لسورة منه أو نفيها عنه من دون إتمام البحث في «أصول علم فضائل القرآن الكريم» لما هو المعروف من أنّه لا يمكن الخوض في ذي المقدمة قبل الخوض في المقدمة، وبالنتيجة فأصول العلم هي مقدماته وركائزه وأسسه التي يعتمد عليها ذلك العلم.

الفرق الثاني:

ومن جملة الأمور التي نفرّق بها أيضاً بين «علم فضائل القرآن الكريم» و«أصول علم فضائل القرآن الكريم» هو أنّ البحث في «علم الفضائل» يكون حول قضيّة جزئيّة موضوعها «القرآن الكريم» كتابةً، وحملاً، وقراءةً، وحفظاً، و...، ومحمولها أثر من الآثار الدنيوية أو الأخروية.

ومرادنا من جزئيّة القضيّة هو جزئيّة موضوعها، أو جزئيّة محمولها، مثل البحث في (أنّ الأرض لا تأكل لحم بدن حامل القرآن) كما سيأتي مفصلاً، فإنّ كل هذه المباحث ترتبط بعدم أكل الأرض لحم بدن حامل القرآن، أي ترتبط بالمحمول هنا، وهو جزئي.

وهكذا الأمر في ثبوت الشفاء للقرآن وثبوت قضاء الحوائج له وغيرها، وهذه كلها أمور جزئية.

وهذا بخلاف «أصول العلم» فإنّ البحث فيها يكون عن أمورٍ كلّيّة مقدمة لعلم فضائل القرآن مثل: هل أنّ أعمال الإنسان وأذكاره، و...، تؤثّر آثاراً وضعيةً، أو لا تؤثّر؟

وعلى هذا فيدخل في «أصول العلم» مسائل مثل:

البحث في معقوليّة، أو عدم معقوليّة هذه الآثار العظيمة للقراءة القرآنية وكتابتها، وغير ذلك.

ومثل البحث في الجمل الشرطيّة.

ومثل البحث في أنّ الشروط المذكورة في الجمل الشرطيّة، علل، أو هي كواشف عن العلل.

ومثل البحث في شرائط تحصيل الأثر المطلوب.

إلى غير ذلك من المباحث التي ستأتي تباعاً إن شاء الله.

وبالنتيجة: إن أصول علم فضائل القرآن الكريم يهيئ ويحضّر بعض المبادئ التصديقية التي تثبت بواسطتها الفضائل لسور وآيات القرآن الكريم عند البحث عن ذلك في علم فضائل القران، وهذا لا يمنع عن كون بعض مباحثه تصورية كالبحث في تعريف القرآن وتعريف الفضيلة وغير ذلك.

ثُمّ إنّنا نقول: توجد جهة اشتراك بين «أصول علم فضائل القرآن الكريم» و«علم فضائل القرآن الكريم» وهي أنّ في كليهما بحثاً لأجل إثبات المحمولات للموضوعات.

غاية الأمر أنّ موضوع علم فضائل القرآن الكريم هو «القرآن الكريم» وجوداً، وقراءةً، وحفظاً، والمحمول هو آثار القرآن الكريم.

ولا بأس بتكرار البيان بأن نقول: إنّ المقصود من العبارة الأخيرة هو أنّ تأثير القرآن الكريم له أنحاء متعددة ؛ فمثلاً حفظ القرآن أو بعض آياته أو سوره، كحفظ سورة الفاتحة عن ظهر قلب تأثيره كذا، وكتابة سورة الفاتحة تأثيره كذا، ومثله الحال في ترتيل سورة الفاتحة فتأثيره ليس هو تأثير حفظها عن ظهر قلب، وليس هو نفس تأثير كتابتها كذلك، وإن اتّفقت وحدة الأثر في بعض الأحيان..

أُصول علم
فضائل القرآن الكريم

مسائل

المسألة الأولى: في تعريف القرآن الكريم

المسألة الثانية: في معنى الفضيلة

المسألة الثالثة: في مبدأ الأفضلية

المسألة الرابعة: القرآن أفضل الحديث

المسألة الخامسة: في أفضليّة آية على أخرى في القرآن الكريم

المسألة السادسة: في الفرق بين الفضائل والخواص

المسألة السابعة: في أوّل من صنّف في فضائل القرآن الكريم

المسألة الثامنة: في كتاب خواصّ القرآن الكريم

المسألة التاسعة: في بقيّة المصنّفات في فضائل القرآن الكريم

المسألة العاشرة: في مميزات سند أحاديث فضائل القرآن الكريم

المسألة الحادية عشرة: في مميزات متن أحاديث فضائل القرآن الكريم

المسألة الثانية عشرة: تحقيق في الجملة الشرطيّة

المسألة الثالثة عشرة: في المعرّف والعلّة

المسألة الرابعة عشرة: في حمل المطلق على المقيد

المسألة الخامسة عشرة: إذا اتّحد الشرط وتعدد الجزاء

المسألة السادسة عشرة: في أنّ الثواب استحقاقي أو تفضّلي

المسألة السابعة عشرة: في الالتزام بالهيئة المذكورة

المسألة الثامنة عشرة: في تغيير هيئة المستحب

المسألة التاسعة عشرة: في جواز قطع الفعل المندوب

المسألة العشرون: في تأثير الأعمال

المسألة الحادية والعشرون: في مدخليّة اليقين والإخلاص في التأثير

المسألة الثانية والعشرون: في إعطاء الكثير على القليل

المسألة الثالثة والعشرون: في وظائف قراءة القرآن الكريم

قد بيّنّا سابقاً أنّ أُصول «علم فضائل القرآن الكريم» هي عبارة عن مجموعة مسائل كلّيّة، تقع مقدمة للعلم، ولا يحق الخوض في ذي المقدمة ـ علم فضائل القرآن الكريم ـ قبل إتمام الكلام في أُصول العلم، حيث إنّ لها مدخليّة وأثراً في كلّ مسألة من مسائل «علم فضائل القرآن الكريم».

وقد آن الأوان للخوض في هذه المسائل مسألة مسألة، فنقول ومن الله العون:

المسألة الأولى

في تعريف القرآن الكريم

إنّ «قرأ» تأتي بمعنى الجمع والضم، فعندما يقال: قرأ القرآن يكون المقصود جمع القرآن، وضمّ بعضه إلى بعض.

و«القراءة» ضمّ الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل.

و«القرآن» في الأصل كـ«القراءة» مصدرٌ للفعل «قرأ» فيقال: قرأ قراءة وقرآناً، قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُ﴾[1]، أي: قراءته.

فالقرآن مصدر على وزن (فُعلان) بالضمّ؛ كالغُفران والشُكران والكُفران تقول: قرأته، قرءاً، وقراءةً، وقرآناً، بمعنى واحد سُمّي به المقروء، تسمية للمفعول بالمصدر، بمعنى أنّهم يطلقون لفظ «قرآن» الذي هو مصدر، ويريدون به «المقروء» الذي هو اسم المفعول، هذا كله من ناحية اللغة[2].

وأما في الاصطلاح فقد خُصّ لفظ «القرآن الكريم» بالكتاب المنزل على نبي الأمة المصطفى محمّدﷺ فصار له كالعَلَم الشخصي،

---

(١) القيامة: ١٧ و١٨.

(٢) أنظر تاج العروس ١: ١٠١.

والآن عندما يطلق القرآن يفهم منه العرف العام الكتاب المنزل.

ويُطلَقُ بالاشتراك اللفظي على مجموع القرآن الكريم، وعلى كلّ آية من آياته، بدليل أنك إذا سمعت مَنْ يتلو آيةً من آيات القرآن الكريم، صحّ أن تقول: إنه يقرأ القرآن الكريم.

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ﴾[١] وقد بينا ذلك مفصّلاً في البحث عن العلاقة بين القرآن وسوره وآياته، فراجع.

وذكر بعض الأعلام أنّ تسمية هذا الكتاب «قرآناً» من بين كتب الله ؛ لكونه جامعاً لثمرة كتبه، بل لجمعه ثمرة جميع العلوم[٢]، كما أشار الله تعالى إلى ذلك في قوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾[٣] وقوله تعالى أيضاً: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾[٤].

والقرآن الكريم هو ما بين الدفتين من قوله تعالت أسماؤه: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٥]، إلى قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾[٦]

ويذكر العُلماء تعريفاً له، يُقَرِّبُ معناه، ويُميّزه عن غيره، فيُعرِّفونه بأنّه: كلام الله المُنزل على محمّد ﷺ، المُتَعَبَّد بتلاوته[٧].

---

(١) الأعراف: ٢٠٤.
(٢) حكاه الراغب الإصفهاني في مفردات غريب القرآن: ٤٠٢، وأنظر سبل الهدى والرشاد للشامي ١: ٥٠٨.
(٣) النحل: ٨٩.
(٤) الأنعام: ٣٨.
(٥) الفاتحة: ١ و٢.
(٦) الناس: ٦.
(٧) أنظر فتح الباري لابن حجر ١٣: ٢٠٧.

فـ«الكلام» جنس في التعريف يشتمل على كلّ كلام، سواء كان كلام الله أوما يتكلّم به بنو الإنسان أو الجن، وإضافته إلى لفظ الجلالة «الله» يُخرِجُ كلام غيره من الإنس والجنّ والملائكة.

و«المُنزل» يُخرِج كلام الله الّذي استأثر به نفسه سبحانه، فإنّ كلام الله على نوعين، منزل وغير منزل، والقرآن من النوع المنزل.

وغير المنزل من كلام الله هو ما أشار إليه تعالى في قوله: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾[١] وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾[٢].

وتقييد «المُنزل» بكونه على محمّدﷺ، يُخرِجُ ما أُنزلَ على الأنبياء من قبله: كالتوراة المنزلة على موسىﷺ ، والإنجيل المنزل على عيسىﷺ، والزبور المنزل على داود ﷺ، وغيرهم من الأنبياء.

وقيد «المُتَعَبَّدُ بتلاوته» يُخرِجُ الأحاديث القُدسيّة ؛ لأنّ التعبُّد بتلاوته معناه الأمر بقراءته في الصلاة وغيرها على وجه العبادة، وهذا التعبد غير موجود في الأحاديث القدسية.

الحديث القدسي

وبعد أن اتّضح تعريف «القرآن الكريم» لابأس بالتعرض إلى تعريف «الحديث القدسي» والذي هو في الاصطلاح: ما يُضيفه النبيﷺ إلى اللهﷻ، أي أنّ النبيﷺ يرويه على أنّه من كلام الله ﷻ.

ولابأس بالإشارة إلى أنّ هناك فرقاً جوهرياً بين القرآن والحديث

---

(١) الكهف: ١٠٩.

(٢) لقمان: ٢٧.

القدسي، وإن كان كلٌّ منهما من كلام الله ؛ ففي الحديث القدسي يحكي الرسول ﷺ كلام الله ﷻ بلفظ من عنده، بخلاف القرآن الذي يحكيه النبي ﷺ بعين لفظه عن الله تعالى.

كما أنّ هناك فرقاً جوهرياً بين الحديث القدسي والحديث النبوي أيضاً ؛ فإنّ الحديث النبوي يُروى عن النبي ﷺ فقط، والحديث القدسي إذا رواه أحد، رواه عن رسول الله ﷺ، مُسنَداً عن الله تعالى، فيقول: «قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربّه ﷻ».

أو يقول: «قال رسول الله ﷺ: قال الله تعالى».

ومثال الأوّل: عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربّه ﷻ: «**يد الله ملأى لا يغيضها نفقة، سخاء الليل والنهار...**»[1].

ومثال الثاني: ما ورد عن أبي هريرة، أنّ رسول الله ﷺ قال: يقول الله تعالى: «**أنا عند ظنّ عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ، ذكرته في ملأ خير منه...**»[2].

الفرق بين القرآن الكريم والحديث القدسي

وبعد هذا البيان، لا بأس بتفصيل أكثر ؛ كي يتضح الفرق بين «القرآن الكريم» و«الحديث القدسي» ونذكر ذلك في عدّة نقاط:

---

(١) الطرائف: ٣٥٢، أخرجه البخاري ٥: ٢١٣.

(٢) أخرجه البخاري ٨: ١٧١، مسند أحمد ٢: ٢١٣، أنظر الطرائف للسيّد ابن طاووس: ٣٥٢.

الأولى:

أنّ «القرآن الكريم» كلام الله أوحى به إلى رسول الله ﷺ بلفظه، فتحدّى به العرب، فعجزوا عن أن يأتوا بمثله، أو بعشر سورٍ مثله، أو بسورة من مثله، كما أشير إلى ذلك في الآيات القرآنية الكريمة، ولا يزال التحدي به قائماً، فهو معجزة خالدة إلى يوم الدين.

والحديث القدسي لم يقع به التحدي ولم يُدَّعى فيه الإعجاز.

الثانية:

القرآن الكريم لا يُنسبُ إلاّ إلى الله تعالى، فَيُقال: قال الله تعالى، والحديث القدسي ـ كما سبق ـ يُروى مضافاً إلى الله، وتكون النسبة إليه حينئذٍ نسبة إنشاء، فيُقال: قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربّه ﷻ.

الثالثة:

القرآن الكريم جميعه منقول بالتواتر، فهو قطعي الثبوت من حيث الصدور.

والأحاديث القدسيّة أكثرها أخبار آحاد، فهي ظنّيّة الثبوت، من حيث الصدور، فقد يكون الحديث القدسي صحيحاً من حيث الصدور، وقد يكون حسناً، وقد يكون ضعيفاً.

الرابعة:

القرآن الكريم من عند الله لفظاً ومعنىً، فهو وحي باللفظ والمعنى.

والحديث القدسي معناه من عند الله، ولفظه من عند الرسول ﷺ

على ما هو متعارف بين ألسنة العلماء ؛ فهو وحيٌ بالمعنى دون اللفظ، ولذا تجوز روايته بالمعنى عند جمهور المحدّثين.

الخامسة:

القرآن الكريم متعبّدٌ بتلاوته، فهو الّذي تتعيّن القراءة به في الصلاة، كما في قوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْءَانِ﴾(١).

وقراءته عبادة يُثيب الله عليها كما جاء في الحديث: «**مَنْ قرأ حرفاً من كتاب الله تعالى فله حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول ألم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف**»(٢).

والحديث القدسي لا يُجزئ في الصلاة، ويُثيب الله على قراءته ثواباً عامّاً، كالثواب المرجو من قراءة الحديث النبوي، فلا يصدق فيه الثواب الّذي ورد ذكره في الحديث الدافع والمشجّع على قراءة القرآن، بكلّ حرف عشر حسنات.

هذا نهاية ما يمكن أن نقوله من فروق بين الحديث القدسي والكلام القرآني.

---

(١) المُزّمّل: ٢٠.

(٢) كنز العمال ١: ٥١٩ ح ٢٣٢٢، أنظر الفصول المهمة في أصول الأئمة للحر العاملي ٣: ٣٢٠.

المسألة الثانية

في معنى الفضيلة

الفَضائل (بالفتح): جمع فضيلة، وهي الزيادة، والبقيّة، والمدح، والإحسان، قال الفيّومي في المصباح المنير: «فَضَلَ فضلاً من باب قتل بمعنى زاد، وخذ الفضل أي الزيادة» ثمّ قال: «والفضيلة والفضل: الخير، وهو خلاف النقيصة والنقص»[1].

وقال الطريحي في مجمع البحرين: «الفضيلة خلاف النقيصة، وهي الدرجة الرفيعة كالفضل»[2].

وقال الرازي في مختار الصحاح: «الفضل والفضيلة ضدّ النقص والنقيصة»[3].

هذا ما ورد في بعض كتب اللغة.

وأمّا في الاصطلاح: فإنّ المراد من الفضائل عندما يُقال «فضائل المسلم» مثلاً، هو أن يُقال: فلانٌ قارىء لكتاب الله، وذو حظ من الورع، ويجتهد في عبادته لربّه، وإعطاء النعمة والفضل لغيره.

---

(١) المصباح المنير: ٤٧٦، مادة «فضل».

(٢) مجمع البحرين ٣: ٤٠٨.

(٣) مختار الصحاح: ٢٦٢.

وفضائل كلّ شخص بمقدار شأنه فقد تُعدُّ فضيلة هذا الشخص رذيلة لشخص آخر وبالعكس، وأحاديث الفضائل مشهورة وكثيرة، وقد ألفت فيها كتب كثيرة، فكتبوا في فضائل الرسولﷺ وفضائل الصحابة وفضائل أهل البيتعليهم السلام وغيرهم.

كما أنهم كتبوا في فضائل البلدان والأماكن كمكة والمدينة، وبقية الأماكن المقدسّة.

كما أنّهم كتبوا في فضائل الشهور والأيام كفضيلة شهر رجب وشعبان ورمضان.

والفضيلة المبحوث عنها هنا تخصّ القرآن الكريم جملةً وتفصيلاً، والمقصود بها الخير والبركة والنعمة والأثر الذي يحصله ويغنمه قارئ، وكاتب، وحامل، وحافظ القرآن الكريم.

والمتتبع والقارئ لهذا البحث يرى أنّ لكل سورة فضيلة تخصّها غير موجودة في السور الأخرى ؛ ففضلية سورة الحمد غير فضيلة سورة التوحيد، وفضيلة سورة الحمد مع المعوذتين غير فضيلة الحمد مع آية الكرسي، وسيأتي تفصيل أكثر.

المسألة الثالثة

في مبدأ الأفضليّة

إنّ سنن الكون مبنيّة على مبدأ التفاضل والأفضليّة في الأثر، ووجود الأفضليّة ثابت في كلّ مخلوقات الله ﷻ، فإنّنا نرى أنّ كلّ ما يُتصوّرُ ويُعقَلُ في الذهن والّذي نسمّيه بالمعقول، إمّا موجود أو معدوم، والموجود أفضل من المعدوم، وهذا ثابت بلا ريب.

ثمّ إنّ الموجود إمّا جماد وإمّا نام، ومعلوم أنّ النامي أفضل من الجماد، والنامي إمّا حسّاس أوغير حسّاس، والحسّاس أفضل من غير الحسّاس، ثمّ إنّ الحسّاس إمّا عاقل أوغير عاقل، والعاقل وهو الّذي يعقل أفضل من غيره.

وهذا العاقل إمّا عالم أو جاهل، والعالم أفضل من الجاهل، وهذا العالم إمّا بتسديد من الله أو غيره، والمُسدّدُ من الله أفضل، وأفضل المسدّدين أنبياء الله ورُسُله، وأفضل الأنبياء خاتمهم محمّد المصطفى ﷺ.

فثبت بهذا التصوير أفضليّة خاتم الرسل ﷺ من كلّ المخلوقات، مادّيّها ومجرّدها، محسوسها وغيرمحسوسها، و....

وعلى هذا، فأصل مبدأ «الأفضليّة» مقبول غير قابل للإنكار.

وقانون الأفضليّة جارٍ في كلّ أمرٍ من أُمور الخلائق، وقد وردت بذلك الأحاديث الكثيرة، المتظافرة، التي يعضد بعضها بعضاً، بل قد ورد ذكر الأفضليّة في القرآن الكريم.

مثل قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾(١).

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَىٰ بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا﴾(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾(٣) وقوله تعالى: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ﴾(٤) إلى غير ذلك.

كما أنّ الله ﷻ خلق الأزمان، والدهور، والسنين، والشهور، والأيّام، والساعات، وجعل أفضل الشهور ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾(٥) وجعل أيّامه أفضل الأيّام، ولياليه أفضل الليالي، و﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾(٦). وهذا أدلّ دليل على وجود الأفضليّة في مخلوقات الله ﷻ.

ولا بأس بذكر مثال آخر للأفضلية، فإنّه قد عقد الحافظ أبو الطيب تقي الدين محمّد بن أحمد بن علي الفاسي المكي المالكي أحد قضاة مكة المولود سنة ٧٧٥ هـ، والمتوفى سنة ٨٣٢ هـ، في كتابه شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام الباب الخامس في ذكر

---

(١) البقرة: ٢٥٣.

(٢) الإسراء: ٥٥.

(٣) البقرة: ٤٧ و١٢٢.

(٤) النساء: ٩٥.

(٥) البقرة: ١٨٥.

(٦) القدر: ٣.

الأحاديث الدالة على أنّ مكة المشرفة أفضل من غيرها من البلاد، وأن الصلاة فيها أفضل من غيرها، وغير ذلك من فضلها.

نذكر منها: ما رواه بسند ذكره عن عبد الله بن عدي بن الحمراء أنه أخبره، أنه سمع النبيﷺ وهو على راحلته بالحزورة بمكة يقول: «**والله إنك لخير أرض الله، وأحب أرض الله إليّ، ولولا أني أُخرجت منك ما خرجت**»[1][2].

ولا بأس بذكر بيان آخر، يتّضح من خلاله أفضلية وقوّة تأثير شئ على شيء آخر مثله تراه بسيطاً في الظاهر، فمثلاً: نرى أنّ المهندس يجعل ضغطة زرٌ معيّنٍ تنير مصباحاً واحداً فقط، ويجعل ضغطة زرٌ آخر تنير مصابيح عديدة، تضيء لدار معيّن، أو لشارع معيّن ؛ لأجل الارتباط الفني الحاصل بينها، وهذا شيء لا يُنكَر، بل يقرّه الوجدان.

بل إنّنا نرى أنّ ضغط زر من الأزرار له أثر في تهديم مدن

---

(١) أخرجه الترمذي ٥: ٦٧٩ ح ٣٩٢٥، وابن ماجة: ٣١٠٨، وأحمد ٤: ٣٠٥، والحاكم ٣: ٤٣١، وتاريخ الأزرقي ٢: ١٥٤، وعبد الرزاق ٥: ٢٧ ح ٨٨٦٨.

(٢) أنظر أخبار مكة للفاكهي ٥: ١٤٥، شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام ١: ١٤٣، و«الحزورة»: الرابية الصغيرة، والجمع الحزاور، وكان عندها سوق الحناطين بمكة، وهي في أسفلها عند منارة المسجد الحرام التي تلي أجياد.

وذكر عن بعض المكيين أن الحزورة بفناء دار الأرقم، يعني دار الخيزران التي عند الصفا، ونقل عن بعضهم أنها بحذاء الردم في الوادي، والله أعلم، و«الحزورة»: مخففة على وزن قسورة، وذكر الدارقطني أن تخفيف الحزورة هو الصواب، وأن المحدّثين يفتحون الزاي ويشددون الواو وهو تصحيف، نقل ذلك عنه صاحب المطالع، قال: وقد ضبطناه بالوجهين عن ابن سراج.. انتهى.

وأفاد الفاكهي سبب تسمية الحزورة، لأنه قال: لما ذكر ولاية ابن نزار للكعبة وبيته: فكان أمر البيت إلى رجل منهم يقال له: وكيع بن سلمة بن زهير بن أياد، فبنى صرحاً بأسفل مكة عند سوق الحناطين اليوم وجعل فيه أمة له يقال لها: الحزورة، فبها سميت حزورة مكة.. انتهى.

كاملة، فهذا زر يضغط وذاك زر يضغط إلاّ أنّ التفاوت والأفضلية في التأثير واضحة.

وعلى هذا، فيمكن القول: بأنّ الحروف العربيّة وإن كانت محدودة، إلاّ أنّ المركّبات الحاصلة بسبب التأليف بينها عجيبة جدّاً، كيف لا، والمؤلّف هو ربّ الكائنات وخالق الحروف والأصوات؟! خصوصاً إذا قُرِئَت في أوقات لها خصوصيّة في الشرف كشهر رمضان، أو ليلة القدر، أو ليلة الجمعة أو في أماكن لها خصوصية في الشرف مثل المسجد الحرام أو النبوي أو...

وعلى هذا فنقول: في عالم الإمكان لا مانع من ثبوت التأثيرات والفضائل للقرآن الكريم، مهما كانت إذا ورد في ذلك رواية أو دل الدليل عليه.

وسيأتي مزيد بيان إن شاء الله.

المسألة الرابعة

القرآن أفضل الحديث

قال الله تعالى في محكم كتابه: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[1]

وأحسن الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمدﷺ، هذه الألفاظ وأمثالها الصادرة عن القرآن، وعن نبي الرحمة محمد المصطفىﷺ فيها دلالة صريحة على أفضلية القرآن من سائر الكلام، وقد وردت إلينا هذه المعاني خلال الأخبار والروايات التي تناقلتها فرق المسلمين.

فقد جاء في أمالي الطوسي ما نصه: عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله، أن رسول اللهﷺ قال في خطبته: **«إنّ أحسن الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد...»**[2] إلى اخر الخطبة.

---

(١) الزمر: ٢٣.

(٢) أمالي الطوسي ١: ٣٤٧، نقله عنه في بحار الأنوار ٢: ٣٠١ ح ٣١، وج ٧٧: ١٢٢ ح ٢٣، حلية الأبرار ١: ١٤٣، والسند هكذا أخبرنا ابن الصلت، قال: أخبرنا ابن عقدة، قال: أخبرنا محمد بن عبد الملك، قال: حدثنا هارون بن عيسى، قال: حدثنا جعفر بن محمد قال: حدثني أبي، قال: أخبرني علي بن موسى، عن أبيه.

كما أنه جاء في كنز العمال: عن هنّاد، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن النبيﷺ في خطبة له، قال: **«إنّ أحسن الحديث كتاب الله، قد أفلح من زيّنه الله في قلبه، وأدخله في الإسلام بعد الكفر، واختاره على ما سواه من أحاديث الناس، إنّه أحسن الحديث وأبلغه، أحبّوا من أحبّ الله، أحبّوا الله تعالى من كل قلوبكم، ولا تملّوا كلام الله وذكره ولا تقسى قلوبكم، فقد سمّاه الله خيرته من الأعمال، والصالح من الحديث، وعلى كل ما آوى[(١)] الناس من الحلال والحرام»**[(٢)].

نعم هو أحسن الحديث لفصاحته، ولإعجازه، واشتماله على جميع ما يحتاج المكلف إليه من أدلة التوحيد والعدل، وبيان أحكام الشرع، وغير ذلك من المواعظ وقصص الأنبياء، والترغيب والترهيب[(٣)].

كما أنه ورد في أخبار أُخَر أن كتاب الله أصدق الحديث، وأفضلية الحديث من حيث الصدق تابعة لمقام الربوبية الصادر منه هذا الكلام، حيث جاء في تفسير القمي في خطبة لرسول اللهﷺ:

«أيّها الناس، إنّ أصدق الحديث كتاب الله، وأولى القول كلمة التقوى، وخير الملل ملّة إبراهيم، وخير السنن سنّة محمد، وأشرف الحديث ذكر الله، وأحسن القصص هذا القرآن، وخير الأمور عزائمها...» الخطبة[(٤)].

---

(١) آوى: يقال أويت إلى المنزل وأويت غيري، وآويته، ويقال: أوى وآوى بمعنى واحد. نهاية ابن الأثير ١: ٨٢.

(٢) كنز العمال ١٦: ١٢٤ ح ٤٤١٤٧.

(٣) مجمع البيان ٨: ٤٩٥.

(٤) تفسير القمي: ٢٦٦، عنه في بحار الأنوار ٢١: ٢١١ ح ٢، والبرهان ٢: ١٢٩ ح ٥، ومستدرك الوسائل ١٨: ٢١٠ ح ٢٥، ونور الثقلين ٥: ٧٣ ح ٧٣.

وهناك طائفة ثالثة من الأخبار تصف القرآن بأنه أبلغ الموعظة وأحسن القصص، ولا يكون وصفه هذا إلاّ لعظم تأثيره في نفوس بني الإنسان وغيره، حيث روى الكليني عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن محمد بن النعمان وغيره، عن أبي عبد الله ﷺ أنّه ذكر خطبة لأمير المؤمنين ﷺ وفيها:

إنّ أحسن القصص وأبلغ الموعظة وأنفع التذّكر كتاب الله ﷻ[١].

وجاء في كتاب العقد الفريد وجواهر المطالب أنه قال أمير المؤمنين ﷺ في خطبة له: إن أحسن الحديث، وأبلغ الموعظة كتاب الله الّذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد[٢].

وهذا خبر آخر يصف القرآن بالعظة أو أبلغ العظة، حيث جاء في إرشاد المفيد والاحتجاج أنه قال أمير المؤمنين ﷺ: «اسمعوا ما أتلو عليكم من كتاب الله المنزل على نبيّه المرسل لتتّعظوا، فإنّه والله[٣] عظة لكم»[٤].

ويتكرر هذا الكلام في كتاب مصباح المتهجد حيث ورد فيه خبر عن أبي مخنف، عن جندب بن عبد الله الأزدي، عن أبيه عن علي ﷺ في خطبة له يوم عيد الفطر ـ قال: «أحسن الحديث وأبلغ الموعظة كلام[٥] الله تعالى».

---

(١) الكافي ٨: ١٧٥ ح ١٩٤، عنه في بحار الأنوار ٧٧: ٣٥٢ ح ٣١، ونور الثقلين ٢: ٤٠٩ ح ٨.

(٢) العقد الفريد ٤: ١٣٥، جواهر المطالب: ٥٩ وص ٧٠، وقطعة منه ص ١٣٥، نهج السعادة للمحمودي ٣: ١٣٧.

(٣) «والله أبلغ» في الاحتجاج ١: ٢٥٣.

(٤) إرشاد المفيد: ١٥٣، وص الاحتجاج ١: ٢٥٣، وعنه في نور الثقلين ١: ٢٠٣ ح ٩٧٠.

(٥) في روايتي جابر وزيد بن وهب، «كتاب».

ورواه جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، عنه ﷺ.

ورواه زيد بن وهب، عنه ﷺ[١].

وتجتمع هذه الأوصاف في كتاب الله بقول أمير المؤمنين عليه السلام في خطبته المعروفة بالديباج، قال:

وتعلموا كتاب الله تبارك وتعالى، فانّه أحسن الحديث وأبلغ الموعظة، وتفقهوا فيه، فإنّه ربيع القلوب، واستشفوا بنوره فإنّه شفاء لما في الصدور، وأحسنوا تلاوته، فانّه أحسن القصص ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[٢] وإذا هديتم لعلمه فاعملوا بما علمتم منه لعلكم تفلحون[٣].

وجاء في الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن يحيى الحلبي، عن بريد بن معاوية، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام في خطبته: إنّ كتاب الله أصدق الحديث وأحسن القصص[٤].

وورد في أمالي الصدوق: حدثني أبي، قال: حدثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه إبراهيم بن هاشم، عن صفوان بن يحيى، عن أبي الصباح الكناني، عن الصادق عليه السلام قال في حديث:

أصدق القول وأبلغ الموعظة وأحسن القصص كتاب الله[٥].

---

(١) مصباح المتهجد: ٦٠٣ و٣٤٢، ونقله عنه في بحار الأنوار ٨٨: ٢٩ ح ٥، ومستدرك الوسائل ٦: ١٥٧ ح ٩ وص ٢٩ ح ١.

(٢) الأعراف: ٢٠٤.

(٣) تحف العقول: ١٥٠، عنه في بحار الأنوار ٧٧: ٢٩٠.

(٤) الكافي ٣: ٤٢٣ ح ٦.

(٥) أمالي الصدوق: ٣٩٤ ح ١، عنه في بحار الأنوار ٧٧: ١١٤ ح ٨، من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٠٢ ح ٥٨٦٨.

فالمتحصل من جميع الروايات المتقدمة أنّها صريحة في بيان أفضلية وأحسنية وأصدقية وأبلغية كتاب الله على سائر الكلام، وهذا لا يشك فيه عاقل، وهناك روايات تبين أن القرآن أفضل من كل شئ، وأنه أفضل الذكر والهدايتين.

حيث ورد في جامع الأخبار عن محمد بن علي، عن النبيﷺ قال: «**القرآن أفضل من كلّ شيء دون الله**».

وجاء في تفسير أبي الفتوح الرازي: أبي الدرداء، عنهﷺ، (مثله)[1].

تأثّر الرسولﷺ بالقرآن

بعد أن اتضح من ثنايا المقدمة السابقة أفضلية نبينا محمدﷺ على سائر الخلائق أجمعين، وبعد أن اتضح أفضلية كلام الله من كل شئ، لا بأس بعطف الكلام لبيان العلاقة التأثيرية بين كلام الله ونبينا المصطفىﷺ فنقول وعليه التوكل:

إنّ القرآن الكريم مؤثر على كل شئ وفي كل شئ، وأولى أن يتأثر به صاحب الرسالة الكبرى محمد المصطفىﷺ لأنّه أعرف الخلائق به، فالأخبار تحدثنا عن بعض حالاتهﷺ حين قراءته القرآن، وحين استماعه، وحين التفكر فيه، وحين التأمل فيه، فإن بعض الأخبار تحدثنا أنّه كان يحب أن يسمع القرآن من غيره رغم نزوله عليه.

ويمكننا أن نستفيد من هذا الخبر أن أثر استماع القرآن الكريم

---

(١) جامع الأخبار: ٥٣، عنه في بحار الأنوار ٨٩: ٢٩٠ ح ٤، ومستدرك الوسائل ٤: ٢٣٦ ح ٦، وعن تفسير أبي الفتوح الرازي ١: ١١، وص ٣٢٤ ح ٦.

غير أثر قراءته، وأن النبي ﷺ كان وراء تحصيل الأثر المتحقق من الاستماع.

فقد ورد في تيسير المطالب: عن الأعمش، عن عبيد، عن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: **اقرأ عليّ سورة النساء.**

قال: قلت: أأقرأ عليك، وعليك أُنزل؟

قال لي ﷺ: **أُحب أن اسمعه من غيري.**

فقرأت عليه حتّى انتهيت الى قوله ﷺ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾[1] الآية.

فرفعت رأسي فإذا عيناه ﷺ تهملان[2].

فرسولنا المصطفى ﷺ من أكمل مصاديق المتأثرين بكتاب الله تعالى حيث قال: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾[3].

وهناك طائفة من الأخبار الحاكية عن وجود الملازمة والارتباط بين قراءة سورة معينة من القرآن وبين بروز وظهور الشيب على نبي الرحمة ﷺ ولم يحصل هذا الأثر إلاّ لمن كان له معرفة تصديقية بالقرآن، فهو صلى الله عليه وآله يدرك ما يسمع بل يتحسس بما يسمع وكأنه يرى ذلك.

ثمّ إن إسناد النبي ﷺ علّة الشيب إلى آيات وسور مخصوصة كاشف عن الاقتضاء التام في تأثير ذلك عليه.

---

(١) النساء: ٤١.

(٢) تيسير المطالب: ١٧٣. والسند هكذا: قال: حدثنا أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن إبراهيم القاضي ببغداد، قال: حدّثنا علي بن الحسن بن العبد، قال: حدّثنا داود، قال: حدّثنا حفص بن غياث.

(٣) الزمر: ٢٣.

فقد ورد في مصباح الكفعمي عن مجمع البيان عن أنس بن مالك، عن أبي بكر قال: قلت: يا رسول الله عجّل إليك الشيب.

قال ﷺ: **«شيبتني هود وأخواتها الحاقة، والواقعة، وعمّ يتساءلون، وهل أتاك حديث الغاشية»**.

وروى الثعلبي بإسناده عن أبي إسحاق، عن أبي جحيفة، عن رسول الله ﷺ مثله[١].

وورد في الخصال والأمالي للصدوق: عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال أبو بكر: يا رسول الله أسرع إليك الشيب.

قال ﷺ: **«شيبتني هود، والواقعة، والمرسلات، وعم يتساءلون»**[٢].

وورد في روضة الواعظين وتنبيه الخواطر مثله مرسلاً[٣].

ومثل حالة التأثر التي كانت تعرض للنبي ﷺ كانت تعرض لذريته الطاهرة ﷺ.

فقد ورد في الكافي عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الوشاء، عن أبان عن ميمون القداح قال: قال لي أبو جعفر ﷺ: اقرأ.

قلت: من أي شئ أقرأ؟

---

(١) مجمع البيان ٥: ١٤٠، ونقله عنه في نور الثقلين ٢: ٣٣٤ ح ٣، ومستدرك الوسائل ٤: ٢٤٢ ح ١٢، ومصباح الكفعمي: ٤٤٤، في الحاشية.

(٢) الخصال: ١٩٩ ح ١٠، الأمالي: ١٩٤ ح ٤، ونقله عنهما في بحار الأنوار ١٦: ١٩٢ ح ٢٨، الوسائل ٤: ٨٢٩ ح ٥. والسند هكذا: حدثنا أبو الحسن محمّد بن أحمد بن علي بن أسد الأسدي، قال: حدثنا عبد الله بن زيدان وعلي بن العباس البجليان، قالا: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا معاوية بن هشام، قال: حدثنا شيبان، عن أبي إسحاق.

(٣) روضة الواعظين: ٥٤٨، تنبيه الخواطر ١: ٢٩٥.

قال ﷺ: من السورة التاسعة.

قال: فجعلت ألتمسها.

فقال ﷺ: اقرأ من سورة يونس.

قال: فقرأت ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ ۚ﴾[1].

قال ﷺ: حسبك، قال: قال رسول الله ﷺ: **إني لأعجب كيف لا أشيب إذا قرأت القرآن**[2].

وورد في تفسير العياشي عن أبان بن عثمان، عن محمد، عنه (مثله).

ملاحظة: إن سورة يونس هي السورة العاشرة في الترتيب القرآني الموجود بين أيدينا، وليست هي السورة التاسعة.

ولعل قوله ﷺ ـ اقرأ من سورة يونس ـ إما أن يكون إعراضاً عن السورة التاسعة (سورة التوبة) إلى السورة العاشرة (سورة يونس)، أو يكون مقصوده ﷺ من السورة التاسعة هي سورة يونس فيما لو قلنا: إن سورة الحمد عدل للقرآن، أو تكون سورة يونس هي السورة التاسعة من سور القرآن الكريم حسب ترتيب المصحف قبل جمعه.

---

(١) يونس: ٢٦.

(٢) الكافي ٢: ٦٣٢ ح ١٩، ونقله عنه في بحار الأنوار ١٦: ٢٥٨ ح ٤٢ وج ٤٦: ٣٠٢ ح ٤٩. وسائل الشيعة ٤: ٨٢٩ ح ٤، تفسير العياشي ٢: ١١٩ ح ١.

المسألة الخامسة

في افضليّة آية على أُخرى أو سورة على أُخرى

اختلف العلماء في أنّه هل يوجد في القرآن شئ أفضل من شئ أم لا؟ ذهب الأشعري والقاضي أبو بكر وأبو حاتم وابن حبان صاحب الصحيح وجماعة من الفقهاء إلى أنّه لا فضل لبعض القرآن على بعض ؛ لأنّ الأفضل يُشْعِرُ بنقص المفضول، وكلام الله حقيقة واحدة لا نقص فيه.

قال يحيى بن يحيى تلميذ مالك: تفضيل بعض القرآن على بعض خطأ، لذلك كره مالك أن تعاد سورة يعني في الصلاة أو تردد دون غيرها.

واحتجوا بأن الأفضل يشعر بنقص المفضول، وكلام الله لا نقص فيه[1].

وقال قوم بالأفضلية لظواهر الأحاديث كحديث أفضل آية في القرآن آية الكرسي، ويؤيد ذلك ما أخرجه ابن حبان والحاكم في صحيحيهما عن أنس قال: كان النبيﷺ في مسير فنزل ونزل رجل إلى جانبه قال: فالتفت النبيﷺ فقال: «ألا أخبرك بأفضل القرآن؟.»

(١) حكاه الغماري عبد الله في فضائل القرآن: ٣٠.

قال: بلى، فتلىﷺ «الحمد لله ربّ العالمين» وقد صححه الحاكم على شرط مسلم[١].

وأخرج البخاري، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجة، عن أبي سعيد بن المعلّى بفتح اللام المشددة قدّس سرّه قال: كنت أصلي بالمسجد فدعاني رسول اللهﷺ فلم أجبه، ثم أتيته فقلت: يارسول الله إني كنت أصلي.

فقالﷺ: «ألم يقل الله تعالى: ﴿ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾[٢]، ثم قالﷺ: **لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن قبل أن تخرج من المسجد**»، فأخذ بيدي، فلمّا أردنا أن نخرج قلت: يارسول الله إنك قلت: لأُعلمنك أعظم سورة في القرآن.

قالﷺ: **الحمد لله رب العالمين، هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته**[٣].

وروى الترمذي، والنسائي، عن أبي هريرة أن رسول اللهﷺ خرج على أُبي بن كعب فقال: «**يا أُبي**» وهو يصلي، فالتفت أُبي فلم يجبه وصلى أبي فخفف، ثم انصرف إلى رسول اللهﷺ فقال: السلام عليك يا رسول الله.

فقال رسول اللهﷺ: «**وعليك السلام ما منعك يا أُبي أن تجيبني إذ دعوتك**»؟.

فقال: يا رسول الله إني كنت في الصلاة.

قالﷺ: **فلم تجد فيما أوحى الله إليّ أن** ﴿ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ

---

(١) المستدرك للحاكم النيسابوري ١: ٥٦٠.
(٢) الأنفال: ٢٤.
(٣) صحيح البخاري ٥: ١٤٦، المجموع لمحي الدين النووي ٣: ٣٣١.

﴿إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾[(١)]؟.

قال: بلى، ولا أعود إن شاء الله.

قال ﷺ: **أتحب أن أعلمك سورة لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلها؟.**

قال: نعم يا رسول الله.

فقال رسول الله ﷺ: **والذي نفسي بيده ما أنزل الله في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلها، وإنها سبع من المثاني والقرآن العظيم الذي أعطيته**[(٢)].

قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان والحاكم[(٣)]. إلى غير ذلك من الروايات المبينة لأرجحية قطعة قرآنية على قطعة قرآنية أخرى.

ثمّ اختلفوا، فقال قوم: الفضل راجع إلى عظم الأجر والثواب.

وقال آخرون: بل لذات اللفظ، وأنّ ما تضمّنته آية الكرسي، وآخر سورة الحشر، وسورة الإخلاص من الدلالة على وحدانيّة الله تعالى، وصفاته، ليس موجوداً مثلاً في ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾[(٤)]، فالتفضيل من حيث المعاني العجيبة وكثرتها، لا من حيث الصفة.

قال الغماري في فضائل القرآن الكريم: فمعاني ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[(٥)] افضل من معاني ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ ومعاني ﴿وَإِلَٰهُكُمْ

---

(١) الأنفال: ٢٤.
(٢) سنن الترمذي ٤: ٢٣١، سنن البيهقي ٢: ١٣٩.
(٣) سنن الترمذي ٤: ٢٣١.
(٤) المسد: ١.
(٥) الإخلاص: ١.

إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[١] أفضل من معاني ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ﴾[٢] مع أن الكل مشترك في الصفة وهي كونه كلام الله.

وقد قال تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾[٣] وهذا بحث طويل اقتصرنا منه هنا على هذه الخلاصة الوجيزة[٤].

واستشكل على هذا البيان الخوي كما نقل في إرشاد الساري بقوله: من قال: إنّ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أبلغ من ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ يجعل المقابلة بين ذكر الله وذكر أبي لهب وبين التوحيد والدعاء على الكافرين، فذلك غير صحيح.

بل ينبغي أن يُقال: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ دعاء عليه بالخسران، فهل توجد عبارة للدعاء بالخسران أفضل من هذه، وكذلك في ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ لا توجد عبارة تدلّ على الوحدانيّة أبلغ منها، فالعالم إذا نظر إلى «تبّت» في باب الدعاء بالخسران، ونظر إلى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ في باب التوحيد، لا يمكنه أن يقول: أحدهما أبلغ من الآخر.

ثم إنه يحق لنا أن نقول: إن المراد من قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا﴾ هو تبت يدا أبي لهب المشرك بما هو مشرك، فيكون المعنى نفي الشرك والظلم، وهو عبارة أخرى عن قل هو الله أحد.

وهذا التقييد يغفل عنه من لا علم عنده بعلم البيان.

---

(١) البقرة: ١٦٣.

(٢) الأنعام: ١٤٣.

(٣) البقرة: ١٠٦.

(٤) فضائل القرآن للغماري: ٣٠.

ثم أراد تقوية ما عليه الأشاعرة والجماعة من عدم صحة تفضيل بعض القرآن على بعض بقوله: ولعلّ الخلاف في هذه المسألة، يلتفت إلى الخلاف المشهور: أنّ كلام الله شيء واحد أم لا؟

وعند الأشعري لا يتنوّع بذاته، بل بحسب متعلّقاته، وليس لكلام الله الّذي هو صفة ذاته بعض، لكن بالتأويل والتعبير، وفهم المسلمين اشتمل على أنواع المخاطبات[١].

ويتأيد هذا الكلام بقول بندار الفارسي حيث قال أبو حيّان التوحيدي: «سُئِلَ بندار الفارسي عن موضع الإعجاز من القرآن.

فقال: هذه مسألة فيها حيف على المفتي، وذلك أنّه شبيه بقولك: ما موضع الإنسان من الإنسان؟ فليس للإنسان موضع من الإنسان، بل متى أشرت إلى جملته فقد حقّقته، ودللت على ذاته، كذلك القرآن ؛ لشرفه لا يشار إلى شيء منه، إلاّ وكان ذلك المعنى آية في نفسه، ومعجزة لمحاوله، وهدى لقائله، وليس في طاقة البشر الإحاطة بأغراض الله في كلامه، وأسراره في كتابه، فلذلك حارت العقول، وتاهت البصائر عنده»[٢].

والمتحصل من كلامه أنّه لا فضل لقطعة قرآنية على أخرى، سورة كانت أو آية حيث إنّ الكل كلام الله، وكلام الله كلّه نور واحد لا فضل لشيء فيه على غيره.

لكننا نرجع ونقول: إنه توجد لدينا روايات كثيرة معتبرة السند ومن طرق مختلفة تفيد أفضلية شيء على آخر في القرآن من ناحية

(١) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ٧: ٤٤٣.

(٢) أنظر الإتقان في علوم القرآن ٢: ١٢.

التأثير الدنيوي أو الأخروي، وقد تقدم بعضها وإليك بعضاً آخراً.

فقد ورد في تفسير أبي الفتوح أنه روى أبو هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**سيّد آيات القرآن آية الكرسي**»[١].

وورد عن جماعة من الصحابة: أنّهم كانوا جالسين في مسجد النبي ﷺ ويذكرون فضائل القرآن، وأنّ أي آية أفضل فيها؟

قال بعضهم: آخر براءة.

وقال بعضهم: آخر بني إسرائيل.

وقال بعضهم: كهيعص.

وقال بعضهم: طه.

قال أمير المؤمنين ﷺ : أين أنتم عن آية الكرسي؟ فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يا علي آدم سيّد البشر، وأنا سيّد العرب ولا فخر، وسلمان سيّد فارس، وصهيب سيّد الروم، وبلال سيّد الحبشة، وطور سيناء سيّد الجبال، والسدرة سيّد الأشجار، والأشهر الحرم سيّد الشهور، والجمعة سيّد الأيام، والقرآن سيّد الكلام، وسورة البقرة سيّد القرآن، وآية الكرسي سيّد سورة البقرة، فيها خمسون كلمة في كلّ كلمة بركة**».

وهذا الحديث ظاهر في أن علة أفضلية شئ على آخر في القرآن هو ما يحويه من بركات وآثار وفضائل.

وورد عن مصباح الكفعمي عن النبي ﷺ: **إن سيّد البشر آدم....** وذكر نحوه[٢].

---

(١) تفسير أبي الفتوح الرازي ٢: ٣١٨.

(٢) تفسير أبي الفتوح الرازي ٢: ٣١٩، عنه في مستدرك الوسائل ٤: ٣٣٦ ح ٧، التبيان ٢: ٣٦٠، مصباح الكفعمي: ٤٤١، الحاشية.

وورد في الدر المنثور: أخرج ابن الأنباري في المصاحف، والبيهقي في الشعب عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: سيّد آي القرآن: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾(١).

وورد في الخصال ومعاني الأخبار: عن عبيد بن عمير الليثي، عن أبي ذر رحمة الله عليه قال: دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وهو جالس في المسجد وحده، إلى أن قال: قلت له: فأي آية أنزلها الله تعالى عليك أعظم؟.

قال صلى الله عليه وآله: آية الكرسي.

ثمّ قال صلى الله عليه وآله: «يا أبا ذر ما السماوات السبع في الكرسي إلاّ كحلقة ملقاة في أرض فلاة وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على تلك الحلقة».

وورد في تفسير العياشي: عن محسن المثنى (الميثمي)، عمّن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أبو ذر وذكر مثله.

وورد في الغايات وتنبيه الخواطر: عن أبي ذر مثله(٢).

---

(١) الدر المنثور ١: ٣٢٤.

(٢) الخصال: ٥٢٤ ح ١٣، ومعاني الأخبار: ٣٣٢ ح ١، وتفسير العياشي ١: ١٣٧ ح ٤٥٥، عنها في بحار الأنوار ٥٨: ٥ ح ١، وأخرجه في بحار الأنوار ١٧: ٥٨ ح ١٠، عن الدر المنثور. وفي ج ٧٧: ٧١ ح ١ وج ٨٩: ٢٦٢ ح ٣، عن الخصال والمعاني. وفي النوادر ١: ٢١٤ ح ١٠٢٢، عن الخصال، الغايات: ٦٨، تنبيه الخواطر ٢: ٦٧، الأمالي ٢: ١٥٣ ح ١، مكارم الأخلاق: ٥٢٥، الإرشاد: ١٣٩.

والسند هكذا: حدثنا أبو الحسن علي بن عبد الله بن أحمد الأهوازي المذكّر قال: حدثنا أبو يوسف أحمد بن محمد بن قيس السجزي المذكّر قال: حدثنا أبو الحسن عمرو بن حفص قال: حدثني أبو محمد عبيد الله بن محمد بن أسد ببغداد قال: حدثنا الحسين بن إبراهيم أبو علي قال: حدثنا يحيى بن سعيد البصري قال: حدثني ابن جريج، عن عطاء.

ورد في الدر المنثور ١: ٣٢٨ أخرج ابن جرير وأبو الشيخ في العظمة، وابن مردويه والبيهقي في الأسماء والصفات، عن أبي ذر مثله.

وجاء في مجمع البيان: عن أبيّ بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ:

يا أبا المنذر أي آية في كتاب الله أعظم؟

قلت: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾.

قال: فضرب في صدري ثمّ قال ﷺ: **ليهنئك العلم، والذي نفس محمّد بيده إنّ لهذه الآية لساناً وشفتين، يقدّس الملك عند ساق العرش.**

ومثله في مسند أحمد بن حنبل: باسناده إلى أُبي[1].

وجاء في الغايات: عن النبي ﷺ أنه قال لرجل: **أيّة آية أعظم؟**

قال: الله ورسوله أعلم.

قال: فأعاد ﷺ القول. فقال: فقلت: الله ورسوله أعلم. فأعاد.

فقال: فقلت: الله ورسوله أعلم.

فقال رسول الله ﷺ: **أعظم آية آية الكرسي**[2].

وورد في أمالي الطوسي ٢: ١٥٣ أخبرنا جماعة، عن أبي المفضّل، حدثنا رجاء بن يحيى، قال: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الأصمّ، عن الفضيل بن يسار، عن وهب بن عبد الله، قال: حدثني أبو حرب بن أبي الأسود الدؤلي، عن أبيه أبي الأسود، عن أبي ذر مثله، إلى قوله «آية الكرسي».

وورد في مكارم الأخلاق: ٥٢٥، عن أبي ذر مثله إلى قوله «آية الكرسي».

(١) مجمع البيان ٢: ٣٦٠، ومثله في تفسير أبي الفتوح ٢: ٣١٨، عن أُبي.

وورد في الدر المنثور ١: ٣٢٤١، وفيه أخرج أبو عبيد، عن عبد الله بن رباح: أنّ رسول الله ﷺ قال لأبيّ بن كعب مثله بتفصيل.

وفي مسند أحمد ٥: ١٤٢.

ومثله ورد في مصباح الكفعمي: ٤٤١، عن النبي ﷺ.

(٢) الغايات: ٦٩، نقله عنه في بحار الأنوار ٨٩: ٢٧٢ ح ٢٤، ومستدرك الوسائل ٤: ٣٣٤ ح ١٨.

وجاء في سنن الدارمي: حدثنا أبو المغيرة، ثنا صفوان، حدثني أيفع بن عبد الله الكلاعي قال: قال رجل: يارسول الله أي آية في القرآن أعظم؟

قال ﷺ: آية الكرسي، ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ الحديث.

ونقله السيوطي في الدر المنثور عن الدارمي[1].

وجاء في الدر المنثور: أخرج أحمد والطبراني عن أبي امامة قال: يا رسول الله أيّما أنزل عليك أعظم؟

قال ﷺ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ آية الكرسي[2].

وأخرج ابن الضريس ومحمد بن نصر، والهروي في فضائله عن ابن عباس قال: ما خلق الله من سماء ولا أرض ولا سهل ولا جبل أعظم من سورة البقرة، وأعظم آية فيها آية الكرسي.

وأخرج سعيد بن منصور وابن الضريس والبيهقي في الأسماء والصفات عن ابن مسعود (مثله)[3].

وأخرج أبو عبيد وابن الضريس ومحمد بن نصر عن ابن مسعود

---

(١) سنن الدارمي ٢: ٤٤٧، الدر المنثور ١: ٣٢٢ و٣٢٣، وفيه: أخرج البخاري في تاريخه والطبراني، وأبو نعيم بسند رجاله ثقات عن ابن الأسقع البكري: أن النبي ﷺ جاءهم في صفة المهاجرين فسأله إنسان وذكر مثله.
و أخرج سعيد بن منصور، وابن المنذر، وابن الضريس، والطبراني، والهروي في فضائله، والبيهقي في شعب الإيمان، عن ابن مسعود وذكر مثله.
وأخرج الخطيب البغدادي في تاريخه، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: وذكر مثله.

(٢) الدر المنثور ١: ٣٢٥..

(٣) الدر المنثور ١: ٦٥٦.

قال: ما خلق الله من سماء ولا أرض ولا جنة ولا نار، أعظم من آية في سورة البقرة: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾[1].

فهذه الروايات وغيرها من الروايات المبينة لفضل سورة التوحيد والكافرون وغيرهما صريحة في أرجحية قطعة قرآنية على قطعة قرآنية أخرى، وإن كان الكل كلام الله ﷻ.

ويتأيد الحق المنصور بقوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[2].

وفي ختام هذه المسألة نقول: قد تقدم في المسألة السابقة إمكان أفضلية شيء على آخر في مخلوقات الله، وأنّه لا مانع من ذلك، ولما كان القرآن الكريم من مخلوقاته، فإنه لا مانع من القول بإمكان تفضيل شئ على آخر فيه ولا نرى استحالة عقلية في ذلك.

هذا في مقام الثبوت.

وأما في مقام الإثبات، فالأدلة متظافرة في بيان أفضلية قطعة قرآنية على أُخرى كما تقدم.

ثمّ إنّه لا تنافي بين الأدلة التي تقول بأفضلية آية الكرسي، والأدلة التي تقول بأفضلية سورة الحمد أو سورة التوحيد أو سورة الكافرون ؛ لأنّ كل هذه الأدلة مثبتات، والمثبتات لا تنافي بينها كما هو محقق في محلّه.

مضافاً إلى اختلاف ألسنة الأدلة فهذا الدليل يقول: قراءة

---

(١) نفس المصدر.

(٢) البقرة: ١٠٦.

التوحيد ثلث القرآن، وذلك الدليل يقول: سيد الآيات آية الكرسي، وهذا المضمون غير ذاك.

وكذلك يمكن القول أن اختلاف نواحي التفضيل قد يكون باعتبار الآثار وقد يكون باعتبار المعاني فتأمل.

المسألة السادسة

في الفرق بين الفضائل والخواص

هل يوجد فرق بين اصطلاح «فضائل القرآن» وبين «خواصّ القرآن» أم لا؟.

قبل الإجابة عن هذا السؤال نقول:

قد عقد السيوطي في «الإتقان في علوم القرآن» نوعين من البحث: نوع في «فضائل القرآن»، وهو النوع الثاني والسبعون من كتابه، ونوع في «خواص القرآن»، وهو النوع الخامس والسبعون من كتابه.

والّذي فهمناه من خلال تتبّعنا، أنّ مراده من النوع الأوّل ـ فضائل القرآن ـ هو الآثار الأُخرويّة غالباً.

ويتأيّد هذا الاستظهار لمن راجع كتاب جامع الأخبار والآثار عن النبيّ ﷺ والأئمة الأطهار ؛ حيث يرى أنّ الأحاديث المنقولة عن كتاب خواص القرآن تتحدّث عن المنافع والآثار الدنيوية بخلاف الكتب الأخرى المتحدثة عن الفضائل فراجع.

وإليك بيان ذلك:

قال السيوطي في «الإتقان في علوم القرآن»: النوع الثاني

والسبعون في فضائل القرآن، أفرده بالتصنيف أبو بكر بن أبي شيبة، والنسائي، وأبو عُبيدة القاسم بن سلام، وابن الضريس، وآخرون.

وقد صحّ فيه أحاديث باعتبار الجملة، وفي بعض السور على التعيين، ووضع في فضائل القرآن أحاديث كثيرة، ولذلك صَنَّفتُ كتاباً سمّيته «خمائل الزهر في فضائل السور»[1]، حرّرتُ فيه ما ليس بموضوع.

ثمّ قال: «وأنا أُورِدُ في هذا النوع فصلين، الفصل الأوّل: فيما ورد في فضله على الجملة»[2].

ثمّ شرع في بيان بعض الأحاديث الواردة في بيان أنواع الثواب والجزاء في الآخرة.

وقال في النوع الخامس والسبعين: «في خواصّ القرآن أفرده بالتصنيف جماعة، منهم التميمي، وحجّة الإسلام الغزالي، ومن المتأخّرين اليافعي».

ثمّ قال: «وغالب ما يُذكَرُ في ذلك، مستنده تجارب الصالحين، وها أنا أبدأ في ما ورد من ذلك في الحديث، ثمّ ألتقط عيوناً ممّا ذكره السلف والصالحون».

وذكر منها: «أخرج البيهقي في الشعب عن واثلة بن الأسقع أنّ رجلاً شكا إلى النبيﷺ وجع حلقه.

قالﷺ: «عليك بقراءة القرآن».

---

(١) كما أنّه ذكر عنوان هذا الكتاب ضمن مصنفات السيوطي في هدية العارفين ١: ٥٣٨، وفي اللمع في أسباب ورود الحديث ١: ١١، ولم يقع بين أيدينا لحد الآن.

(٢) الإتقان في علوم القرآن ٤: ٤٠٤، وفي طبعة أخرى ٢: ٣٣١.

ومنها: «أخرج ابن مردويه، عن أبي سعيد الخدري، قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ، فقال: إني اشتكي صدري.

قال النبي ﷺ: «**إقرأ القرآن لقوله تعالى: ﴿وَشِفَآءٌ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ﴾**»[1].

وبعدَ أن اتّضح مراد السيوطي في «الإتقان»، نرجع ونقول:

إنّ مقصودنا من «الفضائل» ههنا، هو المعنى العام الشامل لجميع الآثار المستتبعة لقراءته، وحفظه، وحمله، وكتابته، و...، الدنيويّة والأُخرويّة، فيكون شاملاً لما سموه بالفضائل والخواص.

ولابأس بالإشارة إلى أنّ البعض قد ألّف كتاباً في «خواصّ القرآن»، وكان مقصوده شيئاً آخر، مثل التدقيق والنظر إلى الخواص اللغويّة والبلاغيّة وغيرها من دون النظر إلى ما يحدثه القرآن من تأثير على خلائق الله ﷻ، وهذا غريب عمّا نحن فيه.

(١) الإتقان في علوم القرآن ٤: ٤٣٤، وفي طبعة أخرى ٢: ٣٥٩، وأنظر الدر المنثور ٣: ٣٨٠.

المسألة السابعة

أوّل من صنّف في فضائل القرآن

قد اختلفت الأنظار والآراء في تشخيص أوّل مَن صنّف في «فضائل القرآن»، فقد ذهب حاجي خليفة في كتابه الموسوم بـ «كشف الظنون» إلى أنّ أوّل مَن صنّف في «فضائل القرآن»، هو محمّد بن إدريس الشافعي، المتوفّى سنة ٢٠٤ هـ، وهو «منافع القرآن»[1].

وقد استشكل في هذا الاستظهار السيد حسن الصدر في كتابه تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام فقال: وأول من صنّف في فضائل القرآن أُبي بن كعب مستشهداً بما قاله ابن النديم في الفهرست حيث قال ما لفظه: الكتب المؤلّفة في فضائل القرآن كتاب أُبي بن كعب الأنصاري انتهى.

ثم قال معلّقاً على هذا الكلام: وليس لأحد في الإسلام في ذلك مصنف قبله فيما أعلم، ولا ينبأك مثل خبير، وقد وهم صاحب كشف الظنون حيث ذكر أنّ أول من صنف في فضائل القرآن محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة أربع ومائتين، لما عرفت من تقدم أُبيّ الصحابي في ذلك، وهو من خلّص الشيعة[2].

---

(١) كشف الظنون ٢: ١٢٧٧.

(٢) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: ٣١٩.

وقد بيّن شبيه هذا الكلام في كتابه الآخر الشيعة وفنون الإسلام، إلاّ أنه نسب الاشتباه إلى الجلال السيوطي، والحال أنّ الاشتباه صادر من حاجي خليفة صاحب كشف الظنون.

وإليك نص قوله: وأول من صنف في فضائل القرآن أُبيّ بن كعب الأنصاري الصحابي، نص عليه ابن النديم في الفهرست، وكأنّ الجلال السيوطي لم يطلع على تقدّم أُبيّ في ذلك فقال: أول من صنف في فضائل القرآن محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة أربع ومائتين انتهى[(١)].

كما أنه قد استشكل في هذا الاستظهار المحقّق المتتبع آقا بُزُرگ الطهراني في كتاب «الذريعة»، واعتبر أنّ أوّل مَنْ صنّف في «فضائل القرآن» هو الصحابي الجليل أُبيّ بن كعب.

قال في الذريعة: فضائل القرآن لأُبيّ بن كعب الأنصاري الصحابي، أول مَنْ صنّف في فضائل القرآن كما صرّح به محمّد بن إسحاق بن النديم في «فوز العلوم» خلاف ما أظهر في «كشف الظنون»، بأنّ أوّل مَنْ صنّف فى «فضائل القرآن» محمّد بن إدريس الشافعي المتوفى السنة الرابعة بعد المائتين[(٢)].

ونحن بدورنا نقول: إذا ثبت كون المؤلّف الأول في فضائل القرآن هو الصحابي الجليل أُبي بن كعب كما صرّح بذلك محمد بن إسحاق بن النديم في فوز العلوم، وتبعه جماعة مثل السيد حسن الصدر في كتابيه، ومثل الطهراني آقا بزرگ، هذا من جانب.

ومن جانب آخر قد وصل إلينا حديث طويل في فضائل القرآن

---

(١) الشيعة وفنون الإسلام: ٣٤.

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٦: ٢٦٢ / ١٠٦٧.

منسوب إلى أبيّ بن كعب مشهور ومعروف علي الألسنة بحديث أبيّ بن كعب الطويل، فإننا نقول: من المحتمل أن يكون كتاب أبيّ بن كعب في فضائل القرآن هو هذا الحديث الطويل الواصل إلينا الذي اشتهر وضعه.

وبهذا الكلام تكون البذرة الأولى لرفع نسبة الوضع عن هذا الحديث، ولو بنحو الاحتمال فتأمّل، علماً أنه سيأتي كلام مفصّل في حديث أبيّ بن كعب الطويل.

المسألة الثامنة

في كتاب «خواص القرآن الكريم»

قد نقلنا في هذا التصنيف أحاديث كثيرة وردت عن نبي الأمةﷺ في فضائل القرآن الكريم عن كتاب «خواصّ القرآن» بواسطة «تفسير البرهان للعلاّمة الخبير السيّد هاشم البحراني».

ولم يتسنّى لنا معرفة الكتاب المنقول عنه، ولا مصنّفه، علماً أنّنا قد راجعنا أوّل كتاب «البرهان» عنوان: الباب السادس عشر في ذكر الكتب المأخوذ منها الكتاب، ولم نجد له ذكراً ولا خبراً[1].

ويزداد الغموض عندما نراجع آخر طبعة من كتاب البرهان (فهرس مصادر التحقيق) ونجد ترجمتهم للرقم ١١١، من مصادر التحقيق هكذا: خواص القرآن مخطوط ولم يذكروا اسم المؤلف.

وعدم ذكر السيد البحراني لعنوان «خواص القرآن» يعلل بأحد أمرين:

الأول: أنّه قد يشتهر كتاب واحد باسمين، ومن المحتمل أن يكون السيد هاشم قد ذكر الاسم الآخر عند ذكر مصادر كتابه، ولم يذكر اسم «خواص القرآن».

---

(١) أنظر كتاب البرهان للسيد هاشم البحراني ١: ٣٠، والطبعة المحققة ١: ٦٠.

الثاني: أن الكتب المذكورة هي مصادره ومراجعه التي نقل عنها بالمباشرة، وكتاب خواص القرآن لم ينقل منه مباشرة، بل نقل عنه بواسطة هذه الكتب المذكورة.

ويتأيد هذا التعليل بما ذكر في مقدمة النسخة المحققة من كتاب البرهان حيث ذكر المحقق أن المصنف قد اعتمد مصادر عدة غير التي ذكرها في الباب السادس عشر من أبواب المقدمة نقل عنها مباشرة أو بالواسطة[١].

وعلى أي حال فإننّا بعد مراجعة كتاب «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» للشيخ آقا بزرگ الطهراني، وكشف الظنون لحاجي خليفة وفهارس المخطوطات وجدنا أنّ المسمّى بـ«خواصّ القرآن» مجموعة كتب.

أولها: خواص القرآن المنسوب للإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام[٢] بل قد صرح الشهيد في مجموعته بعد أن نقل عنه أنّ ما ذكر من خواص القرآن مروي عن الإمام الصادق عليه السلام[٣].

وهذا لم يذكره الطهراني في الذريعة ولم يتحدث عن نُسَخه، فتأمل.

ثانيها: خواص القرآن للحكيم أبي عبد الله محمّد بن أحمد بن سعيد كان حياً في مصر سنة ٣٩٠ هـ، التميمي ذكر فيه أنه أخذه من بعض حكماء الهند[٤].

---

(١) تفسير البرهان ١: ٦٢، مقدمة التحقيق، طبعة مؤسسة البعثة.

(٢) أنظر مستدرك الوسائل ٦: ١٠٥ و٤٣٩ وج ١٣: ٢٩٥.

(٣) أنظر مستدرك الوسائل ٨: ٣٠٧ و١٣: ٢٩٥.

(٤) كشف الظنون ١: ٧٢٧.

وهذا أيضاً لم يذكره الطهراني في ذريعته ولم يتحدث عن نُسَخه، فتأمل.

ثالثها: خواص القرآن، لعبد الرحمن بن علي بن أحمد القرشي، ينقل فيه أحياناً عن الإمام الصادق ﷺ، والأكثر روايته عن الإمام التميمي، والظاهر أنّ مراده الحكيم أبو عبد الله التميمي، مؤلّف «خواصّ القرآن» المتقدم ذكره، الّذي أخذه عن بعض حكماء الهند، كما في «كشف الظنون»[1]، نسخة منه ـ كتابتها سنة ٩١٣ هـ، بقلم الشيخ زين الدين بن ناصر الدين بن حسين بن علي بن دارم بن مشعل بن عبد علي آل صباح الحميدي ـ توجد في مدينة (الشطرة ـ العراق) عند رشيد الشعرباف البغدادي التاجر هناك، كما كتبه إلينا، فراجعه[2].

رابعها: خواص القرآن للمولى عبد الله بن الحسين التستري، المتوفّى بأصفهان سنة ١٠٢١ هـ، مرتّب على قسمين:

الأوّل: في خواص مجموع القرآن.

الثاني: في خواص كلّ سورة من الفاتحة إلى الناس، من الخواص التي لقراءتهاأو كتابتها، رأيت نسخة منها في خزانة شيخنا (شيخ الشريعة) الإصفهاني في النجف وعليها حواش كثيرة من المصنّف ورمزها (منه ﷺ)[3].

خامسها: خواص القرآن فارسي في خواص جملة من السور

---

(١) كشف الظنون ١ : ٤٧٦.

(٢) الذريعة ٧: ٢٧٣ / ١٣٢٤.

(٣) الذريعة ٧: ٢٧٣ / ١٣٢٥.

القرآنيّة للمولى محمّد كاظم بن محمّد شفيع الهزار جريبي الحائري، فرغ من تأليفه في كربلاء في (ربيع الثاني ـ ١٢٢٠ هـ)، رأيته ضمن بعض تصانيفه الأخر في كتب شيخنا الشيرازي في سامرّاء، وتاريخ كتابة النسخة سنة ١٢٣٦ هـ، ونسخة أُخرى عند الميرزا محمّد علي الأردوبادي في النجف[١].

ملاحظة: قد ذكرنا في أول هذه المسالة أن السيد البحراني قد نقل روايات عديدة في تفسيره «البرهان» عن كتاب «خواص القرآن» ولم نتمكن من تحديد مؤلفه، لكن يمكن القول أنّ تاريخ ولادة صاحب تفسير البرهان بالرغم من كونه مجهولاً عندنا إلاّ أن الثابت أنّ وفاته في سنة ١١٠٧ هـ.

وبهذا البيان يسقط احتمال كون الكتاب الأخير قد اعتمد عليه السيد البحراني، لتأخّره عن زمان السيد البحراني مؤلّف تفسير البرهان.

مضافاً إلى أن الكتاب الأخير مكتوب باللغة الفارسية، ويبقى الأمر في كتاب خواص القرآن مردّداً بين الكتب الأربعة الأولى.

ثم إن احتمال كون ما اعتمد عليه السيد البحراني هو الكتاب الأول باطل ؛ لعدم علمنا بوجود نسخة منه فيما بعد زمان الشهيد، بل لم نسمع بكتاب خواص القرآن لجعفر بن محمد الصادق ﷺ من غير

---

(١) الذريعة ٧: ٢٧٣ / ١٣٢٦، ولابأس بالإشارة إلى أنّ الكتب المعنونة بعنوان «خواص القرآن» بالفارسية كثيرة بعضها مجهول المؤلف، وكثير منها لم يطبع موجود في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي في طهران، ومكتبة السيد الگلپايگاني، ومن أراد الوقوف عليها فليراجع الذريعة ٧: ٢٧٣ وج٢٢: ٣٠٧ و٣١٢، وفهرست المخطوطات لمكتبة السيد الگلپايگاني ١: ١٠ و١٤٥ و٢٣٣ و٢٣٧ و٣٤٨ وج ٢: ٧٢.

مجموعة الشهيد كما نقله إلينا المحدث النوري في مستدرك الوسائل[١].

كما أن احتمال كون ما اعتمد عليه السيد البحراني هو الكتاب الثالث باطل ؛ لانحصار نقل القرشي عن الإمام الصادق عليه السلام وعن الإمام التميمي، والحال أن كتاب خواص القرآن الذي ينقل عنه السيد البحراني فيه كثير من الأحاديث المروية عن الرسول المصطفى ﷺ.

فيبقى المنتصر لحد الآن أنّ ما اعتمد عليه السيد البحراني هو تصنيف المولى عبد الله بن الحسين التستري المتوفى سنة ١٠٢١ هـ، لأمور:

أولها: سقوط الاحتمالات المتقدّمة.

ثانيها: تقدم زمان مؤلّفه على زمان السيد البحراني.

ثالثها: التفصيل المذكور فيه، في بيان فضائل وخواص وآثار سور القرآن سورة سورة من الفاتحة إلى الناس.

رابعها: ما ذكر في مقدمة تحقيق كتاب البرهان حيث جاء فيه أنّ السيد البحراني قد اعتمد في فضائل السور على كتاب خواص القرآن، ثم قال: والظاهر أن النسخة التي اعتمدها تحظى بزيادات عن النسخ المتوفرة لدينا من هذا الكتاب، ولهذا بقي بعض ما نقله عنه مجهولاً[٢].

وهذا المحقق وإن لم يذكر اسم المؤلف ـ والظاهر لعدم عثوره

---

(١) أنظر مستدرك الوسائل ١٣ : ٢٩٥ ح ١٢.

(٢) تفسير البرهان ١ : ٦٥، مقدمة التحقيق.

عليه ـ إلاّ أنّ من المحتمل قوياً أن تكون النسخة التي فيها زيادات والتي وقعت بيد صاحب تفسير البرهان ولم تقع بيد المحقق هي نسخة كتاب التستري، فإنها مفصلة في ذكر الفضائل.

ومن المحتمل أن يكون كتاب الفاضل التستري هو المنسوب للإمام الصادقعليه السلام مع زيادات.

المسألة التاسعة

في بقيّة المصنّفات في فضائل القرآن الكريم

بعد أن تبيّن الكلام في أوّل مَنْ صنّف في فضائل القرآن الكريم، وبعد أن تبيّن حال كتاب «خواصّ القرآن» الّذي ينقل عنه السيّد البحراني صاحب كتاب «البرهان في تفسير القرآن» نسرد أسماء الكتب المؤلّفة في «فضائل القرآن الكريم»، وقد قسّمناها إلى قسمين:

أوّلها: المؤلّفات والمصنّفات المعنونة بعنوان شمولي، أي: شامل للقرآن بأجمعه.

ثانيها: المؤلّفات والمصنّفات المعنونة بعنوانٍ خاص: كفضائل آية الكرسي، وفضائل سورة التوحيد، وفضائل سورة الحمد، وغير ذلك.

والآن نشرع بذكر المصنّفات من القسمين:

القسم الأوّل

الأوّل:

فضائل القرآن: للقاسم بن سلام الهروي الأزدي، الخزاعي بالولاء، الخراساني، البغدادي، أبى عُبَيد، المتولّد سنة ١٥٧ هـ،

والمتوفّى سنة ٢٢٤ هـ، من كبار العلماء بالحديث، والفقه، والتفسير، والقراءآت، والأدب، من أهل «هراة»، وبها نشأ وتعلّم.

وأقام ببغداد مدّة، ثمّ وَلى القضاء بـ «طرطوس» ثماني عشرة سنة، أيّام ثابت بن ناصر، ودخل دمشق، ورحل إلى مصر سنة ٢١٣هـ، وعاد إلى بغداد، فسمع الناس من كتبه، وحجّ، فتوفّي بمكّة، وكان منقطعاً للأمير عبد الله بن طاهر الخزاعي أمير خراسان، كلّما ألّف كتاباً أهداه إليه، وأجرى له عشرة آلاف درهم.

قال الذهبي: «مَنْ نظر في كتب أبي عُبَيد علم مكانه من الحفظ والعلم».

وقال الجاحظ: «لم يكتب الناس أصحّ من كتبه، ولا أكثر فائدة».

من آثاره «الناسخ والمنسوخ في القرآن» و«غريب القرآن» و«فضائل القرآن»[١].

الثاني:

فضائل القرآن: للحسن بن محبوب السرّاد، أو الزرّاد، أبي علي، المتولّد سنه ١٤٩ هـ، والمتوفّى سنة ٢٢٤ هـ، مفسّر، من فقهاء الشيعة الإماميّة، من أهل الكوفة، من كتبه «تفسير القرآن» و«فضائل القرآن»[٢].

---

(١) طبقات المفسّرين للداودي ٢: ٣٢، والشذرات ٢: ٥٤، ومفتاح السعادة ٢: ٣٠٦، والنسخ في القرآن الكريم ١: ٣١٢، وتذكرة الحفّاظ: ٤١٧، وأعلام الدين ٦: ١٠، وكشف الظنون: ١٢٠٤ و١٢٠٩ و١٢٧٧ و١٩٢١، ومعجم المفسّرين ١: ٤٣٣.

(٢) طبقات المفسّرين للداودي ١: ١٣٩، وفهرست الطوسي: ٤٦، وأعيان الشيعة ٢٣: ٥١، الميزان ٢: ٢٤٨، وهديّة العارفين ١: ٢٦٦.

الثالث:

فضائل القرآن: لخلف القارئ، خلف بن هشام البزّار الأسدي، أبي محمّد، المتولّد في سنة ١٥٠ هـ، والمتوفّى في سنة ٢٢٩ هـ، أحد القرّاء العشرة، مُحَدِّث، مُفَسِّر، عالم، عابد، أصله من «فم الصلح» قرب واسط، واشتهر ببغداد.

حدّث عنه مسلم في صحيحه، وأبو داود في سننه، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة الرازي، وغيرهم، مات ببغداد، له «فضائل القرآن»[(١)].

الرابع:

فضائل القرآن: لمحمّد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمّد بن علي البرقي، أبي جعفر، المتوفّى سنة ٢٣٠ هـ، عالم إمامي، من كبارهم، من أهل «برقة» من قرى قم ببلاد فارس، وأصله من الكوفة.

كان في زمن المعتصم بالله العبّاسي (٢١٨ هـ - ٢٢٧هـ)، له تصانيف كثيرة، ذكر بعضها ابن النديم، منها «فضائل القرآن»، وقد توهّم صاحب طبقات المفسّرين ونسب هذا الكتاب لابن صاحب الترجمة أحمد بن محمّد[(٢)].

الخامس:

فضائل القرآن: لهشام بن عمّار بن نصير بن ميسرة بن أبان

---

(١) طبقات المفسّرين للداودي ١: ١٦٤، وغاية النهاية ١: ٢٧٢، وتاريخ بغداد ٨: ٣٢٢، والعِبَر للذهبي ١: ٤٠٤، وطبقات القرّاء للذهبي ١: ١٧١، والشذرات ٢: ٦٧، والنجوم ٢: ٢٥٦.

(٢) ابن النديم: ٢٧٦، وطبقات المفسّرين ١: ٧٢، وأُنظر معجم المؤلّفين ٢: ٩٧، ومعجم المفسّرين ١: ٥٢٦.

السلمي، ويُقال: الظفري، أبي الوليد، المتولّد سنة ٢٤٥ هـ، خطيب دمشق، ومُقرِئها، ومُحدِّثها، ومُفتيها، قاضٍ، رحل في طلب العلم، وحدّث عن مالك بن أنس والوليد بن مسلم وآخرين، وحدّث عنه البخاري، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجة، وروى الترمذي عن محمد بن إسماعيل البخاري عنه.

قال ابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢ هـ، في «تهذيب التهذيب»: «كان مشتهراً بالعقل، والفصاحة، والرواية، والعلم، والدراية له كتاب فضائل القرآن»(١).

السادس:

فضائل القرآن: ليحيى بن إبراهيم بن مزين، أبي زكريّا، المتوفّى سنة ٢٥٩ هـ، عالم بلغة الحديث ورجاله، من فقهاء المالكيّة، أصله من «طُليطلة»، انتقل إلى قرطبة، فأكرمه أميرها عبد الرحمن، وابتنى له داراً، ووصله بصلة جزيلة، ورحل إلى المشرق، وحجّ، ودخل العراق، وسمع بمصر، وولي قضاء طُليطلة.

قال ابن لُبابة: «هو أفقه مَن رأيت في علم مالك وأصحابه».

مات بقرطبة، من كتبه «فضائل القرآن»(٢).

---

(١) طبقات القرّاء للذهبي ١: ١٦٠، وطبقات المفسّرين للداودي ٢: ٣٥٢، والنجوم الزاهرة ٢: ٣٢١، وغاية النهاية ٢: ٣٥٤، وتذكرة الحفّاظ ٢: ٤٥١، وميزان الاعتدال ٤: ٣٠٢، وتهذيب التهذيب لابن حجر ١١: ٥٥.

(٢) تاريخ علماء الأندلس ٢: ١٨١، وجذوة المقتبس: ٣٧٣، وبغية الملتمس: ٤٨٢، والديباج المُذهّب ٢: ٣٦١، وهو فيه: يحيى بن زكريّا بن إبراهيم، وطبقات المفسّرين ٢: ٣٧، ومعجم المفسّرين ١: ٧٢٦.

السابع:

فضائل القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، أبوه من أصحاب الرضا ﷺ ، وقد توفّي سنة ٢٧٤ هـ[١].

الثامن:

فضائل القرآن: لعلي بن الحسن بن فضال، أبي الحسن، المتوفّى سنة ٢٩٠ هـ، فقيه إمامي، مفسّر، محدّث، واعظ، مشارك في بعض العلوم، يُعَدُّ من الثقات، من أهل الكوفة، له تصانيف، منها: «تفسير القرآن» و«فضائل القرآن» و«كتاب التنزيل من القرآن»[٢].

التاسع:

فضائل القرآن: لمحمّد بن أيّوب بن يحيى بن الضريس، البجلي، الرازي، أبي عبد الله، المتولّد سنة ٢٠٠ هـ، ومات بالري، حدّث عنه أحمد بن حنبل، وجماعة.

من آثاره: «فضائل القرآن» مخطوط في الظاهريّة، و«تفسير القرآن»[٣].

العاشر:

فضائل القرآن: لمحمّد بن حسن بن فروخ الصفّار، أبي جعفر، المعروف بـ «الأعرج القمّي»، المتوفّى سنة ٢٩٠ هـ، من فقهاء الشيعة

---

(١) الذريعة ١٦: ١٠٦٩ / ٢٦٢.

(٢) طبقات المفسّرين للداودي ١: ٣٩٧، ومنهج المقال: ٢٣٠، وهديّة العارفين ١: ٦٧٥، وإيضاح المكنون ١: ٣٠٣، ومعجم المؤلّفين ٧: ٦٦، وأعلام الدين ٥: ٧٩، والذريعة ١: ٦٣.

(٣) طبقات المفسّرين للداودي ٢: ١٠٥، تذكرة الحفّاظ ٢: ٦٤٣، العبر ٢: ٩٨، هديّة العارفين ٢: ٢١، الشذرات٢: ٢١٦، النجوم الزاهرة ٣: ١٦٢.

الإماميّة، من أهل «قم»، له تصانيف منها: «فضائل القرآن»[١].

الحادي عشر:

فضائل القرآن: لمحمّد بن عثمان بن محمّد بن أبي شيبة، العبّاسي، الكوفي، أبو جعفر، المتوفّى سنة ٢٩٧ هـ، مؤرّخ لرجال الحديث، من الحفّاظ، سمع ابن المديني وأحمد بن يونس وغيرهما، وروى عنه الطبراني والنجّاد، مختلَفٌ في توثيقه، مات ببغداد عن نيّف وثمانين عاماً.

قال الذهبي: «له تآليف مفيدة، منها: كتاب فضائل القرآن»[٢].

الثاني عشر:

فضائل القرآن: لجعفر بن محمّد بن الحسن بن المستفاض، أبي بكر الفريابي، المتولّد سنة ٢٠٧ هـ، المتوفّى سنة ٣٠١ هـ، قاضٍ، عالم بالحديث، تركي الأصل، من أهل «فرياب» من ضواحي «بلخ».

طاف كثيراً من البلدان، ولقي الأعلام، وعاش فترة في بغداد، ثمّ رحل إلى مصر حيث تولّى منصب القضاء بـ «الدينور» مدّة، ولمّا دخل بغداد، استُقبِل فيها بالطبول، وكان يحضر مجلسه بها نحو عشرة آلاف من أصحاب المحابر، مات ببغداد، من آثاره «فضائل القرآن»، مخطوط[٣].

---

(١) هديّة العارفين ٢: ٢٤، وإيضاح المكنون ٢: ١٩٩، وفهرست الطوسي: ١٤٣، ومعجم المفسّرين ١: ٥١٢.

(٢) طبقات المفسّرين للداودي ٢: ١٩٢، وميزان الاعتدال ٣: ٦٤٢، والمنتظم ٦: ٩٥، ولسان الميزان ٥: ٢٨٠، وتذكرة الحفّاظ ٢: ٦٦١، والنجوم الزاهرة ٣: ١٧١، والوافي بالوفيات ٤: ٨٢، وتاريخ بغداد ٣: ٤٢.

(٣) تاريخ بغداد ٧: ١٩٩، الديباج: ١٠٢، مرآة الجنان ٢: ٢٣٨، تذكرة الحفّاظ: ٦٩٢، الشذرات ٢: ٢٣٥، أعلام الدين ٢: ١٢٣.

الثالث عشر:

فضائل القرآن: لابن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي، السجستاني، أبي بكر بن أبي داود، المتولّد سنة ٢٣٠ هـ، والمتوفّى سنة ٣١٦ هـ، من كبار رجال الحديث، مفسِّرٌ، فقيهٌ، مقرئ، كان إمام أهل العراق في زمنه.

ولد بـ «سجستان»، ودرس على والده، ورافقه في رحلات علميّة طويلة، فسمع بخراسان، وإصبهان، وفارس، والبصرة، وبغداد، والكوفة، والمدينة، ومكّة، والشام، والجزيرة، ومصر، ثمّ استقرّ ببغداد، وتوفّي بها.

ويُروى أنّه كان يعرف من الأحاديث عدداً أكبر ممّا يعرف والده.

من كتبه: «المصاحف» طبع، و«نظم القرآن»، و«فضائل القرآن»، و«شريعة التفسير»، و«الناسخ والمنسوخ»، و«تفسير القرآن».

قال ابن النديم: «عَمِلَه لمّا عَمِلَ أبو جعفر كتابه»[١].

الرابع عشر:

فضائل القرآن: لداود بن محمّد بن موسى بن هارون الأودني، أبي سليمان، المتوفّى سنة ٣٢٠ هـ، فقيه حنفي، عارف بالحديث والتفسير، من أهل «أودنة»، من قرى «بخارى»، من تصانيفه: «فضائل القرآن»[٢].

---

(١) ابن النديم: ٢٨٨، تاريخ التراث العربي ١: ٤٣٨، تاريخ بغداد ٩: ٤٦٤، لسان الميزان ٣: ٣٩٣، ميزان الاعتدال ٢: ٤٣، تذكرة الحفّاظ: ٧٦٧.

(٢) تاج التراجم: ٢٨، الجواهر المضيئة ١: ٢٣٨، هديّة العارفين ١: ٣٥٩، ومعجم المفسّرين ١: ١٨٢٣.

الخامس عشر:

فضائل القرآن: لمحمّد بن مسعود بن عيّاش السلمي، أبي النظر، المتوفّى سنة ٣٢٠ هـ، فقيه إمامي، من كبارهم، مشارك في عدّة علوم، من أهل سمرقند، اشتهرت كتبه في نواحي خراسان اشتهاراً عظيماً، وهي تزيد على مائتي كتاب، منها: «تفسير القرآن»، ويُعرَفُ بـ «تفسير العيّاشي»، موجودٌ نصفه الأوّل، و«فضائل القرآن»[١].

السادس عشر:

فضائل القرآن: لمحمّد بن يعقوب بن إسحاق، أبو جعفر الكليني، المتوفّى سنة ٣٢٩ هـ، فقيه إمامي، عارف بالأخبار والحديث والتفسير، من أهل «كُلَين» بالري، سكن ببغداد، وكان شيخ الشيعة فيها، وتوفّي بها، له كتب منها: فضائل القرآن[٢].

السابع عشر:

فضائل القرآن: لعلي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، أبي الحسن، المتوفّى سنة ٣٢٩ هـ، مؤرّخ، مفسّر، من فقهاء الشيعة الإماميّة، أخذ عنه الكليني المتوفّى سنة ٣٢٩ هـ.

قال الذهبي: رافضي جلد، له تفسير فيه مصائب، نسبته إلى مدينة قم بإيران، من كتبه: تفسير القرآن، مخطوط، منه نسخ في مدن

(١) روضات الجنّات: ٥٥٦، الذريعة ٤: ٢٩٥، الفهرست لابن النديم: ١٩٤، هديّة العارفين ٢: ٣٢، منهج المقال: ٣١٩، الفوائد الرضويّة: ٦٤٢، فهرست الطوسي: ١٣٦، تنقيح المقال ٣: ١٨٣.

(٢) هديّة العارفين ٢: ٣٥، وإيضاح المكنون ٢: ١٩٧، وروضات الجنّات: ٥٥٠، والفوائد الرضويّة: ٦٥٧، وأعلام الدين ٨: ١٧، ومعجم المفسّرين ١: ٦٥٢.

مشهد والنجف[١]، وله أيضاً الناسخ والمنسوخ وفضائل القرآن[٢].

الثامن عشر:

فضائل القرآن: لأحمد بن محمّد بن عمّار، أبي علي الكوفي، المتوفّى سنة ٣٤٦ هـ[٣].

التاسع عشر:

ثواب القرآن: لمحمّد بن أحمد بن عبد الله بن قضاعة، أبي عبد الله الصفواني، المتوفّى بعد سنة ٣٤٦ هـ، من علماء الشيعة الإماميّة، نسبته إلى صفوان بن مهران.

قال ابن النديم: «لقيته سنة ٣٤٦ هـ، وكان يزعم أنّه لايقرأ ولا يكتب، ذكر له صاحب هديّة العارفين كتاب ثواب القرآن وجوامع التفسير»[٤].

العشرون:

ثواب القرآن: لعبد السلام بن أحمد بن سهيل البصري، أبي بكر، مفسّر، محدّث، روى عن الحسن بن رشيق العسكري ـ المتوفّى سنة ٣٧٠ هـ ـ في سنة ٣٦٨ هـ، له كتاب «ثواب القرآن»[٥].

---

(١) الكتاب مطبوع.

(٢) معجم الأدباء ١٢: ٢١٥، ميزان الاعتدال ٣: ١١١، لسان الميزان ٤: ١٩١، الرجال للنجاشي: ١٩٧، الفهرست للطوسي: ٨٩، الذريعة ٤: ٢٨٥.

(٣) الذريعة ١٦: ٢٦٢/ ١٠٧١.

(٤) الفهرست لابن النديم: ٢٤٧، روضات الجنّات: ٥٥٤، الفوائد الرضويّة: ٣٨٨، كتاب الرجال: ٢٧٩، فهرست الطوسي: ١٣٣، هديّة العارفين ٢: ٤٢.

(٥) تاريخ التراث العربي ١: ٢١٤.

ملاحظة: ولادته غير معلومة، ووفاته كذلك، غاية الأمر أنّه كان في قيد الحياة في سنة ٣٦٨ هـ.

الحادي والعشرون:

فضائل القرآن: لجعفر بن محمّد بن المعتز بن محمّد بن المستغفر بن الفتح بن إدريس المستغفري، النسفي، أبي العبّاس، المتولّد سنة ٣٥٠ هـ، والمتوفّى سنة ٤٤٢ هـ، حافظ، محدِّث، له اشتغال بالتاريخ، من فقهاء الحنفيّة، من أهل «نسف» من بلاد ما وراء النهر، وكان خطيبها.

قال ابن ناصر الدين: «كان حافظاً، مصنِّفاً، ثقة، مبرِّزاً على أقرانه، لكنّه يروي الموضوعات من غير تبيّن، من كتبه فضائل القرآن»[1].

الثاني والعشرون:

قوارع القرآن الكريم وما يُستحبّ أن لا يُخَلَّ بقراءته كلّ يوم وليلة: للشيخ الفقيه أبي عمرو محمّد بن يحيى بن الحسن، المتوفّى سنة ٤٢٧ هـ[2]. والكتاب مطبوع، تحقيق قاسم النوري.

الثالث والعشرون:

فضائل القرآن: لعبد الرحمن بن أحمد بن الحسين بن بندار بن جبريل العجلي، الرازي، أبي الفضل، المتولّد سنة ٣٧١ هـ،

---

(١) طبقات المفسّرين للداودي ١: ١٢٥، الجواهر المضيئة ١: ١٨٠، الفوائد البهيّة: ٥٧، النجوم الزاهرة ٥: ٣٣، العبر ٣: ١٧٧، الشذرات ٣: ٢٤٩، هديّة العارفين ١: ٢٥٣.

(٢) تاريخ بغداد ٢: ٤٣٣، تاريخ نيسابور: ٣٨، وانظر مقدّمة كتابه: ١٢.

والمتوفّى سنة ٤٥٤ هـ، إمام في القراءات والروايات، عالم بالأدب والنحو، قيل: مولده بمكّة.

عاش عمره يتنقّل في البلدان، وكان يسافر وحده، ويدخل البراري.

قال عبد الله الغافر الفارسي: «كان ثقة جوّالاً، لا ينزل الخوانق، بل يأوي إلى مسجد خراب، فإذا عُرِفَ مكانه تركه، وإذا فُتِحَ عليه بشيء آثر به، كان إماماً في القراءات، أوحدٌ في طريقته، أكبر من أن يَدلّ عليه مِثلي...»، توفّي بنيسابور.

قال صاحب كشف الظنون: «له فضائل القرآن»[(١)].

الرابع والعشرون:

فضائل القرآن: لمحمّد بن عبد الواحد بن إبراهيم بن مفرج بن أحمد الغافقي، الملاّحي، أبي القاسم، المتولّد سنة ٥٤٩ هـ، والمتوفّى سنة ٦١٩ هـ، مؤرّخ، محدّث، حافظ، نسّابة، أديب، عارف بالتفسير، من أعلام المالكيّة، من أهل غرناطة، ونسبته إلى قرية الملاحة التي تقع على بريد من غرناطة، نزلها سلفه.

حدّث وأخذ عنه الناس، وانتفعوا به، وأثنى عليه ابن الآبار وغيره. من كتبه «فضائل القرآن» مخطوط بالإسكندريّة[(٢)].

---

(١) غاية النهاية ١: ٣٦١، بغية الوعاة ٢: ٧٥، هديّة العارفين ١: ٥١٧، وهو فيه: عبد الرحمن بن الحسن، وعنه معجم المؤلّفين ٥: ١٣٤، كشف الظنون: ١٢٧٧، وعنه معجم المؤلّفين ٥: ١١٦، ومعجم المفسّرين ١: ٢٦١.

(٢) الوافي ٤: ٦٨، تذكرة الحفّاظ: ١٤٠٢، التكملة ٢: ٦٠٩ الرقم ١٦٠٤، نيل الابتهاج: ٢٢٨، هديّة العارفين ٢: ١١١، فهرس الفهارس ٢: ٢٥٢، معجم المفسّرين ١: ٥٦٨.

الخامس والعشرون:

فضائل القرآن: لأحمد بن محمّد بن المظفّر بن المختار الرازي، أبي العبّاس، بدر الدين، المتوفّى سنة ٦٣١ هـ، الموافق لسنة ١٢٣٤م، مفسّر، قاضٍ، أديب، مُحدِّث، له نظم حسن، من فقهاء الحنفيّة، أصله من الري، وبها نشأ وتعلّم.

قَدِمَ دمشق، وفسّر القرآن الكريم على منبر جامعها، ورحل إلى بلاد الروم، فتصدّر للتدريس، ثمّ ولي القضاء.

من كتبه «فضائل القرآن» و«حجج القرآن لجميع الملل والأديان»، طُبِعَ، و «مباحث التفسير»، مخطوط، في دار الكتب المصريّة، وهو مناقشات لتفسير أبي إسحاق الثعلبي و «لطائف القرآن»، فرغ منه سنة ٦٣٠ هـ، وتوفّي في حدود السنة التي بعدها[١].

السادس والعشرون:

فضائل القرآن: لمحمّد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن منصور السعدي، المقدسي، ثمّ الدمشقي، الصالحي الحنبلي، أبي عبد الله، ضياء الدين، المتولّد سنة ٥٦٩ هـ، والمتوفّى سنة ٦٤٣ هـ، حافظ، حجّة، مؤرّخ، كان محدّث الشام وشيخ السنّة في وقته.

وُلِدَ في «الدير المبارك» في «قاسيون» بدمشق، وسمع بها وبمصر وبغداد وإصبهان وهمدان ونيسابور وهراة، وكتب عن أزيد من خمسمائة شيخ.

---

(١) طبقات المفسّرين للداودي ١: ٨٦، وهديّة العارفين ١: ٩٢، وإيضاح المكنون: ٥٣ و٧٠ و٤٠٥، ومعجم المؤلّفين ٢: ١٥٨، ومعجم المطبوعات: ٢٤٦، والأزهريّة ٣: ١٨٤.

وتُنسَبُ إليه «دار الحديث الضيائيّة» بسفح قاسيون، شرقي الجامع المظفّري، ووقف بها كتبه.

قال الصفدي: «جمع بين فقه الحديث ومعانيه، وشدا طرفاً من الأدب، وكثيراً من اللغة والتفسير، ونظر في الفقه، وناظر فيه»، توفّي بدمشق.

من كتبه الكثيرة «فضائل القرآن»[1].

السابع والعشرون:

فضائل القرآن: لمحمّد بن محمّد بن علي بن يوسف، أبي الخير، شمس الدين العمري، الدمشقي، ثمّ الشيرازي، ويُعرف بابن الجزري، المتولّد سنة ٧٥١ هـ، والمتوفّى سنة ٨٣٣ هـ، حجّة في القراءات، محدّث، حافظ، مفسّر، ناظم، له اشتغال بالتاريخ، مشارك في بعض العلوم.

وُلِد بدمشق، وتفقّه بها، وطلب الحديث والقراءات، وعمّر للقرّاء مدرسة سمّاها «دار القرآن»، ورحل إلى مصر مراراً، وولي قضاء الشام سنة ٧٩٣ هـ، ثمّ دخل بلاد الروم، فأخذ أهل البلاد عنه علم القراءات، فلمّا كانت الفتنة سنة ٨٠٥ هـ، أخذه تيمورلنك معه إلى بلاد ما وراء النهر، وأنزله بمدينة «كَش».

وفي سنة ٨٠٧ هـ، رحل إلى خراسان، ودخل هراة، وإصبهان، ثمّ شيراز، فولي قضاءها، ثمّ رحل إلى الديار المقدّسة، وحجّ، وجاور بالمدينة وبمكّة، ثمّ دخل العراق ومصر واليمن، وعاد إلى

---

(١) طبقات الحنابلة ٢: ٢٣٦، وتذكرة الحفّاظ: ١٤٠٥، والعبر ٥: ١٧٩، والنجوم الزاهرة ٦: ٣٥٤، والشذرات ٥: ٢٢٤، والوافي ٤: ٦٥، وفوات الوفيات ٣: ٤٢٦.

شيراز، وتوفّي بها. نسبته إلى جزيرة ابن عمر، له تصانيف في التفسير والحديث والفقه والعربيّة، منها: «فضائل القرآن» مخطوط، و«كفاية الألمعي في تفسير آية يا أرض إبلعي»[١].

الثامن والعشرون:

فضائل القرآن: لأحمد بن شُعيب النسائي مطبوع بتحقيق فاروق حمادة (الدار البيضاء ودار الثقافة)، سنة ١٤٠٠ هـ[٢].

التاسع والعشرون:

فضائل القرآن الكريم وحَمَلَتُه في السنّة المطهّرة: لمحمّد موسى نصر «عمّان» مطبوع في المكتبة الإسلاميّة سنة ١٤٠٢ هـ.

وطُبِعَ أيضاً في الدمّام دار ابن القيّم سنة ١٤٠٠ هـ[٣].

الثلاثون:

فضائل القرآن: لعمرو بن هشيم الكوفي، له كتاب «فضائل القرآن»، ذكره ابن النديم ولم يزد على ذلك[٤].

---

(١) طبقات المفسّرين للداودي ٢: ٢٤١، والضوء اللامع ٩: ١٥٧، وعنوان الزمان مخطوط ٤: ٢٥٦، ومعجم المفسّرين ١: ٦٢٠.

(٢) دليل مؤلّفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة لمحيى الدين عطيّة، وصلاح الدين حقّي، ومحمّد خير رمضان يوسف «دار ابن حزم ـ بيروت».

(٣) دليل مؤلّفات الحديث الشريف المطبوعة، القديمة والحديثة لمحي الدين عطيّة، وصلاح الدين حقّي ومحمّد خير رمضان يوسف «دارابن حزم ـ بيروت».

(٤) الفهرست لابن النديم طبعة فلوجل: ٣٧، وهو فيه عمرو بن هشيم، وطبعه رضا تجدّد بطهران: ٣٩ وهو عمرو بن هيثم، طبقات المفسّرين ١: ١٨، نقلاً عن «الفهرست»، معجم المفسّرين ١: ٤٠٦.

الحادي والثلاثون:

فضل القرآن: لأبي علي أحمد بن محمّد بن عمّار الكوفي، الشيعي، من أخبار النبي ﷺ[١].

الثاني والثلاثون:

فضل القرآن: لمحمّد بن الحسن الصفّار المتوفى سنة ٢٩٠ هـ، من علماء الإمامية صاحب كتاب «بصائر الدرجات»[٢].

الثالث والثلاثون:

فضائل القرآن: المنسوب إلى الصدوق، بخط يحيى بن علاء الدين الجيلاني في سنة ١٠٦٢ هـ، عند الشيخ صالح المازندراني، نزيل «سمنان»، تنتهي النسخة إلى سورة «المؤمن»[٣].

الرابع والثلاثون:

فضائل القرآن: للحسن بن علي البطائني، الواقفي[٤].

الخامس والثلاثون:

فضائل القرآن: لأصغر ولد المحقّق، المحدّث، الفيض الكاشاني[٥].

السادس والثلاثون:

فضائل القرآن: للشيخ محمّد بن علي الحزين، المتوفى سنة

---

(١) كشف الظنون ٤: ١٩٩.
(٢) كشف الظنون ٤: ١٩٩.
(٣) الذريعة ١٦: ٢٦٢ / ١٠٧٣.
(٤) الذريعة ١٦: ٢٦٢ / ١٠٧٢.
(٥) الذريعة ١٦: ٢٦٣ / ١٠٧٧.

١١٨١ هـ، فارسي، كما في فهرست كتبه، له كتاب «فتح الأبواب»[١].

السابع والثلاثون:

فضائل القرآن: لأبي الحسن، محمّد بن الحسين بن سفرجلة، الخزّاز، الكوفي، له كتاب «فضائل الشيعة»[٢].

الثامن والثلاثون:

ثواب القرآن: لأبي عبد الله محمّد بن حسّان الرازي، ذكره النجاشي[٣].

التاسع والثلاثون:

ثواب القرآن: لأبي عبد الله السياري، أحمد بن محمّد بن سيار البصري، المتوفّى سنة ٣٨٦ هـ، من كتاب «آل طاهر» في زمن الإمام محمّد بن الحسن بن علي العسكري ﷺ ذكره النجاشي.

وورد له كتاب بعنوان «فضائل القرآن»، كما ذكره في «الذريعة»[٤].

الأربعون:

ثواب القرآن: لابن أبي نصر السكوني، الكوفي، الثقة، المعتمد عليه إسماعيل بن مهران، ذكره النجاشي[٥].

---

(١) الذريعة ١٦: ٢٦٣ / ١٠٧٥.
(٢) الذريعة ١٦: ٢٦٣ / ١٠٧٨.
(٣) الذريعة ٥: ١٩ / ٩١.
(٤) الذريعة ٥: ١٩ / ٨٧، وانظر ج ١٦: ٢٦٢ / ١٠٧٠.
(٥) الذريعة ٥: ١٩ / ٨٨.

الحادي والأربعون:

خواص القرآن: للحكيم أبي عبد الله محمّد بن أحمد بن سعيد، كان حيّاً في مصر سنة ٣٩٠ هـ، التميمي، ذكر فيه أنّه أخذه من بعض الحكماء بالهند[١].

الثاني والأربعون:

ثواب القرآن: للشريف عبد الله الجواني، ساكن «آمل» طبرستان، محمّد بن الحسن، المنتهي نسبه إلى السجّاد ﷺ بثمانية آباء، ذكره النجاشي[٢].

الثالث والأربعون:

شفاء الضمآن في فضائل القرآن: لأحمد بن معد بن عيسى بن وكيل التجيبي، ثمّ الوافي، المالكي، المعروف بالأقليشي، شهاب الدين أبي العبّاس.

ولد بـ«أقليش» إحدى مدن الأندلس، ونشأ بها، ورحل إلى المشرق، وتوفّي بـ«قوص» في صعيد مصر، من كتبه «الدرّ المنظوم فيما يُزيل الفحوم والهموم»، و«أنوار الآثار في فضل النبي المختار» و «حلي الأولياء» في عدّة أسفار، و«النجم من كلام سيّد العرب والعجم»[٣].

الرابع والأربعون:

فضل القرآن الكريم: للقاضي محمّد بن علي الشوكاني،

---

(١) كشف الظنون ١: ٧٢٧.

(٢) الذريعة ٥: ١٩ / ٩٠.

(٣) كشف الظنون ٢: ٧٩.

الصنعاني «١٢٥٠م»، جمع فيه أحاديث مرويّة في فضائل القرآن الكريم[١].

الخامس والأربعون:

ثواب القرآن: للإمام الحافظ أبي بكر بن أبي شيبة[٢].

السادس والأربعون:

فضل نظم القرآن: لابن الحرون[٣].

السابع والأربعون:

فضائل القرآن: لأبي علي بن همام.

الثامن والأربعون:

خواص الآيات: للمولى أحمد بن محمّد التميمي، منْضَمٌّ مع «خواص أسماء الله تعالى» له[٤].

التاسع والأربعون:

خواص الآيات: لبعض الأصحاب، ينقل عنه المولى عبد المطّلب بن غياث الدين محمّد في «مجمع الدعوات» المؤلّف في النصف الأوّل من القرن الحادي عشر[٥].

---

(١) مؤلّفات الزيديّة ٢: ٣٢٥ / ٢٤١٤.
(٢) كشف الظنون ١: ٥٢٤.
(٣) فهرست ابن النديم: ١٤٣.
(٤) الذريعة ٧: ٢٧٠ / ١٣٠٥.
(٥) الذريعة ٧: ٢٧٠ / ١٣٠٦، وأنظر ص ٢٧٣ / ١٣٢٢.

الخمسون:

الدر النظيم في خواص القرآن العظيم: للشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله بن سهيل الخزرجي المعروف بابن الخشاب اليمني، المتوفى سنة ٥٦٧ هـ، وهو مجلد، أوله الحمد لله الذى أطلع من آفاق كتابه العزيز إلى آخره، ذكر أنه جمع فيه بين كتاب البرق اللامع للواداياشي وبين كتاب الغزالي في خواص فواتح السور وآيات من القرآن.

وأورد في أوله فصولاً في فضائل القرآن وتلاوته ودعاء الختم وفضل البسملة وآداب القراءة، ثم بدأ بذكر خواص الفاتحة والبقرة إلى آخر القرآن الكريم.

ولهذه النسخة مختصر منسوب إلى اليافعي وهو مقدار نصف الأصل[١] كما أنه وجد كتاب آخر تحت عنوان الدر النظيم في خواص القرآن العظيم: لأبي محمّد عبد الله بن أسعد اليمني، اليافعي، الشافعي، طُبع في دار المحجّة البيضاء ودار الرسول الأكرم ﷺ بيروت.

الحادي والخمسون:

خواص الآيات: للشيخ محمّد تقي بن محمّد باقر المدعو بـ «آقا نجفي الإصفهاني»، المتوفّى في ١٢ شعبان ١٣٣٢ هـ، رتّبه على ترتيب سور القرآن الكريم، وطُبع في بمبي سنة ١٢٩٩ هـ، وهو فارسي، يمكن أن يُعَدّ من شروح كتاب «الدرّ النظيم» العربي، المنسوب إلى الشافعي، اليافعي، والمُتَرجَم والمشروح بالفارسيّة مكرّراً[٢].

---

(١) كشف الظنون ١: ٧٣٦.

(٢) الذريعة ٧: ٢٧ / ١٣٠٧.

الثاني والخمسون:

خواص السور والآيات القرآنيّة: لقطب شاه، المتوفى سنة ١٠٢٠ هـ من أعلام القرن الحادي عشر، والكتاب موجود في مكتبة السيّد المرعشي[١].

الثالث والخمسون:

القرآن فضائله وآثاره في النشأتين: للحاج فخري بن الشيخ سلمان الظالمي، النجفي، طُبع في مطبعة الآداب في النجف الأشرف سنة ١٣٨٧ هـ[٢].

الرابع والخمسون:

فضائل القرآن: للإمام الجليل عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، طُبع في دار الأندلس.

الخامس والخمسون:

خواص القرآن وفواتح السور: للإمام أبي حامد الغزالي.

السادس والخمسون:

فضائل الآيات في القرآن الكريم: لمحمّد كامل حسن المحامي، من منشورات المكتب العالمي للطباعة والنشر ـ لبنان.

السابع والخمسون:

المجموع الرائق في خواص القرآن للسيد هبة الله وقد نقل عنه

---

(١) ملحق الذريعة ٢٦: ٢٩٢ / ١٤٦٥، طبقات مفسّران شيعه «فارسي» ٢: ٦٩.
(٢) أنظر مقدمة كتابه.

الميرزا النوري في مستدرك الوسائل[١].

الثامن والخمسون:

لوامع الأسرار في خواص القرآن تأليف عيسى بن سلامة البسكري من الزيتونة[٢].

التاسع والخمسون:

الدر النظيم في خواص القرآن العظيم الفارسي المطبوع في بمبي في (١٣١١ هـ) في ١٣٨ صفحة، وذكر في أوله خطبة كتاب (الدر النظيم) العربي الذي هو في فضائل القرآن والآيات والذكر الحكيم.

وهو مما ألفه الشيخ عفيف الدين أبو محمّد عبد الله بن أسعد اليماني اليافعي الشافعي المتوفي بمكة في سنة ٧٦٨ هـ، والمترجم في (الدرر الكامنة ج ٢ ص ٢٤٧) والمطبوع مكرراً في مصر سنة (١٢٨٢، ١٣١٥، ١٣٢٣ هـ).

والمصرح في أوله أنه جمع فيه بين (البرق اللامع والغيث الهامع) للقاضي أبي بكر الغساني، (وخواص القرآن) و (فواتح السور) للغزالي، وأول خطبته (الحمد لله الذي أطلع من آفاق كتابه العزيز) وكثير ما ينقل فيه كلمات أبي العباس أحمد بن علي البوني، المتوفى سنة ٦٢٢ هـ، وأبي الحسن علي بن عبد الله الشاذلي المتوفى سنة ٦٥٦ هـ[٣].

---

(١) مستدرك الوسائل ٣: ٤٧٢، وج ٨: ٢٣٦.

(٢) إيضاح المكنون لإسماعيل بن باشا البغدادي ٢: ٤١٣.

(٣) وللآقا بزرگ هنا تحقيق في هذا الكتاب فليراجع الذريعة ٨: ٨٣.

الستون:

جامع الأخبار والآثار عن النبي والأئمة الأطهار: المؤلّف في عصرنا من قبل سماحة السيد محمد باقر المرتضى الأبطحي الإصفهاني، وقد جمع فيه ما بالوسع من روايات الخاصة والعامة في هذا المجال، وقد تقدم تعريف هذا الكتاب في أوّل مباحث هذا الكتاب فراجع.

الحادي والستون:

الفرقان في فضائل سور القرآن لحسين بن عبد الحسين الصالحي المعاصر المطبوع من قبل مؤسسة البلاغ.

القسم الثاني

نبيّن في هذا القسم الكتب المصنّفة في ثواب وفضائل بعض السور أو الآيات:

الأوّل:

ثواب ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾: لأبي محمّد (أبي علي) الحسن بن العبّاس بن حراش (حريش) الرازي، يرويه سعد بن عبد الله الحميري المذكور، عن أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، عنه[١].

الثاني:

ثواب ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾: لأبي الحسن علي بن أبي صالح، محمّد، الملقّب بـ «بزرج»، سمعه عنه حميد بن زياد النينوائي، المتوفّى سنة ٣١٠ هـ[٢].

---

(١) الذريعة ٥: ١٨/ ٧٩.
(٢) الذريعة ٥: ١٨/ ٨٠.

الثالث:

ثواب ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾: لأبي عبد الله محمّد بن حسّان الرازي كما في فهرست النجاشي[١].

الرابع:

فضل ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾: لعبد الرحمن بن كثير الهاشمي، ذكره النجاشي ورواه بوسائط[٢].

الخامس:

فضل ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾: لأبي يحيى عمر بن توبة الصنعاني، رواه النجاشي بوسائط[٣].

السادس:

بيان أنّ سورة الحمد تنوب عن جميع القرآن: لأحمد بن سهل، أبي زيد البلخي الملقّب «الجاحظ الثاني» المتولّد سنة ٣٢٢ هـ، أحد كبار المشاهير من علماء الإسلام، كان يسلك في مصنّفاته مسلك الفلاسفة، إلاّ أنّه كان بأهل الأدب أشبه.

وُلد بقرية شامستيان وهي قرية ببلخ، واشتغل بالتعليم، ثمّ دخل بغداد، وأخذ عن العلماء، وطاف بالبلاد المجاورة، وتتلمذ على الكندي الفيلسوف، ثمّ عاد وقد علت شهرته، فعرض عليه أحمد بن سهل المروزي حاكم تخوم بلخ وزارته فأباها، وذكر له الكتابة فرضيها، وكان شيعيّاً إماميّاً ثمّ عدل، واتُّهم بالإلحاد، ولكنّ الكثيرين برّءوه.

---

(١) حكاه عنه في الذريعة ٥: ١٨/ ٨١.

(٢) الذريعة ١٦: ٢٦٥ / ١٠٩٦.

(٣) الذريعة ١٦: ٢٦٥ / ١٠٩٧.

يُعدّ رأس مدرسة في الجغرافية العربيّة ؛ لعنايته بالخرائط في كتابه «صور الأقاليم الإسلاميّة»، مات ببلخ.

من كتبه «تفسير الفاتحة» و «الحروف المقطّعة في أوائل السور وما أغلق من غريب القرآن» و«نظم القرآن» و«بيان أنّ سورة الحمد تنوب عن جميع القرآن» و«قوارع القرآن»[١].

السابع:

التفريد في فضائل التوحيد: لمحمّد بن عبد الواحد بن محمّد الطبري، أبي طاهر، الحي إلى سنة ٤٤٦ هـ، مفسّر، روى عن أبي يعلي الخليل القزويني المتوفّى سنة ٤٤٦ هـ، ذكره الرافعي في «تاريخ قزوين» وقال: «مفسّر، له كتاب التفريد في فضائل التوحيد، ولم يؤرّخ مولده ولا وفاته»[٢].

الثامن:

اللباب في فضل آية الكرسي من الكتاب: للقطب الراوندي، سعيد بن عبد الله بن هبة الله بن الحسن، أبي الحسين.

ويقال: أبو الحسن، المتوفّى سنة ٥٧٣ هـ، عالم، أديب، مفسّر، من أدباء الشيعة الإمامية، نسبته إلى قرية «راوند» من قرى كاشان، بينها وبين إصفهان، وتوفّي ببلدة «قم» وقبره بها.

ذكر العاملي له «٥٦» مؤلّفاً منها: خلاصة التفسير في عشر

---

(١) الوافي ٦: ٤٠٩، معجم الأدباء ١: ١٤١، بغية الوعاة ١: ٣١١، لسان الميزان ١: ١٣٨، الفهرست لابن النديم: ١٨٣، طبقات المفسّرين للداودي ١: ٤٢، حكماء الإسلام: ٢٢.

(٢) تاريخ قزوين: ١٣٠ و٣٤١، ترجمة عبد الجبّار بن محمّد، طبقات المفسّرين ٢: ١٨٨، معجم المفسّرين ٢: ٥٦٨.

مجلّدات، وشرح آيات الأحكام، واللباب في فضل آية الكرسي من الكتاب.

وفي هديّة العارفين أنّ له تفسير القرآن الكريم بالإضافة إلى الخلاصة[١].

التاسع:

حاصل كورة الخلاص في فضائل سورة الإخلاص: لمحمّد بن يعقوب بن محمّد بن إبراهيم بن عمر بن أبي بكر بن أحمد، أبي طاهر، مجد الدين الشيرازي، الفيروز آبادي، المتوفّى سنة ٨١٧ هـ.

من أئمّة اللغة والأدب، قاضٍ،كان مرجع عصره في اللغة والحديث والتفسير.

وُلد بـ «كارزين» من أعمال شيراز، ونشأ بها وانتقل إلى شيراز وأخذ من علمائها، ثمّ انتقل إلى العراق، وجال في مصر والشام، ودخل بلاد الروم والهند، ورحل إلى «زبيد» سنة ٧٩٦ هـ، فتلقّاه ملكها الأشرف إسماعيل، وبالغ في إكرامه، وقرأ عليه، فسكنها، وولي قضاءها.

واستمرّ بـ «زبيد» مدّة عشرين سنة، وقدم خلال هذه المدّة مكّة مراراً، وجاور بالمدينة والطائف.

توفّي بزبيد، من كتبه: «بصائر ذوي التمييز في لطائف كتاب الله العزيز» و«تيسير فاتحة الأناب في تفسير فاتحة الكتاب» و«حاصل كورة

---

(١) هديّة العارفين ١: ٣٩٢ وفيه سعيد بن هبة الله، إيضاح المكنون: ٤٣٤، معجم المؤلّفين ٤: ٢٢٥ و٢٣٣، لسان الميزان ٣: ٤٨، الذريعة ٧: ١٤٥، تنقيح المقال ٢: ٢١.

الخلاص في فضائل سورة الإخلاص» وغيره[١].

العاشر:

خواص سورة «يس»: جمعها سعد الدين محمّد المحمودي في مائة بيت.

قال صاحب الذريعة: «رأيته ضمن مضيء الأعيان في كتب السيّد جلال المحدّث، فراجعه»[٢].

الحادي عشر:

فضائل آية الكرسي وخواصّها: للمولى أحمد بن عبد الحي الشريف.

ألّفه باسم شاه «صفي الصفوي» الّذي توفّي سنة ١٠٥٢ هـ.

رتّبه على مقدّمة في إعراب الآية وثلاثة فصول:

١. في أسرارها.

٢. في الأخبار الواردة في فضلها.

٣. في اختلاف قرائتها، وخاتمة في خواصّها يوجد في مكتبة العسكري في سامرّاء، والموجود من النسخة في فضائلها «١٧» حديثاً[٣].

---

(١) تاريخ الكتاب العربي ١: ١٨٢، الضوء اللامع ١٠: ٧٩، مفتاح السعادة ١: ١١٩، البدر الطالع ٢: ٢٨٠، بغية الوعاة ١: ٢٧٣، شذرات الذهب ٧: ١٢٦.

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٧: ٢٧٣ / ١٣٢٣.

(٣) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٦: ٥٥١.

الثاني عشر:

فضائل الإخلاص: عدّه الكفعمي من مآخذ كتابه «البلد الأمين» الّذي ألّفه سنة ٨٦٨ هـ[١].

الثالث عشر:

لطائف القدسي في فضائل آية الكرسي: لمحمّد بن المختار بن أحمد، أبي عبد الله الكنتي، المتوفّى سنة ١٢٧٠هـ، من آثاره «تفسير الفاتحة» مخطوط، ولطائف القدسي في تفسير آية الكرسي» مخطوط، في المكتبة الملكيّة بالرباط ٥٤٩٣[٢].

قد رأيت عزيزي القارئ كثرة المؤلفات المكتوبة في فضائل وآثار وخواص ومنافع القرآن الكريم، وهذه الكثرة كاشفة عن اهتمام علماء المسلمين بذلك وكاشفة عن تلقيهم لأحاديث فضائل القرآن الكريم بالتسليم والقبول من دون النقاش في سند أو مضمون لا يحتمله عقول المشككين.

وسيأتي تتمة الكلام في مقام بيان أدلة المجوزين للعمل بأحاديث فضائل الكريم.

---

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٦: ٢٥٢ / ١٠١١.

(٢) الأعلام المراكشيّة ٢: ٣٥، تراجم أدباء شنقيط: ٣٥٦، دليل مؤرّخ المغرب ١: ٢١٦، معجم المحدّثين والمفسّرين: ٣٨.

المسألة العاشرة

مميّزات سند أحاديث فضائل القرآن الكريم

نبيّن في هذه المسألة أهمّ المميّزات التي يمتاز بها سند أحاديث فضائل القرآن الكريم الواردة عن الرسول الأعظمﷺ، وهي كما يلي:

الأولى:

إنّ الأخبار الواردة في فضل القرآن وسوره وآياته وردت بصورة متكثّرة، وبأسانيد متعدّدة، وفي كتب مختلفة للعامّة والخاصّة.

الثانية:

إنّ المضمون الواحد الخاصّ بسورة معيّنة مثلاً ترويه العامّة عن رسول اللهﷺ بسند، وترويه الخاصّة عن رسول اللهﷺ بسند آخر، أو بأسانيد أخرى كما في روايات الأمالي والخصال.

الثالثة:

إنّ بعض الأحاديث الواردة عن الرسولﷺ من طرق الخاصّة وكتبهم قد وقع أئمّة الهدى صلوات الله عليهم في سند أغلبها، وكانوا هم الرواة لتلك الأحاديث عن رسول اللهﷺ، وستأتي أمثلة على ذلك.

الرابعة:

إنّ أغلبها متهم بالوضع، والمقصود بذلك: أنّ هذه الأحاديث متّهَمة بأنّها مكذوبة، موضوعة على رسول الله ﷺ، ومنسوبة إليه، ورسول الله ﷺ لم يقلها.

والوضع المدعى إمّا للمتن أو للسند أو للسند والمتن معاً، وسيأتي بيان أكثر على ذلك عند بيان أدلّة المانعين عن العمل بأحاديث الفضائل.

كما أنه توجد وجوه أُخرى للإعراض عنها:

منها: الإرسال وفقدان وضياع الواسطة بين مؤلّفي الكتب وبين الرواة عن رسول الله ﷺ مثل أخبار الفضائل المرويّة في مجمع البيان وعوالي اللآلي وغيرها.

ومنها: ضعف السند بضعف الرواة الناقلين لهذه الأحاديث كما أُدعي، وسترى التحقيق في هذه الدعاوي وغيرها.

ملاحظة: يمكن لنا توثيق أحاديث الفضائل المسندة الواردة في بعض الكتب ككثير من الأحاديث الواردة في الصحاح المعتمدة عند العامة، وككثير من الأحاديث الواردة في كتب الخاصة مثل تهذيب الأحكام، والكافي، والمحاسن، وقرب الأسناد، وثواب الأعمال، و....

المسألة الحادية عشرة

مميّزات متن أحاديث فضائل القرآن الكريم

إنّ متن أحاديث فضائل القرآن الكريم يمتاز بمميّزات عديدة:

أوّلها:

إنّ في بعضها ثواب عظيم على أفعال قرآنية قد نراها بسيطة، فمثلاً نرى ورود أحاديث كثيرة مفادها: أنّ مَن قرأ سورة الإخلاص كان كمن قرأ ثلث القران، ومن قرأ سورة الحمد كان كمن قرأ القرآن أو كان كمن قرأ جميع الكتب المنزلة، ومن قرأ آية الكرسي فإن له كذا عدد من الثواب والحسنات، وغير ذلك ممّا ستراه وسط الكتاب.

ثانيها:

إن اغلب أحاديث فضائل القرآن قد جاءت بصورة الجملة الشرطية.

وإن جملة جزاء الشرط التي جاءت في أحاديث فضائل القرآن الكريم قد وردت بأساليب عجيبة وألفاظ غريبة نذكر:

منها: أعطاه الله حسنات بعدد من استهزأ بمحمّد وأصحابه.

ومنها: أعطي عشر حسنات بعدد كل منافق ومنافقة.

ومنها: أعطي من الأجر عشر حسنات بعدد من كذب بيونس

ومن صدق به.

ومنها: أعطي من الأجر بعدد من غرق مع فرعون.

ومنها: أعطي من الأجر عشر حسنات بعدد من عبد الأصنام ومن لم يعبدها.

ومنها: أعطي حسنات بعدد من كذب زكريا.

ومنها: كان له من الأجر عشر حسنات بعدد المؤمنين والمنافقين.

ومنها: أعطي من الأجر من الحسنات بعدد كل جنّي وشيطان.

ومنها: أعطي من الأجر عشر حسنات بعدد من أطاع الله ومن عصاه.

إلى غير ذلك من العبارات المبينة للثواب الأخروي، وسيأتي بيانها مفصلاً عند الحديث عن حديث أُبيّ بن كعب.

ثالثها:

هناك ميزة غالبة في أحاديث فضائل القرآن الواردة عن النبي ﷺ تخص ذكر الثواب الأخروي، حيث إنّ الغالب في مقدم أو شرط جملها الشرطية الإطلاق وعدم تقييد الشروط بشروط أخرى، بخلاف مقدّم وشرط الجمل الشرطية الواصلة إلينا من أئمة أهل البيت ﷺ فإنّ مقدم وشرط الجمل الشرطية مقيد بوجود شروط أخرى إلى جنب الشرط الأصلي الذي هو القراءة، مثل وقوعها في زمان معين، أو بعد صلاة معينة، أو....

بيان ذلك أن نقول مثلاً: إنّ الحديث الوارد عن رسول الله ﷺ يقول: من قرأ سورة كذا له عشر حسنات، ويرد عندنا حديث آخر عن

أهل بيت العصمة ﷺ يقول: من قرأ نفس تلك السورة في ليلة الجمعة له عشر حسنات، حيث قيدت قراءة السورة بكونها في ليلة الجمعة، وهذا القيد غير مذكور في الأحاديث النبوية.

والذي يظهر لي من كل هذا أنّ الرسول ﷺ إنّما كان يطلق في شروط الجمل الشرطية الواردة في فضائل القرآن من ناحية تحصيل الثواب الأخروي لأجل كون ذلك في أول الرسالة وأول البعثة، حيث كان الناس حديثي العهد بها، فأراد ﷺ ترغيبهم في الدين والقرآن....

وبيان الأئمة ﷺ في تقييد الشرط لأجل تحصيل الفرد الأكمل من الأثر والفضل، وسيتّضح الأمر في مسألة المطلق والمقيد، حيث نرى أنّ أفضل وجه للجمع بين الأحاديث المطلقة الصادرة من رسول الله ﷺ وبين الأحاديث المقيدة الصادرة عمن تأخر عنه من أولي العصمة ﷺ هو الحمل على أفضل وأكمل الأفراد المحصّلة للأثر المطلوب، فدقق.

رابعها:

إنّ بعض أحاديث الفضائل قد ورد فيها آثار دنيويّة غير الآثار الأخرويّة مثل الشفاء، والرزق، والحفظ، وقضاء الحاجات، ودفع المكروه، وغير ذلك.

ولا بعد في ترتّب هكذا آثار لأجل ورود العمومات المبيّنة لذلك في نفس القرآن الكريم كآية ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾(١).

فانتظر المبحث المهتم بتفصيل ذلك.

---

(١) الإسراء: ٨٢.

خامسها:

إنّ أغلب الروايات التي جاء فيها ذكر فضائل القرآن الكريم قد وردت بصورة الجملة الشرطيّة أي من فعل كذا فله كذا، وهذا يستلزم منّا أن نتعرّض للجملة الشرطيّة ومقدار ما تدلّ عليه، وما يمكن استفادته منها من حيث إنّ الشرط الذي يفعله المكلّف علة تامة لتحصيل الغرض أو مقتضٍ لذلك أو أنه غير ذلك، وسنتعرّض للبحث عنها بالتفصيل في المسألة الآتية:

المسألة الثانية عشرة

تحقيق في الجملة الشرطيّة

الجملة الشرطيّة: ما حُكِمَ فيها بوجود نسبة بين قضيّة وأُخرى أوعدم وجودها، فالقضيّة الأُولى مثل: «طلعت الشمس»، والقضيّة الثانية مثل: «النهار موجود»، وبالتركيب الشرطي تصير هكذا: «إذا طلعت الشمس فالنهار موجود».

وهذا التركيب يدلّ على وجود ارتباط بين القضيّة الأولى التي يسمّونها «المقدّم أو الشرط» وبين القضيّة الثانية التي يسمّونها «التالي أو الجزاء».

هذا في الشرطيّة المثبتة لوجود النسبة والارتباط بين القضيّتين.

وأمّا الشرطيّة النافية لوجود النسبة والارتباط بين القضيّتين «المقدم والتالي» فمثالها يتّضح بأن نقول: القضيّة الأولى «المقدّم» مثل: «كان المدرّس حاضراً» والقضيّة الثانية «التالي» مثل: «إنّه مشغول بالدرس» وبالتركيب الشرطي النافي لوجود النسبة والارتباط تكون هكذا «ليس إذا كان المدرّس حاضراً فإنّه مشغول بالدرس».

وهذا النوع من القضايا خارج عمّا نحن فيه؛ لكون القضايا الواردة في فضائل القرآن الكريم من النوع الأوّل، أي: التي يُحكم فيها بوجود النسبة والارتباط بين المقدّم والتالي، كما في قوله ﷺ

لعلي بن أبي طالب ﷺ: يا علي إذا خرجت من منزلك تريد حاجة فاقرأ آية الكرسي، فإنّ حاجتك تقضى إن شاء الله[١].

وللجملة الشرطيّة تقسيمات أُخرى أعرضنا عنها ؛ لعدم الحاجة إليها.

ومَن شاء فليراجع الكتب المختصة بالفن[٢].

وبعد هذه المقدمة المختصرة في تقسيم الجمل الشرطية ندخل في أصل المطلب، وهو البحث في دلالة الجملة الشرطيّة فنقول وعلى الله التوكل: إنّ في الجملة الشرطيّة دلالات نذكرها بالتبع:

أوّلها:

إنّ المتبادر من الجملة الشرطيّة هو وجود الارتباط والعُلقة اللزوميّة بين الطرفين «المقدّم والتالي»، فإنّ الهيئة التركيبيّة للجملة الشرطيّة بمجموعها المؤلّفة من «أداة الشرط وجملة المقدّم وفاء الجزاء وجملة الجزاء» تدلّ على وجود ارتباط وعلاقة بين المقدّم والتالي كما في قولهم: إن طلعت الشمس فالنهار موجود الحاكي عن وجود ارتباط بين طلوع الشمس ووجود النهار.

ثانيها:

إنّ التالي مترتّب على المقدّم، فإنّ الجملة الشرطيّة بهيئتها التركيبيّة تدلّ على أنّ المقدّم وُضِع فيها موضع الفرض والتقدير، وعلى تقدير حصوله يحصل بتبعه التالي.

وبعبارة أُخرى: إنّ المتبادر من تركيب الجملة الشرطيّة هو

---

(١) مكارم الأخلاق: ٣٧٠، ونقله عنه في بحار الأنوار ٩٢: ١٥٩ ح ١٠.

(٢) أنظر حاشية الملا عبد الله: ٦٥، والمنطق للمظفر: ١٧٩.

ضرورة تحقّق الجزاء «التالي» عند فرض حصول الشرط، وما نحن فيه هكذا؛ فإنّه بمجرد تحقق امتثال العمل القرآني من قبل المكلّف كالقراءة لسورة معينة أو كتابتها فإن النتيجة والأثر يحصل ويتحقق، هذا هو المتبادر من الهيئة التركيبية للجملة الشرطية.

وجزاء «تالي» الجملة الشرطيّة قد يكون عبارة عن جملة إنشائيّة مثل: «إن جاء زيد فأكرمه» فإن لزوم الإكرام متوقف على المجيء.

وقد يكون عبارة عن جملة خبريّة أي: أنّ التالي متضمّن لحكاية خبر، وهذا الخبر المَحكي متعلّق ومرتبط بالمقدّم.

وهذا المحكي يكون ترتّبه في الواقع والخارج على المقدّم فتتطابق الحكاية مع المحكي عنه كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود حيث نرى أن «وجود النهار» مترتب على «طلوع الشمس».

ثالثها:

إنّها تدلّ على أنّ المقدّم «الشرط» علة منحصرة وأنّه السبب الوحيد لتحقّق التالي «الجزاء»، وذلك لأنّه لو كان مع الشرط المذكور شرط آخر؛ لاحتاج إلى بيان زائد، إمّا بالعطف بـ«أو» كما في قولهم: «إن جاء زيد أو سلّم عليك فأكرمه» فإنّ هذا معناه أنّ حصول أحد شقّي المقدّم يكون سبباً لتحقّق وجوب الإكرام.

أو بالعطف بـ«الواو» كما في قولهم: «إن جاء زيد وسلّم عليك فأكرمه» فإنّ تحقّق وجوب الإكرام معتمد على حصول الشقّين من «المقدم».

بديله فإنّنا نفهم أنّ الشرط المذكور في المقدّم هو العلّة لتحقّق الجزاء مستقلاً.

وقولنا هذا ـ ظهور الجملة الشرطية في كون الشرط علة منحصرة ـ ظاهر كل جملة شرطية. ولا تغفل عما سنورده إليك بعد قليل في عنوان «تنبيه».

وبعد هذا التوضيح نرجع ونطبّق ما قلناه على حديث من أحاديث فضائل القرآن الكريم مثل: «إنّ البيت إذا كثر فيه تلاوة القرآن الكريم كثر خيره واتّسع أهله وأضاء لأهل السماء كما تضيء نجوم السماء لأهل الدنيا»[1]، فنقول: إنّ هذه الجملة الشرطيّة يوجد فيها الدلالات الثلاث المتقدّمة:

الأولى:

وجود الارتباط بين جملة المقدّم «الشرط» وبين جملة التالي «الجزاء» أي بين كثرة تلاوة القرآن الكريم في البيت، وبين كثرة الخير، و....

الثانية:

إنّ التالي مترتّب على المقدّم أي: أنّ كثرة الخير في البيت مترتّبة ومعتمدة على كثرة تلاوة القرآن الكريم فيه ومستندة إليه.

الثالثة:

إنّ الشرط هنا هو العلّة المنحصرة لتحقّق الجزاء، فكثرة قراءة القرآن الكريم هنا هي الشرط والعلّة المنحصرة لتحقّق كثرة الخير من غير حاجة إلى علّة أُخرى، ولو كان في المقام علّة أُخرى لَذُكرت.

---

(١) الكافي ٢: ٦١٠ ح ١، نقله عنه في الوسائل ٤: ٨٥٠ ح ٤.

تنبيه

إنّ الجمل الشرطيّة الواردة في أحاديث الفضائل عموماً وأحاديث فضائل القرآن الكريم خصوصاً، وإن كانت ظاهرة في العليّة التامّة المستقلّة المنحصرة كما تقدّم بمعنى أنّ الشرط المذكور هو العلّة التامّة لتحصيل الفضيلة دنيويّة كانت أو أُخرويّة، إلاّ إنّنا نرفع أيدينا عن الظهور في العلّة التامّة.

فنقول: إنّ الشرط المذكور عبارة عن المقتضي للتأثير ؛ لأجل وجود القرائن والشواهد على وجود شروط أخرى لتحقيق التأثير مثل: اليقين بتحقّق الأثر المطلوب عند القراءة.

ومثل: لزوم الالتزام بالآداب المتّبعة في القراءة والتلاوة والكتابة والحمل، وغير ذلك ممّا له مدخليّة في رفع الموانع عن تأثير الأعمال القرآنية، فإنّه مع وجود المقتضي وتحقّق الشرط لايتحقق التأثير إلاّ مع رفع الموانع.

وبالنتيجة نقول: إنّ أغلب ما ذُكر في الأحاديث النبويّة من أسباب وشروط في الجمل الشرطيّة التي ذكر فيها الفضائل هو عبارة عن مقتضيات لا علل تامّة.

فالطالب لتحصيل الآثار الدنيويّة والأُخرويّة يجب عليه رفع الموانع أوّلاً، وتحقيق الشرائط المطلوبة مثل الكون على وضوء واستقبال القبلة، ومراعاة الزمان والمكان، وسائر الآداب المذكورة في كتب الأدعية، وغيرها.

وسيأتي بحث مفصّل في مدخليّة اليقين في تحصيل الآثار المطلوبة، فانتظر.

المسألة الثالثة عشرة

في المعرّف والعلّة

قد ذكرنا سابقاً إنّ الواضح للمتتبّع في أحاديث فضائل القرآن الكريم ـ الواردة من مصدر التشريع المتمثّل بشخص الرسولﷺ ومن نصّبهﷺ لذلك بتعيين من اللهﷻ ـ أنّ هذه الأحاديث قد ورد أغلبها بصورة جملة شرطيّة.

وهذه الجملة الشرطيّة قد ذكر فيها فعل الشرط وجواب الشرط، وقد ورد البعض الآخر بصورة الجملة الخبريّة مثل حامل القرآن له كذا، وحافظ القرآن له كذا.

وقد بُيّن في كلتا الجملتين ـ الشرطية والخبرية ـ أنّ تحصيل الفضيلة الدنيويّة أو الأخرويّة متوقّف على الشرط المذكور والموجود في جملة فعل الشرط، والّذي يسمّونه «السبب الشرعي أو الشرط الشرعي» وعلى الشروط الأخرى التي لم تذكر غالباً في جمل فضائل القرآن، حيث إن فيها من قرأ كذا فله كذا، ولم يذكر فيها جميع الشروط المحققة للعلّية التامة لتحصيل الغرض، مثل شرطية اليقين وشرطية مراعاة آداب القراءة وغير ذلك.

وقد اختلفت كلمات الأعلام في أنّ الشرط المذكور في الجملة الشرطيّة وغيرها الوارد عن الشرع المقدّس: هل هو الشرط والعلّة

الحقيقيّة والمؤثّر الواقعي لتحصيل الغرض المطلوب من الفعل القرآني الذي يعمله الإنسان دنيوياً كان أو أخروياً؟.

أو أنّه معرّف وكاشف عن العلّة الحقيقيّة والشرط الحقيقي، بمعنى أنّ العلة مجهولة لدينا والمذكور في الجملة الشرطية يكشف عن تلك العلة المحققة للأثر المطلوب وعن ذلك الشرط الحقيقي.

أو أنّ البعض من الشروط المذكورة في الجملة الشرطية كاشف والبعض الآخر شرط وعلّة حقيقيّة ومؤثر واقعي؟

وبعبارة أدق: بعد ما ذهبنا إلى أن الجملة الشرطية الواردة في فضائل القرآن الكريم ظاهرة في كون الشرط ليس علة تامة لتحقيق الأثر، بل ظاهرة في الاقتضاء التأثيري، هل إنّ المذكور في الجملة الشرطية مقتضٍ للتأثير أو أنّه كاشف عن المقتضي.

فعلى القول بأن الشرط المذكور في الجملة هو المقتضي للتأثير يقال هنا: إن الأسباب والشروط الشرعية المذكورة في الجملة الشرطية علل وأسباب.

وعلى القول بأنّه الكاشف عن المقتضي يقال: إن الشروط المذكورة في الجملة كواشف عن العلة، بمعنى أنها كاشفة عن المقتضي الحقيقي للتأثير، وعلى هذا فالبحث في هذه المسألة يجري فيه نوع من التسامح والتجوز، بأن يطلق العلة ويراد بها المقتضي للتأثير، فدقق.

في المسألة أقوال:

والآن نشرع في بيانها مع ذكر دليل كل قول كي يتسنى لنا بيان المختار فنقول ومن الله الاستعانة:

القول الأوّل
الشروط الشرعية كواشف

قد نُسب إلى مشهور علماء الإمامية أن آلشروط والأسباب المذكورة في الجملة الشرطيّة معرِّفات في الغالب، بمعنى أنّها كاشفة وحاكية عن المؤثر والشرط الحقيقي الواقعي، لا أنّها هي العلل الحقيقيّة والواقعيّة.

وقد نُقل هذا القول عن ولد العلاّمة فخر المحقّقين المتوفى سنة ٧٧١ هـ[١].

وتوضيحه: أنّ ما ذكره الشارع في الجملة الشرطية سبباً لشيء ليس في الحقيقة مؤثراً، وإنّما هو كاشف عن مؤثّر حقيقي واقعي.

مثلاً: عبور الحمرة عن وسط السماء، وإن كان في ظاهر الدليل سبباً لوجوب صلاة المغرب، في قوله: إذا عبرت الحمرة عن وسط السماء وجبت صلاة المغرب، لكن في الحقيقة أنّ عبور الحمرة معرِّف وكاشف عن استتار قرص، فالمؤثّر الحقيقي لوجوب الصلاة هو استتار قرص الشمس، وعبور الحمرة كاشف عن ذلك المؤثر.

نعم ربما لا يكون استتار القرص علّة أيضاً، بل هو كاشف عن علة واقعية أخرى لا نعلمها، فعبور الحمرة يكون كاشفاً عن الكاشف[٢].

وبتوضيح أكثر نقول: إنّ الحمرة كاشفة عن استتار القرص، وأنّ استتار قرص الشمس كاشف عن العلة الحقيقية لوجوب الصلاة.

---

(١) أنظر المحاضرات في أصول الفقه للفياض ٥: ١١٣.

(٢) أنظر الوصول إلى كفاية الأصول ٣: ٦٣.

وهكذا الأمر في سائر الجمل والأمثلة الواردة عن الشرع المقدّس.

ولمّا كانت الأسباب المذكورة في الجمل الشرطيّة الواردة عن الشرع معرّفات عن العلة الحقيقية أمكن اجتماع الكثير من الشروط على جزاء واحد، فيكون السبب الحقيقي واحد والكاشف عنه كثير، فإننا نرى مثلاً أنّ خروج كل من البول والريح والغائط كاشف عن حدوث ظلمة نفسيّة، وهذه الظلمة يُذهبها فعل الوضوء.

كما في قوله إذا بلت فتوضأ، وإذا خرج الريح فتوضأ، وإذا خرج الغائط فتوضأ ؛ فإن هذه الشروط المتعددة المذكورة في جمل الشرط كاشفة عن الظلمة النفسانية التي تزول بالوضوء.

ولهذا لا يلزم تعدّد الوضوء عند تعدّد هذا النحو من الأسباب التي هي كواشف في الواقع، لأنّ السبب واحد في الواقع وهو الظلمة النفسانية.

بخلاف الأسباب العرفيّة، فإنّ كلّ واحد منها سبب حقيقي ومؤثّر مستقل، فيلزم تعدّد المعلول عند تعدّد السبب.

وبعبارة أُخرى: أنّه يوجد فرق بين الأسباب والشروط المذكورة في الجمل الشرطية الواردة عن الشارع المقدّس، وبين الأسباب والشروط المذكورة في الجمل الشرطية الواردة عن العرف، وذلك لأنّ الأولى ـ أي الواردة عن الشارع المقدس تكون من قبيل المعرف والكاشف عن السبب الحقيقي، والثانية ـ أي الجارية في الاستعمالات العرفية ـ تكون من قبيل العلة والسبب الحقيقي.

وقد تبع فخر المحققين على ذلك النراقي ملا أحمد المتوفى سنة ١٢٤٥ هـ، إذ قال في كتابه «عوائد الأيام» في مقام بيان الثاني من

أقسام الأسباب ما نصّه: ثانيهما: المعرّفات والأمارات للعلل الواقعيّة الكاشفة عن وجود المؤثر، ومنها: الأسباب الشرعية التي جعلها الشارع مناطاً للأحكام الشرعيّة، ورتّب عليها ثبوت الأحكام، فإنّها كاشفة عن المصالح الواقعيّة التي هي العلل الواقعيّة[١].

وكلامه صريح في متابعته لفخر المحقّقين، في أنّ الشرط المذكور في الجمل الواردة عن الشارع المقدّس معرّف وكاشف عن الشرط الحقيقي والسبب الذي لا نعلمه، وعليه فيكون الشرط الحقيقي شيئاً والكاشف عنه شيء آخر.

ويرد عليه: أنت تقول: إن السبب الحقيقي واحد، والكاشف عنه كثير، وعليه فما يذكر من شروط في جمل شرطية متعددة كلها تكون حاكية عن علة واحدة.

ونحن نقول لك: إنّه يمكن أن تكون الأسباب والشروط الشرعيّة المتعدّدة حاكية لأسباب حقيقيّة متعدّدة، كأن يكون البول حاكياً عن ظلمة، والغائط حاكياً عن ظلمة أُخرى، وهكذا فتكون العلل والأسباب كثيرة، والكواشف عنها كثيرة بكثرتها.

وعلى هذا فمن أين أتى فخر المحقّقين كون الشرط المذكور في الجمل الشرطيّة معرف عن علّة حقيقيّة واحدة، فإنّه كما يحتمل أن تكون الشروط الشرعيّة المتعدّدة كاشفة عن علّة حقيقيّة واحدة، كذلك يُحتمل أن تكون الشروط الشرعية المتعددة كاشفة عن علل متعدّدة.

وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال.

وعليه فلا يمكن التمسّك بما ذكره فخر المحقّقين والنراقي

---

(١) عوائد الأيّام: ٢٩٤، العائدة: ٣١.

لدعوى المشهور من كون الشروط المذكورة في الجمل الشرطية الواردة عن الشرع المقدّس معرّفات للعلل الحقيقية.

تنبيه:

قال الشيخ الاصفهاني في نهاية الدراية: «لا يخفى عليك أنّ المعرّف هنا ما يكون بوجوده كاشفاً عن موجود آخر، وليس المراد منه ما هو المرسوم في علم الميزان من تعريف الشيء من حيث ماهيّته بماهيّة أخرى جنسيّة أو فصليّة أو هما معاً أو بماهيّة تلزم ماهيّة الشيء، فحيث إنّ المقام هناك مقام التحديد، فلابدّ فيه من صدق المعرّف على المعرَّف»[١].

ويبدو أنّ الشيخ يريد أن يبين في عبارته هذه الفرق بين المعرّف الذي أتى به فخر المحققين، وبين المعرّف المذكور في علم المنطق، فإن المعرّف في علم المنطق يشترط فيه أن يتطابق المعرّف مع المعرَّف، فعندما يقال مثلاً: الإنسان حيوان ناطق، فإن المعرّف (حيوان ناطق) هو المعرَّف (الإنسان)، ولذا قالوا: هو هو.

وأما المعرّف في هذا البحث فإنه لا يشترط فيه الإتحاد مع المعرَّف، ومع ذلك فالكاشفية عن العلة الحقيقية موجودة كما في مثال استتار قرص الشمس المتقدّم ذكره، فإنّ استتار القرص هو العلّة الحقيقية لوجوب صلاة المغرب، وعبور الحمرة عن وسط السماء معرّف وكاشف عن تلك العلة، ومع ذلك لانرى انطباقاً ماهوياً لعبور الحمرة عن وسط السماء على استتار قرص الشمس.

---

(١) نهاية الدراية ٢: ٤٢٩.

القول الثاني
الشروط الشرعيّة علّة ومؤثرة

يعتمد هذا القول على الظهور العرفي للجملة الشرطية، حيث إنّ العرف يرى ويفهم من تعليق الجزاء على الشرط العلية، والمؤثرية للشرط في الجزاء، ولا يفهم ولا يرى كون الشرط المذكور في الجملة الشرطية كاشفاً ومعرفاً عن العلة.

وهذا المعنى يظهر من قول السيّد المروِّج في منتهى الدراية، حيث قال في مقام بيان كون ظاهر الجملة الشرطيّة التعليق: إنّ ظاهر التعليق في القضيّة الشرطيّة هو كون الشرط دخيلاً ومؤثِّراً في الحكم لا أمارة ومعرِّفاً، من غير فرق في ذلك بين السبب الشرعي وغيره، فلابدّ من اتّباع هذا الظاهر حتّى تقوم قرينة على خلافه[١].

كما أنّه أشار الآخوند في الكفاية إلى هذا المعنى بقوله: «وإن كان ظاهر التعليق أنّ له الدخل فيهما كما لا يخفى»[٢].

وبالنتيجة فإن مفاد هذا القول هو أن الأسباب والشروط المذكورة في الجمل الشرطية، سواء كانت واردة عن الشارع المقدّس، أو عن العرف هي علل ومؤثرات، ولها مدخلية في تحقيق وتحصيل الغرض، سواء كان الغرض المطلوب دنيوياً أو أخروياً.

وهذا كله مستفاد من ظاهر الجملة الشرطية كما بيّنا ذلك.

لكن لا يخفى عليك أنّه قد تقدّم منا في المسألة السابقة صرف ظهور التعليق في الجملة الشرطية في العلية التامة إلى كون المراد من التعليق هو ما كان بنحو الاقتضاء، بمعنى أن الشرط المذكور في

---

(١) منتهى الدراية ٣: ٣٨٥.

(٢) كفاية الأصول: ٢٠٥.

الجملة الشرطية مقتضٍ للتأثير، فإذا حصلت بقية الشرائط حصل المطلوب.

وإذا لم تحصل بقية الشرائط فإنّ الغرض لا يتحقق، لأنّ المذكور في الجملة الشرطية مقتضٍ لتحقق الجزاء ينتظر تحقق بقية الشرائط.

القول الثالث
الشروط الشرعيّة لا معرّفة ولا مؤثّرة

وهناك قول ثالث في المسالة مفاده أن الشروط المذكورة في الجمل الشرطية الواردة عن الشرع المقدّس ليست معرّفة للسبب، كما أنها ليست هي العلة الحقيقية وليست هي المؤثر الواقعي لتحصيل الغرض المطلوب.

بل هي موضوع للحكم الشرعي، بمعنى أنَّ الشرط إذا تحقق فقد تحقق موضوع الحكم الشرعي، وصار مجالاً لانطباق الحكم الشرعي على المكلّف وإلزامه بذلك كما في قول الشارع: إذا استطعت فيجب عليك الحج، فإنّ الاستطاعة على هذا التفسير لم تكن هي السبب لوجوب الحج، ولم تكن هي المعرفة والكاشفة عن سبب وجوب الحج.

بل الاستطاعة موضوع لمجيء الحكم الشرعي (الوجوب) بمعنى أنه إذا تحقق الموضوع (الاستطاعة) جاء الحكم (وجوب الحج)، لا أن الاستطاعة هي السبب والعلة لمجيء وجوب الحج عليه.

قال الشيخ النائيني في فوائد الأصول: «إنّ قضيّة كون الأسباب الشرعيّة معرّفات أو مؤثّرات ممّا لا محصّل لها، فإنّه إن كان المراد من الأسباب الشرعيّة هي موضوعات التكاليف، فدعوى كونها مؤثّرة

أو معرّفة ممّا لا يرجع إلى محصّل ؛ لأنّ موضوع التكليف ليس بمؤثّر ولا معرّف، إلاّ إذا كان المراد من المؤثّر عدم تخلّف الأثر عنه فيستقيم ؛ لأنّ الحكم لا يتخلّف عن موضوعه، إلاّ أنّ إطلاق المؤثّر على هذا الوجه ممّا لا يخلو عن مسامحة[١].

ومقصوده: أنّ السبب الشرعي بمعنى موضوع الحكم لا يعقل فيه البحث عن أنّه معرّف أو مؤثّر، فإنّ الموضوع للحكم ليس هو علة للحكم ولامعرفاً عن علة الحكم.

نعم يمكن أن نسميه علة بمعنى أن المعلول (الحكم) لا يتخلّف عنه (أي عن الشرط) لا بمعنى أنه هو الموجد للحكم. وفي هذا التعبير مسامحة.

ثم قال الشيخ النائيني: وإن كان المراد من الأسباب المصالح والمفاسد فهي مؤثّرة باعتبار «من حيث تبعيّة الأحكام لها» ومعرّفة باعتبار «من حيث إنّها لا تقتضي الاطّراد والانعكاس»، كما هو شأن الحكمة إن كان المراد من المعرّف هذا المعنى، أي: عدم الاطّراد والانعكاس[٢].

ومقصوده: أنه يمكن إطلاق المعرِّف والمؤثر على الشرط المذكور في الجملة الشرطية، وهذا مرتبط بتفسيرنا للسبب، فإن فسرنا الشرط والسبب بالمصالح والمفاسد، فإنه يطلق عليه العلة والمؤثر لأجل كون الحكم تابعاً للمصلحة والمفسدة وهو تفسير معقول.

لكن إطلاق المؤثر والعلة على الشرط بمعنى المصلحة والمفسدة

(١) فوائد الأصول ٢: ٤٩٢.
(٢) فوائد الأصول ٢: ٤٩٢.

لا كلية له ولا شمولية له، فإنّ المذكور في الجملة الشرطية ليس هو المصلحة والمفسدة دائماً، بل أحياناً يذكر ما هو المصحلة والمفسدة، وأحياناً يذكر ما يعرفهما، وأحياناً يذكر ما هو الملازم، وغير ذلك.

ولذلك نعرض عن إطلاق العلة على الشرط، ونطلق عليه المعرِّف فيكون المذكور في الجملة الشرطية حاله حال الحكمة، والحكمة معرفة لا علة.

ثم إنّ القول: إن الشروط الشرعية لا معرفة عن العلة ولا علة، خارج عن بحث فضائل القرآن، وذلك لأن هذا البحث مختص بما لو كان جزاء الجملة الشرطية أمر أو نهي مثل قوله: إن استطعت فحجّ.

وما نحن فيه ليس كذلك، حيث إنّ الجمل الشرطية الواردة في فضائل القرآن الكريم فيها حكاية عن تحقق شيء كما في قوله: من فعل كذا فله كذا، أي كان جزاء ونتيجة فعله كذا.

والأفضل من كل ذلك هو الدلالة على دخول الشرط في سلسلة العلل، وذلك بنحو الاقتضاء، أو هي بعض شروطه، أو شروط علله، أو شروطه، وهكذا، وليست هي مجرّد كاشف عن وجود العلة لا محالة، فدقق.

القول الرابع
الشروط معرّفات تارة ومؤثّرات أُخرى

قال الآخوند في «الكفاية» في بيان الشروط الشرعيّة: «إنّ الأسباب الشرعيّة حالها حال غيرها في كونها معرّفات تارة ومؤثّرات أخرى، ضرورة أنّ الشرط للحكم الشرعي في الجملة الشرطيّة ربّما يكون ممّا له دخل في ترتّب الحكم، بحيث لولاه لما وُجدت له علّة، كما إنّه في الحكم غير الشرعي قد يكون أمارة على حدوثه بسببه، وإن

كان ظاهر التعليق أنّ له الدخل فيهما»[1].

بيان كلامه: أنّ الشروط والأسباب الواردة عن الشرع المقدّس على نوعين: مؤثّرات ومعرّفات، كالأسباب غير الشرعيّة.

فالسبب الشرعي المؤثّر كالاستطاعة الموجبة للحج.

والسبب والشرط الشرعي المعرّف كخفاء الأذان الّذي هو معرّف لما هو المؤثّر في وجوب القصر، وهو البعد الخاصّ.

والسبب غير الشرعي المؤثّر كطلوع الشمس المؤثّر في ضوء العالم.

والسبب والشرط غير الشرعي المعرّف كضوء العالم الّذي هو المعرّف لطلوع الشمس والأمارة عليه.

قال السيّد المروّج في بيان العلّة في كون الشروط الشرعيّة معرّفات تارة ومؤثّرات أخرى: «إنّه قد يكون شرط الحكم الشرعي مؤثّراً في ترتّب الحكم عليه، بحيث لولاه لما وُجدت للحكم علّة، كقوله: إذا شككت فابن على الأكثر.

وقد يكون أمارة على ما هو المؤثّر في الحكم، كخفاء الجدران الّذي هو أمارة على التجاوز عن حدالترخّص الّذي يترتّب عليه وجوب القصر.

كما إنّه قد يكون شرط الحكم غير الشرعي مؤثّراً، كطلوع الشمس بالنسبة إلى وجود النهار.

وقد يكون أمارة على ما هو المؤثّر كضوء العالم الذي هو أمارة طلوع الشمس الذي هو المؤثّر في وجود النهار.

---

(١) كفاية الأصول: ٢٠٥.

والحاصل: أنّ الشرط الشرعي كغيره قد يكون مؤثّراً، وقد يكون أمارة، فجعل الأسباب الشرعيّة معرّفات دائماً ممّا لا وجه له»[١].

النتيجة:

وبعد هذه الرحلة الطويلة في عالم معرّفية، أو مؤثرية الشروط المذكورة في الجمل الشرطية الواردة عن الشارع المقدس، نقول: إنّ المستفاد من ظاهر التعليق في القضية الشرطية هو كون الشرط دخيلاً ومؤثراً في الجزاء.

لكن يبقى بيان مقدار هذه المؤثرية ومدخليتها، وهل إنّ مقدار المؤثرية بمقدار العلة التامة أو بمقدار المقتضي؟

ظاهر التعليق يقتضي العلية التامة، لكن المستفاد من الخوض في أحاديث فضائل القرآن الكريم أنّ المدخلية بمقدار إيجاد المقتضي للتأثير، لا إنّه العلّة التامة لتحقق الجزاء.

وذلك لقطعنا بوجود شروط ومؤثرات لها مدخلية في تحصيل فضائل القرآن، مثل اليقين ولزوم اتّباع آداب القراءة والتلاوة وغير ذلك مما لم يصرح به في نفس الروايات، بل ورد في روايات وأدلة أخرى.

---

(١) منتهى الدراية ٣: ٣٨٤.

المسألة الرابعة عشرة

في حمل المطلق على المقيد في المندوبات

كثيراً ما يأتي في السنن والمستحبات أدلة مطلقة، وأخرى مقيدة للإتيان بذلك العمل بزمان معين، أو مكان معين، أو مع شرط آخر، كما لو قال الدليل الأول: تستحب صلاة الليل، وقال الدليل الثاني: إن استحباب صلاة الليل يكون بعد نصف الليل.

وكما في الروايات الواردة في الزيارات، فإنّه توجد لدينا أدلة تقول باستحباب زيارة الإمام الحسين ﷺ ، وتوجد لدينا أدلة أُخرى تقول باستحباب الزيارة ليلة الجمعة، وأول ونصف شهر رجب، ونصف شهر شعبان، وهكذا.

وهاك مثالاً يتلائم مع ما نحن فيه من الروايات فإنّه ورد في مصباح الكفعمي عن النبي ﷺ في مقام بيان فضيلة سورة الإسراء إنّه **«من قرأها عند ذكر الوالدين دخل الجنة، ومن قرأها أُعطي قنطارين من الأجر»**[1] فإنّها صريحة في بيان رجحان قراءة سورة الإسراء، غاية الأمر أنّ رجحانها في القضية الأُولى عند ذكر الوالدين، وفي القضية الثانية بدون قيد.

---

(١) مصباح الكفعمي: ٤٤١.

وورد في مجمع البيان وجوامع الجامع عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ إنّه قال: «**من قرأ سورة بني إسرائيل فرقّ قلبه عند ذكر الوالدين، أعطي في الجنة قنطارين من الأجر**[1]».

والقنطار ألف أوقية ومائتا أوقية، والأوقية منها خير من الدنيا وما فيها.

وترى أن هذا الحديث يختلف عن سابقه في شرطية تحقيق وتحصيل الأثر، فإنّه في الحديث السابق كانت القراءة عند ذكر الوالدين، وهنا القراءة عند ذكر الوالدين مع رقّة القلب.

والآن نرجع لأصل البحث ونقول: في مثل هذه الموارد هل يحمل المطلق على المقيد، ويكون الدليل الثاني مبيّناً لحقيقة المراد من الدليل الأول، وأن الزيارة المستحبة هي ما كانت ليلة الجمعة فقط لا الزيارة المطلقة.

أو يقال: إنّ زيارة الإمام الحسين عليه السلام مستحبة في أي وقت شئت، وإنّ أفضل أفراد الزيارة هو ما كان في ليلة الجمعة.

وهكذا نقول فيما نحن فيه: إنّ المحقق للأثر المطلوب من القراءة القرآنية، هل هو قراءة سورة الإسراء مع رقّة القلب، لا القراءة لها مطلقاً، أو يقال: إنّ مطلق القراءة لسورة الإسراء محقق للأثر المطلوب، لكن قراءتها مع رقة القلب يكون من أفضل أفراد الموجب والمحصّل لنيل المطلوب؟

---

(١) مجمع البيان ٦: ٣٩٣، ونقله عنه في نور الثقلين ٣: ٩٧ ح ٢، وجوامع الجامع: ٢٥١.

في المسألة احتمالات:

الاحتمال الأول:

إنّ اللازم في هذه الموارد حمل المطلق على المقيد، والالتزام بأنّ الزيارة المطلوبة مثلاً هي ما كانت مقيّدة بقيد، كليلة الجمعة، وأما الزيارة في سائر الأيام فغير مطلوبة وغير مستحبة بمعنى أنّ الثواب يكون على الإتيان بالعمل مع شرطه وقيده، وأما بدون ذلك القيد والشرط فلا ثواب.

وفي هذا الحمل ـ أي حمل المطلق على المقيد في المستحبات ـ قياس على الواجبات، حيث إنّ الثابت عند الأغلب من المحققين إنّه إذا جاء مطلق ومقيّد يحمل المطلق على المقيد، كما في قولهم: أعتق رقبة، وأعتق رقبة مؤمنة، حيث إنّهم يجعلون الدليل الثاني مفسّراً للدليل الأول، وأنّ المطلوب عتقه هو الرقبة المؤمنة فقط لا مطلق الرقبة.

وعلى هذا فيكون حمل المطلق على المقيد في المثال القرآني الذي ذكرناه يفيد رجحان قراءة السورة مع رقّة القلب، وأنّها هي المحقّقة، والمحصّلة للغرض المرجو من القراءة وهو القنطارين من الأجر، وأما بدون الرقّة فلارجحان ولا ثواب حيث إنّ الحديث الثاني مفسر لإطلاق الحديث الأول.

ودليلهم على حمل المطلق على المقيد في الأمور المستحبة، كما قرره الفيروز آبادي في عناية الأصول هو أنّه كما يقال في الواجبات ـ أي في مثل أعتق رقبة وأعتق رقبة مؤمنة ـ إنّ الأمر دائر بين ظهور المطلق في الإطلاق، وبين ظهور المقيد في الإيجاب التعيني، وأن الثاني أي ظهور المقيد في الإيجاب التعيني أقوى من

الأول، أي ظهور المطلق في الإطلاق، فيحمل المطلق على المقيد، وينحصر وجوب عتق الرقبة بالمؤمنة خاصة.

فكذلك يقال في المستحبات عيناً، ففي مثل قوله زر الحسين عليه السلام وزر الحسين عليه السلام في ليلة الجمعة يكون الأمر دائراً بين الأخذ بظهور المطلق في الإطلاق، بمعنى أنّ، مطلق زيارة الحسين عليه السلام مستحبة، فيحمل القيد ـ في ليلة الجمعة ـ في المقيد على تأكّد الاستحباب، بمعنى أن زيارة الحسين عليه السلام مطلوبة مطلقاً ويشتد الطلب فيما لو وقعت في ليلة الجمعة.

وبين الأخذ بظهور المقيد في الاستحباب التأسيسي لا التأكيدي، فيحمل المطلق على المقيد، وتكون النتيجة إنّه لا استحباب لزيارة الحسين عليه السلام في غير ليلة الجمعة أصلاً، والثاني أقوى وأشدّ من الأول، فيتعيّن حمل المطلق على المقيد كما في الواجبات عيناً[١].

فالعلة في انتخاب هذا الاحتمال هو أقوائية ظهور الدليل المقيد في الاستحباب التعيني من ظهور الدليل المطلق في إطلاق الاستحباب.

الاحتمال الثاني:

أن نلتزم في مثل هذين الدليلين ـ المطلق القائل باستحباب زيارة الحسين عليه السلام مطلقاً والمقيد الظاهر في كون الاستحباب ثابت للزيارة ليلة الجمعة فقط ـ باستحباب مطلق زيارة الحسين عليه السلام ، وباستحباب مطلق قراءة القرآن، وأنّ الإتيان بالزيارة في ليلة الجمعة إتيان بأفضل الأفراد، كما أن قراءة كذا سورة في يوم الجمعة من أفضل الأفراد القراءة القرآنية.

---

(١) أنظر عناية الأصول ٢: ٣٩٢.

فالعملان مستحبّان غاية الأمر أنّ هذا الفرد آكد المصاديق، وقد بيّن العلماء أدلة عديدة لإختيار هذا الاحتمال.

أولها: ما أشار إليه المحقق الخراساني في الكفاية بقوله «اللهم إلاّ أن يكون الغالب في هذا الباب هو تفاوت الأفراد بحسب مراتب المحبوبية»[١].

ومراده من هذا الكلام أنّ زيارة الحسين عليه السلام محبوبة وفي ليلة الجمعة أحبّ، وفيها مع الخشوع والبكاء أحبّ من الجميع، وهكذا.

وإن شئت قلت: إنّ الغالب في باب المستحبات أن يكون القيد لأجل التأكيد على أفضلية هذا الفرد المقيد على غيره ومزيد المحبوبية له، لا لأجل الاحتراز والدخل في أصل المطلوبية كي يحمل المطلق فيها على المقيد.

بل إنّ الغالب فيها حيث كان، تفاوت الأفراد بحسب مراتب المحبوبية، فالقيود فيها ظاهرة في التأكيد ومزيد المحبوبية لا لأجل الاحتراز والدخل في أصل المطلوبية كما هو الأصل في القيود، وعليه فلا حمل ولا تقييد في المندوبات.

وقد بين السيد الخوئي هذا بقوله: إن الفارق بين الواجبات والمستحبات في ذلك هو تفاوت المستحبات غالباً من حيث المراتب، بمعنى أنّ غالب المستحبات تتعدد بتعدد مراتبها من القوة والضعف على عرضها العريض، وهذه الغلبة قرينة على حمل المقيد على الأفضل والقوي من الأفراد[٢].

فصار نتيجة هذا الاحتمال أن المستحبات فيها مستحب شديد

---

(١) أنظر عناية الأصول ٢: ٣٩٤.

(٢) أنظر محاضرات في أصول الفقة ٥: ٣٨٢.

ومستحب ضعيف والأول ما كان مقيداً والثاني ما لم يكن كذلك وعليه فالقيد الوارد يبين المرتبة الشديدة والفرد الأقوى من المستحب.

ويرد عليه: أنّ مجرد الغلبة في باب المستحبات كون القيد لمزيد المحبوبية لايوجب الحمل على التأكيد، بعد ما افترض أنّ دليل المقيد قرينة عرفية على تعين المراد من المطلق، لأجل أنّ الغلبة ليست على نحو تمنع عن ظهور دليل المقيد في التقييد.

ومن هنا ذكر السيد الخوئي «قدس سره» وغيره أن غلبة استعمال الأمر في الندب لاتمنع عن ظهوره في الوجوب عند الإطلاق ورفع اليد عنه.

والحاصل أن الظهور متّبع ما لم تقم قرينة على خلافه، ولا قرينة في المقام على خلاف ظهور دليل المقيد في تعيين المراد من المطلق، والغلبة لا تصلح أن تكون قرينة على ذلك[١].

وبالنتيجة: هذا الدليل لا صلاحية فيه لاثبات كون المقيد أفضل الأفراد، فلا بدّ من التماس دليل آخر، وإلا فنلتزم بحمل المطلق على المقيد، ونقول: إن المطلوب والمستحب الفرد المقيد فقط لا مطلق أفراد ذلك العمل المندوب.

ثانيها[٢]: ما ذكره السيد الخوئي «قدس سره» وحاصله أنّ ثبوت استحباب العمل المطلق القائل برجحان قراءة القرآن مطلقاً إنّما هو من ناحية قاعدة التسامح في أدلة السنن، فإنّ عدم رفع اليد عن دليل استحباب المطلق بعد مجيء المقيد ـ القائل برجحان قراءة سورة

---

(١) محاضرات في أصول الفقه ٥: ٣٨٢.

(٢) هذا هو الدليل الثاني على الاحتمال الثاني وهو إبقاء الدليل المطلق على استحبابه وحمل الدليل المقيد على أكمل أفراد العمل المندوب.

الإسراء مع قيد معين كرقة القلب مثلاً ـ وحمله على تأكد استحبابه من باب التسامح في أدلّة السنن، بمعنى أنّ العمل المطلق مندوب والعمل المقيد بشرط مندوب أيضاً، غاية الأمر أن العمل المقيد أشد استحباباً.

وببيانٍ أسهل: إن في البين حملين، فإمّا أن نحمل المطلق على المقيد ونقول: إن المقيّد ـ أي القيد ـ قرينة عرفية على إرادة خصوص حصة معينة مثل قراءة القرآن مع رقّة القلب، ومثل زيارة الحسين عليه السلام في ليلة الجمعة.

أو أن نقول ببقاء المطلق على إطلاقه وإن قراءة القرآن مطلقاً محبوبة وأن زيارة الحسين عليه السلام مطلقاً محبوبة، غاية الأمر أن القراءة مع قيد مثل رقّة القلب، وأن الزيارة مع قيد مثل وقوعها في ليلة الجمعة أحب وآكد.

وهنا نقول: إن قاعدة التسامح في أدلة السنن تقول بالثاني وأنّ مطلق العمل محبوب غاية الأمر أنه مع الشرط أحب وآكد.

ويرد عليه بوجوه:

الأول: أن الدليل المقيّد القائل برجحان قراءة سورة الإسراء مع قيد معين، كرقّة القلب إذا كان قرينة عرفاً للتصرف في المطلق القائل برجحان قراءة سورة الإسراء من دون قيد ومن دون حمله على المقيد؛ معناه عدم صدق عنوان البلوغ على المطلق.

بمعنى أن الدليل القائل باستحباب قراءة سورة الإسراء من دون قيد لم يكن من الأدلة التي يصدق عليها أنها بلغتني ووصلتني.

حتى تكون مشمولة لقاعدة التسامح في أدلة السنن، فانّ دليل المقيد إذا كان متصلاً به منع عن أصل انعقاد الظهور له في الإطلاق،

وإن كان منفصلاً عنه منع عن كشف ظهوره في الإطلاق عن المراد الجدي.

وعلى كلا التقديرين لا يصدق على المطلق عنوان البلوغ، وبالنتيجة فإن قاعدة التسامح في أدلة السنن خاصة بالدليل المقيد ولا ينضوي تحتها الدليل المطلق القائل باستحباب قراءة سورة الإسراء من دون قيد وشرط.

الثاني: أنا لو سلمنا أن مفادها ـ أي قاعدة التسامح في أدلة السنن ـ هو استحباب العمل غير المقيد بشرط شرعاً، إلاّ أنه حينئذ لا موجب لكون المقيد من أفضل الأفراد، حيث إنّ استحبابه ثبت بدليل، واستحباب المطلق ثبت بدليل آخر أجنبي عنه، وهو قاعدة التسامح في أدلة السنن فإذن ما هو الموجب لصيرورة المقيد أفضل من المطلق[١].

الثالث: أن هذا الوجه ضعيف جداً فإنّ مفاد قاعدة التسامح في أدلّة السنن ليس إلاّ عبارة عن العمل في المستحبات بالخبر الضعيف لأجل أخبار «من بلغه ثواب».

وقد عقد المحدّث الحرّ العاملي لها باباً في وسائل الشيعة في أبواب مقدمة العبادات سماه بباب استحباب الإتيان بكل عمل مشروع روي له ثواب منهمعليهم السلام (مثل رواية صفوان) عن أبي عبد اللهعليه السلام قال:

«من بلغه شيء من الثواب على شيء من الخير فعمل به كان له أجر ذلك وإن كان رسول اللهصلى الله عليه وآله لم يقله»[٢] إلى غير ذلك من الروايات التي سيأتي الكلام فيها مفصلاً وليس من التسامح في أدلة

(١) محاضرات في أصول الفقة ٥: ٣٨٣.

(٢) وسائل الشيعة ١: ٨١، أبواب مقدمة العبادات ١٨.

السنن العمل بالمطلقات بعد ورود المقيدات لها بحملها على تأكّد الاستحباب[1].

إلى هنا تحصّل: أن الوجه الثاني المقام على كون المقيد أفضل الأفراد المطلوبة، كما أنّ المطلق مطلوب أيضاً، باطل عليه إشكالات، فيكون المنتصر لحد الآن هو الاحتمال الأول الصريح بحمل المطلق على المقيد، وتكون النتيجة أن الفرد المطلوب المحبوب لدى المولى هو ما كان مقيداً بالقيد، لا ما كان مطلقاً.

الاحتمال الثالث:

إننا لن نقبل الاحتمال الأول بصورة كلية في أنّ اللازم حمل المطلق على المقيّد في المندوبات وأن المطلوب هو ما كان مقيداً بالقيد لا أي فرد من أفراد المطلق.

كما أننا لن نقبل الاحتمال الثاني بصورة كلية في أنّ اللازم حمل المقيد على أفضل الأفراد المطلوبة بأن نقول: إنّ جميع الأفراد محبوبة للمولى، إلا أن هذا الفرد أكثر محبوبية.

بل نقبل القول المفصّل في المسألة، حيث إنّ الدليل المقيد الآتي بعد المطلق على أنواع، وله حالات أربعة متصوّرة.

وقد التزم بهذا التفصيل السيد الخوئي في المحاضرات حيث قال:

إن الدليل على تقيد الأعمال المستحبة بوقت معين أو مكان معين أو مشروط بشرط معين يتصوّر على وجوه:

الأول: أن يكون الدليل المقيّد للدليل المطلق ذات مفهوم،

---

(١) أنظر عناية الأصول ٢: ٣٩٤.

بمعنى أن يكون لسانه لسان القضية الشرطية، كما إذا افترض إنّه ورد في دليل أنّ صلاة الليل مستحبّة، وهي إحدى عشرة ركعة، وورد في دليل آخر أن استحبابها فيما إذا كان المكلّف آتياً بها بعد نصف الليل.

وفي مثل ذلك لا مناص من حمل المطلق على المقيد عرفاً، فتكون النتيجة أنّ صلاة الليل مستحبة فقط بعد منتصف الليل نظراً إلى أن دليل المقيد الشارط لكون الصلاة بعد منتصف الليل ينفي الاستحباب في غير هذا الوقت من جهة دلالته على المفهوم.

وبيان أكثر نقول: لو قال الدليل الأول: الإقامة مستحبة، وقال الدليل المقيد: الإقامة المستحبة هي الخالية عن الحدث والجلوس، فإنّه هنا يحمل المطلق على المقيد ويقال: الإقامة المستحبة هي ما كانت خالية عن الحدث والجلوس فقط لا مطلق الإقامة.

الثاني: أن يكون دليل المقيد مخالفاً لدليل المطلق في الحكم، فإذا دلّ دليل على استحباب الإقامة مثلاً في الصلاة، ثم ورد في دليل آخر النهي عن الإقامة في مواضع، كالإقامة في حال الحدث أو حال الجلوس أو ما شاكل ذلك، ففي مثل ذلك لا مناص من حمل المطلق على المقيد.

ونقول: إن الإقامة المستحبة هي ما كانت خالية عن الجلوس والحدث لا مطلق الإقامة، وعليه فلو قرأ المكلف الإقامة من جلوس لم يكن آتياً بفعل مستحب.

والوجه فيه أنّ النواهي الواردة في باب العبادات والمعاملات ظاهرة في الإرشاد إلى المانعية، وأنّ الحدث أو الجلوس مانع عن الإقامة المأمور بها، ومرجع ذلك إلى أن عدم الجلوس وعدم الحدث مأخوذ فيها، فلا تكون الإقامة في حال الحدث أو الجلوس مأموراً بها.

فالنتيجة أنّ الإقامة مستحبة إذا كانت للصلاة وخالية عن الحدث والجلوس وبقية المنافيات المذكورة في الأخبار.

الثالث: أن يتعلّق الأمر في دليل المقيد بالقيد بما هو، كما هو الغالب في باب المستحبات، مثلاً إذا ورد في استحباب زيارة الإمام الحسين ﷺ مطلقات، وورد في دليل آخر استحباب زيارته ﷺ في أوقات خاصة كليالي الجمعة، وأول ونصف شعبان، وليالي القدر، وهكذا، ففي مثل ذلك هل يحمل المطلق على المقيد أو لا؟

الظاهر أنّه لا يحمل عليه، والسبب فيه أن الموجب لحمل المطلق على المقيد في الواجبات هو التنافي بين دليل المطلق والمقيد، حيث إن مقتضي إطلاق ترخيص المكلّف في تطبيقه على أي فرد من أفراده شاء في مقام الامتثال، فإنّه لا ينافي إطلاق المطلق أصلاً، لفرض عدم إلزام المكلّف الإتيان به، بل هو مرخّص في تركه فإذا لم يكن تنافٍ بينهما فلا موجب لحمل المطلق على المقيد، بل لا بدّ من حمله على تأكّد الاستحباب وكونه الأفضل[1].

فتلخص من كل هذا أن الأقوال في مسألة المطلق والمقيد المندوبين ثلاثة:

الأول: يحمل المطلق على المقيد وأن المطلوب هو الفرد المقيد فقط لا غير.

الثاني: يحمل المقيد على أفضل الأفراد بمعنى أن المطلق مندوب والمقيد مندوب أيضاً لكنه آكد وأشد ندبة.

الثالث: أن يلحظ نوع الدليل المقيد ونحوية مجيئه، فقد نلتزم بالمذهب الأول إن كان يظهر فيه ما ينافي الدليل المطلق، وقد نلتزم

(١) المحاضرات في أصول الفقة ٥: ٣٨٤.

بالمذهب الثاني إن لم تشم رائحة التنافي بينهما.

والغالب في أدلة السنن والمستحبات المقيدة عدم تنافيها مع الأدلة المطلقة، وعليه فيحمل الفرد المقيد على أفضل الأفراد المستحبة، كما أن أي فرد من أفراد المطلق مستحب أيضاً[١].

وبعد هذه الرحلة الطويلة في عالم المطلق والمقيّد في مستحبات الأعمال نقول: إنّ القانون الجاري في روايات فضائل القرآن الكريم يختلف بحسب الموارد، فتارة نحمل المطلق على المقيد ونقول: إنّ الحصة المندوبة في قراءة القرآن هي الحصة المقيدة بالقيد المعلوم وغيرها غير مطلوبة.

هذا فيما إذا كان بين الدليلين تنافياً.

وتارة نحمل الفرد المقيّد بقيد على أفضل الأفراد المستحبة وبقية الأفراد أيضاً مستحبة، لكنها لم تكن مستحبة بدرجة الفرد المقيد بقيد. هذا فيما إذا لم يكن بين الدليلين تناف.

---

(١) وهناك وجه رابع يشبه ويرجع للوجه الثاني، ذكره السيد الخوئي تحت عنوان «الثالث» إليك نصه:

أن يكون الأمر في دليل المقيد متعلقاً بنفس التقيد لا بالقيد، كما إذا افترض أنّه ورد في دليلٍ أن الإقامة في الصلاة مستحبة، وورد في دليلٍ آخر فلتكن في حال القيام أو في حال الطهارة، فالكلام فيه هو الكلام في القسم الثاني، حيث إنّ الأمر في قوله فلتكن ظاهر في الإرشاد إلى شرطية الطهارة أو القيام لها، ولا فرق من هذه الناحية بين كون الإقامة مستحبة أو واجبة. فما هو المشهور من أنّه لا يحمل المطلق على المقيد في باب المستحبات لا أصل له في الأقسام المتقدّمة، أنظر المحاضرات في أصول الفقه ٥: ٣٤٨.

المسألة الخامسة عشرة

إذا اتحد الشرط وتعدد الجزاء

إذا اتحد الشرط وتعدد الجزاء، كما إذا كان الشرط في الجملة الشرطية واحداً وكانت الجزاءات متعددة في جمل متعددة، كما لو كان الشرط قراءة سورة معينة، وكان الجزاء متعدداً كالإخلاص ومن عذاب القبر، وقبول الصلاة، والشفاء من المرض، هل يحصل بالقراءة الواحدة جميع الآثار والفضائل المذكورة في جميع الروايات أو يحصل أثر واحد؟

الظاهر من إطلاق الشرط المذكور في الروايات المتعددة تحقق جميع الجزاءات بفعل واحد، فيتحقق بالقراءة الواحدة لسورة معينة الشفاء، ومغفرة الذنوب، والخلاص من السجن، و....

وبعبارة أدق: أن الشرط الواحد المتكرر في الجملة الشرطية مقتض لتحقق الجزاءات المتعددة، وعليه فإذا تحققت القراءة انْوَجَدَ الاقتضاء لتحقق جميع الآثار والفضائل المذكورة في جزاء الجمل الشرطية المتعددة.

بيان ذلك:

إنّ إطلاق الشرط في القضية الأولى القائلة «من قرأ آية الكرسي خفف عنه عذاب القبر» مفاده أن قراءة آية الكرسي مقتض لتخفيف

عذاب القبر، سواء حصل بسبب الشرط المذكور الشفاء أو لم يحصل.

وعليه فإذا جاء في جملة شرطية أخرى «من قرأ آية الكرسي شفي من مرضه» فإن إطلاق الشرط مفاده اقتضاء قراءة آية الكرسي للشفاء، سواء حصل بالشرط المذكور تخفيف عذاب القبر أم لا.

وهذا الإطلاق في شرط الجملة يوحي لنا القول بعدم المانع من تحقق جزاءات وآثار عديدة بفعل قرآني واحد.

ولا بأس بأن نذكر مثالاً من أحاديث فضائل القرآن يوضّح ذلك.

فقد ورد في دعوات الراوندي، عن رسول الله ﷺ قال: **«من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة مكتوبة تقبلت صلاته ويكون في أمان الله ويعصمه الله»**[١].

وقد ورد في جامع الأخبار عن رسول الله ﷺ قال: **«من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة لم يمنعه دخول الجنة إلا الموت»**[٢].

وقد ورد في الدر المنثور أنّه أخرج ابن النجار في تاريخ بغداد عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: **«من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة مكتوبة أعطاه الله قلوب الشاكرين، وأعمال الصديقين، وثواب النبيين، وبسط عليه يمنه بالرحمة، ولم يمنعه من دخول الجنة إلا أن يموت فيدخلها»**[٣].

وورد في مجمع البيان أنه روى الثعلبي بإسناده، عن عبد الله بن

---

(١) دعوات الراوندي: ٨٤ ح ٢١٥، ونقله عنه بحار الأنوار ٨٦: ٣٤ ح ٣٩، ومستدرك الوسائل ٥: ٦٨ ح ٥.

(٢) جامع الأخبار: ٥٣، ونقله عنه في بحار الأنوار ٨٩: ٢٦٩ح ١٨، الدر المنثور ١: ٣٢٤.

(٣) الدر المنثور ١: ٣٢٣.

عمر قال: قال النبيّ ﷺ: **«من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة كان كالذي يتولى قبض نفسه ذوالجلال والإكرام، وكان كمن قاتل مع أنبياء الله حتى استشهد»**.

وورد في تفسير أبي الفتوح عنه ﷺ مثله[١].

إذا دققت وتأملت في هذه الروايات ترى أن الشرط في جميعها واحد وهو قراءة آية الكرسي دبر الصلاة المكتوبة، وترى أن الجزاء متعدد، فالرواية الأُولى تعطي الجزاء، وهو قبول الصلاة، والكون في أمان الله، وعصمة الله.

والرواية الثانية تعطي الجزاء، وهو دخول الجنة.

والرواية الثالثة تعطي الجزاء وهو إعطاءه قلوب الشاكرين، وأعمال الصديقين، وثواب النبيين، و....

والرواية الرابعة تعطي الجزاء في أن قابض روحه الله سبحانه تعالى.

والمستفاد من إطلاق الشرط في جميع هذه الروايات أن العمل الواحد، وهو قراءة آية الكرسي علّة لتحقق جميع الجزاءات المذكورة.

وعلى هذا فلا مانع من القول بتعدّد الجزاءات الدنيوية والأُخروية لأجل عمل قرآني واحد.

ومقصودنا من العلّة هو التأثير بمعنى الاقتضاء لا العلية التامة، بمعنى أن آية الكرسي توجد الأرضية لبروز هذه الآثار بعد تحقق بقية الشرائط، كما تقدّم بيان ذلك.

---

(١) مجمع البيان ٢: ٣٦٣، تفسير أبي الفتوح الرازي ٢: ١٨.

المسألة السادسة عشرة

في أنّ الثواب استحقاقي أو تفضّلي

قد اختلف الأعلام في وجه وسبب ترتّب الثواب على امتثال الأوامر والتكاليف الشرعيّة، مثل امتثال الواجب النفسي كالصلاة والصوم والحج، ومثل امتثال السنن والمستحبات، كما فيما نحن فيه من قراءة القرآن وحمله وحفظه وكتابته، هل هو بالاستحقاق أو بالتفضّل من ربّ العالمين؟

بمعنى أنّ الله ﷻ هل يُعطي الأجر والثواب على أفعال العباد من باب كون العبد مستحقّاً لذلك، أو من باب كونه تفضّلاً منه ورحمة إن شاء أعطى وإن شاء منع؟

والمحققون هنا على قولين:

القول الأوّل:

القائلون بالتفضّل

ذهب جماعة من الإمامية منهم الشيخ المفيد إلى أن إعطاء الثواب من الله ﷻ على الواجبات والمندوبات بالتفضّل، بدعوى أنّ العبد ليس أجيراً للمولى في عمله ليستحقّ الثواب عليه، وإنّما جرى

العبد على طبق وظيفته، ومقتضى عبوديّته ورقّيّته، والله ﷻ يتفضّل عليه بالثواب والأجر[١] سواء كان العمل الممتثل واجباً أو مندوباً.

القول الثاني:

القائلون بالاستحقاق

ذهب جماعة من العلماء إلى أنّ إعطاء الثواب من الله ﷻ على الأعمال العبادية استحقاقي، واختلفوا بينهم في المراد من الاستحقاقي فذكروا فيه احتمالات متعدّدة:

الاحتمال الأوّل: أن يُراد بالاستحقاق العلاقة اللزوميّة بين الفعل والثواب الموجبة لصيرورة الأجر ملكاً للعامل بإزاء عمله، نظير مالكيّة الأجير لأجرة عمله، بحيث لو مُنع من الأجر كان ظلماً وتعدّياً عليه، لأنّه منع عن حقّه، وكفّ للفيض عن مستحقّه.

وعلى هذا فالمراد بالاستحقاق ثبوت حقّ للعبد عقلاً عليه ﷻ بأن يعطيه الأجر بإزاء عمله كالأجير[٢].

وبعبارة أُخرى: أنّ مراد القائلين بالاستحقاق أنّ العبد بعد قيامه بامتثال الواجب وإظهار العبوديّة والرقّيّة يستحقّ على المولى الثواب كاستحقاق الأجير للأُجرة على المستأجر، بحيث لو لم يقم المولى بإعطاء الثواب له لكان ذلك ظلماً منه.

ويرد عليه: أنّ هذا الاحتمال فاسد، وإن كان يوهمه تعريف الواجب بأنّه: ما يستحقّ فاعله الأجر والثواب، وما يستحق تاركه الذمّ والعقاب.

---

(١) حكاه السيد الخوئي في محاضرات في أصول الفقه ٢: ٣٩٥.

(٢) أنظر منتهى الدراية ٢: ٢٥٠.

وجه الفساد: استقلال وحكم العقل بلزوم انقياد العبد لمولاه في أوامره ونواهيه، جرياً على رسم العبوديّة وقانونها، حيث إنّ كفران المنعم الحقيقي الّذي هو ولي النعم ومفيضها ظلم، فيوجب استحقاق العقوبة[1].

وعليه فإنّ استحقاق العقاب عقلاً في طرف المخالفة لكونها طغياناً وتجرّياً على المولى وهتكاً لحرمته لا بأس به، بخلاف إطاعة الأوامر، فإنّ استحقاق الثواب عليها بهذا المعنى في غاية الإشكال، لما عرفت من حكم العقل بكون الطاعة من وظائف العبوديّة ورسومها، ولا أجر على أداء الوظيفة.

نعم، يمدحه العقلاء على الانقياد لأوامر المولى، لكن هذا المدح الصادر من العقلاء غير الأجر المستحقّ على مولاه بإزاء عمله[2].

وهذا معناه أنّ هذا المكلف عندما يقوم بإتيان الصلاة والزكاة وقراءة القرآن وغير ذلك فقد أدّى ما عليه من فرض ونفل وبالمخالفة يثبت العقاب، ومن أدّى ما عليه لا يستحقق شيئاً وإن أعطي شيء من الثواب فتفضّل.

وقد أورد السيّد الخوئي على هذا الاحتمال ما مفاده: «أنّ هذا مقطوع البطلان، بداهة أنّ إطاعة العبد لأوامر مولاه ونواهيه جري منه على وفق وظيفته ورسم عبوديّته ورقّيّته، ولازمه بحكم العقل المستقل، ولا صلة لذلك بباب الإجارة أبداً.

كيف وإنّ مصالح أفعاله ومفاسدها تعودان إليه لا إلى المولى؟!

---

(١) منتهى الدراية ٢: ٢٥١.

(٢) منتهى الدراية ٢: ٢٥١.

ومفاد كلامه: أنّ الصلاة واجبة ولا أجر على الواجب.

ثم شرع السيد الخوئي في بيان ثمرة هذا القول في حديث التائب من الذنب فقال:

ومن ذلك يظهر حال التوبة، فإنّ الحديث الوارد من أنّ (التائب من الذنب كمَن لا ذنب له) ليس معنى هذا أنّ التائب يستحقّ الغفران على المولى كاستحقاق الأجير للأُجرة بإتيان العمل المستأجَر عليه؛ لوضوح أنّ التوبة مقتضي العبوديّة، ومن هنا يستقلّ العقل بها، حيث أنّ حقيقتها رجوع العبد إلى المولى سبحانه وتعالى وخروجه عن التمرّد والعصيان، ودخوله في الطاعة والإحسان[1].

والذي يفهم من كلامه كما أن الصلاة واجبة والصوم واجب، كذلك التوبة واجبة، وكما أن الثواب على الصوم والصلاة تفضّلي لا استحقاقي، كذلك غفران الذنوب عقيب التوبة تفضلي لا استحقاقي.

الاحتمال الثاني: أن يُراد باستحقاق الثواب على الفعل قابليّة العبد بسبب صدور أعمال حسنة منه للفيض والثواب منه ﷻ إن لم تكن تلك الأعمال مقرونة بالمعاصي المانعة عن هذه القابليّة، فالمراد بالاستحقاق ما هو خلاف ظاهره من ثبوت حقّ للعبد على مولاه؛ لأجل إطاعته، بل يثبت له اقتضاء وقابلية إعطاء الثواب.

قال السيد المروّج: وهذا المعنى صحيح في نفسه، لأجل أنّ قابليّة المحلّ للألطاف الإلهيّة والفيوضات الربّانيّة من المسلّمات، ولا ينبغي الارتياب فيها[2].

---

(١) المحاضرات ٢: ٣٩٦.

(٢) منتهى الدراية ٢: ٢٥١.

وبكلمة أُخرى:

إنّ مُراد القائلين بالاستحقاق: أنّ العبد بقيامه بامتثال أوامر المولى ونواهيه يصير أهلاً لأن يتفضل المولى عليه بإعطاء الثواب، فلو تفضّل المولى بإعطاء الثواب له كان في محلّه ومورده، والظاهر بل المقطوع به أنّهم أرادوا بالاستحقاق هذا المعنى(١).

الاحتمال الثالث: أن يُراد به الاستحقاق الشرعي، بمعنى وجوب الإعطاء على الباري جلّت عظمته ؛ لأجل وعده ﷻ لعباده الصالحين المطيعين بالجنّة وغيرها من النعم الّتي لا زوال لها، ووعده صدق لا خلف فيه لقبحه، فيجب عليه الوفاء بالوعد، وهذا الوعد تأكيد لدعوة العامّة، وسبب لمزيد رغبتهم في إطاعة المولى والانقياد له(٢).

ويرد عليه: أنّ الاستحقاق أجنبي عن لزوم الوفاء بالوعد ؛ لقبح خلفه، فإنّ الاستحقاق ناشٍ عن الفعل الصادر عن العبد الموجب له حقّاً على مَن ألزمه بإلزامه.

و قد عرفت أنّ هذا المعنى الظاهر من الاستحقاق لا يَثبت للعبد على مولاه أصلاً ؛ لأنّ العبد يؤدّي وظائف العبوديّة، ولا معنى لاستحقاق الأجر على أداء الوظيفة.

وفي الختام نقول: إنّ المعنى الأول من معاني الاستحقاق عليه إيراد، وقد تقدم، وهكذا المعنى الثالث.

---

(١) المحاضرات ٢: ٣٩٦.

(٢) منتهى الدراية ٢: ٢٥٢.

وبقي في البين المعنى الثاني من معاني الاستحقاق، وهو أن يكون العبد قابلاً لإعطاء الثواب وقابلاً للتفضّل عليه.

وهذا المعنى من الاستحقاق يقرب من القول بالتفضّل.

فصارت النتيجة المختارة هي أن العبد بقيامه بالأعمال العبادية الصلاتية والصومية والقرآنية وغيرها يصير أهلاً لأن يتفضّل عليه المولى.

المسألة السابعة عشرة

في لزوم الالتزام بالهيئة المذكورة

اعلم عزيزي القارئ أنّ شرائط تحصيل فضائل القرآن الكريم الدنيوية أو الأخروية على نوعين خاصة وعامة.

أمّا الشرائط الخاصة فهي الشرائط المذكورة في نفس الجملة الشرطية التي ورد فيها ذكر الفضيلة مثل شرطية القراءة في قوله من قرأ كذا فله كذا، ومثل شرطية الكتابة في قوله: من كتب كذا فله كذا، ومثل شرطية صلاة ركعتين مع القراءة في قوله: من صلى ركعتين ثم قرأ فله كذا، وهكذا.

وأمّا الشرائط العامة فهي الشرائط غير المذكورة في الجملة الشرطية بخصوصها، بل هي مذكورة في أماكن متعددة جمعت تحت عنوان آداب ووظائف القراءة، يضاف إليها لزوم الالتزام بالهيئة المذكورة مع شرطية اليقين بتحقق الأثر المطلوب والإخلاص.

وهذه الشرائط العامة هي التي جعلتنا نعدل عن ظهور الجملة الشرطية الواردة في مقام بيان فضائل القرآن الكريم في العلّية التامة لتحصيل الجزاء إلى القول بظهورها في اقتضاء الشرط لتحصيل الأثر.

وعلى هذا فيجب على الإنسان الطالب لتحصيل ما ذُكر في الأخبار من فضائل وبركات وآثار دنيويّة وأُخرويّة للقرآن الكريم أن

يلتزم بالهيئة والكيفيّة المذكورة في تلك الأحاديث.

وعلى هذا فإذا ورد في الخبر: «**من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة سطع له نور من تحت قدمه إلى عنان السماء إلى آخر الخبر**»[١]، فإنّ الطالب لتحصيل هذا الأثر عليه مراعاة الالتزام بالقراءة في يوم الجمعة أولاً ثم التزام الشرائط العامة ثانياً.

الدليل العقلي على لزوم الالتزام بالهيئة المذكورة

وقبل أن نبين الأدلة الروائية على لزوم الالتزام بالهيئة المذكورة لتحصيل الغرض المطلوب من العمل القرآني لا بأس ببيان دليل عقلي على ذلك فنقول وبالله الاستعانة:

إنّ الهيئة المذكورة للسنن القرآنية قد تكون كتابة سورة معينة، وقد تكون كتابة تلك السورة بماء الزعفران، وقد تكون كتابة تلك السورة في إناء زجاج ضيّق الرأس.

ووجوب الالتزام بالهيئة المذكورة لأجل أنّ المعروف بين الأعاظم أنّ لكلّ علّة معلولاً، ولا يمكن انفكاك المعلول عن علّته التامّة، فلا يوجد معلول بلا علّة تامّة، ولا علّة تامّة بدون معلول، فإذا وُجد المقتضي وتحقّق الشرط وارتفع المانع أثّرت العلّة أثرها، وقد مثّلوا لذلك بالنار وأنّها تحرق الخشبة، لو تحقّق الشرط، وهو الاقتراب، وانتفى المانع، وهو الرطوبة، وإلاّ فلا تؤثّر أصلاً.

وهذا الأمر جارٍ في الأمور التكوينيّة والشرعيّة على حدّ سواء، إلاّ أنّه في التكوينيّات أوضح وأقرب لطبيعة النفس الإنسانيّة، فترى

---

(١) الدر المنثور ٤: ٢٠٩، والسند: أخرج ابن مردويه عن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ:

الطبيب يأمر مريضه بشرب دواءٍ معيّن قبل إفطار الصباح، ويأمر مريضاً آخر بتناول دواءه بعد وجبة الغداء.

وما هذه إلاّ شروط تجب مراعاتها لتحصيل الغرض المطلوب، ولو خالف المريض أحد الشروط المطلوب فعلها لم يحصل على الغرض المطلوب وهو الشفاء.

وهكذا الأمر في النواهي، فالطبيب عندما ينهى عن كذا نوع من الأكل إنّما يكون لأجل مفاسد وأضرار لا تنفك عن الأكل، أي: عن العلّة المؤدية لذلك المرض.

وما ذكرناه من ارتباط بين المصالح والأوامر، وبين المفاسد والنواهي جارٍ في الأوامر والنواهي الشرعيّة، فالشارع يأمر بالصلاة لأجل استيفاء الغرض وتحصيل المصلحة، وينهي عن شرب الخمر لأجل المفسدة الموجودة فيه اللازم اجتنابها، وهكذا...، وهذا الاستيفاء لايكون إلاّ بعد الامتثال التام لأوامر المولى.

غاية الامر: أنّ المصلحة الّتي تتحقّق بسبب امتثال أمر الشارع على نحوين:

الأوّل: مصلحة لها آثار دنيويّة إن صحّ التعبير.

الثاني: مصلحة لها آثار أُخرويّة.

والمقصود بالآثار الأُخرويّة الّتي لا تنفك عن علّتها هي الثواب الجزيل على العمل العبادي كالقراءة القرآنية، فإنّ المولى أخبرنا عن وجود كذا عمل وكذا مقدار من الثواب، أو أخبرنا عن وجود ملازمة بين العمل والثواب على اختلاف أنظار الأعاظم في فهم ذلك.

وعلى هذا فقول المولى في مدارك الشريعة: إنّ كلّ مَن يفعل

كذا له كذا شيء من الثواب فيه إخبار عن معلول هذه العلّة.

وبعبارة أدق: إن فيه إخباراً عن معلول ونتيجة وأثر هذا المقتضي المذكور في هذه الجملة الشرطية، وإنّ هذا المعلول يتحقق ويتحصّل إن تحققت الشرائط الخاصة والعامة.

وما في هذا إلاّ تشويق لتحصيل المعلولات من خلال امتثال العلل المأمور بها والمرغَّب في الإتيان بها.

والمقصود بالآثار الدنيويّة الّتي لا تنفك عن علّتها هي التأثيرات على الروح وعلى البدن وغير ذلك، فترى المولى يأمرنا بفعل كذا شيء، وأنّ من آثار هذا الفعل القرآني الشفاء من المرض الفلاني.

وهذا ما نجده في مسائل السنن واضحاً، فترى المولى يأمرنا ويضع قوانين لسنن ومستحبّات للأكل: فإخباره عن أنّ غسل اليدين قبل الأكل يزيل الفقر بيان لوجود الملازمة بين هذا الفعل وذاك الأثر، وكذا الأمر في إخباره بأنّ المضمضة لها كذا أثر، وهكذا.

وهذه الأوامر ومصالحها قد يُدرك العقل الإنساني بعضها بالتجربة، مضافاً إلى دركه إيّاها بسبب إخبار أُولي الأمر بذلك.

وما نحن فيه من هذا القبيل، فترى الرسول الأكرم ﷺ وأهل بيته ﷺ: يأمروننا بسنن، وقد جعلوا لهذه السنن شروطاً، وقد ذكروا في بعض الأخبار آثاراً دنيويّة، وفي بعضها آثار أُخرويّة.

فمثلاً تراهم: يقولون في مكان: في القرآن الكريم شفاء، وفي مكان آخر يخصّون سورة معيّنة بشروط معيّنة للشفاء، وتراهم يذكرون أنّ كذا سورة إن قُرأت في شهر كذا في ساعة كذا زادت في الرزق.

وعلى هذا فما على الإنسان المريد تحصيل الآثار الدنيويّة

والأخرويّة إلاّ متابعة ما ذُكر من شروط تحقيقها، وإلاّ فلا يعلم حصوله على المصلحة المطلوبة.

ثمّ إنّ الأفعال الناقصة الّتي يؤدّيها الإنسان، إمّا أن تكون لها آثار سلبيّة أو آثار إيجابيّة أقلّ من الآثار المطلوبة، وهذا يختلف بحسب الموارد، فأمر الطبيب بأخذ هذا القرص بعد الأكل، لو لم يفعل المريض الشرط يُحتمل أن يقع بأضرار ومفاسد لا تُحمد، ويحتمل أن يحصل على مصلحة أقلّ من المصلحة المطلوبة.

الأدلة الروائية على لزوم الالتزام بالهيئة المذكورة

وبعد هذا البيان الطويل لما يسمى بالدليل العقلي على لزوم الالتزام بالهيئة المذكورة في متون الشريعة الإسلامية لتحصيل الأثر والغرض المطلوب، من الأعمال القرآنية، نذكر بعض الأدلة الروائية الدالة على ذلك فنقول: إن الدليل على لزوم التمسّك بالهيئة المذكورة لتحصيل فضل وأثر القرآن الكريم ما ورد في ذيل الرواية الطويلة الواردة في كتاب طب الأئمةﷺ الواردة في مسألة الكتابة في قرطاس أو رقّ للحوامل من الإنس والدواب، حيث جاء في آخرها، بعد أن ذكر الآية: أن لا تترك منها بعضها أو تقف على بعض منها حتى تتمها، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾[1]فإن وقفت ههنا خرج المولود أخرس.

وإن لم تقرأ ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[2] لم يخرج الولد سوياً[3].

(١) النحل: ٧٨.

(٢) النحل: ٧٨.

(٣) طب الأئمة: ١٠٥، ونقله عنه في بحار الأنوار ٩٢: ٤٠ ح ٣.

وخروج المولود أخرس أو عدم خروجه سوياً من آثار ترك الأعمال الموصوفة في متن الخبر لتحصيل الغرض من العمل القرآني.

وممّا يُرشد إلى لزوم المحافظة على الكيفيّة المذكورة في الأحاديث، وعلى وجوب الالتزام بالشرائط، ما رُوي في «عوالي اللآلي» عن عبد الله بن مسعود قال: «قرأت على رسول الله ﷺ فقلت: أعوذ بالله السميع العليم.

فقال لي ﷺ: **يابن أُمّ عبد، قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، هكذا أقرأنيه جبرئيل**»[1].

«**هكذا أقرأنيه جبرائيل**» منه ﷺ يدل على لزوم التمسك بما ذكر من غير زيادة ولانقيصة، وإن كانت الزيادة لطيفة متوافقة مع ذوق المتشرعة حيث إنهم يرون حسناً في ذكر لفظ الجلالة مع بعض الأوصاف، ومع ذلك تراه ﷺ مصراً على لزوم الالتزام بالهيئة المذكورة.

وورد في الدرّ المنثور: أخرج ابن سعد عن الكلبي، قال: «وفد حضرمي بن عامر على النبي ﷺ، فقال له النبي ﷺ: **أتقرأ شيئاً من القرآن؟**

فقرأ: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ والّذي أمتنّ على الحبلى، فأخرج منها نسمة تسعى، بين شغاف وحشا.

فقال رسول الله ﷺ: «**لا تزيدوا فيها، فإنّها شافية كافية**»[2].

---

(١) عوالي اللآلي ٢: ٤٧ ح ١٢٤، ونقله عنه في نور الثقلين ٣: ٨٤ ح ١٢٩، ومستدرك الوسائل ٤: ٢٦٥ ح ٥.

(٢) الدرّ المنثور ٦: ٣٣٨.

ونهيه ﷺ عن الزيادة فيه دلالة واضحة على لزوم التعبد والالتزام بما ورد عن الشريعة، من غير زيادة ولا نقصان.

وقد ورد في تفسير نفحات الرحمن عن سعيد بن المسيب أنّ رسول الله ﷺ مرّ ببلال وهو يقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة.

فقال: **يا بلال مررت بك وأنت تقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة.**

قال: أخلطت الطيب بالطيب.

فقال ﷺ: **اقرأ السورة على وجهها، أو قال ﷺ: على نحوها**[١].

وقد ورد في تحف العقول أنّه قال كميل بن زياد: سألت أمير المؤمنين عليه السلام عن قواعد الإسلام ما هي؟

فقال: قواعد الإسلام سبعة: إلى أن قال: والثالثة تلاوة القرآن على وجهه[٢].

وقد ورد في تفسير نفحات الرحمن عن ابن مسعود أنّه سئل عن الرجل يقرأ القرآن منكوساً؟.

قال: ذاك منكوس القلب[٣].

وقد نقل ابن الأثير في نهايته بلفظ «قيل» عن أبي عبيد أن المراد بالمنكوس هو أن يبدأ من آخر السورة حتى يقرأها إلى أولها.

---

(١) نفحات الرحمن ١: ٣٦.

(٢) تحف العقول: ١٩٦، ونقله عنه في بحار الأنوار ٦٨: ٣٨١ ح ٣١.

(٣) نفحات الرحمن ١: ٣٦.

وقيل: هو أن يبدأ من آخر السورة من القرآن، فيقرأ السور ثم يرتفع إلى البقرة[١].

إلى هنا وصلنا إلى هذه النتيجة وهي أنّ الأدلة العقلية والنقلية دالة بوضوح وصراحة على لزوم الالتزام بالهيئة المذكورة في الأعمال القرآنية لتحصيل الغرض المطلوب دنيوياً كان أو أخروياً.

(١) نهاية ابن الأثير ٥: ١١٥.

المسألة الثامنة عشرة

تغيير هيئة المستحب

قلنا سابقاً إنّ الأعمال القرآنية قد ذكرت لها هيئات خاصة يؤتى بها لتحصيل أغراض معينة، فقد تكون الهيئة القرآنية عبارة عن قراءة سورة معينة قبلها ذكر ودعاء خاص، وقد تكون الهيئة القرآنية عبارة عن كتابة سورة من القرآن بصورة معينة و....

وقد قلنا في البحث السابق أن تغيير هيئة العمل يؤدّي إلى عدم الوصول إلى ذلك الفضل والثواب والأثر المذكور في ذلك الحديث.

والآن نبحث في أنّ تغيير هيئة العمل المندوب قرآنياً كان أو غيره يجوز شرعاً أم لا؟

فلو شرع الإنسان بعمل قرآني، هل يحق له تغيير الهيئة، ولا يأثم على التغيير أو أنه يأثم ويعاقب على ذلك ويكون فعله محرماً؟.

في المسألة قولان:

الأول: أنّه حرام وهو للشيخ أبي جعفر الطوسي ﷺ.

ولعل دليله الاندراج تحت عمومات تحريم البدعة، بمعنى أن العمل المأتي به لم يكن له ذكر في حديث أو خبر، بل هو مصطنع

مبتدع، وكل ما كان مبتدعاً كان الاتيان به حراماً، وعليه فلا يجوز تغيير هيئة الفعل المستحب عما وصف في متون الشريعة. وكذا الروايات المارة في المسألة السابقة الناهية عن تغيير هيئة الاستعاذة أو الدعاء.

الثاني: إنّه ليس بحرام، وهو للعلاّمة الحلّي في مختلف الشيعة، والشهيد الأول في ذكرى الشيعة، والمحقق الخونساري في مشارق الشموس.

وهو المختار عندنا، وقد بيّن دليل ذلك السيد المجاهد، حيث قال في هذا المقام ما نصه: وهو المعتمد لأصالة الإباحة السليمة عن المعارضة، ولأنه لو كان حراماً لاشتهر، ويعضدهما الشهرة[1].

ومفاد كلامه: أنّ أصالة البراءة تنطق وتصرّح بجواز الإتيان بالأعمال المندوبة على غير صفتها المذكورة، من غير ثبوت حرمة شرعية في ذلك، بل إنّه لم يثبت ما يعارض أصالة الإباحة.

مضافاً إلى ذلك: لو كان تغيير هيئة العمل المستحب قرآنياً أو غيره حراماً لاشتهر وأفتى به العلماء، والحال أنّه لم يقل به أحد غير الشيخ الطوسي، بل إنّ الشهرة على خلافه.

ثم شرع السيد المجاهد في بيان إشكال مع دفعه قائلاً: لا يقال: إن التغيير المفروض كذب على الله تعالى وبدعة فيشمله عموم ما دل على حرمة البدعة.

لأنا نقول: الصغرى ممنوعة[2].

---

(١) مفاتيح الأصول: ٥٢٤، الطبعة الحجرية.

(٢) مفاتيح الأصول: ٥٢٤، الطبعة الحجرية.

ومقصوده: أنّ تغيير هيئة العمل المستحب ليس كذباً على الله تعالى، فإنّ العامل لم ينسب شيئاً إلى الله تعالى، ولم يدّع أنّ الهيئة الجديدة مما قالها الله تعالى، وإذا كان الأمر كذلك خرجت من البدعة المحرّمة.

وأما الروايات الناهية عن تغيير الاستعاذة أو الدعاء الوارد، فهي محمولة على الإرشاد إلى عدم حصول الأثر المطلوب، دون النهي التحريمي.

إلى هنا صارت النتيجة: أن تغيير هيئة المندوب وتحويلها من صورة إلى صورة أخرى غير داخلة في التشريع المحرّم، فلا إشكال فيه شرعاً.

نعم لا يتحقق الأثر المطلوب فيما لو غير هيئة المندوب، لأننا قلنا سابقاً: إن حصول الأثر متوقّف على علته التامة، ومن جملة أجزاء العلة مراعاة الهيئة المذكورة، وقد تقدّم الكلام فيه مفصّلاً.

تنبيه:

هل يثاب الإنسان المغيّر هيئة العمل المندوب عما هي عليه، لو عمل بذلك العمل بعد تغيير هيئته أو لا يثاب على ذلك العمل؟

الظاهر أنّه لا ثواب له لأنّه أتى بما لم يشرع، ومن أتى بما لم يشرع لم يأتِ بعمل عبادي، فلا ثواب له.

قال السيد محمد المجاهد: لا إشكال ولا شبهة في أنّه لا يترتب على التغيير ثواب، لأنّ الثواب إنّما يترتب على الهيئة المأمور بها، والهيئة المفروضة ليست بمأمور بها، فلا يترتب عليها ثواب،

وكذا لايحصل بها براءة الذمة والخروج عن عهدة التكليف[(١)(٢)].

---

(١) أنظر مفاتيح الأصول: ٥٢٤.

(٢) وهنا أمران:

الأول: قال العلاّمة في المختلف والشهيد الأول في الذكرى: إن المغير إذا اعتقد مشروعيتها على الوجه الذي غيرها لا عن شبهة كان مأثوماً في اعتقاده، وادعى الشهيد في الذكرى أنّه لا شبهة في ذلك.

وقد أشكل عليه السيد المجاهد بقوله وفيه نظر: لأنّ الاعتقاد إذا كان مستنداً إلى أمر فينبغي أن يكون معذوراً لكونه عن شبهة.

وإن لم يكن مستنداً إلى أمر فيمتنع تحققه لأن الكيفيات النفسانية التي من جملتها الاعتقاد والعلم مسبّبات، ومن المحال أن يحصل المسبَّب بدون سببه، أي يستحيل أن يحصل اعتقاد المشروعية للعمل من دون وجود أمر لذلك.

إلاّ أن يقال: إن الاعتقاد أمر اختياري يمكن صدوره وتركه بمحض المشية والإرادة الإنسانية، وليس هو الاعتقاد، كالعلم في عدم حصوله بمحض المشية والإرادة، فالنسبة بين الاعتقاد الذي هو عقد القلب والتصديق بشيء وبين نفس العلم، العموم والخصوص من وجه، يصدقان فيما اذا علم بشيء وصدق به كالمؤمنين، وقد يعلم بشيء ولايعتقد به ولايصدق به كالمنافقين الذين رأوا معجزات النبي ﷺ، إذ من المعلوم أنّ المعجزة كانت مفيدة للعلم، وإلاّ كانت قاصرة عن إفادة المدعي فيرتفع اللوم عن المنافقين، وهو باطل بالظاهر من الدين، وعلى هذا يتّجه ما فرضناه.

ولعل دليلهم في الحكم بحرمة الاعتقاد المذكور اندراجه تحت أدلة البدعة المحرّمة، كما يظهر من العلاّمة في النهاية، والمحقق في المعتبر والمقدّس الأردبيلي وصاحب المدارك.

وعلى هذا ينبغي أن يكون الفعل الناشئ عن هذا الاعتقاد، وهو التغيير المفروض محرماً، لأنه مفاد أدلة البدعة، ولكن المستفاد من كلامهما حرمة نفس الاعتقاد لا نفس التغيير.

إلا أن يقال: إن مستندهما فيما يستفاد منهما ليس ذلك، بل هو دلالة على قبح الاعتقاد، مع مادلّ على أنّ كل قبيح عقلاً حرام شرعاً، وظهور الاتفاق على حرمة الاعتقاد المفروض، وأصالة إباحة الفعل، أنظر مفاتيح الأصول: ٥٢٤.

الثاني: قال الخونساري في المشارق: اعلم أنّ هيئة المستحب إما تكون مستفادة من نفس الأمر بذلك المستحب، مثل أن يرد في الشرع تمضمض ثم استنشق ونحوه، أو من أمر آخر، مثل أن يرد أولاً استنشق، ثم ورد أمر آخر بأن قدم المضمضة على الاستنشاق، وحينئذٍ لا يخلو إما أن يستفاد من الأمر الثاني تقيد الأول واشتراطه به، وعلى الأولين لو غيّر هيئة المستحب، فالظاهر عدم الامتثال لذلك المستحب أصلاً ؛ لعدم الإتيان بالمأمور به وعدم استحقاق الثواب، أما

والظاهر من كلامه أنّه لو نذر المكلف الإتيان بصلاة معينة، وكانت لها كيفية خاصّة مثل صلاة الليل، فهنا وإن قلنا بجواز تغيير هيئة المستحب عما عليه شرعاً، إلاّ أنّ هذا التغيير وقلب الفعل عما هو عليه لا يسقط الأمر النذري القائل: فِ بنذرك، لأنه نذر صلاة معينة ولم يأت بها، فتبقى ذمته مشغولة إلى أن يأتي بصفة العمل المنذور.

الإثم، فلا، إلاّ بدليل من الخارج، وعلى الأخير الامتثال لأحد الأمرين واستحقاق الثواب به دون الأمر الآخر والإثم أيضاً منتفٍ، إلاّ بدليل من الخارج، أنظر مفاتيح الأصول: ٥٢٤ و٥٢٥.

المسألة التاسعة عشرة

جواز قطع الفعل المندوب

إذا شرع الإنسان المكلف في فعل مندوب قرآني أو غيره، ودخل فيه، ولم يقم دليل من الشرع على جواز قطعه حيث أراد، ولا على المنع من القطع، فهل الأصل حينئذٍ جواز القطع متى ما أراد أو لا، بل الأصل يقتضي حرمة قطع الفعل المندوب؟.

في المسألة خلاف، حكاه السيد المجاهد في مفاتيح الأصول حيث قال: يظهر من النهاية وجود الخلاف في المسألة حيث قال في النهاية: اختلفوا في المندوب هل يصير واجباً بالشروع فيه أو لا يصير واجباً؟.

فعن أبي حنيفة أنّه يصير واجباً بالشروع فيه، خلافاً للشافعية والإمامية، والمعتمد عندهم القول بجواز القطع[1].

والآن نعرض أدلة جواز قطع الفعل المندوب وهي:

الأول: ظهور عبارة النهاية في دعوى الإجماع على جواز قطع الفعل المندوب[2]، بمعنى أن العلماء أجمعوا على أن الإنسان إذا كان

---

(١) أنظر مفاتيح الأصول: ٥٢٥.

(٢) حكاه عنه السيد المجاهد في مفاتيح الأصول: ٥٢٦.

قد شرع في فعل مستحب قرآني وغيره، فإنّه يجوز له قطع ذلك الفعل، ولا يجب عليه إتمامه.

وعلى هذا لو شرع الإنسان بقراءة سورة من القرآن، فإنّه يجوز له قطع تلك السورة، ولا يجب عليه إتمامها.

الثاني: أصالة براءة الذمة عن وجوب الإتمام وتحريم القطع.

بيان ذلك: أن الإنسان الشارع والداخل في عمل مستحب مثل قراءة سورة من القرآن يشك بعد الدخول فيه، هل اللازم عليه إتمام العمل أو لا يلزم ذلك؟ هنا أصالة البراءة تقول بعدم لزوم إتمام ذلك الفعل، ولا يحرم شرعاً قطعه.

الثالث: أن وجوب الإتمام لو كان أصلاً معتبراً ؛ لاشتهر بين المتشرعة، بل وتواتر، والتالي باطل، أي أنّه لم يشتهر بين المتشرعة لزوم إتمام العمل المستحب الذي شرع فيه المكلف، فالمقدم مثله بمعنى أنه لم يكن الإتمام واجباً.

الرابع: ما تمسك به في النهاية فقال: إنّه لم يكن واجباً قبل الفعل، فكذا حاله عملاً بالاستصحاب[1] انتهى.

بيان ذلك: إن قراءة هذه السورة القرآنية لم تكن واجبة قبل الشروع بها، وعليه فلو بدأ بها وشك بعد الشروع بها، هل أن القراءة صارت عليه واجبة لأجل الشروع بها أو لم تصر عليه واجبة؟.

الاستصحاب يقول: أبقِ ما كان على ما كان، ولما كان قراءة هذه السورة غير واجب قبل الشروع بها، كذلك لم تصر واجبة بعد الشروع، وعليه يجوز قطع العمل القرآني بعد الشروع فيه.

(١) حكاه عنه السيد المجاهد في مفاتيح الأصول: ٥٢٦.

وفيه نظر ؛ فإن أركان الاستصحاب غير تامة لتغير الموضوع، واختلاف القضية المتيقنة والمشكوكة، فإن القضية المتيقنة عدم وجوب القراءة، والقضية المشكوكة هي الاتمام وعدمه، والفرق واضح بين القضيتين، فلا مجال لجريانه هنا، وعليه فهذا الرابع لا يصلح أن يكون دليلاً على جواز قطع الفعل المستحب.

الخامس: ما تمسك به في النهاية أيضاً فقال: دليلنا قوله ﷺ: **«الصائم المتطوع أمين ثقة إن شاء صام وإن شاء أفطر»**[(١)(٢)] انتهى.

وهذا دلالته واضحة على جواز قطع الفعل المندوب.

وفيه نظر:

أما أولاً: فلضعف الرواية سنداً، فلا تصلح للحجية، ولايعتمد عليها.

وأما ثانياً: فلاختصاصها بصورة خاصة، وهو جواز قطع الصوم المندوب، فلا تفيد أصلاً كلياً، وبالنتيجة فهذا الخبر لا يصلح أن يكون دليلاً على جواز قطع الفعل القرآني المستحب.

السادس: إنّه لو كان قطع الفعل المستحب حراماً للزم إعراض معظم العباد عن كثير من المستحبات كما لا يخفى، فيكون منافياً للطف المتصف به رب العزة، وموجباً لتفويت المصلحة في شرعيتها.

السابع: إنّه لو كان القطع حراماً للزم الحرج العظيم في جملة من المستحبات، والأصل عدمه، فتامل.

الثامن: إذا قيل: هذا مندوب، فهم منه إنّه يجوز تركه مطلقاً ولو بعد الاشتغال، بل ليس المفهوم من المندوب إلاّ ما يجوز تركه

---

(١) حكاه الجصاص في أحكام القرآن ١ : ٢٨٩.

(٢) حكاه عنه السيد المجاهد في مفاتيح الأصول: ٥٢٦.

في الجملة، كما أنّه ليس المفهوم من الواجب إلا مالا يجوز تركه في الجملة.

لايقال: إبطال المندوب مستلزم لإلغاء ما فعل، لعدم ترتب فائدة عليه أصلاً، لا في الدنيا ولا في الآخرة.

أما الدنيونة فواضح، حيث إن الأثر متوقف على العمل المندوب، وهو غير حاصل.

وأما الأخروية، فلأنها الثواب وهو منتف هنا، لأنه لا يترتّب إلاّ على إتمام العمل، وإلغاء ما فعل قبيح عقلاً، كما أنّ ارتكاب ما لا فائدة فيه قبيح عقلاً، وكل قبيح عقلاً حرام شرعاً، بناءاً على ما ذهب إليه العدلية من أن كلّ ما قبّحه العقل، فهو قبيح وحرام شرعاً.

وبالنتيجة فإن قطع الفعل المندوب حرام شرعا.

وقال السيد المجاهد في مقام الرد على هذا الإشكال: لأنا نقول: ما ذكر في غاية الفساد.

أما أولاً: فللنقض بجواز إبطال الأعمال المباحة، ولو كان مجرد الإبطال مستلزماً للإلغاء لما جاز إبطالها.

وأما ثانياً: فلأنّ ترك ما فعل إنما يقبح، حيث لم يترتّب على الترك فائدة ولو كانت دنيوية، وأما معه فلا، ويكفي في الفائدة دفع المشقّة الحاصلة من ارتكاب العمل.

وأما ثالثاً: فإنّ ذلك لو سلم فإنما يتم، حيث لم يترتب على ما فعل فائدة أصلاً، وأما مع عدم ترتب الفائدة عليه، ولو لم تكن مقصودة حين الشروع فلا.

وأما رابعاً: فلانّ ذلك لو كان قبيحاً لما صار أكثر العقلاء إليه،

والتالي باطل كما عرفت[١].

وهذه الأدلة وإن كان في بعضها كلام ونقاش، إلا أن المجموع المكوّر يستفاد منه جواز قطع الفعل المندوب بعد الشروع فيه، فلا حرمة في البين، وعلى هذا فلو شرع الإنسان بعمل قرآني كقراءة سورة معينة أو كتابتها ثم بدا له الإعراض عن ذلك، فإنه لم يفعل محرّماً لو ترك ذلك العمل.

هذا تمام الكلام في بيان الأدلة على جواز قطع الفعل المندوب.

وأما الدليل على حرمة قطع الفعل المندوب الذي التزم به أبو حنيفة وأتباعه، فهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوٓاْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾[٢] فإنه يدل على أصالة حرمة القطع، لأنّ لفظ الأعمال للعموم لأنه جمع مضاف، فيشمل الأعمال الواجبة والمستحبة، والنهي عن إبطالها مفيد لوجوب الإتمام وحرمة القطع.

ويرد عليه: أنّ الآية الشريفة لا تنهض حجة لإثبات الأصل المذكور لوجوه:

الأول: أن جماعة من المفسرين فسروها بما لا يصح معه الاستدلال على حرمة قطع الفعل المندوب، ففسروا ﴿وَلَا تُبْطِلُوٓاْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾ بالشرك والنفاق.

وعن الكلبي: بالرياء والسمعة.

وعن الحسن: بالمعاصي والكبائر[٣].

وفيه نظر ؛ لأن الجماعة المشار إليهم قولهم ليس بحجة، ولو

---

(١) أنظر مفاتيح الأصول: ٥٢٧.

(٢) سورة محمد: ٣٣.

(٣) أنظر مفاتيح الأصول: ٥٢٧.

سلمنا ذلك وقبلنا تفسيرهم، فمع ذلك أنّه لم يتحقق لنا أنّ ذلك قولهم.

الثاني: أنّ إفادة الجمع المضاف العموم مشروطة بعدم سبق معهود، وهو هنا غير معلوم لاحتمال أن يكون المعهود هنا الأعمال الواجبة أو أعمالاً مخصوصة، والشك في الشرط يوجب الشك في المشروط، فإذا حصل الشك في العموم امتنع الاستدلال على كون الآية دالة على حرمة قطع الفعل الأعم من الواجب والمندوب.

وفيه وجهة نظر: لأنّ الأصل عدم سبق معهود فيما لو شككنا بوجود المعهود وعدمه، ولو لا هذا الأصل لما جاز الاستدلال بأكثر العمومات.

ولو سلمنا سبق معهود، ولكن لما لم يكن متعيناً أنّه الأعمال الواجبة أو المستحبة أو هما كان متعلق النهي مجملاً، فوجب الاجتناب عن قطع المستحبات في الأثناء من باب المقدّمة وتحصيلاً للبراءة.

وقد يجاب عن هذا بأنه حسن، لو قطعنا بحرمة قطع بعض الأعمال كالاعتكاف المندوب، فإنّه يكون واجباً لو أتمّ اليومين الأولين، وكالحج المندوب فإنّه يجب إتمامه لو دخل في إحرامه.

وأما مع عدم القطع بحرمة قطع بعض الأعمال، فلا حرمة للقطع ؛ لأن الشك حينئذ يرجع إلى نفس التكليف، فيلزم الاقتصار فيما خالف الأصل على مورد اليقين، وهو حرمة قطع بعض الأعمال التي ورد نص فيها.

ونحن قد علمنا بحرمة قطع بعض الأعمال، وشككنا في غيره، فلا بد من الرجوع فيه إلى الأصل، وهو عدم حرمة قطع الفعل

المندوب.

الثالث: إن حمل الآية الشريفة على العموم هنا غير ممكن ؛ لأنه لو حمل على العموم لزم خروج أكثر الأفراد من تحت هذه الآية؛ لأنّ الأعمال المباحة والمحرمة والمكروهة، وبعض الأعمال المستحبة والواجبه يجوز إبطالها للدليل القطعي المقام على ذلك، فهي خارجة عنه.

وعليه فلا يحق الاستدلال بالآية الكريمة لإثبات حرمة قطع العمل المندوب.

الرابع: أن الظاهر من سياق الآية الشريفة كون النهي متعلّقاً بإبطال العمل بعد الإتيان به صحيحاً، فيكون نهياً عن الشرك ؛ فإنّه يبطل العمل ويحبطه لقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[١] فلايلزم حينئذ تخصيصاً في الآية الشريفة أصلاً.

الخامس: إنا لا نقبل أنّ كل قطع إبطال، فإن كثيراً من موارد قطع الأعمال لا يصدق عليها إبطال العمل، فلا تكون الآية الشريفة وافية بتمام المدعى، فتأمل.

السادس: إن الآية الشريفة على تقدير شمولها لمحل البحث يجب تخصيصها بالإجماع المنقول المتقدم إليه الإشارة وغيره ممّا تقدّم[٢].

إلى هنا وصلنا إلى أن الآية الكريمة ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾[٣] لا تصلح أن تكون دليلاً على حرمة قطع الفعل المندوب، فتبقى الأدلة

---

(١) الزمر: ٦٥.

(٢) أنظر مفاتيح الأصول: ٥٢٧.

(٣) محمد: ٣٣.

المقامة على جواز ذلك على دليليتها على جواز قطع الفعل المندوب، وإن حصلت المناقشة في بعض الأدلة[١].

وعلى هذا فإذا شرع الإنسان بعمل قرآني كالقراءة، أو الكتابة، أو الحفظ، أو غير ذلك ممّا جاءت به الأدلة، فإنه يجوز له قطع ذلك العمل، ولا يجب عليه إتمامه، ولم يكن مأثوماً في تركه.

(١) وقال السيد المجاهد في نهاية البحث: هنا أمران:
الأول: هل يلحق الواجب بالمندوب فيما ذكر، فيكون الأصل فيه جواز القطع أو لا؛ فيكون الأصل حرمة القطع؟.
المعتمد عندي هو الأول، للأصل السليم عن المعارض.
الثاني: إذا شرع في المندوب، فهل يكون ذلك سبباً لصيرورته واجباً، وإن جاز قطعه كما أن النذر يكون سبباً لوجوب المنذور المندوب بالأصالة أولا؟
المعتمد هو الأخير للأصل السليم عن المعارض المعتضد، بأنه لو كان سبباً للوجوب لاشتهر بل وتواتر، أنظر مفاتيح الأصول: ٥٢٧.

المسألة العشرون

في تأثير الأعمال

يقوم كل واحد من أفراد بني الإنسان مسلماً كان أو غيره بكثير من الأعمال، وهذه الأعمال قد تكون من مقتضيات ولوازم معيشته، وقد تكون تصدر منه لأجل أوامر السماء على صورة واجبات أو مستحبات.

وبعبارة أحسن هذه الأعمال إما عبادية أو غير عبادية.

ثم إنّ الثابت حسّاً أنّ لكثير من الأعمال غير العبادية التي يفعلها بنو الإنسان آثاراً وضعية واضحة على بدن وروح الإنسان، فإنّ المعروف بين العقلاء أنّ شرب الخمر يؤدي إلى حالة الإسكار، وأن الأكل الزائد يؤدي إلى المرض، وأنّ المشي يروّح بدن الإنسان ونفسه، وأن كذا نوع من الأكل يزيد السمنة، إلى غير ذلك من الأمور الواضحة التي يدركها كل إنسان.

ثم إن هذه الأعمال والأفعال الإنسانية تؤثر أثرها من دون احتياج إلى مقومات أخرى، فالخمر مسكر للصغير والكبير والمسلم وغير المسلم.

هذا كله لا كلام لنا فيه لإدراك الحواس له.

وإنما الكلام في تأثير فعل الإنسان على روحه وبدنه فيما إذا كان ذلك الفعل عبادياً مأموراً به من قبل الله ﷻ كالصلاة، والصوم، والحج، وإعطاء الزكاة، ودفع الصدقة وغير ذلك؟.

الظاهر من نصوص الشريعة القرآنية والنبوية أن لمثل هذه الأفعال تأثيراً واضحاً، ولابأس بذكر بعض النصوص الواردة في ذلك.

الأول: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾(١).

وقد ذكر علماء التفسير لها معانٍ عديدة نذكر منها: أنّ الصلاة هي ذكر ودعاء وتوجه إلى المبدأ الأعلى، واستحضار عظمته وكبريائه في كل تكبير استحضاراً يستوجب أقصى مراتب الخضوع والخشوع في السجود والركوع.

وبالضرورة أن مثل هذه الصلاة تنهى العبد عن ارتكاب أي معصية كبيرة أو صغيرة، بل كل الذنوب كبائر بالنظر إلى مخالفة ذلك الكبير ﷻ، ولاشك أنها تصدّه وتمنعه عن ارتكاب الفحشاء والمنكر.

وذكر الله وتصور عظمته وعظيم نعمه على العبد أكبر من أن يجتمع مع الفحشاء والمنكر، فالصلاة أكبر من أن تجتمع مع المعصية، والعبد إذا ذكر الله فصلّى، ولكن ذكر الله له بالرحمة والتوفيق في اجتناب المنكر أكبر من ذكره للّه، فذكره لله يمنعه عن المنكر، وهذا كبير، ولكن ذكر الله له أكبر.

وقد جمعت الآية على وجازتها كلتا الجهتين وأعلى الناحيتين.

وقال الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في ذيل تعليقه على هذه الآية: ولذا فإني لا أزال أدعو الشبان،بل وغيرهم ممن يتقاذفهم تيار

---

(١) العنكبوت: ٤٥.

من الشهوات في الغمرات ويرمي بهم على غرة من غمرة إلى غمرة، أنصحهم أنهم مهما انحرفوا في شهواتهم ومعاصيهم، ولكن عليهم أن يلتزموا بإقامة الصلاة ولو بأقل مراتبها، فإنهم إذا التزموا بها لاشك أنها تجرهم إلى خير، وتختم لهم بالحسنى.

وإذا ضيعوها ضاعوا أو ضاع عنهم كل خير، فإنها الحبل الذي يوصل العبد بربه، وبتركها ينقطع الحبل المتين، وهنالك الخسران المبين في الدنيا والآخرة، ولاحول ولاقوة إلاّ بالله العلي العظيم[١].

الثاني: ما ورد في الصدقة والزكاة كقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[٢].

وواضح من ظاهر الآية تأثير الصدقة في التطهير والتزكية وتأثير صلاة النبيّ ﷺ في السكن.

وقد روى الكليني في الكافي عن رسول الله ﷺ أنّه قال: **«أرض القيامة نار ما خلا ظل المؤمن، فإن صدقته تظله»**[٣].

كما إنّه قد روي عنه ﷺ: **«أنّ الصدقة لتطفيء عن أهلها حرّ القبور، وإنّما يستظل المؤمن يوم القيامة في ظل صدقته»**[٤].

وعنه ﷺ: **«أنّ الصدقة لتطفئ غضب الرب»**[٥].

---

(١) الفردوس الأعلى: ١٧٣، وعليه تعليقات بقلم السيد محمد علي القاضي الطباطبائي.

(٢) التوبة: ١٠٣.

(٣) الكافي ٤: ٣ ح ٦.

(٤) وسائل الشيعة ٦: ٢٥٨ ح ١٧.

(٥) كنز العمال ٦: ٣٤٨ ح١٥٩٩٥ وص ٣٧١ ح ١٦١١٤، ورواه الترمذي في كتاب الزكاة في باب ما جاء في فضل الصدقة رقم ٦٦٤، وقال حسنٌ غريب.

الثالث: ما ورد في التهاون بالصلاة، حيث جاء عن سيدة النساء فاطمة ﷺ ابنة سيد الأنبياء والمرسلين صلوات الله عليهم أجمعين وعلى بعلها وعلى أولادها الأوصياء أنها سألت أباها محمداً ﷺ فقالت ﷺ: «يا أبتاه ما لمن تهاون بصلاته من الرجال والنساء.

قال ﷺ: «يافاطمة من تهاون بصلاته من الرجال والنساء ابتلاه الله بخمس عشرة خصلة ست منها في دار الدنيا، وثلاث عند موته، وثلاث في قبره، وثلاث في القيامة إذا خرج من قبره.

فأما اللواتي تصيبه في دار الدنيا: فالأولى يرفع الله البركة من عمره، ويرفع الله البركة من رزقه، ويمحو الله سيماء الصالحين من وجهه.

إلى أن قال ﷺ: «وأما اللواتي تصيبه عند موته: فأولاهنّ أنّه يموت ذليلاً، والثانية جائعاً، والثالثة يموت عطشاناً، فلو سقي من أنهار الدنيا لم يرو عطشه.

وأما اللواتي تصيبه في قبره: فأولاهنّ يوكل الله له ملكاً يزعجه في قبره، والثانية يضيق عليه قبره، والثالثة تكون الظلمة في قبره.

وأما اللواتي تصيبه يوم القيامة إذا خرج من قبره: فأولاهنّ أن يوكل الله به ملكاً يسحبه على وجهه والخلائق ينظرون إليه، والثانية يحاسب حساباً شديداً، والثالثة لا ينظر الله إليه ولايزكيه وله عذاب أليم»[(١)].

---

(١) بحار الأنوار ٨٠: ٢١ ح٢١.

تأثير الأمور العدمية

قد تقدم فيما سبق بعض الآيات والروايات التي تدل على بروز آثار الأعمال الوجودية التي يفعلها بنو الإنسان على أرواحهم وأبدانهم،وهذا لايكفينا، بل نريد أن نبين أنّ الأمور العدمية لها آثار كالأمور الوجودية، فقد دل كثير من الروايات الواردة عن رسول الله ﷺ على تأثير الأمور العدمية، بمعنى أنّ نفس الترك له آثار قد تكون سلبية وقد تكون إيجابية.

ونحن نشير هنا إلى بعض الروايات الواردة في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث يلاحظ القارئ فيها صراحة تأثير عدم فعل الأمر بالمعروف وأنه ينزع البركات ويسلط بعضهم على بعض مع عدم وجود الناصر.

الرواية الأولى:

محمد بن الحسن الطوسي قال: روي عن النبي ﷺ إنّه قال: **«لاتزال أمتي بخير ما أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر، وتعاونوا على البر والتقوى، فإذا لم يفعلوا نزعت منهم البركات، وسلّط بعضهم على بعض، ولم يكن لهم ناصر في الأرض ولا في السماء»**(١).

الرواية الثانية:

عن الإمام الرضا عليه السلام أنّ الراوي سمعه يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: **«إذا أُمتي تواكلت الأمر بالمعروف والنهي**

---

(١) التهذيب ٦: ١٨١ ح ٣٧٣، وسائل الشيعة ١٦: ١٢٣، أبواب الأمر والنهي ب ١ ح ١٨.

عن المنكر فليأذنوا بوقاع من الله»[1] وهذه أيضاً واضحة الدلالة في أنّ تأثير ترك الأمر بالمعروف ـ وهو أمر عدمي ـ هو الوقّاع من الله جل جلاله والوقاع جمع الواقعة، وهي النازلة الشديدة كما جاء في مجمع البحرين[2][3].

---

(١) الكافي ٥: ٥٩ح١٣، التهذيب ٦: ١٧٧ ح ٣٥٨، ثواب الأعمال وعقاب الأعمال: ٣٠٤ ح ١، وسائل الشيعة ١٦: ١١٨، أبواب الأمر والنهي ب ١ ح ٥.

(٢) مجمع البحرين ٢: ٥٣٤.

(٣) وقد ألّف المحقق المدقّق الخبير النحرير الشيخ عبد النبي التويسركاني رحمه الله كتاباً جمع فيه الأخبار والآثار الواردة عن النبيّ ﷺ وأهل بيته المعصومين الأطهار صلوات الله عليهم التي فيها نصائح وقصص تبين فضائل وآثار الأخلاق والأعمال، وأوصاف الجنة والنار، سماه «لئالئ الأخبار والآثار»، وقد رتبه على أبواب عشرة:

الباب الأول: فيما يتعلق بتنبيه النفس وتبصرة القلب مما ورد في مفاسد الشهوات ومدح ترك اللذات المأذونة واغتنام العمر ومدح الزهد وذم الدنيا، وفي وسطه سلوك ثلة من الأنبياء، وجملة من الأصفياء في دار الدنيا، وفي آخره ذهاب الإسكندر إلى الظلمات، وسبب تنبهه وبيان خلق سائر العوالم، وزهدهم وكثرتهم، وكثرة الملائكة، ومواظبتهم على العبادة.

الباب الثاني: في آداب تزكية النفس وتصفية القلب من الأمور العشرة التي منها ترك الشبع، والنوم، والعزلة، ومداومة الذكر، وملازمة الطهارة.

الباب الثالث: فيما له مدخل عظيم في تزكية النفس، وتصفية القلب من الصبر على المشاق والبلايا والمصائب والتوبة والاستغفار.

الباب الرابع: فيما يتعلق بالفقر ونبذ من فضله مما تستغني به النفس ويطمئن به القلب، وفيه بعد ذكر شرائطه العشرين جملة من الحكايات اللطيفة، والمواعظ البليغة، والقصص المنيعة، ومفاسد الغنى، وفي آخره موجبات الفقر، والغم، والغنى، وسعة الرزق.

الباب الخامس: في جملة من الخصال التي وجدها في الأخبار والآثار مما تتزين بها النفس ويتجلى بها القلب من الأخلاق والآداب، وفي ذيله العلم والعلماء، وقصصهم، وآداب المائدة وشرب الماء، والضيافة، وفضل جملة من الفواكة والأغذية المتداولة، وخواصها.

الباب السادس: في نبذ من فضل الأعمال المكملة للنفس والمنورة للقلب من الصدقات والأعمال الحسنة، وفي آخره نبذ من النكاح وآداب المزاوجة والمواقعة =

. . . .

= وفضل الإنفاق على العيال والأولاد وطلب المعاش.

الباب السابع: في نبذ من فضل القرآن، وبعض السور والآيات، والأذكار الخاصة مما تسعد بها النفس، ويعرج بها القلب.

الباب الثامن: في فضل الصلاة التي هي معراج النفس، ومصباح القلب، وما يتعلق بها مما يزيد فضلها وكمالها.

الباب التاسع: في منزلة المؤمن عند الله، وأحواله من حين ظهور الموت عليه إلى دخوله جنة الخلد، وفي صفة الجنة وما فيها من الحور والغلمان، وغيرهما مما خلق الله فيها للإنسان التي تتشوق النفس بها للطاعة ويتهيج القلب بها للسعادة.

الباب العاشر: فيما يظهر عند الموت، وفي البرزخ، وفي القيامة من العقوبات والحسرات على الإنسان، وفي صفة جهنم والنيران وما فيها من الحيات والعقارب والثعبان، وغيرهما مما أعده الله فيها للإنس والجان، التي تتخوف النفس منها عن المخالفة، ويتحذر القلب بها عن المهاونة، وفي آخره جملة من المعاصي الكبيرة وعقاباتها الشديدة، كتاب لئالئ الأخبار والآثار للشيخ محمد عبد النبي التويسركاني: ٣.

المسألة الحادية والعشرون

في مدخليّة اليقين والإخلاص في تأثير الفعل لحصول الغرض

إنّ كثيراً من الأحاديث الواردة في الأعمال والأذكار والقراءت تشير إلى مدخليّة وشرطيّة اليقين في تحقّق الأثر المطلوب، سواء كان ذلك المطلوب دنيويّاً أو أخرويّاً، وبدون اليقين بتحقّق الأثر لا تأثير لذلك العمل.

وهذه الدعوى شاملة للزوم شرطية اليقين والإخلاص لتحصيل الآثار والبركات والفضائل من الأعمال، سواء كانت تلك الأعمال قرآنية أو غير قرآنية.

فقد ورد في حديثٍ: سيّد الاستغفار «**اللّهمّ أنت ربّي لا إله إلا أنت، خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شرّ ما صنعت، وأبوء لك بنعمتك عليّ، وأبوء بذنبي فاغفر لي، فإنّه لايغفر الذنوب إلاّ أنت**» مَن قالها من النهار موقناً بها فمات فهو من أهل الجنّة، ومَن قالها من الليل موقناً بها فمات فهو من أهل الجنّة[1].

ومن كلمة «موقناً بها» نفهم الشرطيّة الحتميّة لليقين في تحصيل

---

(١) تحفة الذاكرين للصنعاني: ١١٠.

الأثر المطلوب من قراءة هذه الكلمات، فإن صرف الذكر والقول لا يؤثّر الأثر الكامل من دون يقين بتحصيل الأثر المطلوب من الله تعالى، نعم قد يؤثر أثرا ناقصا فدقق.

ويؤيّد لزوم اليقين وشرطيّته لتحصيل الأثر المطلوب ما رواه الشيخ أحمد بن فهد الحلّي في كتاب «عدّة الداعي» مرسَلاً عن النبي ﷺ: «**إذا دعوت فظنّ حاجتك بالباب**»[1].

والظاهر أنّ المقصود من «ظنّ حاجتك» اقطع وتيقن بحصول الأثر المطلوب من الدعاء.

وقد ورد في الخصال فيما علّم أمير المؤمنين عليه السلام أصحابه: وإذا اشتكى أحدكم عينه فليقرأ آيه الكرسي، وليضمر في نفسه أنّها تُبرِئ، فإنّه يُعافى إن شاء الله.

وورد في تحف العقول ومكارم الأخلاق عنه عليه السلام مثله[2].

والإضمار في النفس على ما يبدو أن يعتقد في نفسه الشفاء واقع ومتحقق عن قطع ويقين، لا عن اعتقاد متزلزل.

وقد ورد في الكافي عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن أحمد المنقري قال: سمعت أبا إبراهيم عليه السلام يقول: من استكفى بآية من القرآن من الشرق إلى الغرب كفي إذا كان بيقين[3].

---

(١) عدة الداعي: ١٢٢.

(٢) الخصال: ٦١٦ ح١٠، تحف العقول: ١٠٦، مكارم الأخلاق: ٤٠٢، بحار الأنوار ٨٩: ٢٦٢ ح ٤، وج ٩٢: ٨٦ ح ١، نور الثقلين ١: ٢١٤ ح ١٠٢٣.

(٣) الكافي ٢: ٦٢٣ ح ١٨، في مكارم الأخلاق: ٣٩٠، وعنه في بحار الأنوار ٨٩: ٧٦ ح ٢، عدة الداعي: ٢٧، مصباح الكفعمي: ٢٤٦.

وممّا يدلّ على مدخليّة اليقين في تأثير الأعمال، ما رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: «حدّثني أبي بحديث، قال: حدّثنا خالد بن إبراهيم، أبو محمّد المؤذّن، حدّثنا سلام بن رزين قاضي أنطاكية، حدّثنا الأعمش، عن شقيق، عن ابن مسعود، قال: بينا أنا والنبيﷺ في بعض طرقات المدينة، إذا برجل قد صُرع فدنوت منه، وقرأت في أذنه، فاستوى جالساً.

فقال النبيﷺ: ماذا قرأت في أذنه؟

فقلت: قرأت في أذنه: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾(١).

فقال النبيﷺ: «و الّذي بعثني بالحق لو قرأها موقن على جبل لزال»(٢).

---

(١) المؤمنون ٢٣: ١١٥.

(٢) بحث سندي:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل حاكياً عن أبيه في ذيل هذا الحديث ما نصّه: «فقال أبي: هذا الحديث موضوع، هذا حديث الكذّابين».

و قال السيوطي معلّقاً على هذا الكلام في كتابه «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» ما نصّه: «قلت: له طريق أخرجه أبو يعلي: حدّثنا داود بن رشيد، حدّثنا الوليد بن مسلم، حدّثنا ابن لهيعة، عن عبد الله بن هبيرة، عن حنش الصنعاني، عن عبد الله بن مسعود: أنّه قرأ في أذن مبتلى فأفاق.

فقال له رسول اللهﷺ: ما قرأت في أذنه؟

قال: قرأتُ: ﴿أفَحَسِبْتُمْ أنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً وأنَّكُمْ إلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ﴾.

ثمّ قال السيوطي مبيّناً الأسانيد المتعدّدة لهذا الخبر: وأخرجه أبو نعيم في الحلية: حدّثنا سهل بن عبد الله التستري، حدّثنا الحسين بن إسحاق، حدّثنا داود بن رشيد به.

و أخرجه الخطيب: أنبأنا أبو الحسين علي بن محمّد بن محمّد بن عبد الرحيم المازني، حدّثنا أبي، حدّثنا محمّد بن هارون، حدّثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، حدّثنا أبو عمر وعنيف بن سالم الموصلي، أنبأنا ابن لهيعة به.

و أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير: حدّثنا يحيى بن نصر الخولاني، حدّثنا ابن

وقوله ﷺ أقوى شاهد على لزوم ومدخلية اليقين في تأثير القراءة لتحصيل الغرض المطلوب.

إن قلت: إذا كان اليقين شرطاً لتحقّق تأثير قراءة القرآن الكريم - دنيويّاً كان أو أخرويّاً - فما هو قولك في تأثير القرآن الكريم في نفوس الناس، وبالخصوص في أوّل دعوة الإسلام، كما هو واضح لمن راجع تلك القصص المشهورة:

منها: قصّة تأثير القرآن الكريم على الوليد وعتبة.

ومنها: سجود البعض حين سماع القرآن الكريم.

ومنها: بكاء البعض، إلى غير ذلك من القصص الّتي جمعناها وذكرناها تحت عنوان التأثير الروحي والنفسي للقرآن على نفس الإنسان.

والحال أنّ هؤلاء لم يكونوا مؤمنين، ولا عندهم يقين لا بالقرآن الكريم ولا بصاحبه، فكيف يتحقّق التأثير؟!.

قلت: ما قلته حق وصدق، وأنّ كلّ ما يُذكر من قصص في تأثير القرآن الكريم صحيح وفي محلّه، ولكن هذا النوع من التأثير لا يحتاج إلى يقين وتصديق، بل يحتاج إلى ذوق وحسّ ودرك وفهم للغة العربيّة.

وهب، أخبرني ابن لهيعة به.

و أخرجه ابن مردويه: حدّثنا سليمان بن أحمد، حدّثنا يحيى بن عثمان بن صالح، حدّثنا أبو الأسود النظر بن عبد الجبّار، حدّثنا ابن لهيعة به.

و أخرجه الحكيم الترمذي: حدّثنا أبي، حدّثنا القعني عن ابن لهيعة به، أنظر اللئالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١: ٢١٦، وانظر العلل لأحمد بن حنبل ٣: ٤٦٤، وضعفاء العقيلي ٢: ١٦٣.

وعرب ذلك الزمان كان عندهم هذه الخصائص والصفات ؛ فلا يبعد تأثّرهم وانفعالهم حين سماع القرآن.

واليقين إنّما شُرط لتأثير القرآن الكريم في مثل التأثيرات الوضعيّة كما في قضاء الحوائج وشفاء المرض ودفع السلطان وغير ذلك والتأثيرات الأخروية ودخول الجنان، كما مرّ في الأخبار المتقدمة.

إن قلت: إنّ هذه الروايات تدل على مدخلية الإطمئنان واليقين في تحصيل أثر العمل في نفس المورد الذي وردت فيه الرواية، ولايمكن تعدية تأثير اليقين من هذا المورد إلى غيره بلا دليل، بل لا يمكن التعميم إلى موارد تأثير القرآن من الرواية الواردة في الدعاء.

وقد شاع واشتهر بين المناطقة أنّ الشرط اللازم في واقعة ومسألة جزئية لايمكن تعديته بلا دليل إلى مسألة جزئية أخرى.

قلت: الروايات الواردة في تأثير اليقين في تحصيل الغرض عامة، وعمومها شامل للأعمال القرآنية وغيرها، قال الإمام الصادق عليه السلام : اليقين يوصل العبد إلى كل حال سني، ومقام عجيب، وكذلك أخبر رسول الله صلى الله عليه وآله عن عظم شأن اليقين حين ذكر عنده أن عيسى بن مريم عليه السلام كان يمشي على الماء فقال صلى الله عليه وآله: **«لو زاد يقينه لمشى في الهواء»**[(١)].

فالمسألة كلها مرتبطة باليقين، ومثل هذا الإشكال يضطرنا لملاحقة ومتابعة الأخبار الواردة في تأثير اليقين في تحصيل الأثر

(١) نقله في بحار الأنوار ٧٠: ١٧٩ ح ٤٥، وفي طبعة أخرى ٦٧: ١٧٩ ح ٤٥، عن مصباح المتهجد.

المطلوب من القراءة ليتضح للقارئ العزيز أن اليقين والإخلاص لهما الأثر الأكبر في تحصيل الأغراض المطلوبة، وإليك بعض الروايات.

الأولى: جاء في الدر المنثور أنّه فقد الحواريون عيسى عليه السلام فخرجوا يطلبونه، فوجدوه يمشي على الماء.فقال بعضهم: يانبي الله أنمشي إليك؟

قال: نعم، فوضع رجله، ثم ذهب الأخرى فانغمس.

فقال عليه السلام : هات يدك يا قصير الإيمان، لو أنّ لابن آدم مثقال حبة أو ذرة من اليقين إذن لمشى على الماء[1].

الثانية: وجاء أيضاً لو أن أخي عيسى كان أحسن يقيناً مما كان لمشى في الهواء وصلى على الماء[2].

الثالثة: جاء في الكافي عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن ابن محبوب، عن داود الرقي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: اتقوا الله ولا يحسد بعضكم بعضاً، إن عيسى بن مريم كان من شرائعه السيح في البلاد، فخرج في بعض سيحه، ومعه رجل من أصحابه قصير، وكان كثير اللزوم لعيسى عليه السلام ، فلما انتهى عيسى إلى البحر قال: بسم الله، بصحة يقين منه فمشى على ظهر الماء.فقال الرجل القصير حين نظر إلى عيسى عليه السلام : جازه بسم الله بصحة يقين منه، فمشى على الماء ولحق بعيسى عليه السلام ، فدخله العجب بنفسه.

فقال: هذا عيسى روح الله يمشي على الماء، وأنا أمشي على

---

(١) الدر المنثور ٢: ٢٠٣.

(٢) كنز العمال ٣: ٤٣٩ ح ٧٣٤٣.

الماء، فما فضله عليّ؟ فرمس في الماء، فاستغاث بعيسى فتناوله من الماء، فأخرجه.

ثم قال له: ما قلت يا قصير؟

قال: قلت: هذا روح الله يمشي على الماء، وأنا أمشي على الماء، فدخلني من ذلك عجب.فقال له عيسى ﷺ : لقد وضعت نفسك في غير الموضع الذي وضعك الله فيه، فمقتك الله على ما قلت، فتب إلى الله ﷻ مما قلت، فتاب الرجل، وعاد إلى مرتبته التي وضعه الله فيها، فاتقوا الله ولايحسدنَّ بعضكم بعضا.والسيح بالكسر الذهاب في الأرض للعبادة.

ومن قوله ﷺ : «قال بسم الله بصحة يقين منه» نفهم مدخلية وشرطية اليقين في تأثير قوله بسم الله[١]، كما أننا نفهم من هذا الخبر أن العجب مفسد للعمل حتى لو كان عند القائل يقين، وعليه فالعجب مانع عن تأثير اليقين في تحصيل الأثر المطلوب، فلا بد من ازالته.

الرابعة: قد ورد في مناقب ابن شهر آشوب: أُبين[٢] إحدى يدي هشام بن عدي الهمداني في حرب صفين، فأخذ علي ﷺ يده وقرأ شيئاً وألصقها.

فقال: يا أمير المؤمنين ما قرأت؟

قال: فاتحة الكتاب، قال: فاتحة الكتاب، كأنه استقلها، فانفصلت يده نصفين، فتركه علي ﷺ ومضى[٣].

---

(١) الكافي ٢: ٣٠٦.

(٢) أبين: فصل وقطع، أنظر لسان العرب ١٣: ٦٣.

(٣) مناقب ابن شهر آشوب ٢: ٣٣٦، نقله عنه في بحار الأنوار ٨٩: ٢٣٣ ح ١، مستدرك الوسائل ٤: ٣٠٠ ح ٦.

وهذه صريحة في أنّ يقين القارئ له أثر في تحصيل الغرض المطلوب، وإن كان المقرئ له غافلا غير عالم، كما أنها ظاهرة في أن الاستخفاف بالقرآن مبطل لتأثير القراءة القرآنية المتحققة، لذا ترى انفصال يده بعد لصوقها، فلاحظ.

الخامسة: جاء في الكافي عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النظر بن سويد، عن داود بن سليمان الكوفي، عن أبي بكر الحضرمي قال: مرض رجل من أهل بيتي، فأتيته عائداً.

فقلت له: يا أخي إنّ لك عندي نصحية، أتقبلها؟

فقال: نعم.

فقلت: قل: «أشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له» فشهد بذلك.

فقلت: إن هذا لا تنتفع به، إلاّ أن يكون منك على يقين، فذكر أنّه منه على يقين.

فقلت: «أشهد أنّ محمداً عبده ورسوله» فشهد بذلك.

فقلت: إن هذا لا تنتفع به حتى يكون منك على يقين، فذكر أنّه على يقين.

فقلت: قل: أشهد أن علياً وصيه، وهو الخليفة من بعده، والإمام المفترض الطاعة من بعده، فشهد بذلك.

فقلت له: إنّك لن تنتفع بذلك حتى يكون منك على يقين، فذكر أنّه منه على يقين، ثم سميت الأئمة رجلاً رجلاً فأقر بذلك، وذكر أنّه على يقين، فلم يلبث الرجل أن توفي، فجزع أهله عليه جزعاً شديداً.

قال: فغبت عنهم ثم أتيتهم بعد ذلك فرأيت عزاءاً حسناً.

فقلت: كيف تجدونكم، كيف عزاؤك أيتها المرأة؟ فقالت: والله لقد أصبنا بمصيبة عظيمة بوفاة فلان ﷺ، وكان مما سخا بنفسي لرؤيا رأيتها.

فقلت: وما تلك الرؤيا؟

قالت: رأيت فلاناً ـ تعني الميت ـ حياً سليماً.

فقلت: فلان؟

قال: نعم.

فقلت: أما كنت مت؟

فقال: بلى، ولكن نجوت بكلمات لقنيها أبو بكر، ولولا ذلك لكدت أهلك[1].ومن قوله «إن هذا لا تنتفع به إلاّ أن يكون منك على يقين» يتّضح درجة ومنزلة اليقين في تأثير ترديد ألفاظ الشهادة.

السادسة: أنّه يمكن لنا القول بوجود الدليل العام على مدخلية وأثر اليقين في تحصيل المطلوب الدنيوي والأخروي، فقد روي «من بلغه عن الله ﷻ شيء فيه فضيلة، فأخذ به إيماناً ورجاء ثوابه أعطاه الله ذلك، وإن لم يكن كذلك»[2].

قال العجلوني في كشف الخفاء: رواه في مكارم الأخلاق عن جابر مرفوعاً، وفي سنده بشر بن عبيد متروك، ورواه كامل الجحدري عن أنس، وفي سنده عباد بن عبد الصمد متروك، وعزاه في الدرر لابن عبد البر عن أنس، وأخرجه غيرهما بأسانيد فيها مقال،ثم قال:

---

(١) الكافي ٣: ١٢٢.

(٢) تاريخ الخطيب البغدادي ٨: ٢٩٦.

ورواه أبو يعلي والطبراني في معجمه الأوسط بلفظ «من بلغه عن الله فضيلة، فلم يصدق بها لم ينلها»[١]، ونحو هذا نقل الخطيب في تاريخ بغداد «من بلغه عن الله شيء فيه...»[٢] انتهى.

وقال السيوطي في اللآلئ المصنوعة: رواه أبو الشيخ عن جابر، وأسنده صاحب مسند الفردوس من طرق، وابن عبد البر عن أنس فيه الحرث وغيره، وقال: هم يتساهلون في الحديث إذا كان في الفضائل.

ونحن نقول: إن كلامهم هذا لا يضر، فإنه قال في المقاصد: وله شواهد عن ابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة.

وقال علي القارئ: غاية الأمر أنّه ضعيف، ويقويه أنّه رواه ابن عبد البر من حديث أنس كما ذكره الزركشي، وكذا ذكره العز بن جماعة في منسكه الكبير، إلاّ أنّه لم يسنده ولم يعزه إلى أحد، ويؤيد ذلك أنّه ذكره السيوطي في الأوسط عن أنس بلفظ «من بلغه عن الله فضيلة، فلم يصدق بها لم ينلها»[٣]، ففي الجملة له أصل أصيل، انتهى[٤].

فالمحصل من إيراد الروايات هنا أمور:

الأول: أنّه توجد عندنا روايات بعضها صريحة وبعضها ظاهرة في مدخلية اليقين في تأثير الدعاء.

الثاني: أنّه توجد عندنا روايات صريحة بمدخلية اليقين في تأثير مطلق العمل العبادي الوارد عنهم ﷺ، سواء كان ذلك العمل قرآنياً أو صلاتياً أو أي شيء آخر.

---

(١) مسند أبي يعلي الموصلي ٦: ١٦٣ ح ٣٤٤٣.
(٢) تاريخ الخطيب البغدادي ٨: ٢٩٦.
(٣) مجمع الزوائد ١: ١٤٩، الكامل لابن عدي ٢: ٥٩.
(٤) كشف الخفاء ٢: ٢٣٦.

الثالث: إنّه توجد روايات صريحة بمدخلية اليقين في تأثير الذكر.

الرابع: أنّه توجد روايات صريحة بمدخلية اليقين في تأثير قراءة القرآن، كما في الرواية الخامسة، وهو المطلوب، فتحصل مما سبق أن لليقين مدخلية كبرى في الوصول للهدف المنشود من العمل القرآني.

لزوم الإخلاص

وأما مدخلية الإخلاص في تحصيل الأثر فيستدل عليها بما رواه الصدوق في التوحيد عن الحسن بن علي بن محمدﷺ قال: قال رسول اللهﷺ: **من حزنه أمر تعاطاه، فقال: بسم الله الرحمن الرحيم، وهو مخلص لله ويقبل بقلبه إليه، لم ينفك من إحدى اثنتين، إما بلوغ حاجته في الدنيا، وإما يعدّ له عند ربه ويدّخر لديه، وما عند الله خير وأبقى للمؤمنين**، وورد في تفسير العسكري عنهﷺ مثله[1]. ومحل الشاهد «وهو مخلص لله ويقبل بقلبه إليه» الظاهر في شرطية الإخلاص واليقين لتحصيل المطلوب.

وممّا يؤيّد لزوم إخلاص النيّة أيضاً لتحقّق الأثر الدنيوي والأخروي ما رواه في طبّ الأئمة ومصباح الكفعمي أنه قال أبو عبد اللهﷺ : ما اشتكى أحد من المؤمنين شكاة قط، وقال بإخلاص نيّة، ومسح موضع العلّة: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا

---

(١) التوحيد: ٢٣٢ ح ٥، ونقله عنه في بحار الأنوار ٨٩: ٢٣٣ ح ١٤. ونقله عن تفسير العسكري في نور الثقلين ١: ٦ ح ١٩، وبحار الأنوار ٨٩: ٤٥ ح ٤٨. وبهذا السند قال: حدثنا محمد بن القاسم الجرجاني، قال حدثنا أبو يعقوب يوسف بن محمد بن زياد، وأبو الحسن علي بن محمد بن سيار، عن أبويهما.

يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾[1] إلاّ عوفي من تلك العلّة، أيّة علّة كانت، ومصداق ذلك في الآية حيث يقول: ﴿شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾[2].

وفي مصباح الكفعمي بعد قوله: «و مسح على العلّة» زيادة «إلاّ شفاه الله»[3].

---

(١) الاسراء: ٨٢.

(٢) طبّ الأئمّة: ٤٤، وسائل الشيعة ٢: ٦٤٠ ح ٧، نور الثقلين ٣: ٢١٣ ح ٤١٥.

(٣) مصباح الكفعمي: ١٥٢.

المسألة الثانية والعشرون

في إعطاء الكثير على القليل

إنّ القانون الجاري والساري بين العقلاء هو أنّ الجزاء مساوٍ للعمل، فالأجر القليل للعمل القليل، والأجر الكثير على العمل الكثير، ولم تجر سيرتهم على إعطاء القليل على الكثير ؛ لأنّه ظلم ولا العكس ؛ لأنّه خلاف الإنصاف إن لم يجر مع كل الناس.

ولمّا كان الشارع سيّد العقلاء، فإنّ سيرته سيرتهم، ومجراه مجراهم، فيعمل على طبق النظام الجاري الساري بينهم في أنّ لكلّ عمل أجراً مساويا له.

فإذا كان الأمر كذلك، فما هو جوابكم على الروايات الواردة في خلاف ذلك؟

فقد ورد عن الرسول الأعظمﷺ بأسانيد متعدّدة، وبطرق مختلفة روايات تخصّ فضائل حفظ وحمل وقراءة القرآن الكريم وغيرها من الأعمال، وفيها ما يذهل العقول ويحيّر الألباب من الثواب العظيم.

ففي بعضها أنّ قراءة الفاتحة تعدل ثلثي القرآن الكريم، وأنّ أجر القارئ أجر المتصدّق على كلّ مؤمن ومؤمنة، وغير ذلك.

وفي بعضها أنّ قراءتها تعدل قراءة ربع القرآن الكريم، وفي

بعضها أنّ الفاتحة أرجح من الكتاب في الميزان، وإليك بعض الروايات:

الأولى: قد روي في جامع الأخبار بإسناده، عن أُبي بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: **«أيّما مسلم قرأ فاتحة الكتاب أُعطي من الأجر كأنّما قرأ ثلثي القرآن، وأعطي من الأجر كأنّما تصدّق على كلّ مؤمن ومؤمنة»**.

وروي من طريق آخر هذا الخبر بعينه إلاّ أنّه قال ﷺ: **«كأنّما قرأ القرآن»**[1].

الثانية: قد روى السيوطي في الدر المنثور: أخرج ابن الضريس، عن إسحاق بن عبد الله في حديث أنّ رسول الله ﷺ قال: **«مَن قرأ أُمّ القرآن، فكأنّما قرأ ربع القرآن»**[2]، إلى غير ذلك من الروايات الواردة في مقام بيان الثواب الأخروي على الأعمال العبادية.

وبعد هذا النقل لجملة من الأخبار نرجع للسؤال: كيف يعطي الله ثواباً عظيماً على عمل قليل؟

وكيف تتساوى قراءة سورة الفاتحة مع قراءة ربع القرآن الكريم أو ثلثه؟!

وكيف تعدل قراءة سورة التوحيد ثلث القرآن الكريم أو ثلثيه، وكيف يعدل قراءة سورة الكافرون قراءة ربع القرآن، كما جاء في الأخبار؟!

ويمكن أن يُجاب على هذا التساؤل بأحد الأجوبة التالية:

---

(١) جامع الأخبار: ٥٠، ونقله عنه في بحار الأنوار ٨٩: ٢٥٩ ح٥٢، ومستدرك الوسائل ٤: ٣٣١ ح ٨.

(٢) الدر المنثور ٥: ٢٤٥، ونقله عنه في بحار الأنوار ٨٩: ٣٠٢ ح٢.

الجواب الأوّل

أنّ ما في هذه الأحاديث من ثواب غير معقول، فلا يُعقل أن يعطي الله ﷻ ثواب سبعين حجّة وسبعين عمرة على فعل عبادة بسيط، ولا يُعقل إعطاء ثواب قراءة ربع القرآن الكريم على قراءة سورة التوحيد، أوالحمد، أو غيرها.

وكلّ ما كان غير معقول لا يصدر من المولى الحكيم، ولا يقوله الرسول المصطفى الكريم ﷺ.

وعليه فتكون هذه الأحاديث غير صادرة منه ﷺ، بل هي مكذوبة، وتكون يد الجعل قد صنعتها.

وقد التجأ إلى هذا الجواب الجماعة المنكرون لصدور أخبار فضائل القرآن الكريم عن رسول الله ﷺ، وسيأتي الكلام في ذلك مفصلاً.

ويتأيد هذا الكلام بما حكاه التقي المجلسي في روضة المتقين عن بعض أساتذته، حيث نقل عنه أنه قال في الدرس: إنّا نعلم قطعاً أنّ أمثال هذه الأخبار كاذبة، فإنّه ورد أنّ ثواب إطعام المؤمن ألف ألف حجّة، وحينئذٍ لا يبقى للحجّة مقدار[1].

وفي مقابل هذا الإنكار للثواب العظيم على بعض الأعمال العبادية التي يقوم بها بنو الإنسان نقول: إنّ هذه الأحاديث من الكثرة والوفرة ما يجعلنا نقطع بصدورها إجمالاً، فإنّها قد وردت بطرق مختلفة، وبأسانيد متعدّدة، وقد قبلها العلماء وعملوا بها، وعلى هذا فلا يمكن القول بكونها مكذوبة وموضوعة، كما لايمكن القول بطرحها أصلاً.

---

(١) روضة المتقين ١٤: ٤٠٤.

وإلى هذا المعنى أشار التقي المجلسي في روضة المتقين بقوله: فذكرت أنّه لا يمكن إنكار أمثال هذه الأخبار، فإنّها متواترة معنىً، وقلت: أنتم تروون: **(أنّ ضربة علي عليه السلام أفضل من عبادة الثقلين إلى يوم القيامة)**[1] وتعتقدونه.

ولاشك أنّ ذلك بسبب علوّ شأنه عليه السلام ، بل كلّ فعل من أفعاله عليه السلام كذلك، وكذلك كلّ واحد من الأئمة عليهم السلام بالنظر إلى غيرهم.

فأي استبعاد أن يكون ثواب خلّص أوليائهم كذلك، كما وقع في إطعام المسكين واليتيم والأسير، هذه المثوبات العظيمة، وكانت فضّة الخادمة فيهم، مع أنّه فرق بيّنٌ بين الثواب الاستحقاقي والتفضّلي كما تقولون دائماً.

فاستحسن كلامي ولم يتكلّم بعد بما كان يتكلّم قبله[2].

الجواب الثاني

أنّ كرم الله عزّ وجلّ واسع عام شملت رحمته كلّ شيء، فإنّه تعالى يعطي مَن سأله، ويعطي مَن لم يسأله، ويعطي الكافر، كما أنّه يعطي المؤمن.

ومَن كان عطاءه كذلك لا يمنع العقل من أن يعطي الثواب الكثير على العمل القليل، ترغيباً للعباد في قراءة القرآن الكريم وكتابته وحفظه وحمله و...

وسيرة العقلاء قد جرت على إعطاء الكثير على العمل القليل،

---

(١) شرح نهج البلاغة ٤: ٣٣٤، نهاية العقول للفخر الرازي: ١٠٤، مستدرك الحاكم ٣: ٣٢، تاريخ بغداد ٣: ١٩، تلخيص المستدرك للذهبي ٣: ٣٢، أرجح المطالب: ٤٨١.

(٢) روضة المتّقين ١٤: ٤٠٤.

ترغيباً في ذلك العمل، فترى الأب في مقام تشجيع ولده على عمل ما يغدق على ابنه بكثير من الأموال، لأجل أن يجعل لديه دافعاً ورابطاً مع ذلك العمل.

وعلى هذا المنوال يمكن القول بجريان ربّ العباد على هذه السيرة، وهو الأرحم بعباده والمشوّق إلى طاعته، فلا غرابة في سيرة مثل هذه، فقد جرى الله تعالى عليها للترغيب في صالح الأعمال، حيث قال: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾(١).

وقال تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾(٢).

إلى غير ذلك من الآيات الكريمة الكاشفة عن كرم ربّ العزة، فإنه لا ينقص من خزائنه شيء.

ويتأيّد هذا الجواب بما حرّرناه في المسألة السابقة من أنّ الله يُعطي الثواب على أعمال العباد من باب التفضّل لا من باب الاستحقاق، وعلى هذا فلا مورد للإشكال أصلاً.

الجواب الثالث

قد وردت عندنا روايات كثيرة عن رسول الله ﷺ مفادها: أنّ من بلغه ثواب على عمل وعملَ به أُعطي أجر ذلك العمل وإن لم يقله رسول الله ﷺ.

وهذه الروايات ـ مَن بلغ ـ تكفينا وتجوّز لنا العمل بالروايات

---

(١) البقرة: ٢٦١.

(٢) الأنعام: ١٦٠.

الواردة في فضائل القرآن الكريم من غير أن نسأل عن معقولية ذلك، فلا غرابة في أنّ الله ﷻ يعطي الثواب الكثير على العمل القليل كما جاءت به الأخبار.

وإليك بعض الروايات:

الأولى: (مَن بلغه عن الله شيء فيه فضيلة فأخذ به إيماناً ورجاء ثوابه أعطاه الله ذلك وإن لم يكن كذلك)، رواه أبو الشيخ، والخطيب، وابن النجار، والديلمي عن جابر[1].

الثانية: (مَن بلغه فضل عن الله أعطاه الله ذلك وإن لم يكن كذلك)، رواه الديلمي وابن النجّار، عن أنس[2].

هذان الحديثان وإن خدش في سندهما لأجل بشر بن عبيد وعباد بن عبد الصمد، وهما متروكان إلاّ أننا نقول بمقالة المقاصد حيث قال: وله شواهد عن ابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة.

وقال علي القارئ: غاية الأمر أنّه ضعيف، ويقويه أنّه رواه ابن عبد البر من حديث أنس كما ذكره الزركشي.

وكذا ذكر العز بن جماعة في منسكه الكبير، إلاّ إنّه لم يسنده ولم يعزه إلى أحد.

ويؤيده أنّه ذكره السيوطي في جامعه الصغير، وقال الطبراني في الأوسط عن أنس بلفظ «من بلغه عن الله فضيلة فلم يصدق بها لم ينلها»[3]، ففي الجملة له أصل أصيل، انتهى[4].

---

(١) كنز العمّال ١٥: ٧٩١ ح٤٣١٣٢.
(٢) كنز العمّال ١٥: ٧٩١ ح٤٣١٣٣.
(٣) مجمع الزوائد ١: ١٤٩، الكامل لابن عدي ٢: ٥٩.
(٤) كشف الخفاء ٢: ٢٣٦.

الثالثة: عن علي بن محمّد القاساني عمّن ذكره، عن عبد الله بن القاسم الجعفري، عن أبي عبد الله ﷺ، عن آبائه ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن وعده الله على عمل ثواباً فهو منجزه له، ومَن أوعده على عمل عقاباً فهو فيه بالخيار**»[١].

قال الهيثمي في هذا المقام ما مفاده: قد اتّفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال؛ لأنّه إن كان صحيحاً في نفس الأمر فقد أعطي حقّه من العمل به، وإن لم يكن صحيحاً في نفس الأمر لم يترتّب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم ولا ضياع من الغير[٢].

وعلى هذا فليس ببعيد من أنّ ما يُعطى من ثواب على قراءة القرآن الكريم وإن كان ظاهره كثير، لكنه بالإضافة إلى الله سبحانه ليس كذلك، فإنّ هذا الإعطاء لا ينقص من خزائنه شيئاً، وأنّ إعطاء ثواب السورة وثواب القرآن الكريم على حدّ سواء عند الله.

وعليه فيكون الله ﷻ ليس بمعطٍ للثواب الكثير على العمل القليل، بل إنّه معط للثواب القليل بالنسبة إليه على ذلك العمل القليل حسب تصورنا.

تنبيه: إن تكرار الكلام في أحاديث من بلغ لأجل مغايرة البحث في المسألة السابقة عن البحث في هذه المسألة فدقق.

الجواب الرابع

أنّ الظاهر من أخبار فضائل القرآن الكريم وإن كان هو إعطاء الثواب الكثير على العمل القليل، ولكنّ الواقع ليس كذلك، بل هو

---

(١) المحاسن للبرقي: ٢٤٦.

(٢) أنظر قواعد في علوم الحديث: ٩٣، ومنهج النقد: ٢٩٣.

من قبيل إعطاء الثواب الكثير على العمل الكثير ؛ وذلك لأنّ العمل وإن كان بذاته هيّناً بنظرنا، إلاّ أنّه يكتسب العظمة لأجل وقوعه في مكان معيّن، أو لأجل وقوعه في زمان معيّن، أو لأجل صدوره من شخص معين.

فالقراءة بحد ذاتها أمر سهل هيّن، لكنّها بالإضافة إلى سورة التوحيد تكون عظيمة تستحقّ الثواب الكثير.

و على هذا فالقراءة للسورة تكسبها عظمة لأجل أنّها قراءة لكتاب الله، وهذه القراءة يكون ثوابها أكثر لو وقعت في أوقات مقدّسة كشهر رمضان، وليالي القدر، ويوم الجمعة، وأماكن مقدّسة كوقوعها في المسجد الحرام، والمسجد النبوي، وباقي الأماكن المقدّسة.

فقراءة القرآن الكريم في المسجد غير القراءة في البيت، والقراءة في المسجد الحرام غير القراءة في بقيّة المساجد، وهذه القراءة تزداد عظمة لو وقعت في الأوقات المقدّسة كما بينا ذلك.

ثمّ إنّ عظمة الأيّام والليالي، وامتياز بعضها على بعض من الأمور الواضحة، فأوقات الصلاة غير بقيّة الأوقات، ويوم الجمعة غير بقيّة الأيّام، وشهر رمضان غير بقيّة الشهور، كيف لا، وهو القائل في مدح ليلة القدر: ﴿لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾[١].

ثمّ أنّ بعض الأعمال تكتسب عظمة لأجل الفاعل وعلوّ شأنه، فضربة عليّ ﷺ أفضل من عبادة الثقلين[٢]، لا تكون إلاّ لأجل عِظَم الفاعل، ولأجل وقوعها في ظرف خاص زماناً ومكاناً وحالاً، وإلاّ

---

(١) القدر: ٣.

(٢) نهاية العقول للرازي: ١٠٤، أرجح المطالب: ٤٨١، تاريخ بغداد ٣: ١٩.

فإنّ الإمام عليّ عليه السلام قد اشترك في حروب كثيرة، وقد صدرت منه مقتلة عظيمة في غير يوم الخندق، لكنّ الرسول المصطفى ﷺ لم يمدحه بمثل هذا المدح في غير هذا الموقف، وما في هذا القول منه ﷺ إلاّ كاشفية عن عِظم تلك المبارزة، وأنّها تختلف عن سائر المبارزات.

وبالنتيجة: فإنّ عظمة الثواب على فعل قد تكون لأجل ذات العمل، وقد تكون لأجل وقوعه في زمان معيّن، وقد تكون لأجل وقوعه في مكان معيّن، وقد تكون لأجل صدوره من تقي كالنبي والوصي و....

إرشاد
تضاعف الثواب

إنّ ما ذُكر أو يُذكر من فضل السور والآيات الشريفة وعِظم ثواب قراءتها، إنّما هو من حيث خصوصها، ويزيد الثواب في بعض الأوقات لأجل فضل ذلك الوقت كشهر رمضان، وليلة القدر، ولأجل فضل بعض الأمكنة كالمسجد الحرام، والمسجد النبوي، كما قلنا ذلك قبل قليل.

وقد يزيد الثواب لأجل تكرار القراءة زيادة مضاعفة، فقد ورد في لب اللباب: أنه قال النبي ﷺ: **من قرأ آية الكرسي مرة محي اسمه من ديوان الأشقياء.**

ومن قرأها ثلاث مرات استغفرت له الملائكة.

ومن قرأها أربع مرات شفع له الأنبياء.

ومن قرأها خمس مرات كتب الله اسمه في الأبرار، واستغفرت له الحيتان في البحار، ووقي شر الشيطان.

ومن قرأها سبع مرات أغلقت عنه أبواب النيران.

ومن قرأها ثماني مرات فتحت له أبواب الجنان.

ومن قرأها تسع مرات كفي هم الدنيا والآخرة.

ومن قرأها عشر مرات نظر الله إليه بالرحمة، ومن نظر الله إليه بالرحمة فلا يعذبه[١].

والروايات المبينة لتضاعف الثواب بتكرر القراءة كثيرة جدا، ومن شاء المزيد فليراجع كتب السنن، بل إنّ بعض الروايات تبين تعدد الأثر الدنيوي، أو الدنيوي والأخروي بتعدد قراءة القرآن.

وإليك واحداً منها، فقد روى السيوطي في الدر المنثور أنّه أخرج الحافظ أبو محمد الحسن بن أحمد السمرقندي في فضائل سورة قل هو الله أحد عن، أنس قال، قال رسول الله ﷺ: **من قرأ قل هو الله أحد مرّة بورك عليه.**

ومن قرأها مرتين بورك عليه وعلى أهل بيته.

ومن قرأها ثلاث مرات بورك عليه وعلى أهل بيته وجيرانه.

ومن قرأها اثنتي عشرة مرة بني له في الجنة اثني عشر قصراً.

ومن قرأها عشرين مرة كان مع النبيين هكذا، وضم الوسطى والتي تلي الإبهام.

---

(١) نقله عن لب اللباب في مستدرك الوسائل ٤: ٣٣٥ ح ٢٥.

وورد في عيون أخبار الرضا ﷺ ١: ٧١ ح ٢٨٩، حدثنا محمد بن عمر، عن أبي محمد الحسن بن عبد الله التميمي، عن علي بن موسى الرضا ﷺ، عن أبيه، عن آبائه، عن علي ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «من قرأ آية الكرسي مائة مرة كان كمن عبد الله طول حياته». ونقله عنه في بحار الأنوار ٨٩: ٢٦٣، ونور الثقلين ١: ٢٥٨.

ومن قرأها مائة مرة غفر له ذنوب خمس وعشرين سنة إلا الدين والدم.

ومن قرأها مائتي مرة غفرت له ذنوب خمسين سنة.

ومن قرأها أربعمائة مرة كان له أجر أربعمائة شهيد، كلٌ عقر جواده واهريق دمه.

ومن قرأها ألف مرة لم يمت حتى يرى مقعده من الجنة أو يرى له[1].

(١) الدر المنثور ٦: ٤١٣، ونقله عنه في بحار الأنوار ٩٢: ٣٥٥.

المسألة الثالثة والعشرون

في وظائف قراءة القرآن الكريم

قد ذكرنا سابقاً أنّ شرط تحصيل الفضيلة والأثر القرآني الالتزام والعمل بالشروط المذكورة في جملها الشرطية، والواضح منها أن بعض الآثار مرتكزة على حفظ القرآن، وبعضها مرتكزة على حمل القرآن، وبعضها مرتكزة على وجود القرآن إلى غير ذلك من الشروط.

وغالب فضائل وآثار القرآن يرتكز تحصيله على القراءة، وسيتضح لك الأمر جلياً عند الخوض في الفضائل.

ولنا هنا كلمة، وهي أن تحصيل فضائل وآثار القراءة لا يعتمد على ذلك الشرط المذكور في تلك الجملة الشرطية فحسب، بل يطلب شروطاً أخرى غير مذكورة فيها، وهذه الشروط الأخرى قد جمعها الأقدمون تحت عنوان آداب قراءة القرآن أو وظائف قراءة القرآن.

ونحن نذكرها بدورنا مستفيدين من ترتيبهم إياها.

الأوّل: حضور القلب وترك حديث النفس، بمعنى أن يركز الإنسان فكره وحواسه في تلك القراءة القرآنية.

وقد قيل في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ﴾[1]،

(١) مريم: ١٢.

أي: بجدّ واجتهاد[١]، وأخذه بالجدّ لا يكون إلاّ أن يتجرّد عند قراءته، بحذف جميع المشغلات والهموم عنه، فإذا حضر قلب الإنسان حين القراءة يكون قد حقق شرطاً من شرائط تحصيل الأثر والفضيلة المطلوبة، سواء كانت دنيوية أو أخروية.

الثاني: التدبّر: وهو طور وراء حضور القلب.

قال ﷺ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[٣].

وقال تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾[٤]، لأنّ الترتيل يمكّن الإنسان من تدبّر الباطن.

وقال النبي ﷺ: «**لا خير في عبادة لافقه فيها، ولا خير في قراءة لا تدبّر فيها**»[٥] وإذا لم يمكن التدبّر إلاّ بالترديد فليردّد، وقال أبو ذر: «كان رسول الله ﷺ ليلة يردّد قوله تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[٦][٧]. فهذا التكرار والترديد للقراءة القرآنية هو الباعث على التدبر والتدقيق في فهم العبارات القرآنية.

وفي الكافي عن عبد الله بن سليمان إنّه قال: سألت أبا عبد

---

(١) أنظر مجمع البيان ٦: ٧٨١، وإحياء علوم الدين ١: ١٢١.
(٢) محمّد: ٢٤.
(٣) النساء: ٨٢.
(٤) المزّمّل: ٤.
(٥) تحف العقول: ٢٠٤، المحجّة البيضاء ٢: ٢٣٧، وفيهما عن عليّ ﵇.
(٦) المائدة: ١١٨.
(٧) أخرجه ابن ماجة في سننه ١: ٤٢٩ ح١٣٥٠، وانظر إحياء علوم الدين ١: ٥١٣، والمحجّة البيضاء ٢: ٢٣٧.

الله ﷺ عن قول الله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾[١].

قال: قال أمير المؤمنين ﷺ: «بيّنه تبياناً، ولا تهذّه هذّ[٢] الشعر ولا تنثر نثر الرمل، ولكن أفزعوا قلوبكم القاسية، ولا يكن همّ أحدكم آخر السورة»[٣].

وهذا الحديث ظاهر في لزوم مراعاة قواعد وقوانين القراءة القرانية، وهذه المراعاة لها الأثر الأكبر في التأثير على قلب الإنسان.

في الكافي بسند ذكره عن علي بن محمد النوفلي، عن أبي الحسن ﷺ قال: ذكرت الصوت عنده

فقال ﷺ: إنّ علي بن الحسين ﷺ كان يقرأ القرآن فربّما مرّ به المار، فصعق من حسن صوته، وإنّ الإمام ﷺ لو أظهر من ذلك شيئاً لما احتمله الناس من حسنه.

قلت: ولم يكن رسول الله ﷺ يصلّي بالناس فيرفع صوته بالقرآن.

فقال ﷺ: إنّ رسول الله ﷺ كان يحمل الناس من خلفه ما يطيقون[٤].

الثالث: التفهم: وهو أن يستوضح من كلّ آية ما يليق بها ؛ إذ القرآن يشتمل على ذكر صفات الله تعالى وأفعاله وأحوال أنبيائه والمكذّبين لهم، وأحوال ملائكته وذكر أوامره وزواجره، وذكر الجنّة والنار والوعد والوعيد.

---

(١) المزّمل: ٤.

(٢) قال الجوهري في الصحاح ٢: ٥٧٢، الهذ: الاسراع في القطع، يقال: هذّ القرآن هذّاً، أي سرده، فيكون معنى لا تهذّه: أي لا تسرع في قراءته.

(٣) الكافي ٢: ٦١٤ ح ١.

(٤) الكافي ٢: ٦١٥ ح ٤.

فليتأمّل الإنسان في معاني هذه الأسماء والصفات لتنكشف له أسرارها، فإنّ تحتها أسرار الدقائق وكنوز الحقائق.

قال ابن مسعود: «مَن أراد أن يعلم علم الأوّلين والآخرين فعليه بالقرآن، قال الله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾[(١)]»[(٢)].

وقال عليّ ﷺ: «لو شئتُ لأوقرت سبعين بعيراً من تفسير فاتحة الكتاب»[(٣)].

فمن لم يتفهّم معاني القرآن في تلاوته وسماعه ولو في أدنى المراتب دخل في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾[(٤)]، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾[(٥)]. ومن طبع الله على قلبه، ولم يكن مرتبطاً بمعاني القرآن الكريم قد لا يحصل على آثاره وفضائله المرجوة.

وأما تأثير القرآن على نفوس الكفار في الزمن الأول، فإن له بحثاً خاصاً سيأتي تحت عنوان آثار القرآن على حواس وعواطف الإنسان.

الرابع: التخلّي عن موانع الفهم؛ فإنّ أكثر الناس مُنعوا من فهم معاني القرآن لأستار وحجب أسدلها الشيطان على قلوبهم، فحُجبت عن عجائب أسراره، قال ﷺ: «**لولا أنّ الشياطين يحومون**

---

(١) الكهف: ١٠٩.

(٢) إحياء علوم الدين ١: ٥١٤، المحجّة البيضاء ٢: ٢٣٩ و٢٥١، وفيهما: «مَن أراد أن يعلم علم الأوّلين والآخرين فليثوّر القرآن».

(٣) إحياء علوم الدين ١: ٥١٥ و٥٢٥، المحجّة البيضاء ٢: ٢٤٠.

(٤) النحل: ١٠٨.

(٥) محمّد: ٢٤.

على قلوب بني آدم لنظروا إلى الملكوت»[١].

ومعاني القرآن وأسراره من جملة الملكوت.

ومن الحُجب والموانع الاشتغال بتحقيق الحروف وإخراجها من مخارجها والتشدّق بها من غير ملاحظة المعنى.

وقيل: إنّ المتولّي لحفظ ذلك شيطان وُكّلَ بالقرّاء ؛ ليصرف عن معاني كلام الله تعالى، فلا يزال يحملهم على ترديد الحروف ويخيّل إليهم إنّه لم يخرج من مخرجه، فيكون تأمّله مقصوراً على مخارج الحروف[٢] ؛ فمتى ينكشف له المعاني؟! وأعظم ضحكة للشيطان كانت على مطيع لمثل هذا التلبيس.

نعم القراءة الصحيحة الموافقة لقواعد العربية لازم مراعاتها في تحصيل ما يطلب من أثر.

ومنها: أن يكون مبتلى من الدنيا بهوى مطاع، فإنّ ذلك سبب لظلمة القلب كالصّدأ على المرآة، فيمنع الحق أن يتجلّى فيه وهو أعظم حجاب للقلب، وبه حجب الأكثرون، وكلّما كانت الشهوات أكثر تراكماً على القلب كان البعد عن أسرار الله أعظم.

ولذلك قال ﷺ: **«الدنيا والآخرة ضرّتان، بقدر ما تقرب من أحدهما تبعد عن الأخرى»**[٣][٤].

الخامس: أن يخصّص نفسه بكلّ خطاب في القرآن من أمر أو

---

(١) إحياء علوم الدين ١: ٥١٥، المحجّة البيضاء ٢: ٢٤١. وانظر التنبيهات العلية على وظائف الصلاة القلبية: ١٣١.

(٢) أنظر إحياء علوم الدين ١: ٥١٥، المحجّة البيضاء ٢: ٢٤١.

(٣) عوالي اللآلي ١: ٢٧٧ وج ٤: ١١٤.

(٤) التنبيهات العلية على وظائف الصلاة القلبية: ١٣١.

نهي أو وعد أو وعيد، ويقدّر إنّه هو المقصود.

وكذلك من سمع قصص الأوّلين والأنبياء: عَلِمَ أنّ مجرّد القصّة غير مقصود، إنّما المقصود الاعتبار، وعليه أن لا يعتقد أنّ كلّ خطاب خاص في القران يراد به الخصوص، فإنّ القرآن وسائر الخطابات الشرعيّة واردة على طريقة: «إيّاك أعني واسمعي يا جارة»، وهي كلّها نور وهدى ورحمة للعالمين.

ولذلك أمر الله تعالى الكافّة بشكر نعمة الكتاب، فقال: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾(١).

وإذا قدّر أنّه المقصود لم يتّخذ دراسة القرآن عملاً بل قراءة، كقراءة العبد كتاب مولاه الّذي كتبه إليه ليتدبّره ويعمل بمقتضاه، قال حكيم: «هذا القرآن أتانا من قبل ربّنا بعهود نتدبّرها في الصلوات، ونقف عليها في الخلوات، ونعدّها في الطاعات بالسنن المتّبعات»(٢).

السادس: التأثّر، وهو أن يتأثّر قلبه بآثار مختلفة بحسب اختلافات الآيات، فيكون له بحسب كلّ فهم حال، ووجْدٌ يتّصف به عندما يوجّه نفسه في كلّ حالة إلى الجهة الّتي فهمها من خوف، أو حزن، أورجاء، أو غيره، فيستمدّ بذلك وينفعل، ويحصل له التأثّر والخشية.

ومهما قويت معرفته كانت الخشية أغلب الأحوال على قلبه ؛ فإنّ التضييق غالب على العارفين، فلا يُرى ذكر المغفرة والرحمة إلاّ مقروناً بشروط يقصر العارف عن نيلها كقوله تعالى: ﴿وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن

---

(١) البقرة: ٢٣١.

(٢) إحياء علوم الدين ١: ٥١٨، المحجّة البيضاء ٢: ٢٤٣، وانظر التنبيهات العلية على وظائف الصلاة القلبية: ١٣٤.

تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾[١]، فإنّه قرن المغفرة بهذه الشروط الأربعة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ * إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[٢] إلى آخر السورة، ذكر فيها أربعة شروط، وحيث أوجز واختصر ذكر شرطاً واحداً جامعاً لكلّ الشرائط، فقال الله ﷻ: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[٣]، إذ كان الإحسان جامعاً لكلّ الشرائط.

وتأثّر العبد بالتلاوة أن يصير بصفة الآية المتلوّة؛ فعند الوعيد يتضاءل[٤] من خشية الله تعالى، وعند الوعد يستبشر فرحاً بالله تعالى، وعند ذكر الله وأسماءه يتطأطأ خضوعاً لجلاله، ويغضّ صوته، وينكسر في باطنه حياءاً من قبح أفعاله، ويكبّر الله تعالى ويقدّسه عمّا يقول الظالمون، وعند ذكر الجنة ينبعث بباطنه شوقاً إليها، وعند ذكر النار ترتعد فرائصه خوفاً منها.

قال أمير المؤمنين في وصف المتقين: (تالين لأجزاء القرآن يرتلونها ترتيلاً يحزنون به أنفسهم ويستثيرون به دواء دائهم)[٥].

ولمّا قال رسول الله ﷺ لابن مسعود: «إقرأ عليّ».

قال: ففتحت سورة النساء فلمّا بلغت: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾[٦] رأيت عينيه تذرفان من الدمع.

---

(١) طه: ٨٢.
(٢) العصر: ١ و٢.
(٣) الأعراف: ٥٦.
(٤) أي: يتصاغر تواضعاً منه لله تعالى «انظر مجمع البحرين ٢: ٣، مادّة ضأل».
(٥) نهج البلاغة: ٣٠٤.
(٦) النساء: ٤١.

فقال لي ﷺ: حسبك الآن»[١]، وذلك لاستغراق تلك الحالة بقلبه بالكلّيّة.

والقرآن إنّما يُراد لهذه الأحوال واستجلابها إلى القلب والعمل بها، قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾[٢]، وإلاّ فالمؤونة في تحريك اللسان خفيفة.

وروي أنّ رجلاً جاء إلى النبي ﷺ ؛ ليعلّمه القرآن، فعلّمه القرآن، فانتهى ﷺ إلى قوله: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾[٣].

فقال يكفيني هذا، وانصرف.

فقال رسول الله ﷺ: «انصرف الرجل وهو فقيه»[٤].

وأما التالي باللسان، المعرض عن العمل، فجدير أن يكون المراد بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾[٥] الآية.

وإنّما حظّ اللسان تصحيح الحروف بالترتيل، وحظّ العقل تفسير المعاني، وحظّ القلب الاتّعاظ والتأثّر بالانزجار والائتمار[٦].

---

(١) إحياء علوم الدين ١: ٥١٩، المحجّة البيضاء ٢: ٢٤٤، سنن الدارمي ٢: ٢٤١، عوالي اللآلي ٤: ١١٥ح ١٨٠.

(٢) الأنفال: ٢.

(٣) الزلزلة: ٧ و٨.

(٤) إحياء علوم الدين ١: ٥٢١، المحجّة البيضاء ٢: ٢٤٦، كما أخرجه الحاكم في المستدرك ٢: ٥٣٢، باختلاف يسير في اللفظ.

(٥) طه: ١٢٤.

(٦) أنظر التنبيهات العلية على وظائف الصلاة القلبية: ١٣٧.

السابع: الترقّي، وهو أن يوجّه قلبه وعقله إلى القبلة الحقيقيّة، فيسمع الكلام من الله تعالى لا من نفسه.

ودرجات القراءة ثلاث:

أدناها: أن يقدّر العبد كأنّه يقرأ على الله تعالى واقفاً بين يديه، وهو ناظر إليه مستمع منه ؛ فيكون حاله عند هذا التقدير: السؤال والتضرّع والابتهال كما في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[١].

والثانية: أن يشهد بقلبه كأنّه سبحانه يخاطبه بألطافه، ويناجيه بإحسانه وإنعامه، وهو في مقام الحياء والتعظيم لمنن الله تعالى والإصغاء إليه، والفهم منه.

والثالثة: أن يرى في الكلام المتكلّم، وفي الكلمات الصفات، ولا ينظر إلى قلبه ولا إلى قراءته، ولا إلى التعلّق بالإنعام من حيث هو منعم عليه، بل يقصر الهمّ على المتكلّم ويوقف فكره عليه، ويستغرق في مشاهدته.

وهذه درجة المقرّبين، وعنها أخبر جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام بقوله: «والله لقد تجلّى الله لخلقه في كلامه، ولكنّهم لا يُبصرون»[٢].

وقال أيضاً وقد سألوه عن حالة لحقته في الصلاة حتّى خرّ مغشيّاً عليه، فلمّا أفاق قيل له في ذلك.

فقال عليه السلام : «ما زلت أُردّد هذه الآية على قلبي حتّى سمعتها من المتكلّم بها، فلم يثبت جسمي لمعاينة قدرته»[٣].

---

(١) الفاتحة: ٥.

(٢) إحياء علوم الدين ١: ٥٢٢، عوالي اللآلي ٤: ١١٦ ح ١٨١، المحجّة البيضاء ٢: ٢٤٧.

(٣) إحياء علوم الدين ١: ٥٢٢، المحجّة البيضاء ٢: ٢٤٨، وانظر التنبيهات العلية على وظائف الصلاة القلبية: ١٣٧.

الثامن: ومن مهمّات تلاوة القرآن الكريم أن يصدّرها بالاستعاذة من الشيطان، قال الله ﷻ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾[(١)].

وقال ابن عبّاس: «أوّل ما نزل جبرئيل على محمّد ﷺ قال: يا محمّد! استعذ بالله من الشيطان الرجيم، ثمّ قال، قل: بسم الله الرحمن الرحيم»[(٢)].

الثامن: الموالاة لمحمد وآله الطيبين الطاهرين ﷺ، فإن من قرأ القرآن معتقداً بهما وبولايتهما أعطاه الله الثواب الموعود، ويشهد لذلك قول رسول الله ﷺ في الخبر المروي عنه بواسطة أمير المؤمنين علي ﷺ في مقام بيان فضيلة سورة الفاتحة حيث جاء فيه: «**ألا فمن قرأها معتقداً لموالاة محمّد وآله الطيبين، منقاداً لأمرهما، مؤمناً بظاهرهما وباطنهما، أعطاه الله ﷻ بكل حرف منها حسنة كل واحدة منها أفضل له من الدنيا بما فيها من أصناف أموالها...**» وسيأتيك تمام الخبر.

إن قلت: إنّ تحصيل الثواب والفضل الموعود مشروط بموالاة محمّد وآل محمّد ﷺ في خصوص قراءة سورة الفاتحة، وعليه فلا يحق لك التعدية إلى كل القرآن.

وبالنتيجة تبقى شرطية الموالاة لمحمّد وآل محمّد ﷺ خاصة بتحصيل أجر وثواب وفضل سورة الفاتحة لا غير.

قلت: يمكن تعدية هذا الشرط لكل فضل وثواب مرجو، ومطلوب من القراءة والكتابة وجميع الأعمال القرآنية بوحدة المناط،

---

(١) النحل: ٩٨.

(٢) أنظر أسباب نزول الآيات للنيسابوري ١: ١٠، جامع البيان لابن جرير الطبري ١: ٧٦ و ٧٨ و ٧٩.

بأن نقول: إنّ صفة القرآنية، وصفة كلام ربّ العزة الموجودة في سورة الفاتحة موجودة في باقي كلام ربّ العزة.

وهذا المناط الواحد كفيل بأن نعدّي شرطية الموالاة لكل عمل قرآني، ولتمام الفائدة نورد إليك الخبر:

قد روى في الأمالي بسند ذكره عن علي بن الحسين عليه السلام، عن أبيه الحسين بن علي عليه السلام، عن أخيه الحسن بن علي، قال: قال أميرالمؤمنين عليه السلام: إن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ آية من فاتحة الكتاب، وهي سبع آيات تمامها ببسم الله الرحمن الرحيم، سمعت رسول الله ﷺ يقول:

إن الله عز وجل قال لي: يا محمّد ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾[1] فأفرد الامتنان عليّ بفاتحة الكتاب، وجعلها بإزاء القرآن العظيم، وإنّ فاتحة الكتاب أشرف ما في كنوز العرش، وإنّ الله عز وجل خصّ محمّداً وشرّفه بها، ولم يشرك معه فيها أحداً من أنبيائه ما خلا سليمان، فإنّه أعطاه منها ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ألا تراه يحكي عن بلقيس حين قالت: ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ * إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[2].

ألا فمن قرأها معتقداً لموالاة محمّد وآله الطيّبين، منقاداً لأمرهما، مؤمناً بظاهرهما وباطنهما، أعطاه الله عز وجل بكلّ حرف منها حسنة، كلّ واحدة منها أفضل له من الدنيا بما فيها من أصناف أموالها وخيراتها.

ومن استمع إلى قارئ يقرأها، كان له قدر ثلث ما للقارئ،

---

(١) الحجر: ٨٧.

(٢) النمل: ٢٩ ـ ٣٠.

فليستكثر أحدكم من هذا الخير المعرض له، فإنّه غنيمة لا يذهبن أوانه، فتبقى في قلوبكم الحسرة[١].

وورد في تفسير العسكري: عن الحسن بن علي عليه السلام، عن أمير المؤمنين عليه السلام مثله[٢].

إنّ كلّ ما ذكرنا من شرائط وقيود وآداب لتحصيل وترتيب الأثر الحاصل من قراءة وحمل وحفظ وكتابة القرآن الكريم، مرتبط بذات الشخص القارئ، بمعنى أنّ القارئ والكاتب هو المريض، وإذا أراد أن يشفى من مرضه يتوصل لتحصيل ذلك بواسطة العمل القرآني.

لكن قد يمرض الإنسان وتكون مداواته بقراءة شخص آخر عليه، كما إنّه قد تكون له حاجة ويفعل العمل القرآني شخص آخر، فيكون سبب قضاء حاجة زيد مثلاً هو قراءة عمرو للقرآن.

والسؤال المطروح هنا أنّ لزوم تحقّق ووجود الشرائط والآداب المرتبطة بالعمل القرآني من وضوء واستقبال وتوجه واعتقاد بتحصيل الأثر المطلوب وغير ذلك لازم على القارئ والكاتب، أو على المقري لأجله والمكتوب له، أو عليهما معاً، أو على أحدهما لا على التعيين وجوه:

---

(١) الأمالي: ١٤٨ ح ٢، وعنه في وسائل الشيعة ٤: ٧٤٦ ح ٩.

(٢) تفسير الإمام العسكري: ٢٩ ح ١٠، وعنه في مستدرك الوسائل ٤: ١٦١ ح ١٣، وانظر عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٣٠١ ح ٦٠، وسائل الشيعة ٤: ٧٤٦ ح ٩، وسائل الشيعة ٤: ٨٤٣ ح ١٣، نور الثقلين ٤: ٨٦ ح ٥٦، والبرهان ١: ٤١ ح ٣ وج ٢: ٣٥٣ ح٢. والسند هكذا في أمالي الصدوق، وعيون أخبار الرضا عليه السلام: حدثنا محمّد بن القاسم، قال: حدثني يوسف بن محمّد بن زياد علي بن محمّد ابن سيار، عن أبويهما، عن الحسن بن علي، عن أبيه علي الرضا علي بن موسى، عن أبيه موسى بن جعفر، عن أبيه جعفر بن محمّد عن أبيه محمّد بن علي عن أبيه....

الظاهر من الأدلة الواردة في فضائل القرآن لزوم وجود تحقّق الشرائط على القارئ والكاتب للقرآن خاصة.

ويشهد لذلك طوائف من الروايات.

الطائفة الأولى:

الروايات الدالة على تأثير القرآن الكريم في تخفيف سكرات الموت، حيث إن الظاهر منها لزوم وجود الشرائط عند القارئ، ولم يوجد فيها ذكر لشرطية شئ على المقري عليه، وسيأتي ذكر وتفصيل كلّ ذلك في بحث تأثير القرآن على المحتضر.

الطائفة الثانية:

الروايات الدالة على تأثير قراءة القرآن الكريم على الدابة الصائلة، وعلى الحيوان الحرون، وعلى النبات غير المثمر، بل على الجبال والأرض، وحيث إنّ الظاهر من تلك الروايات كون شروط تحصيل الأثر يلزم وجودها عند القارئ، بل الواضح عدم إمكان تحقق بعض الشرائط المطلوبة في تحصيل الأثر القرآني مثل الطهارة والاستقبال، واعتقاد تحصيل المطلوب، وغير ذلك.

الطائفة الثالثة:

الروايات الدالة على تأثير القرآن الكريم على الأطفال، حيث وردت روايات كثيرة تصرح بتسكين وتهدئة الطفل إذا قرء عليه القرآن، وهذه الروايات خالية من تقييد الطفل بكونه على كذا حالة أو كذا حالة.

وبالنتيجة إنّ الواضح من كل ما تقدّم لزوم وجود الشرائط عند القارئ، ولا ربط لها بالمقري عليه.

إن قلت: إنّ الحيوانات والنباتات والجمادات تتأثّر وتنفعل بالقراءة القرآنية لدركها للقرآن بلغة لاندركها ولا نفهما نحن البشر، فإن مخلوقات الله لها لغات تتفاهم بها بعيدة عن مدرك الناس.

وهذا كاشف عن لزوم وجود نوع من الشرائط في الطرف المقرئ عليه، مثل كونه ينفعل بالقراءة القرآنية ويتأثر بها، فإن وجدت هذه الشرائط في المقري عليه حصل الأثر، وإلاّ فلا.

قلت: هذه الأخبار كلها مبينة لكون الحيوان والنبات والطفل فيه اقتضاء لتاثير القراءة القرآنية عليه، فهذه المخلوقات أرض مهيئة لبروز وظهور التأثيرات القرآنية، وهذا لا ينكر.

وهذا كلّه لا ربط له بما نحن فيه، حيث إنّ بحثنا مرتبط بالقيود والآداب القرآنية، مثل الكون على الطهارة والاستقبال، وحضور القلب، والتوجه واليقين بتحصيل الأثر، وهذه كلها لا يوجد تصريح في الأخبار على لزوم وجودها في الطرف المقرئ عليه.

إلى هنا وصلنا إلى هذه النتيجة وهي عدم لزوم أي نوع من الشرائط المتقدم ذكرها في الشخص المقرئ عليه.

وعلى هذا، فلو قرأ القرآن لقضاء حاجة شخص غافل أو لا يدري، فإنّ حاجته مقضية إن شاء الله تعالى حتى لو لم يكن متوضئاً ومستقبلاً ومعتقداً.

نعم إذا كان معتقداً بالخلاف، أو لم يعتقد بتحصيل الأثر من ذلك العمل القرآني الذي عمله، ففي هذه الصورة نقول بعدم تحقق الاثر القرآني ولو كان الطرف القارئ معتقداً، فالغفلة وعدم التوجه يتناسب ويتلائم مع عدم شرطية الاعتقاد بتحقق المطلوب.

ويشهد لذلك ما ورد في مناقب ابن شهر آشوب أنه أُبين[١] إحدى يدي هشام بن عدي الهمداني في حرب صفين، فأخذ علي ﷺ يده وقرأ شيئاً، وألصقها.

فقال: يا أمير المؤمنين ما قرأت؟

قال: فاتحة الكتاب.

قال: فاتحة الكتاب، كأنه استقلها، فانفصلت يده نصفين، فتركه علي ﷺ ومضى[٢].

حيث ترى أيها المدقق أن الرواية صريحة في أنّ غفلة المقرئ عليه لا تضرّ في تحقق الأثر المطلوب، بل لا أثر لها سلباً وايجاباً، بخلاف الاعتقاد بعدم تأثير القراءة، فإنّه مانع عن تحقق الأثر المطلوب، فإنّ المقرئ عليه هنا بمجرد ما استقل واستهان بتأثير سورة الحمد سقطت يده.

التاسع: التبرّي، والمراد به أن يتبرأ مِن حوله وقوّته، فلا يلتفت إلى نفسه بعين الرضا والتزكية، فإذا تلا آيات الوعد ومدح الصالحين حذف نفسه عن درجة الاعتبار، وشهد فيها للموقنين والصدّيقين، ويتشوّق إلى أن يلحقه الله بهم، وإذا تلا آيات المقت والذمّ للمقصّرين شهد نفسه هناك، وقدّر أنّه المخاطب خوفاً وإشفاقاً.

وإلى هذه المرتبة أشار أمير المؤمنين وسيّد الوصيّين ﷺ في الخطبة الّتي يصف فيها المتّقين بقوله: «وإذا مرّوا بآية فيها تخويف

---

(١) قال ابن منظور في لسان العرب ١٣: ٦٣، ابين: فصل أو قطع.

(٢) مناقب ابن شهر اشوب ٢: ٣٣٦، ونقله عنه في بحار الانوار ٤١: ٣١١، وج ٨٩: ٢٢٣ ح ١، مستدرك الوسائل ٤: ٣٠٠ ح ٦.

أصغوا إليها مسامع قلوبهم، وظنّوا أنّ زفير جهنّم وشهيقها في آذانهم...»[١].

ومَن رأى نفسه بصورة التقصير في القراءة كان ذلك سبب قربه، ومَن شاهد نفسه بعين الرضا فهومحجوب بنفسه.

فهذه نبذة من وظائف القراءة وأسرارها، وفّقنا الله لتلقي الأسرار، وألحقنا بعباده الأبرار.

وإذا وصلت إلى هذا المقام، فاسجد سجدتي الشكر شكراً لله سبحانه على مزيد الإنعام، واحْضِر إنعامه لديك ببالك، وأياديه عندك في جميع أحوالك، وقل شكراً شكراً إلى تمام ما يمكنك من المزيد، فأنت مع ذلك مقصّر عمّا يجب عليك من التحميد، وغاية ما يجب الاعتراف بالتقصير، والاستغفار من كلّ قليل وكثير.

اللهمّ ارزقنا العمل بما كشفت لنا من الأسرار والآيات، وزدنا فيضاً وعرفاناً يكون لنا سلّماً إلى نيل تلك الدرجات، ووفّقنا لدرك الحقّ بالتوفيق، وثبّت أقدامنا على مقامات الصدق وحقائق التحقيق، بفضلك وجودك العميم، إنّك أنت الوهّاب التوّاب الكريم[٢].

---

(١) نهج البلاغة: ٣٠٣ تحقيق صبحي الصالح.

(٢) التنبيهات العليّة على وظائف الصلاة القلبيّة: ١٤١.

أدلة المانعين

عن العمل بأحاديث فضائل القرآن الكريم

الدليل الأوّل
أحاديث الفضائل موصوفة بالوضع

قصص الوضع:

تنبيهات:

الأوّل: الأحاديث الموضوعة في كل مجال.

الثاني: الوضّاعون الصالحون.

الثالث: ضرر نقل الأحاديث الضعيفة.

الدليل الثاني
قيام الإجماع على الوضع.

تذييل: أقوال العلماء في المقام.

الأوّل: كلام القرطبي.

الثاني: كلام ابن الصلاح

الثالث: كلام السيّد الخوئي.

الرابع: كلام السيّد معروف الحسني.

الكتب المؤلفة في الأحاديث الموضوعة عند العامة.

المصنفون من الإمامية في الأحاديث الموضوعة.

الدليل الثالث
الإرسال والرفع

أ ـ الإرسال.

ب ـ الرفع.

ج ـ بقيّة وجوه الضعف.

الدليل الرابع
في الصحاح والحسان كفاية

الدليل الخامس
الحديث الضعيف يفيد الظن المرجوح

الدليل السادس
عدم جواز العمل بكلّ حديث ورد إلينا

الدليل السابع
مقتضى الاحتياط

في بيان أدلّة المانعين

وبعد هذه المقدّمات نتعرّض الآن لبيان نظر علماء الإسلام في الأحاديث الواردة في فضائل القرآن الكريم، فنقول:

قد اختلفت أنظار علماء الإسلام تجاه الأحاديث الواردة في فضائل القرآن الكريم، فذهب جماعة إلى عدم جواز العمل بها، وذهب آخرون إلى الجواز.

ونحن بدورنا نتعرّض إلى أدلّة الطرفين، مع بيان ما يمكن أن يُستدلّ به لهما، ثمّ نبيّن القول الفصل في المسألة، أمّا جماعة القول الأوّل في المسألة، وهو عدم جواز العمل بأحاديث فضائل القرآن الكريم فقد تمسّكوا بالأدلة الآتية:

الدليل الأوّل
أحاديث الفضائل موصوفة بالوضع

إنّ أحاديث فضائل القرآن الكريم مرميّة بالوضع، والمقصود بالحديث الموضوع: هو الحديث المكذوب المختلق المصنوع، بمعنى أنّ واضعه اختلقه وصنعه، ونسبه إلى الرسول الأكرمﷺ، والرسول لم يقله.

قال الفيّومي في المصباح المنير:

«ووضع الرجل الحديث: افتراه وكذبه، فالحديث موضوع»[1].

وقال مثله ابن الأثير[2].

وعلى هذا، ففي الحقيقة أنّه ليس بحديث، بل يزعم واضعه أنّه حديث، نعم هو حديث لغة، ولقد أجاد السيوطي فيما أفاده في تدريب الراوي من عدم عدّه حديثاً[3].

وإليك الآن بيان جملة من الأدلّة الّتي استدل بها على وضع الحديث في فضائل القرآن الكريم:

---

(١) المصباح المنير ٢: ٩١٣.

(٢) نهاية ابن الأثير ٥: ١٩٧.

(٣) لاحظ تدريب الراوي ١: ٢٧٤.

أوّلاً: قد أقرّ أبو عصمة نوح بن أبي مريم المروزي بالوضع عندما قيل له: «من أين لك عن عكرمة عن ابن عبّاس في فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟!

فقال: إنّي رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة، ومغازي محمّد بن محمّد بن إسحاق، فوضعت هذا الحديث حسبه».

وهذا اعتراف منه بالوضع للحديث، وأي شئ أقوى من اعتراف الواضع لإسقاط اعتبار الحديث، فلا يعمل به.

وقد كان يقال لأبي عصمة: هذا الجامع.

فقال أبو حاتم بن حبّان: جمع كلّ شئ إلاّ الصدق ![1]

ثانياً: وهذا الذي ذكرناه عن أبي عصمة ذكر أبو عمرو بن الصلاح في كتاب علوم الحديث ما يشبهه، فقال: وهكذا الحديث الطويل الّذي يُروى عن أُبي بن كعب عن النبيﷺ في فضل القرآن سورة سورة، وقد بحث باحث في مخرجه حتّى انتهى إلى مَن اعترف أنّه وجماعة وضعوه، وأنّ أثر الوضع عليه لبيّن، وقد أخطأ الواحدي المفسّر ومَن ذكره من المفسّرين في إيداعه تفاسيرهم[2].

وهذا الكلام واضح في أنّ معرفتنا بوضع حديث أبي صارت عن طريق باحث لا عن اعتراف الواضع بذلك كما رأيناه في إقرار

---

(١) لاحظ شرح النخبة: ٢٠، وحكاه الحاكم بسنده، ورواه السيوطي في تدريبه ١: ٢٨٢، وابن الصلاح في مقدّمته: ٢١٤، وابن الجوزي في الموضوعات ١: ٤١، وابن الأثير في جامع الأصول ١: ٧٦.

(٢) أنظر مقدّمة ابن الصلاح: ٥٩.

المروزي بن أبي مريم فتفطن إلى هذا الاختلاف فإنّه ينفع فيما سيأتي من المباحث.

علماً أنّ الباحث بنظرهم هو «مؤمّل بن إسماعيل»، وسيأتي ذكر القضيّة مفصّلاً في «رابعاً».

ثالثاً: نقل ابن حبّان عن ابن مهدي قال: قلت لميسرة بن عبد ربّه: من أين جئت بهذه الأحاديث: مَن قرأ كذا فله كذا؟!

فقال: وضعتها لأُرغّب الناس فيها[1].

وقيمة هذا الدليل على ادّعاء وضع أحاديث فضائل القرآن مثل الدليل المتقدم في «أولاً» عن المروزي حيث إنهما قد اعترفا بالوضع للحديث، وهذا كاف في إسقاط الحديث فلا يعمل به.

رابعاً: ما ورد في حديث أبي الطويل في فضائل سور القرآن الكريم سورة سورة، فروى عن «المؤمّل بن إسماعيل» قال: حدّثني شيخ به.

فقلت للشيخ: مَن حدّثك؟

فقال: حدّثني شيخ في المدائن وهو حي.

فصرت إليه فقلت: مَن حدّثك؟

فقال: حدّثني شيخ بواسط وهو حي.

فصرت إليه فقال: حدّثني شيخ بالبصرة.

فصرت إليه، فقال: حدّثني شيخ بعبادان.

فصرت إليه فأخذ بيدي، فأدخلني بيتاً فإذا فيه قوم من المتصوّفة ومنهم شيخ.

---

(١) كما في تدريب الراوي ١: ٢٨٣ و٢٨٨، فتح المغيث ١: ٢٤٢، اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ٢: ٢٤٨، أصول الحديث: ٤٢٥.

فقال: هذا الشيخ حدّثني.

فقلت: يا شيخ ! مَن حدّثك؟

فقال: لم يحدّثني أحد، لكنّا قد رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديث ؛ ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن»[1].

وهذا الدليل نظير الدليل الثاني في أنّ المسألة موكولة إلى الباحث، غاية الأمر أنّه قد كان اسم الباحث مجهولاً في «ثانياً» والآن قد تشخّص اسمه بـ «مؤمل بن إسماعيل».

خامساً: نقل في ميزان الاعتدال عن أبي عبد الله النهاوندي أنّه قال لغلام الخليل: «ما هذه الرقائق الّتي تحدّث بها؟

فقال: وضعناها لنرقّق بها قلوب العامّة»[2].

وهذا اعتراف منه بالوضع ولذا تسقط الأحاديث التي يرويها أمثال هذا الشخص عن الاعتبار فلا يعمل بها.

سادساً: قال جعفر بن محمّد الطيالسي: «صلّى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة، فقام بين أيديهما قاصّ فقال: حدّثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا: أنبأنا عبد الرزّاق قال: أنبأنا معمّر عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: **«مَن قال لا إله إلاّ الله يُخلق من كلّ كلمة منها طائر منقاره من ذهب وريشه مرجان»**[3]، وأخذ في قصة نحو من عشرين ورقة، فجعل أحمد ينظر إلى يحيى ويحيى ينظر إلى أحمد.

---

(١) كما في البداية: ٥٧، وفي طبعة أُخرى ١: ١٦١، وذكر نظيره في الكفاية: ٥٦٧.

(٢) ميزان الاعتدال ١: ١٤١ خ ٥٥٧، وعنه فتح المغيث ١: ٢٤١.

(٣) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١: ٤٦ و٤٧، من حديث أنس وذكر القصّة بتمامها.

فقال: أنت حدّثته بهذا؟

فقال: والله ما سمعت به إلاّ هذه الساعة.

قال: فسكتا جميعاً حتّى فرغ من قصصه.

فقال له يحيى: مَن حدّثك بهذا الحديث؟

فقال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين.

فقال: أنا ابن معين وهذا أحمد بن حنبل ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ﷺ؟!، فإن كان ولابدّ من الكذب فعلى غيرنا.

فقال له: أنت يحيى بن معين؟

فقال: نعم.

قال: لم أزل أسمع أنّ يحيى بن معين أحمق وما علمته إلاّ هذه الساعة.

فقال له يحيى: وكيف علمت أنّي أحمق؟

قال: كأنّه ليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما، كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل غير هذا.

قال: فوضع أحمد كمّه على وجهه وقال: دعه يقوم.

فقام كالمستهزأ بهما[1]». وهذا الحديث وإن كان مورده في وضع أحاديث الذكر إلاّ إنّه يفيدنا من جهة إثبات كثرة الوضع واشتهاره في ذلك الزمان.

فهؤلاء ومَن حذا حذوهم كذبوا على رسول الله ﷺ ووضعوا الحديث ونسبوه إليه ورسول الله ﷺ منه برئ.

---

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١: ٤٦.

وقال الصغاني في الموضوعات المطبوع في ذيل كتابه «الدر الملتقط في تبيين الغلط» مانصّه: «وقد كثرت في زماننا الأحاديث الموضوعة يرويها القصّاص على رؤوس المنابر والمجالس، ويرويها الفقراء والفقهاء في الخوانق[1] والمدارس، وتداولت في المحافل، واشتهرت في القبائل، لقلّة معرفة الناس بعلم السنن، وانحرافهم عن السنن.

ثمّ قال: «وهذه الأحاديث وُضعت على رسول الله ﷺ وافتُريت عليه، أوردها كثير ممّن ينسب إلى الحديث في مصنّفاتهم ولم ينبّهوا عليها.

فروى الخلف عن السلف، وبسببه وقع الدين في التلف ؛ ثقة بنقلهم، واعتماداً على قولهم، فضلّوا وأضلّوا.

قال رسول الله ﷺ: «**إنّ الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتّى إذا لم يبق عالم اتّخذ الناس رؤوساً جهّالاً، فسُئِلوا، فأفتوا بغير علم، فضلّوا وأضلّوا**»[2].

ثمّ قال: «فمنها الحديث الطويل الّذي يُروى عن أبي أمامة، عن أُبي بن كعب المدوّن في أكثر التفاسير في فضائل القرآن سورة سورة كلّه إلى آخره، على أنّ عامّة المفسّرين رحمة الله عليهم أجمعين أصدروا تفسير كلّ سورة بما يخصّها منه»[3].

---

(١) الخانق: الزقاق، والجمع خوانق، أنظر معجم مقاييس اللغة ٢: ٢٢٤.

(٢) أنظر فتح الباري في شرح صحيح البخاري كتاب العلم ١: ١٩٤، صحيح مسلم ٤: ٢٠٥٨، تحفة الأحوذي ٧: ٤١١، مسند أحمد ٢: ١١٢ و١٩٠.

(٣) الموضوعات للصغاني: ٥.

تنبيهات

التنبيه الأوّل:

الأحاديث الموضوعة في كل مجال

قد اقتصرنا على نقل بعض الأدلّة الحاكية عن وضع الأحاديث في فضائل القرآن الكريم من قبل القصّاصين، وإلاّ فإنّ الأحاديث الموضوعة قد وُضعت في مجالات شتّى كما في فضائل الأشخاص والأقوام والمناطق والمدن وغير ذلك.

ولإتمام الفائدة نقول: إنّ الوضّاعين على أصناف:

أحدها: قوم قصدوا بوضع الحديث التقرّب إلى الملوك.

ثانيها: قوم صنعوا الأحاديث للاكتساب والارتزاق.

ثالثها: قوم وضعوا الأحاديث ليفسدوا بها الإسلام.

وغير ذلك من الأصناف.

ومَن شاء الاطّلاع على تفاصيل حول الحديث الموضوع فليراجع مضانّه[1].

التنبيه الثاني:

بعض الوضاعين صالحون

لم ينحصر وضع الحديث على رسول الله ﷺ بأعداء الدين وأصحاب الأهواء فحسب، وإنّما كان بعض الصلحاء من المسلمين

---

(١) تدريب الراوي ١: ٢٧٤، علوم الحديث: ٢٦٣ ـ ٢٧٤، مقدّمة ابن الصلاح: ٣٨، اختصار علوم الحديث: ٨٥، قواعد الحديث: ١٥٠، الرواشح السماوية: ١٩٣، وانظر مقباس الهداية ١: ٣٩٨.

يضعون كذلك أحاديث على رسول الله ﷺ ويجعلون ذلك حسبه لله بزعمهم، ويحسبون أنّهم بعملهم هذا يحسنون صنعاً، وإذا سألهم سائل: كيف تكذبون على رسول الله ﷺ؟!

قالوا: نحن نكذب له لا عليه.

قال الحافظ ابن حجر: «و قد اغترّ قوم من الجهلة فوضعوا أحاديث الترغيب والترهيب، وقالوا: نحن لم نكذب عليه بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته.

وما دروا أنّ تقويله ﷺ ما لم يقل يقتضي الكذب على الله؛ لأنّه إثبات حكم من الأحكام الشرعيّة سواء كان في الإيجاب أو الندب، وكذا مقابلهما وهو الحرام أو المكروه.

ولايُعتدّ بمن خالف ذلك من الكراميّة حيث جوّزوا وضع الكذب في الترغيب والترهيب في تثبيت ما ورد في القرآن والسنّة، واحتجّ بأنّه كذب له لا عليه، وهو جهل باللغة العربيّة»[١].

وقال السيوطي في تدريب الراوي: «إنّ أكثر الوضّاعين ضرراً هم قوم يُنسبون إلى الزهد والورع، وضعوا الحديث احتساباً للأجر والثواب من عند الله تعالى بحسب زعمهم الفاسد، فقُبلت موضوعاتهم لثقة الناس بهم، وركونهم إليهم نظراً لما نُسبوا إليه من الزهد والصلاح.

وقد كان من حجّة هؤلاء أنّهم استدلّوا بما رُوي في بعض طرق الحديث: **«مَن كذب عليّ متعمّداً ليضل به الناس...»**.

وحمل بعضهم حديث «**مَن كذب عليّ...**» أي قال: إنّه شاعر أو مجنون.

---

(١) فتح الباري ١: ١٦١، ونقله في أضواء على السنّة المحمّديّة: ١٤٢.

وقال بعضهم: إنّما نكذب له لا عليه[١].

ويُروى أنّ بعضهم قد جوّز وضع الحديث في باب الترغيب والترهيب[٢]، وهم جماعة من فرقة الكرامية المنسوبة للاسلام يزعمهم أبو عبد الله محمد بن كرام ولهم عقائد خاصة في التجسم وكلام الله ﷻ وهم منبوذون من قبل فرق الإسلام[٣]

التنبيه الثالث:

ضرر نقل الأحاديث الضعيفة

قال رشيد رضا في تعليقته على ما ذكره ابن مفلح صاحب الآداب الشرعيّة من أنّه قد جاء عن الإمام أحمد ما يدلّ على أنّه يعمل بالحديث الضعيف في الفضائل والمستحبّات: «رضي الله عن أحمد، ماأوسع علمه وأدقّ فهمه !

إنّ القول بالعمل بالحديث الضعيف فيما ذكر، والتساهل في روايته، قد فتح على الأمّة باباً من الغلوّ في الدين، وتكثير العبادات المحرجة الّتي تنافي يسر الإسلام حتّى جعلوا بعضها من الشعائر فيه، مع تقصير الأكثرين في إقامة الفرائض، والتزام الواجبات».

ثمّ قال: «إنّ العبادات والفضائل الثابته بالقطع من الكتاب

---

(١) تدريب الراوي ١ : ٢٨١ و٢٨٣. والحديث رواه البيهقي في سننه ٣: ٢٧٦ وج ٤: ٧٢.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: ٩٠.

(٣) أنظر وصول الأخيار لوالد البهائي: ١١٥، والرواشح السماوية: ١٩٨، وشرح مسلم للنووي ١: ٥٦.

والسنّة كافية للأمّة، ياليت يوجد فيها كثيرون ممّن لا يقصّر فيها» انتهى كلامه[١].

وقال أبو ريّة مؤيّداً هذا المقال: «وحقّاً ما قاله هؤلاء الأئمّة وما بيّنوه من ضرر نقل الأحاديث الضعيفة على الأمّة، بَلْهَ[٢] ما ذهب إليه بعضهم من العمل بها في الفضائل.

ومن أجل ذلك قال القاضي أبو بكر بن العربي المالكي: إنّه لا يجوز العمل بالأحاديث الضعيفة مطلقاً وهو الصواب»[٣].

إلى هنا انتهى الدليل الأوّل المُقام على عدم جواز العمل بأحاديث فضائل القرآن الكريم مع تنبيهاته.

---

(١) حكاه عنه في أضواء على السنة المحمدية: ١١٣، ٢٨٣.
(٢) بَلْه: اسم فعل بمعنى دع واترك نحو: بله هذا الأمر، أنظر المنجد في اللغة: ٤٩.
(٣) أضواء على السنّة المحمّديّة: ١٤٣.

الدليل الثاني
على عدم جواز العمل بأحاديث الفضائل
دعوى قيام الإجماع على الوضع

قد ادّعي قيام إجماع أهل العلم على عدم جواز العمل بأحاديث فضائل القرآن الكريم.

قال ابن تيميّة في مقدّمته في أصول التفسير: «وفي التفسير من هذه الموضوعات قطعة كبيرة، مثل الحديث الذي يرويه الثعلبي والواحدي والزمخشري في فضائل سور القرآن سورة سورة، فإنّه موضوع باتّفاق أهل العلم.

ثم قال: والثعلبي هو نفسه كان فيه خير ودين، ولكنّه كان حاطب ليل ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع، والواحدي صاحبه كان أبصر منه بالعربيّة، لكن هو أبعد عن السلامة واتّباع السلف»[1].

وكلمة «باتّفاق أهل العلم» المصرّح بها أعلاه واضحة في دعوى الإجماع على وضع قطعة كبيرة من الأحاديث الواردة في فضائل سور القرآن الكريم سورة سورة.

---

(١) مقدّمة ابن تيميّة في أصول التفسير: ٧٦.

وإذا كان الأمر كذلك لم يجز السير والمتابعة والعمل وفق هذه الأحاديث.

وقد ادّعى «صدّيق حسن خان» الإجماع على أنّ الأحاديث الواردة في فضائل القرآن الكريم موضوعة حيث قال في تفسيره فتح البيان: «و أمّا أحاديث فضائل القرآن سورة سورة فلا خلاف بين مَن يعرف الحديث أنّها موضوعة مكذوبة، وقد أقرّ به واضعها أخزاه الله بأنّه هو الواضع لها، وليس بعد الإقرار شئ.

ولا اغترار بمثل ذكر الزمخشري لها في آخر كلّ سورة، فإنّه وإن كان إمام اللغة والآلات على اختلاف أنواعها، إلاّ إنّه لا يفرّق في الحديث بين أصحّ الصحيح وأكذب الكذب.

ولا يقدح ذلك في علمه الّذي بلغ فيه غاية التحقيق، ولكلّ علم رجال، وقد وزّع الله الفضائل بين عباده، والزمخشري نقل هذه الأحاديث عن تفسير الثعلبي، هو مثله في عدم المعرفة بعلم السنّة»[1].

تذييل:

أقوال بعض علماء الإسلام

وبعد أن اتّضح لك عزيزي القارئ دعوى إجماع علماء الإسلام على كون الأحاديث الواردة في فضائل القرآن الكريم وسوره وآياته موضوعة فلا يجوز العمل بها، لابأس بأن ننقل لك أقوال ونظريّات بعض علماء الإسلام المؤيّدة لذلك.

فنقول وبالله الاستعانة:

---

(١) فتح البيان ١: ٢٧ ـ ٢٨.

القول الأوّل:

قال القرطبي في جامع أحكام القرآن: «لا التفات لما وضعه الواضعون واختلقه المختلقون من الأحاديث الكاذبة والأخبار الباطلة في فضل سور القرآن، وغير ذلك من فضائل الأعمال.

وقد ارتكبها جماعة كثيرة، اختلفت أغراضهم ومقاصدهم في ارتكابها»[1].

القول الثاني:

قال ابن الصلاح: «و الواضعون للحديث أصناف، وأعظمهم ضرراً قوم من المنسوبين إلى الزهد، وضعوا الحديث احتساباً فيما زعموا، فتقبّل الناس موضوعاتهم ثقة منهم، وركوناً إليهم، ثمّ نهضت جهابذة الحديث بكشف عوارها ومحو عارها والحمد لله»[2].

ثمّ قال: «و هؤلاء هم الّذين يُقال عنهم القصّاص، فقد كانوا يقدمون على الوضع ليحثّوا الناس على الخير، ويزجروهم عن الشر.

ومن هنا يقول الحافظ يحيى بن سعيد القطّان: لم نَرَ أهل الخير في شئ أكذب منهم في الحديث.

وقال مسلم: يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمّدون الكذب»[3].

القول الثالث:

قال السيّد الخوئي في البيان: «و هناك حثالة من كذبة الرواة توهّموا نقصان ما ورد في ذلك، فوضعوا من أنفسهم أحاديث في

---

(١) جامع أحكام القرآن ١: ٧٨، وفي طبعة أخرى ١: ١١٣.

(٢) التقييد والإيضاح للعراقي: ١٣١.

(٣) مقدّمة صحيح مسلم: ٩٤، وانظر التقييد والإيضاح للعراقي: ١٣١.

فضل القرآن وسوره لم ينزل بها وحي، ولم ترد بها سنّة، وهؤلاء كأبي عصمة فرج بن أبي مريم[١] المروزي، ومحمّد بن عكاشة الكرماني، وأحمد بن عبد الله الجويباري»[٢].

القول الرابع:

قال السيّد هاشم معروف الحسني في كتابه الموضوعات في الآثار والأخبار مبيّناً أفعال الوعّاظ والقصّاص الوضّاعين، ومجال وضعهم الأحاديث ما نصّه: وقد أمعن القصّاص والوعّاظ في الكذب على الرسول ﷺ، فنسبوا إليه وعوداً وأقوالاً في الزهد في الدنيا، وفضل البلاء، والفقر، والمرض، والجوع، والأيّام والساعات، والأذكار، والأدعية.

وأسرفوا في عرضهم للمكافات الّتي يلقاها الإنسان إذا صلّى ركعتين في بعض الليالي أو الأيّام، أوصام يوماً أو أكثر من بعض الشهور، أو سعى لزيارة بعض الأولياء والأتقياء، فأعطوه على كلّ ركعة مئات القصور، وآلاف الحور، والولدان، والأثاث المصنوع من الزبرجد والياقوت والمرجان.

وعلى كلّ يوم صامه أو خطوة مشاها إلى زيارة ولي أو عيادة مريض آلاف الحسنات، وأسقطوا عنه آلاف السيّئات، وكان له أجر ألف حاج وألف معتمر، وثواب مَن صبر وأحسن عملاً كأيّوب عليه السلام وأمثاله من النبيّين والصدّيقين كما جاء في بعض المرويّات، وفرشوا له طريق الجنّة بالورود والرياحين حتّى لو لم يفعل بعد ذلك من الطاعات شيئاً، بل وحتّى لو فعل المنكرات، كما تصرّح بذلك بعض مرويّاتهم.

---

(١) وفي بعض المصادر، نوح بن أبي مريم المروزي.

(٢) البيان في تفسير القرآن للسيّد الخوئي: ٢٨.

وجاء في تفسير علي بن إبراهيم، أنّ الإمام جعفر بن محمّد عليه السلام قال: «مَن ذكرنا أو ذُكِرنا عنده فخرج من عينه دمع مثل جناح البعوضة غفر الله له ذنوبه ولو كانت مثل زَبَد البحر»[١].

ثمّ بيّن السيّد معروف الحسني ما يدعم به القصّاص والوُعّاظ صحّة كلامهم بقوله: (وحتّى لايتسرّب الشك إلى هذه الموضوعات وتبقي عنصراً مؤثّراً على العامّة تشدّهم إلى تلك الحلقات الّتي كانت تملأ المساجد والنوادي، وتوفّر لهم الهبات والعطاء، فقد وضع القصّاصون أحاديث لتدعيم مرويّاتهم وأساطيرهم، زيّفوا لها الأسانيد الّتي تربطها بالنبي صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام بإسلوب يوحي بصحّتها ويزف لهم البشائر بالحصول على تلك الدرجات الّتي وعدهم القصّاصون بها.

فرووا لهم أنّ الإمام عليه السلام قال: «مَن بلغه ثواب على عمل فعمله رجاء ذلك الثواب أُعطيه وإن لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله قاله»[٢].

وإنّ النبي صلى الله عليه وآله قال: «مَن حدّث عنّي حديثاً وهو لله رضاً فأنا قلته وبه أُرسلت»[٣].

إلى غير ذلك من الروايات بهذا المعنى.

ثمّ بيّن انخداع المسلمين من الشيعة والسنّة بالأحاديث الموضوعة واستخراج قاعدة «التسامح في أدلّة السنن» مع ردّ هذه القاعدة بقوله: وقد أخذ بها الشيعة والسنّة، واستخرج الشيعة منها

---

(١) أنظر المحاسن للبرقي ١: ٦٣، قرب الإسناد: ٣٦ ح ١١٨، كامل الزيارات: ٢٠٧، وسائل الشيعة ١٦: ١١٧ح ١٩.

(٢) أنظر وسائل الشيعة ١: ٨١، أبواب مقدمة العبادات ب ١٨.

(٣) كنز العمال ١٠: ٢٣٠ ح ٢٩٢١٣ وص ٢٩٤ ح ٢٩٤٨٤.

قاعدة أضافوها إلى مدارك الأحكام وأصولها أطلقوا عليها «قاعدة التسامح في أدلّة السنن».

مع العلم بأنّ أسانيدها لم تتوفّر فيها شروط العمل بالرواية ؛ لأنّ بينهم مَن هو متّهم في دينه، وبينهم مَن هو مجهول الحال إذا استثنينا رواية واحدة عدّها بعض المحدّثين من قسم الصحيح ؛ لأنّ الراوي لها من الممدوحين في كتب الرجال، مع العلم بأنّ مجرّد ذلك لا يمنع من ردّ الرواية إذا كانت مخالفة لكتاب الله أو للخبر المقطوع بصدوره.

على أنّ هذا النوع من الروايات على تقدير صدوره فلا بدّ وأن يكون المراد من البلوغ الّذي نصّت عليه هو البلوغ بالطرق الّتي تطمئن إليه النفس لا غيره.

وقد نصّ كتاب الله على حرمة الكذب وتوعّد الكاذبين بالعذاب والعقاب الشديد ولعنهم أكثر من مرّة في مختلَف المناسبات، ولم يستثن من ذلك الكذب في الطاعات والخيرات.

كما وأنّ الرسول ﷺ حينما توعّد الكاذبين عليه ولعنهم كما جاء في قوله: **«من كذب عليّ فليتبوّأ مقعده من النار»**[1]، لم يستثنِ هذا النوع من الكذب عليه، ولا يستطيع أحد أن يدّعي بأنّ الكذب في الطاعات لا يُعَدّ كذباً، وقد اعترف القصّاص بأنّهم يكذبون على رسول الله وكان عذرهم في ذلك أنّهم يكذّبون له لا عليه[2].

واستغرب ممّا وصفه حسب رأيه باشتباه الفقهاء في استنباطهم

---

(١) سنن البيهقي ٣: ٢٧٦ وج ٤: ٧٢، كنز العمال ١٠: ٢٣٥ ح ٢٩٢٤٣.

(٢) الموضوعات في الآثار والأخبار: ١٧٠.

قاعدة «التسامح في أدلّة السنن» مع كونهم من المدقّقين في سند ومتن الأحاديث بقوله: ومن الغريب أنّ الفقهاء قد عدّوا الكذب من الكبائر.

ومع ذلك فقد تساهلوا في هذا النوع من الأحاديث المكذوبة وأمعنوا في البحث عن أدلّة الأحكام متناً وسنداً، فضعّفوا الحديث وأسقطوه لأقلّ شبهة في سنده أو متنه.

ولمّا جاؤا إلى أحاديث الترغيب، والتخويف، والفضائل، وقفوا إلى جانبها متجاهلين كلّما قرّروه في أُصولهم وفقههم، لا لشئ إلاّ لأنّ القصّاص والوعّاظ قد رووا لهم عن الرسولﷺ والإمامﷺ أنّهما قالا: «مَن بلغه ثواب على عمل فعله أُوتيه وإن لم يكن رسول اللهﷺ قاله»[1]ا.

ثم وجّه نقده الشديد على متأخري الاصوليين بقوله:

والأغرب من ذلك أنّ المتأخّرين ممّن ألّف في أُصول الفقه من علماء الشيعة قد أخذوا بهذه المرويّات من دون تحقيق في مضامينها، ولا تمحيص لأسانيدها.

وعلى أساسها قالوا: بأنّ المرويّات المتعلّقة بالسنن كالّتي تجري على ألسنة الوعّاظ وغيرهم سواء كانت من نوع المسانيد أو المراسيل يمكن إعطاء مضامينها حقّها من الرجحان أو الاستحباب حتّى لو لم تكن صادرة عن المعصوم لقاعدة «التسامح في أدلّة السنن» الّتي انتزعوها من أحاديث: «مَن بلغه»، وكأنّ تلك الأحاديث من وحي السماء، بدعوى أنّ أحاديث «مَن بلغه» لا يخلو مؤدّاها عن أحد الأمور الثلاثة التالية:

---

(١) وسائل الشيعة ١: ٨١، أبواب مقدمة العبادات ب ١٨.

الأوّل: أن تكون ناظرة إلى حصول الثواب الّذي وعد به المخبر مهما كان نوعه، ومقداره، عندما يأتي الإنسان بذلك العمل رغبة في الثواب الموعود به.

الثاني: أن تكون ناظرة إلى الأمر بالعمل الّذي أخبر الواعظ أو الراوي بترتيب الثواب عليه، وبذلك يصبح العمل مستحبّاً وراجحاً، ويكون المعنى المتحصّل من قول الراوي: «فعمله ابتغاء ذلك الثواب أوتيه» هو الأمر بالعمل بصيغة الإخبار، أي: إعمل طبق ما بلغك ثواباً عليه.

الثالث: أن تكون واردة لبيان جواز الأخذ بالأخبار الضعيفة الواردة في مقام الترغيب في الطاعات، بمعنى أنّ الشروط الّتي لابدّ من توفّرها في الأخبار كالوثاقة، والعدالة، والاتصال، وموافقة الكتاب، وغيرها، هذه الشروط يمكن الاستغناء عنها في هذا النوع من الأخبار، فتكون أخبار «مَن بلغه» حاكمة على الأدلّة الّتي دلّت على اعتبار تلك الشروط في أخبار الآحاد[1].

إلى غير ذلك من التصرّفات والتأويلات البعيدة عن ظواهر تلك المرويّات ؛ لأنّ المعنى الظاهر منها لايتعدّى الاحتمال الأوّل، ولكن الأخذ بها يتوقّف على صدورها عن النبي ﷺ أو الإمام عليه السلام[2].

وشدّد السيد الحسني نكيره على أسانيد أحاديث «من بلغ» بقوله: وقد ذكرنا أنّ أسانيدها لم تتوفّر فيها الشروط المطلوبة، وأنّها من صنع القصّاصين والوعّاظ ؛ ليؤكّدوا بها مرويّاتهم في الترغيب والترهيب الّتي يستدرّون بها عطف الناس وهباتهم.

---

(١) أنظر التقريرات في الأصول العمليّة للشيخ محمّد علي الكاظمي: ١٥٠.

(٢) الموضوعات في الأخبار والآثار: ١٧٢.

ثم إنّه فسّر البلوغ في أخبار من بلغ بالبلوغ من طريق معتبر لا كل بلوغ فقال: وعلى تقدير صحّتها، فالبلوغ الّذي أرشد النبيﷺ أو الإمامعليه السلام إلى الأخذ به هو البلوغ الّذي تطمئنّ إليه النفس كما ذكرنا.

أقول ذلك في حين أنّي لا أستبعد بعض مرويّات القصّاصين والوعّاظ وغير الموثوقين، وإن لم تكن مستوفية للشروط المطلوبة في الراوي والرواية، إذ ليس كلّ ما يرويه غير الموثوق في دينه مكذوباً لجواز أن يصدق الكاذب أحياناً.

ثمّ بيّن الآثار السلبيّة المستتبعة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال بقوله: ولكنّ الّذي أدّعيه أنّ الأخذ بجميع مرويّاتهم، واعتبارها في مستوى الصحيح ولو من حيث ترتيب الآثار عليها، كماهو المستفاد من أخبار: «مَن بلغه» مع العلم بأنّ أكثرها مكذوبة عليه، أو مبالغ فيها بنحو لا يستسيغه العقل، ولا يقرّه منطق الشرائع والأديان، وجعلها في هذا المستوى يشجّع الكَذَبة والمرتزقة من الوعّاظ على المتاجرة بالدين، واستغلال المستضعفين.

وفي الوقت ذاته ربّما يخدّر السامع عن العمل ويبعث عن نفسه روح الاتّكال على الثواب الموعود به عندما يسمع: أنّ الدمعة الّتي لا تزيد عن جناح بعوضة إذا خرجت من عينه حزناً على ما أصاب أهل البيتعليهم السلام يغفر الله له بسببها جميع ذنوبه ولو كانت مثل زَبَد البحر، كما جاء في رواية علي بن إبراهيم عن الإمام جعفر بن محمّدعليه السلام .

وهل يرجو المستضعف من عوام الناس غير الجنّة الّتي وعد الله بها عباده المتّقين العاملين بأوامره والمنتهين عن نواهيه، فإذا أهدى له القصّاصون على صلاة ركعتين يصلّيهما في ليلة من ليالي شهر رمضان ألف ألف حسنة، وقصوراً في الجنّة من الزبرجد، والياقوت، وعشرات الجواري، والحور، كلّ جارية مقعدها ميل في ميل، كما

جاء في بعض المرويات المنقولة الّتي تصف الحور العين، وتمحو من سجلّه آلاف السيّئات، فلماذا يجهد نفسه بعد ذلك في الطاعات واجتناب السيّئات؟ ![1].

وشرع بعد ذلك في بيان أسباب الوضع في الأحاديث عند الإماميّة ـ حسب رأيه ـ قائلاً: وعلى كلّ حال فلقد مضى القصّاص يتحرّك بنحو آخر منذ القرون الأُولى، وبخاصّة عند الشيعة بعد أن اجتاحتهم تلك الهزّات العنيفة، والنكبات القاسية، من واقعة الطف إلى غيرها من الجرائم الّتي صبغت الأرض بدماء الأولياء الصلحاء والأبرياء في العصرين الأموي والعبّاسي.

فأضاف الوعّاظ القصّاصون من خطباء المنابر إلى تلك النكبات عشرات القصص من صنع الخيال تمثّل تلك الروح الإجراميّة الّتي كانت تُسَيِّر أولئك الحاكمين الّذين قتلوا وشرّدوا الملايين من الأبرياء والصلحاء باسم الإسلام الّذي لم يعرف التاريخ أرحم منه للأبرياء، وأشدّ نقمة على الظلم والطغيان.

وما زال القصّاص يتحرّك ويتطوّر بأُسلوب جديد حتّى عصرنا الحالي.

ومهما كان الحال فلا أكون مغالياً إذا قلت: إنّ الكثير من المتديّنين من عوام الشيعة والسنّة يفعلون الكثير من المنكرات والمعاصي، ويعتقدون بأنّ زيارة الحسين ﷺ والبكاء أو التباكي عليه كما جاء في بعض المرويّات والأعمال المأثورة في شهر رمضان وغيره، توفّر عليهم ممارسة الالتزام بالطاعات، واجتناب الشهوات، اعتماداً على مرويّات الوعّاظ والقصّاصين، وأحاديث «مَن بلغه ثواب

---

(١) الموضوعات في الآثار والأخبار: ١٧٣.

من الله على عمل فعمل ذلك العمل التماس ذلك الثواب أوتيه، وإن لم يكن الحديث كما بلغه»[1].

ثم تنازل السيد عن ادعائه الصارخ مصرحاً بوسعة رحمة رب العزة قائلاً: ولا أريد من ذلك أن أضع حدّاً لعطاء الله وعفوه وكرمه، وحدّاً لمحتويات الجنّة وخيراتها، ونعيمها، وملذّاتها، بما تحيط به عقولنا، وتصل إليه أفهامنا ومداركنا، ولا أريد أن أستكثر ثواب الزيارات والأعمال الصالحات.

لا أريد ذلك ؛ لأنّ كرمه فوق حدود التصوّر، وخزائنه لا ينقصها العطاء وعفوه يتّسع لجميع الناس، ولا يحيط بجنّاته ومحتوياتها إلاّ مَن أحاط بقدرته وعلمه، وهذا ما لم يتيسّر لأحد من الناس كائناً مَن كان.

وإنّما الّذي أريد أن أقوله: إنّ القرآن الكريم الّذي وضع أُصول الإسلام وفروعه، وحثّ على الطاعات والأعمال الصالحات، ووعد المطيعين والعاملين جنّات فيها ما تشتهي الأنفس، وتلذّ الأعين، ولم يحدّد أنواع تلك الملذّات والخيرات، قد توعّدهم في الوقت ذاته بالعقوبة الصارمة والعذاب الأليم، وصوّر لهم جهنّم وأهوالها، ومخاطرها.

كما صوّر لهم الجنّة، ونعيمها، وخيراتها، وترك الإنسان بين اليأس والأمل حتّى لا يترك ما عليه اتّكالاً على عفوه ورحمته، ولا يقف مكتوف اليدين بمجرّد إنّه عصاه في بعض الأعمال يائساً من قبوله إذا رجع لطاعته، بل فتح له باب التوبة ومهّد له طريق العودة ووعده أجراً عظيماً وجزاءاً كريماً[2].

---

(١) وسائل الشيعة ١: ٨١، أبواب مقدمة العبادات: ب ١٨ ح ٧.

(٢) الموضوعات في الآثار والأخبار: ١٧٥.

واستدلّ السيّد الحسني على حصول الوضع والكذب في فضائل الأعمال بقوله: لقد ألمحت بعض الآيات والنصوص عن الرسول ﷺ والأئمة ﷺ إلى أنّ الله سبحانه قد يضاعف الجزاء على الأعمال الصالحات.

ولكن لم يرد في آية من آيات الكتاب، ولا في حديث صحيح عن الرسول ﷺ أو الأئمة ﷺ أنّ عملاً واحداً من أعمال الخير مهما كان نوعه يغفر الذنوب جميعها، ولو كانت كزَبَد البحر، وعدد الرمل والحصى، كما جاء في أحاديث القصّاصين والوعّاظ الّتي نسبوها إلى الرسول ﷺ والأئمّة الهداة الميامين ﷺ.

وهل يجوز على الرسول العظيم ﷺ أن يقول لابنته فاطمة سيّدة النساء: (**اعملي يا فاطمة فلن أُغني عنك من الله شيئاً**)، ويقول في الوقت ذاته لمَن حضر معه وقعة بدر من المسلمين: **إعملوا ما شئتم فإنّ الله قد غفر لكم؟!**».

ثمّ شرع في بيان دليله العقلي على الوضع والكذب في أحاديث فضائل الأعمال قائلاً: «وهل يجوز على مَن قال: (إنّ الحديث إذا لم يوافق العقل والكتاب فليس من أحاديثنا، وهو مدسوس علينا).

هل يجوز عليه أن يقول ذلك، ثمّ يخبر عن نساء الجنّة بأنّ مقعد الواحدة منهنّ ميل في ميل؟!.

وإذا كان مقعدها يحتاج إلى هذه المساحة العريضة الواسعة، فيجب أن يبلغ طولها ضعفَي هذه المساحة على أقلّ التقادير، ولا بدّ وأن يخلق الله لهنّ رجالاً بهذا الطول والعرض، أو يحشر الله المؤمنين بغير أجسامهم الّتي كانوا بها في الدنيا ليتمّ التجانس بينهما.

إنّ الإسلام بعيد عن السخف والخرافات بُعد الخير عن الشر،

والحق عن الباطل، ولكنّ أعداء الإسلام الّذين لم يجدوا في مبادئه وأصوله وتشريعاته ما ينفذون منه إلى أهدافهم وأغراضهم الدنيئة، أدخلوا بين مرويّاته هذه الأساطير وأمثالها لإثارة الشبهة والتشكيك وإبرازه على غير واقعه.

ومجمل القول: إنّ الكذب في الحديث قد انطلق مع خيال الإنسان إلى أبعد الحدود فشمل جميع النواحي والجهات.

فقد وضع القصّاصون والوعّاظ أعداء الإسلام والحكّام وقادة الفرق والأحزاب في كلّ موضوع من المواضيع عشرات الأحاديث، ومئات الغرائب والقصص، وفي الحلال والحرام وضع زنديق واحد أربعة آلاف حديث، وهو ابن أبي العوجاء، كما اعترف عن نفسه حينما عرضه جلاّد المنصور على السيف.

وجاء عن عمر بن سعيد إنّه قال: «لقد وضعت في أخبار جعفر بن محمّد اثني عشر ألف حديث».

كما اعترف غيره بأقلّ من هذا المقدار أو أكثر، حسبما يستفاد من إحصاء أكاذيب الوضّاعين، ومع أنّ الباحث أينما اتّجه في مجاميع الأحاديث السنّيّة والشيعيّة يجد الموضوع إلى جانب الصحيح في كلّ باب من الأبواب.

إلاّ أنّ الموضوعات في الفضائل والمثالب والترغيب والترهيب قد بلغت الحدّ الأقصى في غرابتها، وبُعدها عن منطق الإسلام والأخلاق.

هذا النوع من الموضوعات قد استخدمه الحكّام وأعداء الإسلام لأغراضهم الهدّامة، واستخدمه المرتزقة والقصّاص للاستجداء.

ولا يزال المسلمون يعانون من آثاره السيّئة الّتي مكّنت بينهم

العداوة والبغضاء وفرّقتهم شيعاً وأحزاباً[١].

ونستنتج من خلال كلام السيّد هاشم معروف الحسني الأمور التالية:

الأوّل: إنّ قاعدة «التسامح في أدلّة السنن» مُستَخرَجة من أحاديث (مَن بلغه ثواب على عمل).

الثاني: إنّ أحاديث (مَن بلغ) لم تتوفّر فيها شروط العمل بالرواية، لأنّ بينهم مَن هو متهم في دينه، ومنهم مَن هو مجهول الحال.

الثالث: إنّه توجد بين أحاديث (مَن بلغ) رواية صحيحة عند المحدّثين، وهذه مردودة بنظره ؛ لمخالفتها لكتاب الله والخبر المقطوع الصدور.

الرابع: لو سلّمنا صدور أخبار (مَن بلغ) فإنّ المراد من الروايات هو البلوغ بالطرق الّتي تطمئن إليها النفس لا كل بلوغ وبأي طريق كان.

الخامس: إنّ كلّ الاحتمالات الّتي ذكروها لأخبار (مَن بلغ) بعيدة عن الواقع ؛ لأنّ المقصود بالبلوغ هوالبلوغ الّذي تطمئن إليه النفس.

السادس: إنّ السيد الحسني يدعي أنّ الفقهاء يعتبرون الأحاديث الضعيفة في الترغيب والترهيب بمنزلة الصحيحة وهو لا يقبل ذلك.

---

(١) الموضوعات في الآثار والأخبار لهاشم معروف الحسني: ١٦٩ ـ ١٧٦.

تنبيه:

المؤلفات في الأحاديث الموضوعة

بعد أن اتّضح لك ممّا تقدم دعوى حصول الوضع في أحاديث فضائل القرآن الكريم، ودعوى الإجماع على وضع الأحاديث في ذلك، وأقوال العلماء في المقام، لابأس بأن نقول: إنّه قد تصدّى جماعة من العلماء في تصنيف كتب جُمعت فيها الأحاديث الموضوعة والضعيفة والمعلولة المنسوبة إلى رسول الله ﷺ.

وتتجلّى ثمرة الجهود العظيمة الّتي بذلها العلماء من أجل حفظ الحديث في تخليصه من الموضوع، في الكتب القيّمة الّتي صنّف الأئمّة والأعلام في أسماء الصحابة وفي تواريخ الرجال وأحوالهم، وفي طبقات الرواة، وفي معرفة الأسماء، والكنى، والألقاب، والأنساب، وفي الجرح والتعديل، وفي الوضّاعين والموضوعات، وهي ثروة علميّة ضخمة تزيد على نيف وخمسين ومائتي مؤلَّف.

ويهمّنا في هذا المقام أن نذكر كتب الموضوعات وتبلغ نحو أربعين مؤلّفاً، أشهرها:

١ ـ **الأباطيل**: للحافظ الحسن بن إبراهيم الجوزقاني، المتوفّى سنة ٥٤٣ هـ، وهو أوّل مَن صنّف في الأحاديث الموضوعة، وتبعه ابن الجوزي، المتوفّى سنة ٥٩٧ هـ.

٢ ـ **الموضوعات الكبرى**: لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (٥٠٨ ـ ٥٩٨ هـ) طبع في ثلاث مجلّدات نشر دار الفكر للطباعة والنشر بيروت ـ لبنان، ضبط وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان.

٣ ـ الباعث على الخلاص من حوادث القصّاص: للحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي (٧٢٥ ـ ٨٠٦ هـ)، وقد لخّصه السيوطي في كتابه «تحذير الخواص من أكاذيب القصّاص» في الفصل التاسع منه، واستدرك عليه.

وقد طُبع كتاب السيوطي سنة ١٣٥١ هـ، بمصر.

٤ ـ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: للحافظ المؤرّخ محمّد بن عبد الرحمن السخاوي (٨٣١ ـ ٩٠٢هـ)، رتّبه على حروف المعجم كما رتّبه على الأبواب، طُبع في دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، صحّحه وعلق عليه عبد الله محمد الصديق من علماء الأزهر.

٥ ـ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للحافظ جلال الدين السيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١ هـ)، طُبع أكثر من مرّة والطبعة الموجودة في مكتبتنا لدار المعرفة بيروت.

٦ ـ الفوائد المجموعة في بيان الأحاديث الموضوعة: لمحمّد بن يوسف بن علي الشامي صاحب السيرة، المتوفّى سنة ٩٤٢ هـ، وقد أشار إليه في سيرته.

٧ ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: لأبي الحسن علي بن محمّد «ابن عراق» الكناني، المتوفّى سنة ٩٦٣ هـ، وهو كتاب جمع فيه مؤلّفه بين موضوعات ابن الجوزي والسيوطي، فيكون الكتاب جامعاً قد زاد فيه على السيوطي في لآلئه، واستدرك عليه.

طُبع الكتاب سنة ١٣٧٨ هـ، بمصر في مجلّدين، والموجود عندنا من منشورات دار الكتب العلمية.

٨ ـ تذكرة الموضوعات: لأبي الفضل محمّد بن طاهر المقدسي، المتوفّى سنة ٩٨٦ هـ، رتّبه على حروف المعجم، وفيه يذكر الحديث، ويذكر من جرح راويه من الأئمّة، جمعه من كتب السيوطي وغيرها، طُبع بمصر سنة (١٣٢٣ هـ)

٩ ـ المصنوع في الحديث الموضوع: للملاّ علي القاري، المتوفّى سنة ١٠١٤ هـ، كما أنّ له كتاب «تذكرة الموضوعات»، وقد طُبع بالآستانة باسم «موضوعات كبير».

١٠ ـ الدرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات: للشيخ محمّد بن أحمد بن سالم السفاريني، الحنبلي، المتوفّى سنة ١١٨٨ هـ، والكتاب مجلّد ضخم.

١١ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: للقاضي أبي عبد الله محمّد بن علي الشوكاني (١١٧٣ ـ ١٢٥٥ هـ)[١]، وقد أفاد من مؤلّفات السلف، إلاّ إنّه تساهل في الحكم على بعض الأحاديث بالوضع، فأدرج فيه بعض الأحاديث المقبولة.

وقد نبّه إلى هذا السيّد عبد الحي اللكنوي في كتابه «ظفر الأماني» وقد طُبع كتاب «الفوائد المجموعة» سنة ١٣٨٠ هـ، الموافق لسنة ١٩٦٠ م بمصر، وعندنا منه طبعة دار الكتاب العربي، تحقيق محمد عبد الرحمن عوفي.

١٢ ـ اللؤلؤ المرصوع فيما قيل لا أصل له أو بأصله موضوع: لأبي المحاسن محمّد بن خليل القاوقجي، المتوفىّ سنة ١٣٠٥ هـ.

١٣ ـ تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيّد

---

(١) وفي مقدمة بعض كتبه أنّ وفاته سنة ١٢٥٠ هـ.

المرسلين: لمحمّد البشير ظافر الأزهري، المتوفى سنة ١٣٢٥ هـ، والكتاب مطبوع، من منشورات دار الكتاب العربي تحقيق فواز أحمد زمرلي.

المصنّفون من الإماميّة في الأحاديث الموضوعة

إنّه قد تصدّى بعض القدماء من علماء الإمامية للتصنيف في الأحاديث الموضوعة، فألفوا رسائلا في ذلك استفادوا ثبوت الوضع لتلك الأحاديث من كلمات الأئمة من أهل بيت العصمة ﷺ .

كما أنه قد ألّف من المتأخرين المحقّق الشيخ محمّد تقي التستري كتاباً سمّاه «الأخبار الدخيلة»، وقال في أوّله: «وبعدُ، فهذه فوائد جليلة، وفوائد نبيلة، وتحقيقات رشيقة، وتدقيقات أنيقة، في آثار حصل فيها التحريف، وفي أخبار وقع فيها الجعل، وفي أدعية محرّفة، وأدعية مجعولة، وسمّيته بالأخبار الدخيلة»[1]، وقد جعله في بابين:

الباب الأول: باب في المحرّفات.

الباب الثاني: باب في الموضوعات.

وجعل الباب الأوّل اثني عشر فصلا ؛ وجعل الباب الثاني أربعة فصول، ثمّ ألحقه بملحق، وأردفه ثالثاً بمستدرك للملحق، فصار الناتج: ثلاثة مجلّدات، وموضوعاته ومحلّ بحثه غريب عمّا نحن بصدده، أي: البحث في الأحاديث الموضوعة الواردة في فضائل القرآن وإن كان العنوان يوهم الاتّحاد.

كما إنّه قد ألّف السيّد هاشم معروف الحسني كتاباً سمّاه

---

(١) أنظر مقدّمة كتابه «الأخبار الدخيلة».

«الموضوعات في الآثار والأخبار» وقد عرض فيه دراسة للحديث النبوي، ولكيفيّة وزمان تدوينه، ثمّ شرع بعد ذلك في دراسة الحديث المكذوب المنسوب إلى مصدر الشريعة، وبيّن علل الكذب والوضع.

كما إنّه عرض أمثلة للحديث الموضوع في مجالات كثيرة ـ منها ما نقلناه عنه سابقاً ـ مستبعداً صدور بعض ما ينسب إلى الرسول ﷺ، أو إلى الأئمّة ﷺ.

ولا بأس بالإشارة إلى أنّ فقهاء الإمامية قد أشاروا في كتبهم إلى الأحاديث الموضوعة، ولا يهمنا ملاحقة ذلك لعدم ربطه بما نحن فيه.

وبعد هذا الفصل الطويل في الحديث عن الدليل الثاني من أدلّة المانعين عن العمل في أحاديث فضائل القرآن الكريم، نعود إلى ذكر دليلٍ آخر على عدم جواز العمل بها، فنقول:

الدليل الثالث
على عدم جواز العمل بأحاديث فضائل القرآن

١ ـ الوصف بالإرسال.

إنّ الكثير من الأحاديث الواردة في فضائل القرآن الكريم عن الرسولﷺ موصوفة بالإرسال، ويُراد بالحديث المرسل أحد معنيين:

الأوّل: المُرسَل بالمعنى الخاص: وهو كلّ حديث أسنده التابعي إلى النبيﷺ من غير ذكر الواسطة، كقول سعيد بن المسيّب: قال رسول اللهﷺ كذا، أو سمعت رسول اللهﷺ يقول كذا.

قال الشهيد في البداية: «وهذا هو المعنى الأشهر له عند الجمهور، وقيّده بعضهم بما إذا كان التابعي المرسِل كبيراً: كابن المسيّب، وإلاّ فهو منقطع، واختار جماعة منهم معناه العام الّذي ذكرناه»[١].

الثاني: المُرسَل بالمعنى الخاص: وهو كلّ حديث حُذفت رواته أجمع أو بعضها، واحد أو أكثر، وإن ذُكِر الساقط بلفظ مبهم: كبعضٍ، وبعض أصحابنا دون ما إذا ذُكر بلفظ مشترك، فالمرسَل بهذا الاعتبار يشمل المرفوع، والموقوف، والمعلّق، والمنقطع،

(١) البداية: ٤٧ و٤٨، وفي طبعة أخرى ١: ١٣٩.

والمعضل[١].

وقال في البداية: «المرسَل: ما رواه عن المعصوم مَن لم يُدركه».

ثمّ قال: «والمراد بالإدراك هنا: هو التلاقي في ذلك الحديث المحَدَّث عنه بأن رواه عنه بواسطة وإن أدركه، بمعنى اجتماعه معه به ونحوه».

ثمّ قال: «وبهذا المعنى يتحقّق إرسال الصحابي عن النبيﷺ بأن يروي الحديث عنه بواسطة صحابي آخر، سواء كان الراوي تابعيّاً أم غيره، صغيراً أم كبيراً، وسواء كان الساقط واحداً أو أكثر، وسواء كان بغير واسطة بأن قال التابعي: قال رسول اللهﷺ مثلاً، أو بواسطة نسيها بأن صرّح بذلك، أو تركها مع علمه بها، أو أبهمها كقوله: عن رجل، أو عن بعض أصحابنا، ونحو ذلك»[٢].

ومن هذا البيان تبين أن الحديث المرسل لم يقطع بصدوره من الرسولﷺ ولا من أحد أولاده المعصومينﷺ لحذف الواسطة بين الراوي وبين المعصوم، وما كان كذلك كيف يعتمد عليه في أمور الدين من غير فرق بين الفرائض والسنن، علما أن الكثير من أحاديث فضائل القرآن قد وصلت إلينا بصورة مراسيل.

---

(١) لتوضيح هذه الاصطلاحات يراجع تدريب الراوي ١: ١٩٦، فتح المغيث للسخاوي ١: ٦٧.

(٢) وللتوسعة في البحث عن الحديث المرسَل تُلاحظ المصادر التالية: تدريب الراوي ١: ١٩٦، أصول الحديث: ٣٣٧، فتح المغيث للسخاوي ١: ٦٧، معرفة علوم الحديث: ٢٥، وصول الأخيار: ٩٢، قواعد التحديث: ١٣٣، شرح النخبة: ١٧، الرواشح السماوية: ١٧٣، علوم الحديث: ١٦٨.

ب ـ الوصف بالرفع.

إنّ بعض الأحاديث الواردة في فضائل القرآن الكريم موصوفة بالرفع، والمقصود بالمرفوع: هو ما أُضيف إلى المعصوم ﷺ من قول بأن يقول في الرواية: إنّه قال كذا، أو فعل كذا، أو أقرّ بكذا كما جاء في البداية[١].

قال السخاوي في شرح الألفيّة: «وهذا الحديث يكون مرفوعاً سواء أضافه إليه صحابي أو تابعي أومَن بعدهما حتّى يدخل فيه قول المصنّفين ولو تأخّروا»[٢].

وقيل: «المرفوع: هو ما أخبر به الصحابي عن فعل النبي ﷺ، أو قوله، وخرج بذلك المرسَل».

وقد قال به الخطيب في كفايته، وحكاه السيوطي في تدريبه، والسخاوي في فتح المغيث[٣].

ج ـ الدخول تحت بقيّة أقسام الحديث الضعيف.

إنّ جملة من الأحاديث الواردة في فضائل القرآن الكريم داخلة تحت أقسام الحديث الضعيف: كالموقوف، والمقطوع، والمضمر، والمعضَل، والمدلَّس، والمضطرب والمقلوب.

وقد أعرضنا عن ذكر شرح وتفصيلٍ لهذه المفردات ؛ لأجل كون أغلب الابتلاء الموجود في أحاديث فضائل القرآن الكريم حاصل

---

(١) أنظر البداية: ٣٠، وفي طبعة أُخرى ١: ٩٠، ولا بأس بالإشارة إلى أنه قد حصل اختلاف في المراد من المرفوع، فبعض يطلقه على ماكان سنده معتبراً، وبعض يطلقه على الحديث الضعيف، فتأمل.

(٢) شرح الألفيّة ١: ٨.

(٣) الكفاية: ٥٨، تدريب الراوي ١: ١٨٤، فتح المغيث ١: ٩٨.

بسبب دعوى الوضع ودعوى وقوع الإرسال والرفع، وقد فصّلنا الكلام فيه.

وبعد هذا البيان نقول: قال جماعة من علماء العامّة: «لا يجوز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً سواء في الأحكام الشرعيّة أم في فضائل الأعمال وغيرها».

وقد حكى هذا المذهب ابن سيّد الناس في عيون الأثر عن يحيى بن معين، ونسبه في فتح المغيث لأبي بكر بن العربي، وذهب إليه أيضاً مسلم في صحيحه، وعقد باباً في النهي عن رواية الضعفاء، ونسب إلى البخاري في صحيحه[١].

قال ابن حزم الأندلسي: «ما نقله أهل المشرق والمغرب، وكافّة عن كافّة، أو ثقة عن ثقة، حتّى يبلغ إلى النبي ﷺ، إلاّ أنّ في الطريق رجلاً مجروحاً بكذب أو غفلة، أو مجهول الحال، فهذا يقول به بعض المسلمين، ولا يحلّ عندنا القول به، ولا تصديقه، ولا الأخذ بشيء منه»[٢].

وإطلاق كلامه صريح في عدم جواز العمل بالحديث الضعيف، الشامل لأحكام الشريعة وفضائل الأعمال.

واستُدِلّ على هذا المذهب بما مفاده: إنّ فضائل الأعمال كالفرض والحرام، الكلّ شرع.

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرحه لسنن الترمذي: «وظاهر ما ذكره مسلم في مقدّمة كتابه ـ يعني الصحيح ـ يقتضي أن لا تُروى أحاديث الترغيب والترهيب إلاّ عمّا تُروى عنه الأحكام»[٣].

---

(١) أنظر فتح المغيث ١: ٢٦٨، وتدريب الراوي ١: ٢٩٩، وقواعد التحديث: ١١٣، وصحيح مسلم ١: ٨ و٢٨.

(٢) حكاه عنه في قواعد التحديث: ١١٣.

(٣) نقلاً عن ضعيف الجامع الصغير ١٤٥.

وقال الشوكاني في كتابه «الفوائد المجموعة» ما نصّه: «إنّ الأحكام الشرعيّة متساوية الأقدام، ولافرق بينها، فلا يحلّ إذاعة شيء منها إلاّ بما يقوم عليه الحجّة، وإلاّ كان من التقوّل على الله ما لم يقل، وفيه من العقوبة ما هو معروف»[1].

وكلام هؤلاء الأعلام ظاهر في عدم جواز العمل بالحديث الضعيف في أمور الشريعة سواء كانت واجبة أو مندوبة.

وقال صدّيق حسن خان في مقام ردّ التساهل في أحاديث الفضائل: «وقد أخطأ مَن قال: إنّه يجوز التساهل في الأحاديث الواردة في فضائل الأعمال، وذلك لأنّ الأحكام الشرعيّة متساوية الأقدام، لا فرق بين واجبها ومُحرَّمها، ومسنونها ومكروهها ومندوبها، فلا يحلّ إثبات شيء منها إلاّ بما تقوم به الحجّة، وإلاّ فهو من التقوّل على الله ﷻ بما لم يقل، ومن التجرّي على الشريعة المطهّرة بإدخال ما لم يكن منها فيها.

وقد صحّ تواتراً: أنّ النبي ﷺ قال: (مَن كذب علي متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار)[2]، فهذا الكذّاب الّذي كذب على رسول الله ﷺ محتسباً للناس بحصول الثواب لم يربح إلاّ كونه من أهل النار[3].

ثمّ استمرّ في بيان مقصده قائلاً: وأمّا الّذي يقرأ القرآن ولا يعرف معناه كالعوام، فالأجر على تلاوة القرآن ثابت، لكنه إذا كان

---

(١) الفوائد المجموعة: ١٠٠.

(٢) سنن البيهقي ٣: ٢٧٦، ج ٤: ٧٢، عيون أخبار الرضا ﷺ ١: ٢١٢، كمال الدين: ٦٠، وسائل الشيعة ١: ١٥، وج ١٢: ٢٤٩ ح ٥.

(٣) صحيح البخاري ١: ٢٨، وانظر إلى ما كتبه السيوطي حول هذا الحديث حيث جمع له أكثر من سبعين رواية في كتابه «تحذير الخواص من أكاذيب القصّاص» وقد صدر بتحقيق د. محمّد الصبّاغ.

يتدبّر معانيه ويمكنه فهمها، فأجره مضاعف، وأمّا أصل الثواب بمجرّد التلاوة فلا شك فيه، والله سبحانه لا يضيع عمل عامل، وتلاوة القرآن كتابه سبحانه من أشرف الأعمال لفاهم ولغير فاهم، وإذا أضاع أحد ما اشتمل عليه القرآن من الأحكام أثم من جهة الإضاعة لا من جهة التلاوة والله أعلم[(١)].

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: «لا فرق بين الأحكام وفضائل الأعمال ونحوها في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة، بل لا حجّة لأحد إلاّ بما صحّ عن الرسول ﷺ من حديث صحيح أو حسن»[(٢)].

(١) فتح البيان ١: ٢٧ و٢٨.

(٢) الباعث الحثيث: ٩٣، وألفية السيوطي بشرح الشيخ أحمد محمد شاكر: ٩٥.

الدليل الرابع
في الصحاح والحسان كفاية

إنّ في الأحاديث الصحاح والحسان مندوحة وكفاية عن الأحاديث الضعيفة، أي: أنّ الأحاديث الصحاح والحسان في غاية الكثرة إلى درجة لا نحتاج في مقام العمل للحديث الضعيف.

وعلى هذا: فالمقصود أنّ الأحاديث الصحاح والحسان موجودة، سواء في الأحكام الشرعيّة أو في فضائل الأعمال، وما دامت هذه الأحاديث موجودة وبكثرة، فإنّه لا موجب للالتجاء إلى الأحاديث المكذوبة والموضوعة والضعيفة في فضائل الأعمال.

وبالنتيجة: فلا يجوز العمل بأحاديث فضائل القرآن الكريم إلاّ إذا ثبتت صحّة صدورها عن الرسول ﷺ.

الدليل الخامس
الحديث الضعيف يُفيد الظنّ المرجوح

إنّ الحجّة بعد القرآن الكريم هو الحديث الّذي يثبت أو يغلب على الظن ثبوته، والحديث الضعيف ليس كذلك، فالأخذ به زيادة في الدين بغير بيّنة.

قال الشيخ ناصر الدين الألباني: «وهذا الّذي أُدين الله به وأدعو الناس إليه: إنّ الحديث الضعيف لايُعمل به مطلقاً، لا في الفضائل والمستحبّات، ولا في غيرها؛ وذلك لأنّ الحديث الضعيف إنّما يفيد الظنّ المرجوح بلا خلاف أعرفه بين العلماء.

وإذا كان كذلك فكيف يُقال بجواز العمل به، والله ﷻ قد ذمّه في كتابه العزيز بقوله: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾[1]، وقال تعالى أيضًا: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾[2]، وقال رسول الله ﷺ: (إيّاكم والظنّ، فإنّ الظنّ أكذب الحديث)[3].

وقال ابن تيميّة في القاعدة الجليلة: «ولا يجوز أن يُعتمد في

---

(١) النجم: ٢٨.

(٢) الأنعام: ١١٦، يونس: ٦٦، النجم: ٢٨.

(٣) الجامع الصغير ١: ٤٤٧ ح ٢٩٠١، كنز العمال ١٦: ٨٦ ح ٤٤٠٢٦، كشف الخفاء ١: ٢٧٥ ح ٨٦٧.

الشريعة على الأحاديث الضعيفة الّتي ليست صحيحة ولا حسنة».

ثمّ عقّب كلامه مبيّناً نظريّة أحمد بن حنبل في العمل بالحديث الضعيف الوارد في فضائل الأعمال قائلاً: «لكنّ أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوّزوا أن يُروى في فضائل الأعمال ما لم يعلم أنّه كذب، وذلك أنّ العمل إذا علم أنّه مشروع بدليل شرعي، وروي في فضله حديث لا يعلم إنّه كذب، جاز أن يكون الثواب حقّاً».

ثمّ شرع ابن تيميّة في الردّ على نظريّة أحمد بن حنبل بقوله: «ولم يقل أحد من الأئمّة إنّه يجوز أن يجعل الشيء واجباً ومستحبّاً بحديث ضعيف، ومَن قال هذا فقد خالف الإجماع»[1].

وبالنتيجة فهؤلاء وأتباعهم لا يرون مجالاً للعمل بالحديث إذا كان في سنده ضعف، سواء في أحكام الشريعة أو في فضائل الأعمال.

إن قلت: صحيح أنّ الحديث الضعيف لا يُعمل به لا في الأحكام ولا في الفضائل؛ لأجل عدم إفادته الظن الحجّة، إلاّ أنّنا نقول بإمكان تقوية السند وإفادته الظن؛ لأجل ما اشتهر بين العلماء من أنّ تعدّد طرق ورود الحديث وأسانيده تقوّيه وتصحّح سنده وتجعله مفيداً للظنّ المعتبر.

وعلى هذا البيان يمكن القول بجواز العمل بأحاديث فضائل القرآن الكريم لتعدّد طرق ورود أحاديثها.

قلت: إنّ القول بكون تعدّد طرق ورود الحديث تقوّي الحديث الضعيف، وإن كان قد ورد في لسان أعاظم العلماء، إلاّ أنّ هذا

---

(١) قواعد في أصول التفسير: ٨٢.

الكلام لم يرد في كتابٍ ولا سنّة معتبرة، وإنّما هو مسألة محدثة غير مطّردة في كل الأخبار الواردة.

وإلى هذا الكلام أشار العلاّمة السيّد محمد رشيد رضا بقوله: «يقول المحدّثون في بعض الأحاديث ـ حتّى الّتي لم يصحّ لها سند: إنّ تعدّد طرقها يقوّيها، وهي قاعدة للمحدّثين لم يشر إليها الله ﷻ في كتابه، ولا ثبتت في سنّة عن رسولهﷺ، وإنّما هي مسألة نظريّة غير مطّردة، فتعدّد الطرق في مسألة مقطوع ببطلانها شرعاً كمسألة الغرانيق، أو عقلاً لا قيمة له؛ لجواز اجتماع تلك الطرق على الباطل»[1].

---

(١) نقله في أضواء على السنّة المحمّديّة: ٢٩٥.

الدليل السادس
عدم جواز العمل بكلّ حديث ورد إلينا

إنّ الدين الإسلامي الحنيف لم يوجب علينا ولم يجز لنا أن نأخذ بكلّ حديث حملته كتب الأخبار أخْذَ تسليم وإذعان، ولم يفرض علينا أن نصدّق الأخبار بتمامها، وأن نعتقد بها اعتقاداً جازماً، بل إنّ الّذي يجب التصديق به، والعمل به هو ما قد ثبت صدوره بخبر قطعي الصدور، واضح الدلالة، أو ثبت صدوره بخبر ظنّي الصدور بظنٍّ معتبر قد أيّده وأقرّه الشارع المقدّس، مضافاً إلى اشتراط وضوح الدلالة.

وأمّا الخبر غير المعتبر سنداً، فإنّه داخل تحت آية: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾[1]، وما كان هذا حاله يُطرح ولا يُعمل به.

وإنّ العمومات المانعة عن العمل بغير علم مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾[2] وغيرها من الروايات الشريفة تمنع عن العمل بالخبر الّذي لم يثبت صدوره، وهذا المنع شامل لأحاديث الوجوب والحرمة، ولأحاديث الاستحباب والكراهة، ولأحاديث الفضائل وغيرها.

---

(١) النجم: ٢٨.

(٢) الإسراء: ٣٦.

وعلى هذا فلا يجوز العمل بأحاديث فضائل القرآن الكريم ؛ لعدم حصول العلم «القطع» بصدورها عن الشريعة.

وإنّ الفقهاء اعتبروا شروطاً معيّنة معلومة للعمل بخبر الواحد على الإطلاق، من غير تفصيل بين أحاديث الأحكام الشرعيّة وبين أحاديث الفضائل وغيرها، ولما كانت هذه الشروط غير متوفرة في أحاديث فضائل القران كان الحكم عليها بالضرب على الجدار.

الدليل السابع
مقتضى الاحتياط

وإنّ الاحتياط يقتضي ترك العمل بالحديث الضعيف بقصد القربة سواء كان في الأحكام الشرعيّة أم في فضائل الأعمال ؛ لاحتمال كونه من التشريع المحرَّم، بمعنى أنّ الاحتياط يقول: اترك العمل بالحديث الضعيف خوفاً من الوقوع في البدعة المنهي عنها في الشرع.

إنّ الفعل الّذي دلّ الخبر الضعيف عليه كما يُحتمل رجحانه وترتّب الثواب عليه، كذلك يحتمل مرجوحيّته وقبحه، فيكون من البدع، وترك البدعة أولى من فعل السنّة، بل إنّ تارك العمل بالخبر الضعيف مأمون بخلاف العامل به، فإنّه محتمل للمخالفة ومتعرّض للندامة.

هذه مجموع الأدلّة الّتي استُدلّ بها، أو يمكن أن يُستدلّ بها على عدم جواز العمل بالأحاديث الواردة في فضائل القرآن الكريم، وكانت النتيجة عدم الإنصات لما يُروى في هذا المجال، بل الاحتياط يقتضي الترك ؛ خوفاً من الوقوع في التشريع المحرَّم.

إرشاد:

أرجو من القارئ العزيز ألا يكتفي بقراءة أدلة المانعين عن

العمل بأحاديث فضائل القرآن، فإن فيها ما فيها من إشكالات ونقاط ضعف، يراها القارئ عند مطالعته لأدلة المجوزين للعمل بها، فإننا قد وصلنا إلى نتيجة جواز العمل بها فإنه غنيمة الدنيا والآخرة.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

أدلّة المجوزين

للعمل بأحاديث
فضائل القرآن الكريم

الدليل الأوّل
إبطال دعوى وضع أحاديث فضائل القرآن

الدليل الثاني
تقوية الحديث الضعيف بأُمور

الدليل الثالث
قيام الإجماع والشهرة

الدليل الرابع
عمل العلماء وسيرتهم

الدليل الخامس
أخبار (مَن بلغ)

أدلّة المجوّزين للعمل
بأحاديث فضائل القرآن الكريم

قد تقدّم في البحث السابق عرضاً مفصّلاً للأدلّة الّتي استُدلّ بها أو يمكن أن يستدلّ بها المانع عن العمل بأحاديث فضائل القرآن الكريم الواردة عن رسول الله ﷺ.

ونحن نستعرض في هذا البحث الأدلّة الّتي استدلّ أو يمكن أن يستدلّ بها المجوّزون للعمل بأحاديث فضائل القرآن الكريم، فنقول وعليه التوكّل وبه الاستعانة:

الدليل الأوّل:

إبطال دعوى وضع أحاديث فضائل القرآن

إنّ العلّة الكبرى في المنع عن العمل بأحاديث فضائل القرآن حسبما ذكرناه في البحث السابق هي الاتّهام بالوضع، والحق مع المانع عن العمل بها لو ثبت الوضع.

إلاّ أنّنا نقول: قد حصل إفراط جاوز حدّه في تشخيص الأحاديث الموضوعة، أنّه يحق لنا القول: إنّه ليس كلّ ما قيل إنّه موضوع هو كذلك، بل سيرى القارئ العزيز أنّ كثيراً من الأحاديث الّتي رُميت بالوضع قد ثبت صدورها وصحّة إسنادها إلى رسول الله ﷺ

وبطرق متعدّدة، خصوصاً تلك الأحاديث المشتهرة في فضائل آية الكرسي وسورة الفاتحة وسورة التوحيد وسورة الكافرون وغيرها.

وعلي هذا، فلابدّ من التوقّف والتأمّل، ومراجعة أقوال العلماء في مسألة الأحاديث الموضوعة والكتب المؤلّفة في ذلك، ولنفرد لذلك عنواناً باسم:

نقد المجامع الحديثيّة المؤلّفة في الموضوعات

إنّ رمي الكثير من الأحاديث بالوضع ـ وبالخصوص تلك الواردة في سنن ومستحبات وأعمال القرآن ـ أثار في النفس تحمّساً وأوجد دافعاً في معرفة أصل وأساس هذه الدعوى التي لا يوجد مسوغ شرعي لقبولها.

وبعد التتبع وجدنا أنّ من أقدم الكتب المختصّة بعزل الأحاديث الموضوعة عن غيرها كتاب الأباطيل لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم بن الحسين الجوزقاني المتوفى سنة ٥٤٣ هـ، وكتاب الموضوعات لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، المتوفى سنة ٥٩٧ هـ، وكان أكثر ما فيه مأخوذاً من كتاب «الأباطيل» لابن الجوزقاني.

ولما كان الأمر كذلك لا بأس ببيان مختصر حول كتاب الأباطيل فنقول ومن الله سبحانه وتعالى المنة: كتاب الأباطيل لأبي عبدالله الحسين بن إبراهيم بن الحسين الجوزقاني المتوفى سنة ٥٤٣ هـ[١].

ونقل المناوي عن طبقات الحفاظ، فقال: الحسن بن إبراهيم بن حسين بن جعفر الهمداني، مصنف كتاب الأباطيل، وهو محتوٍ على

---

(١) قال شعيب الأرنؤوط في هامش سير أعلام النبلاء: وقد نسبه الشيخ الألباني لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني المتوفى سنة ٢٥٩ هـ، وتابعه سزكين، وهو وهم، أنظر سير أعلام النبلاء ١: ٨.

أحاديث موضوعة وواهية، طالعته واستفدت منه مع أوهام فيه.

وقد بيَّن بطلان أحاديث واهية بمعارضة أحاديث صحاح لها، وهذا موضوع كتابه، وسماه الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير.

ويذكر الحديث الواهي ويبين علته، ثم يقول: باب في خلاف ذلك، فيذكر حديثا صحيحا ظاهره يعارض الذي قبله، وعليه في كثير منه مناقشات والله أعلم بالصواب.

ثم قال المناوي: قلت: ومن قصوره أنه أورد في كتاب الزينة حديث ابن عمر رفعه في لبس الخاتم في اليمين، وفيه أنه لم يزل في يد عثمان حتى كان الدار فذهب لا يدري أين ذهب(١).

وقد أورد على تصنيف الجوزقاني إيرادات عديدة نذكر منها ما ذكره ابن حجر في الإصابة حيث جاء فيه: وروى ابن السكن وأبو أحمد بن عدي، من طريق أبي بكر الهذلي، عن الحسن، عن رافع بن يزيد أن النبيﷺ قال: «**إن الشيطان يحب الحمرة، فإياكم والحمرة، وكلَّ ثوب ذي شهرة**»(٢).

قال ابن مندة: رواه سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن رافع نحوه.

وقال الجوزقاني في كتاب الأباطيل: هذا الحديث باطل، وإسناده منقطع، كذا قال.

ثم قال ابن حجر في ذيل كلام الجوزقاني «وقوله: باطل»:

---

(١) أنظر فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي ٣: ٢٣٢.

(٢) قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٥: ١٣٠، رواه الطبراني في الأوسط، وفيه أبو بكر الهذلي وهو ضعيف. وأورده المتقي الهندي في كنز العمال ١٥: ٣١٠ ح ٤١١٦١، وابن عدي في الكمال ٣: ١١٧٢.

مردود، فإنّ أبا بكر الهذلي لم يوصف بالوضع، وقد وافقه سعيد بن بشير، وإن زاد في السند رجلاً، فغايته أن المتن ضعيف. أما حكمه عليه بالوضع فمردود.

وقد أكثر الجوزقاني في كتابه المذكور من الحكم ببطلان أحاديث، لمعارضة أحاديث صحيحة لها مع إمكان الجمع، وهو عمل مردود.

واستمر ابن حجر في بيان نقده على الجوزقاني قائلاً: وقد وقفت على كتابه المذكور بخط أبي الفرج بن الجوزي، ومع ذلك فلم يوافقه على ذكر هذا الحديث في الموضوعات(١).

وقد تلخص من هذا البيان أن ابن حجر لم يوافق الجوزقاني في رمي بعض الأحاديث بالوضع، بل يقوى إشكاله عليه، ببيان أن ابن الجوزي لم يورده في موضوعاته.

ويظهر من هذا أنه كان أشد من ابن الجوزي في رمي الأحاديث بالوضع، وإليك الآن بيان إشكال آخر على الجوزقاني، حيث جاء في القول المسدد بسند ذكره عن أبي الأسود أن رجلا حدثه أن معاذاً ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: الإسلام يزيد ولا ينقص فورث المسلم.

وقال: حدثنا مسدد، حدثنا يحيى بن سعيد، عن شعبة، عن عمرو بن أبي حكيم، عن عبد اللّه بن بريدة، عن يحيى بن يعمر، عن أبي الأسود الدؤلي أن معاذاً ﷺ أتى بميراث يهودي وأنه مسلم بمعناه انتهى.

---

(١) الإصابة لابن حجر ٢: ٣٧١، فتح الباري ١٠: ٢٥٨، وأنظر فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي ٢: ٤٤٢.

قلت: قد سكت أبو داود على هذا الحديث، فهو عنده صالح وظهر من روايته أن أبا الأسود إنما روى عنه بواسطة.

ومن ثم قال الحافظ العسقلاني في فتح الباري: إنه تعقب الحاكم تصحيحه بأن فيه انقطاعاً بين أبي الأسود ومعاذ، لكن سماعه منه ممكن.

قال: وقد زعم الجوزقاني أنه باطل وهو مجازفة[(١)].

قال: وقال القرطبي في المفهم هو كلام يحكى ولا يروى، كذا قال، وقد رواه من قدمت ذكره، فكأنه ما وقف على ذلك.

وقال في تسديد القوس بعد ما ذكر حديث معاذ: وفي الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة انتهى[(٢)].

الجوزقاني في قفص الاتهام

إن نفس الجوزقاني متهم بوضع الأحاديث، فلا يعتمد عليه في تشخيصه للموضوعات، قال الفتني في تذكرة الموضوعات في بيان بعض السنن: وفي يوم الاثنين أربع ركعات بآمن الرسول وثلاث فلاقل مرة مرة موضوع.

ثم قال: والمتهم به الجوزقاني، وهو الذي وضع هذه الصلاة كلها، وصلاة الاسبوع، ولقد كان له حظ من علم الحديث فسبحان الله من يطمس على القلوب[(٣)].

ثم إننا تعرضنا في هذا الموجز للجوزقاني، لأنه الأساس في

---

(١) فتح الباري ١٠: ٢٥٨.
(٢) القول المسدد في الذب عن مسند أحمد: ٥٧.
(٣) تذكرة الموضوعات: ٤٢.

رمي ابن الجوزي لكثير من الأحاديث بالوضع، حيث إنك علمت مما سبق أن أكثر ما في كتاب ابن الجوزي مأخوذ من كتاب الأباطيل، وقد علمت نهج تصنيف كتاب الأباطيل.

ولا بأس بالإشارة إلى أنه قد ألّف ابن الجوزي كتابه هذا على نهج تأليف المجامع الحديثيّة المعروفة، فرسم لكتابه الأبواب الموجودة في كتب أهل الحديث، ووضع تحت عناوينها الأحاديث المزعوم وضعها، فخرج كتابه باسم «الموضوعات»، وقد طُبع في ثلاثة مجلّدات[١].

قال الإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ في كتابه «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»: «إنّ من مهمّات الدين التنبيه على ما وُضع من الحديث واختُلق على سيّد المرسلين ﷺ، وقد جمع في ذلك الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي كتاباً»[٢].

ومع كلّ هذا نرى أنّ كتاب أبي الفرج بن الجوزي قد قدح فيه كثير من العلماء في أنّ فيه كثيراً من الأحاديث الّتي ادّعى وضعها، ولم يكن ثمّة دليل على وضعها، لذا ألحقها مَن بعده من المؤلّفين ممن صنف في الموضوعات بالضعيف، بل عدّها بعض أهل النقد في الحسن وحتّى الصحيح.

والآن نتعرّض لذكر أقوال العلماء في بيان حال ابن الجوزي وكيفيّة تصنيفه للكتب مع بيان حال كتابه «الموضوعات» فنقول وبالله الاستعانة:

---

(١) إلاّ أنّ الطبعة الموجودة تحت أيدينا من منشورات دار الفكر ببيروت، ضبط وتحقيق عبد الرحمان محمد عثمان في مجلدين.

(٢) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١ : ٢.

القول الأوّل:

قال الجويني المتوفى سنة ٥٩٧ هـ، في جنّة المرتاب: «إنّ ابن الجوزي وضع في كتابيه جملة وافرة من الأحاديث الصحيحة والحسان تعسّفاً، حتّى بلغت بها الحال أن أورد في الموضوعات حديثاً من صحيح مسلم[1].

وهوحديث أبي هريرة مرفوعاً: (إن طالت بك مدّة أوشكت أن ترى قوماً يغدون في سخط الله، ويروحون في لعنته، في أيديهم مثل أذناب البقر...)، وأخرجه أحمد[2] وغيره»[3]، انتهى موضع الحاجة من كلامه.

والمقصود من «كتابيه» التي وضع فيها جملة وافرة من الأحاديث الصحيحة والحسان كتاب «الموضوعات»، وكتاب «العلل المتناهية في الاحاديث الواهية».

وفي قوله: «وضع في كتابيه جملة وافرة من الأحاديث الصحيحة والحسان تعسّفاً» دلالة صريحة على إدخال أخبار كثيرة في دائرة الموضوعات، والحال أنّها تُعدّ من الأخبار الصحاح والحسان عند المتخصصين في فن نقل الحديث.

القول الثاني:

جاء عن الموقاني حسب ما رواه الذهبي عنه المتوفى سنة ٧٤٨ هـ ق في تذكرة الحفاظ: وكان ـ يعني ابن الجوزي ـ كثير الغلط فيما يصنّفه، فإنّه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره.

---

(١) صحيح مسلم ٤: ٢١٩٣.

(٢) مسند أحمد ٢: ٣٠٨ و٣٢٣.

(٣) أبو إسحاق الجويني في جنّة المرتاب: ١٣.

وقال الذهبي معقباً عليه قلت: نعم له وهمٌ كثير في تواليفه، يدخل عليه الداخل من العجلة، والتحويل من مصنَّف إلى مصنَّف آخر، ومن أن جُلّ علمه من كتب صحف، ما مارس فيها أرباب العلم كما ينبغي[1]، انتهى موضع الحاجة من كلامه.

ونحن نقول: إذا كان نظر علماء الرجال والحديث مثل الجويني، والموقاني، والحافظ الذهبي حول هذا الرجل - ابن الجوزي - هكذا، فكيف يعتمد عليه في قوله هذا الحديث موضوع، وذاك الحديث موضوع، خصوصاً مع تشخيص أئمّة الرجال من أنّ جل علمه من كتبِ صحفٍ ما مارس فيها أرباب العلم كما ينبغي.

وليس خطورة نسبة حديث رسول الله ﷺ للوضع بأقل من إدخال ما ليس من الدين في الدين فتأمل.

القول الثالث:

إنّ المتعارف بين العلماء النقد والشرح والتوضيح لكتب المتقدّمين، وهذا حاكٍ عن متانة ذلك الكتاب وقوته، فالبيضاوي ألف في التفسير ووضع على كتابه حواش متنوعة بعضها ناقدة وأخرى شارحة وحالّة لألغاز عبارته.

وهكذا نرى الزمخشري أشحن كتابه بالحواشي، وأما ماكان من الكتب غير خاضع للنقد والشرح والتوضيح فقد يكون هذا حاكٍ عن ضعف الكتاب.

إذا تمهّد لك هكذا فتعال اسمع ما قال الحافظ سيف الدين بن المجد، المتوفى سنة ٧٤٨ هـ: سمعت ابن نقطة يقول: قيل لابن

---

(١) تذكرة الحفّاظ ٤: ١٣٤٧.

الأخضر: ألا تجيب عن بعض أوهام ابن الجوزي؟

قال: إنّما يتتبّع على مَن قلّ غلطه، فأمّا هذا فأوهامه كثيرة[١].

والبصير ذو الفطنة يفهم من هذا الكلام قيمة كتب ابن الجوزي في تشخيص الحديث الموضوع والضعيف.

القول الرابع:

إن المصنفين في الأحاديث الموضوعة يدّعون حرصهم الشديد على أحاديث الشريعة الإسلامية ونحن نرى أنّ إفراطهم في عملهم أوقعهم في محذور نسبة الكذب إلى ما كان صادراً عن رسول الله ﷺ.

قال الحافظ ابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤ هـ في الباعث الحثيث: «وقد صنّف الشيخ أبوالفرج بن الجوزي كتاباً حافلاً في الموضوعات، غير أنه أدخل فيه ما ليس منه، وخرج عنه ما كان يلزمه ذكره، فسقط عليه، ولم يهتدِ إليه»[٢].

القول الخامس:

قال ابن الصلاح المتوفى سنة ٨٠٦ هـ في نقد كتب ابن الجوزي في الموضوعات: أودع فيها كثيراً من الأحاديث الضعيفة ممّا لا دليل على وضعه، وحقّها أن تُذكر في الأحاديث الضعيفة[٣] انتهى.

ونحن نقول: إنّ ترقية الحديث من الوصف بالوضع إلى الوصف بالضعف يتيح لعلماء الحديث المجال لتقويته بكثرة طرق النقل مثلاً، واعتماد العلماء عليه، وباختلاف الطرق، وغير ذلك من الجوابر لسند

---

(١) سِيَر أعلام النبلاء للذهبي ٢١: ٣٨٢.

(٢) الباعث الحثيث: ٧٥.

(٣) علوم الحديث: ٨٩ و٩٠.

الحديث الضعيف، وبالخصوص في السنن والمستحبّات، وسيأتي بيانها لك.

القول السادس:

وقال الكتّاني في الرسالة المستطرفة: ومن العجب أنّ ابن الجوزي أورد في كتابه «العلل المتناهية» كثيراً ممّا أورد في «الموضوعات»، كما أنه أورد في «الموضوعات» كثيراً من «الأحاديث الواهية» مع أنّ موضوعهما مختلف، وذلك تناقض ا.

وقد عابه عليه الحفّاظ[1].

توضيح ذلك: إنّ كتاب «الموضوعات» قد اهتم فيه ابن الجوزي بعزل الأحاديث التي يعتبرها بنظرة موضوعة مكذوبة على رسول الله ﷺ ورسول الله ﷺ لم ينطق بها.

وأما كتاب «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» فقد اهتم فيه ابن الجوزي بعزل الأحاديث الواهية أي المعللة بسبب غامض خفي قادح في الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.

وبالنتيجة فموضوع الكتاب الأول ـ الأحاديث الموضوعة ـ غير موضوع الكتاب الثاني ـ الأحاديث الضعيفة ـ ومع ذلك نرى أن ابن الجوزي قد أدخل كثيراً من الأحاديث بعينها في الكتابين، وهذا تناقض فإنه لا وجه لاعتبار الحديث من الموضوعات وفي نفس الوقت يعتبره من الضعاف والفرق بينهما واضح.

والطامة الكبرى التي وقع فيها ابن الجوزي في تصانيفه فواته من الأحاديث الموضوعة والضعيفة بقدر ما كتب ؛ بمعنى أن ما يلزم عدّه

(١) الرسالة المستطرفة: ١٥٠، وأنظر جنة المرتاب: ١٣.

من الحديث الموضوع والضعيف لم يعدّه وما لم يكن كذلك عدّه.

قال الحافظ بن حجر: وفاته من نوعَي الموضوع والواهي في الكتابين قدر ما كتب[١]، انتهى.

القول السابع:

قال السيوطي جلال الدين المتوفى سنة ٩١١ هـ في تدريب الراوي: صنّف ابن الجوزي كتاب الموضوعات، فأصاب في ذكره أحاديث شنيعة مخالفة للنقل والعقل...، وما لم يُصب فيه إطلاقه الوضع على أحاديث بكلام بعض الناس في أحد رواتها كقوله: فلانٌ ضعيف، أوليس بالقوي، أو ليّن.

وليس ذلك الحديث ممّا يشهد القلب ببطلانه، ولا فيه مخالفة، ولا معارضة لكتاب ولا سنّة، ولا إجماع، ولا حجّة بأنّه موضوع سوى كلام ذلك الرجل في راوية، وهذا عدوانٌ ومجازفة[٢].

والذي يتّضح من خلال كلام السيوطي أنّ المؤاخذة الكبرى على ابن الجوزي في كتاب «الموضوعات» هو أنّه أطلق على أحاديث عديدة كلمة «موضوع»؛ لأجل كلام البعض في أحد الرواة كوصفه بالضعيف أو بأنّه ليس بالقوي، أو أنّه ليّنٌ.

وهذا الوصف لا يكون حجّة شرعيّة للحكم على الحديث بالوضع عند نقّاد الحديث وأهل الدراية، خصوصاً وإنّه لم يخالف الكتاب ولا السنّة ولا الإجماع.

---

(١) الرسالة المستطرفة: ١٥٠، وانظر مقدّمة جنّة المرتاب: ١٣.

(٢) تدريب الراوي ١: ٢٧٨ و٢٧٩.

وقد أشار السيوطي إلى اشتباهات ابن الجوزي في ألفيّته حيث قال:

وفي كتاب ولد الجوزي ما
ليس من الموضوع حتّى وهما
من (الصحيح) و(الضعيف) و(الحسن)
ضمّنتُه كتابي «القول الحسن»
ومن غريب ما تراه فاعلم
فيه حديث من صحيح مسلم[1]

القول الثامن:

قال الأستاذ أحمد محمّد شاكر في ذيل الأبيات المتقدّمة، الّتي نظمها السيوطي في ألفيّته ما يحلّ ألغازها: ألّف الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي كتاباً كبيراً في مجلّدين[2]، جمع فيه كثيراً من الأحاديث الموضوعة، أخذ غالبه من كتاب الأباطيل للجوزقاني، ولكن أخطأ في بعض أحاديث، انتقدها عليه الحفّاظ[3].

ومقصوده من الحفّاظ الحافظ الذهبي والحافظ سيف الدين بن المجد والحافظ ابن كثير والحافظ ابن حجر والسيوطي وغيرهم ممن تقدمت أقوالهم آنفاً.

ثم أنه أورد عبارة ابن حجر بعد ذلك بقوله: قال الحافظ ابن حجر: غالب ما في كتاب ابن الجوزي موضوع، والّذي يُنتقد عليه ـ بالنسبة إلى ما لا يُنتقد ـ: قليل جدّاً.

---

(١) ألفيّة السيوطي في علم الحديث: ٩٢.

(٢) هذا لا ينافي ما ذكرناه سابقاً من أن المطبوع الموجود بين أيدينا في ثلاث مجلدات.

(٣) ألفية السيوطي في علم الحديث: ٩٢.

وفيه من الضرر أن يظنّ ما ليس بموضوع موضوعاً، عكس الضرر بمستدرك الحاكم[١]، فإنّه يظنّ ما ليس بصحيح صحيحاً.

ويتعيّن الاعتناء بانتقاد الكتابين، فإنّ الكتابين في تساهلهما عدم الانتفاع بهما إلاّ لعالم بالفن؛ لأنه ما من حديث إلاّ ويمكن أن يكون قد وقع فيه التساهل[٢].

ويكفينا من كلامه قوله: «وفيه من الضرر أن يُظنّ ما ليس بموضوع موضوعاً»، في استفادة عدم اعتماد أمثال ابن حجر وغيره من الحفاظ على مثل هذا الكتاب.

وأما الاعتناء بنقد كتاب الموضوعات وكتاب مستدرك الحاكم كما هو صريح عبارته، فيرد عليه ماذكرناه في القول الثالث المتقدم أيضاً من أن النقد والتتبع يشمر على من قلّ غلطه، وأما هذا ابن الجوزي فأغلاطه كثيرة لا تعد ولا تحصى فراجع.

ثم قال الاستاذ أحمد محمد شاكر: وألّف ابن حجر كتاب «القول المسدّد في الذبّ عن المسند»،أي: مسند الإمام أحمد بن حنبل، ذكر فيه أربعة وعشرين حديثاً من المسند، جاء بها ابن الجوزي في الموضوعات وحكم عليها بذلك، وردّ عليه ابن حجر، ودفع قوله.

ثمّ ألّف ذيلاً عليه ذكر فيه أربعة عشر حديثاً آخر كتلك من المسند.

ثم ألف ذيلاً لهذين الكتابين سمّاه: «القول الحسن في الذبّ

---

(١) هو كتاب المستدرك على الصحيحين للحافظ أبي عبد الله الحاكم النيشابوري، والموجود في مكتبة موسوعتنا من منشورات دار المعرفة بيروت، وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي.

(٢) أنظر ألفية السيوطي في علم الحديث: ٩٢.

عن السنن» أورد فيه مائة وبضع عشرين حديثاً ـ من السنن الأربعة ـ حكم ابن الجوزي بأنّها موضوعة، وردّ عليه حكمه[١].

إنّ تشخيص ابن حجر لأربعة وعشرين حديثاً من مسند أحمد بكونها غير موضوعة وكذلك تشخيصه لمائة وأربعة وعشرين حديثاً من السنن الأربعة بكونها غير موضوعة ويمكن الاعتماد عليها، يُسقط القيمة العلميّة لكتاب ابن الجوزي.

ويرشدنا إلى عدم الاعتماد على أمثال هذه المصنّفات قوله: «ومن غرائب تسرّع الحافظ ابن الجوزي في الحكم بالوضع، أنه زعم وضع حديث في صحيح مسلم، وهوحديث أبي هريرة مرفوعاً: إن طالت بك مدّة أوشكت أن ترى قوماً يغدون في سخط الله ويروحون في لعنته، في أيديهم مثل أذناب البقر.

رواه أحمد في المسند[٢]، وهو كذلك موجود في صحيح مسلم[٣] وقد تقدّم نظير هذا الكلام عن الجويني في جنة المرتاب[٤].

هذه بعض أقوال علماء الرجال والدراية والحديث من العامّة في بيان حال ما كتبه ابن الجوزي في الموضوعات، ولدينا مزيد أعرضنا عنه لاكتفائنا بما تقدم[٥].

---

(١) ألفية السيوطي: ٩٣.
(٢) مسند أحمد ١: ٢٠٨ ح ٨٠٥٩.
(٣) صحيح مسلم ٢: ٣٥٥.
(٤) أنظر جنة المرتاب: ١٠٣.
(٥) منه ما ذكره السبكي، حيث إنه ذكر في ذيل حديث محمد بن محمد بن النعمان، عن جده مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال رسول الله ﷺ: «من حج ولم يزرني فقد جفاني» ما نصه: وذكرُ ابن الجوزي له في الموضوعات سَرفٌ منه.

نقاط الضعف في تاليفات ابن الجوزي

نلخص هنا نقاط الضعف والمؤاخذات على ابن الجوزي بما يلي:

الأول: إدخال جملة وافرة من الأحاديث الصحيحة والحسنة في الموضوعات مع أنها ليست كذلك.

الثاني: كان يفرغ من الكتاب ولا يراجعه.

الثالث: أن جلّ علمه من كتب صحف لم يعتمد عليها العلماء.

الرابع: قد سقط من كتابه كثير من الموضوعات، مع أن اللازم عليه ذكرها فيه.

الخامس: قد ذكر وكرر كثيراً من الأحاديث في كتابيه «الموضوعات» و«العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» مع أن موضوعهما مختلف، حيث إنّ الأول مخصوص لذكر الأحاديث المكذوبة الموضوعة بزعمه، والثاني مخصوص لذكر الأحاديث الضعيفة، وهذا تهافت منه.

السادس: قد حكم على أحاديث بالوضع لأجل قول البعض في أحد رواة ذلك الحديث بأنّه ضعيف أو ليس بالقوي أو ليّن، في حين أن هذه الأوصاف للراوي لا توجب وصف الحديث بالموضوع، بل توجب ضعفاً في السند.

ابن الجوزي وعلماء الإمامية

والآن نتعرّض لنقل بعض أقوال علماء الإماميّة في ابن الجوزي والكتب المؤلّفة في الموضوعات من الأحاديث فنقول وعليه التوكّل:

القول الأوّل:

قال الشهيد الثاني المتوفى سنة ٩٦٥ هـ في الدراية: وقد صنّف جماعة من العلماء كتباً في بيان الموضوعات، وللصغاني الفاضل الحسن بن محمّد في ذلك كتاب «الدرّ الملتقط في تبيين الغلط» جيّدٌ، ولغيره كأبي الفرج ابن الجوزي دونه في الجودة؛ لأنّ كتاب ابن الجوزي ذكر فيه كثيراً من الأحاديث الّتي ادعى وضعها، ولا دليل على كونها موضوعة، وإلحاقها بالضعيف أولى، وبعضها قد يُلحق بالصحيح والحسن عند أهل النقد، بخلاف كتاب الصغاني فإنّه تام في هذا المعنى، مشتملٌ على انصاف كثير[١]، انتهى موضع الحاجة.

إنّ نظر الشهيد الثاني لا يختلف ولا يفترق عن نظر علماء العامة في ابن الجوزي وتآليفه من حيث إدراجه الكثير من الأحاديث الصحيحة والحسنة في قسم الأحاديث الموضوعة، مع أنه لايوجد دليل على الوضع.

في حين أنه مدح كتاب الصغاني الفاضل الحسن بن محمد «الدر الملتقط في تبيين الغلط» وهذا الذم لابن الجوزي، والمدح للصغاني لايكون من أمثال الشهيد إلا بعد الغور في كتابيهما والمقارنة بينهما.

وفي قوله: «ذكر فيه كثيراً من الأحاديث الّتي ادعى وضعها لا دليل على كونها موضوعة»، شهادة كبرى تدلّنا على عدم اعتماد نقّاد الحديث على تأليف ابن الجوزي، وتشخيصه للأحاديث الموضوعة.

---

(١) الدراية للشهيد الثاني: ٥٩.

القول الثاني:

قال السيّد الداماد المتوفى سنة ١٠٤١ هـ في «الرواشح السماويّة»: وقد صنّف فرق من الناقدين في الأحاديث الموضوعة كتباً عديدة، منها: «الدرّ الملتقط في تبيين الغلط» للشيخ الفاضل الحسن بن محمّد الصغاني، وهو أحسنها وأمتنها.

ودونه في الجودة كتاب أبي الفرج ابن الجوزي، ففيه كثير من الأحاديث قد ادّعى وضعها، ولا دليل على كونها موضوعة، بل إلحاق بعض منها بالضعيف أولى، وطائفة جمّة منها قد تُلحق بالصحيح والحسن عند أهل النقد[1]، انتهى كلامه، رُفع مقامه.

ومحلّ الشاهد لإسقاط القيمة العلمية لكتاب ابن الجوزي كلامه: «وطائفة جمّة منها قد تُلحق بالصحيح والحسن عند أهل النقد».

وتقييم السيّد الداماد هنا لكتاب ابن الجوزي وكتاب الصغاني يقرب من تقييم الشهيد الثاني لهما في أن كتاب الصغاني قابل للاعتماد عليه في تشخيص الموضوعات غالباً، بخلاف كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي، فإنه غير قابل للاعتماد عليه.

ثم أنه قد صرح السيّد الداماد في الرواشح بأن هذه الأحاديث المدعي كذبها ووضعها لم تكن كذلك، فإن في الحكم عليها بالوضع إجحاف وظلم، فإنّ الكثير من هذه الأحاديث قد صدرت عن رسول الله ﷺ ونقلت إلينا بالمعنى، أو أن الكثير منها صادر عن أهل بيت

---

(١) الرواشح السماويّة: ١٩٩.

العصمة ﷺ الذين هم الامتداد الحقيقي لشريعة الرسول المصطفى ﷺ.

وإليك نص عبارته حيث قال: الحكم بالوضع على أكثر هذه المعدودات زور، نعم بعض هذه نُقل بالمعنى، وبعضها من أحاديث العترة الطاهرة أصحاب العلم والحكمة والقدس والعصمة.

وكلامهم (من كلامه ﷺ، وحديثهم من حديثه وعلمهم من علمه وحكمتهم من حكمته صلوات الله وتسليماته عليه وعليهم أجمعين، وقليل منها موضوع[1].

وقال قبل ذلك: «وسائر المدوّنات في هذا الباب أبعد عن الحقّ نمطاً وأشدّ في الاعتتاب[2] شططاً، فأمّا كتاب الصغاني؛ فلمراعاته جهة الاحتياط ألزم، وإلى التزام سمت الإنصاف أقرب.

مع أنّ فيه أيضاً اعتسافاً في القول، وانصرافاً عن السمت، وأيضاً في الكتاب أحاديث يحكم عليها أنّها من الموضوعات على رسول الله ﷺ، ولكنّها ليست من مختلقات الواضعين، بل هي أحاديث الأوصياء المنتجبين، أصحاب العصمة والطهارة صلوات الله عليهم أجمعين، ولها من طريق الأصحاب إليهم طرق مضبوطة[3].

وفي كلامه رضوان الله تعالى عليه إصرار على بيان هذه المسألة، وهي كون بعض الأحاديث المرمية بالوضع لم تكن كذلك، بل هي كلام صاحب الشريعة أو الامتداد الحقيقي المتمثل بمن عصمه الله تعالى وولاّه أمر خلقه.

---

(١) الرواشح السماويّة: ٢٠٢.

(٢) جاء في هامش الرواشح السماوية توضيح لكلمة «الاعتتاب» بأنها: الانصراف عن الشيء، واعتتبت الطريق: إذا تركت سهله، وأخذت في وعره.

(٣) الرواشح السماويّة: ١٩٩.

ثمّ إنّنا نرى حكمه على كتاب الصغاني «الدرّ الملتَقَط في تبيين الغلط» يختلف عن حكمه السابق، ويختلف عن حكم الشهيد في الدراية، حيث إنّ الشهيد اعتبر هذا الكتاب جيّداً في تشخيصه للأحاديث الموضوعة.

وأمّا هو - أي السيّد الداماد - فقد اعتبر في هذا الكتاب اعتسافاً في القول، وانصرافاً عن السمت.

لكن مع ذلك هو أفضل من كتاب ابن الجوزي في تشخيص الأحاديث الموضوعة.

القول الثالث:

قال المامقاني المتوفى سنة ١٣٥١ هـ في مقباس الهداية: وقد صنّفوا في الأحاديث الموضوعة كتباً أصاب بعضهم في نسبة الوضع إلى أغلب ما نقله وبعضهم في جملة منها[١]، انتهى كلامه.

والظاهر أنّ مقصوده من «أصاب بعضهم في نسبة الوضع إلى أغلب ما نقله» هو الصغاني في كتاب «الدرّ الملتقط في تبيين الغلط» كما تقدم ذكره في كلام الشهيد الثاني والسيّد الداماد، كما أنّ مقصوده من «إصابة بعضهم لجملة منها» ابن الجوزي، ومن تابعه.

وقد مرّ تفصيل ذلك كله.

تنبيهات:

الأوّل:

قال المامقاني: قال الحافظ ابن حجر في «القول المسدّد» في مقام الدفاع عن ابن الجوزي: «ولم أقف في كتاب الموضوعات لابن

---

(١) مقباس الهداية ١: ٤١٧.

الجوزي على شيء حُكم عليه بالوضع وهو في أحد الصحيحين غير هذا الحديث، وإنّها لغفلة شديدة»[١]، انتهى.

إنّ المفهوم من كلام ابن حجر هو وحدة الحديث الّذي اشتبه فيه ابن الجوزي في كتاب «الموضوعات»، إلاّ أنّ كلامه هذا لا يتلائم مع أقوال علماء الرجال والدراية، حيث إنّهم نصّوا على كثرة اشتباهات ابن الجوزي في تشخيص الأحاديث الموضوعة.

بل لا يتلائم مع كلامه المنقول عنه في شرح ألفية السيوطي حيث قال: «غالب ما في كتاب ابن الجوزي موضوع، والّذي يُنتقد عليه بالنسبة إلى ما لا يُنتقد قليل جدّاً. وفيه من الضرر أن يظنّ ما ليس بموضوع موضوعاً، عكس الضرر بمستدرك الحاكم، فإنّه يظنّ ما ليس بصحيح صحيحاً»[٢].

الثاني:

إنّ أقدم مَن كتب في الأحاديث الموضوعة من الإماميّة هو أبوعبد الله زكريّا بن محمّد، الراوي عن الصادق والكاظم عليهما السلام، وقد لقي الرضا ﷺ، له كتاب «منتحل الحديث» كما ذكره النجاشي، وقاله في الذريعة[٣].

لكن مع الأسف لم يصل لعصرنا، بل لم نعثر على هذا الكتاب.

الثالث:

قد وقع النقد على رجلٍ آخر من المؤلّفين في الأحاديث الموضوعة وهو السيوطي في أنه يؤلّف كتاباً يجمع فيه الأحاديث

---

(١) مقباس الهداية ١ : ٤١٧.
(٢) أنظر شرح ألفية السيوطي في علم الحديث: ٩٢.
(٣) الذريعة ٢٢: ٣٦٢ / ٧٤٤٢.

الموضوعة، وفي نفس الوقت يؤيّد حكم بني العبّاس بروايات قد اشتهر وضعها، وليس في هذا إلا التناقض.

وقد أُشير إلى هذا المعنى في هامش مقباس الهداية بما نَصّه: «العجب من السيوطي، مع كونه ألّف كتابه «اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» قد كتب كتاب «الأساس في فضائل بني العبّاس» وذكر فيه جملة من الروايات كلّها موضوع مجعول؛ لتأييد الحكم القائم آنذاك»[١].

العجب كل العجب أن تراهم يحكمون على ما ليس بموضوع موضوعاً وفي نفس الحين تراهم يعتمدون على الموضوعات لدنيا غيرهم.

قد اتّضح من خلال عبارات علماء الرجال والدراية والحديث المتقدّم أنّ ما صنعه ابن الجوزي من رمي كثير من الأحاديث الواردة في فضائل القرآن بالوضع غير قابل للاعتماد عليه.

بل قد صرّحوا بأنّ كثيراً من الأحاديث المذكورة في كتابه تُعدّ من الأحاديث الضعيفة، بل الصحيحة، وقد تقدّم بيان ذلك خلال مطاوي كلماتهم.

ومقصودهم من هذا أنه توجد طرق لتقوية الحديث الضعيف مثل: اعتماد الأصحاب عليه، وكثرة طرق نقله وتعدّدها، وبالخصوص إذا كان في السنن والمستحبّات.

وبالنتيجة: إنّ هذا الإشكال إذا كان وارداً على المنبع الأصلي للأحاديث الموضوعة، كان وارداً على مَن أخذ من ابن الجوزي أيضاً

---

(١) حاشية مقباس الهداية ١: ٤١٧.

مثل صاحب الفوائد المجموعة الإمام الشوكاني، المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ، حيث إنّه قد جمع في كتابه ما يزيد على ألف وأربعمائة حديث كما هو مَبَيَّن في الدليل المفهرَس في نهاية الكتاب، وقد أدرج فيه كثيراً من الأحاديث الّتي لم تبلغ درجة الموضوع، بل وأحاديث صحاحاً وحساناً تقليداً للمتشدّدين.

وقد قال محقّق كتاب «الفوائد المجموعة»: وكأنّي بالمصنّف قد اقتصر على ذكر الحديث، وقول مَن قال عنه: أنه موضوع، وكثيراً ما تزدحم الصفحة بالأحاديث، فلا نراه يقول إلاّ قال فلان: موضوعٌ، ولايزيد على ذلك[1].

ثمّ إنّ هذا الهجوم على المصنّفين في الأحاديث الموضوعة لا يعني إنكار الأحاديث الموضوعة، بل إنّنا نقرّ بوجود القصّاصين والوضّاعين والمستفيدين من وضع الحديث، ويؤيّد ذلك وجود تأليفات كثيرة في الأحاديث الموضوعة، كما بيّنّاه في مقام بيان أدلة المانعين عن العمل بأحاديث فضائل القرآن الكريم.

الرابع:

إن لنا توضيحاً وبحثاً يخص حديث أبي بن كعب من حيث صدوره وقصة تفريقه في كتب التفاسير وثبوت وضعه ونفيه فانتظر.

---

(١) مقدّمة الفوائد المجموعة: ١٨.

الدليل الثاني:

على جواز العمل بأحاديث فضائل القرآن

تقوية الحديث الضعيف بأُمور:

إنّ أحاديث فضائل القرآن الكريم وإن كان بعضها ضعيفة السند بسبب الإرسال، أو بسبب الخدشة في أحد رواتها، أو بسبب الوجوه الأخرى، كما قد يُدّعى، إلاّ أنه يمكن العمل بها لأجل أحد الأُمور الآتية:

الأمر الأوّل
تعدّد الطرق تقوّي الحديث

إن تعدّد طرق المضمون الواحد وكثرته سبيل لجواز العمل به في الخبر الوارد في فضل قراءة القرآن أو قراءة سورة معينة، وإن كان فيه خدشة ؛ لأجل فلان من الرواة، إلاّ أنه إذا ورد من طريق ثانٍ نفس المضمون، وهكذا ورد من طريق آخر نفس المضمون، فإنّ هذا يعضد الأوّل ويقوّيه ويجوّز العمل به.

وبعبارة أُخرى: أنّ تعدّد أسانيد الحديث وكثرة رواته بحيث يمتنع تواطؤهم على الكذب يحصّل الاطمئنان بصدور مثل هذا الحديث من مصادر الشريعة الإسلاميّة.

قال النووي في ذيل بعض الأحاديث: وهذه وإن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة، فمجموعها يقوّي بعضها بعضاً، ويصير الحديث حسناً ويُحتجّ به[1].

وقد التزم بهذا النظر قبل النووي البيهقي.

قال أبو الحسن بن القطان: هذا القسم لا يُحتجّ به كله بأن يُعمل به في فضائل الأعمال، ويُتوقّف عن العمل به في الأحكام، إلا

---

(١) أنظر تدريب الراوي ١ : ١٧٧، ونكت ابن حجر ١ : ٤٠٨.

إذا كَثُرَت طرقه، أو عضده اتّصال عمل، أو موافقة شاهد صحيح، أو ظاهر القرآن الكريم[١].

وعبارات الجماعة صريحة في أنّ ضعف سند الحديث ينجبر إذا تعدّدت طرقه ويجوز العمل به، وعلى هذا فأحاديث فضائل القرآن الكريم المدعي ضعف في سندها يجوز الاعتماد عليها إذا ورد ما يماثلها من طرق أخرى.

وقد اشترط القائلون بارتقاء الحديث الضعيف إلى حديث يجوز العمل به ويعتمد عليه بتعدّد الطرق شروطاً:

أوّلها: أن يُروى من طريق آخر، بشرط أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه.

ثانيها: أن يكون سبب ضعف الحديث إمّا سوء حفظ راويه أو انقطاع في سنده، أوجهالة في رجاله، وعلى هذا فالضعف المنجبر هو ضعف حفظ الراوي أو ضعف قطع السند أو ضعف الجهالة في أحد رجال الطريق، لا كل ضعف، فتأمّل.

ولابأس بنقل كلام بعض العلماء في مجال تقوية الحديث الضعيف بتعدّد أسانيده تأييداً لما ذكرناه:

القول الأوّل:

قال السيوطي في تدريب الراوي: وأمّا الضعيف؛ لفسق الراوي أو كذبه فلا يؤثّر فيه موافقة غيره له إذا كان الآخر مثله، لقوّة الضعف، وتقاعد هذا الجابر[٢].

---

(١) أنظر تدريب الراوي ١: ١٧٧، ونكت ابن حجر ١: ٤٠٨.

(٢) أنظر تدريب الراوي ١: ١٧٧، ونكت ابن حجر ١: ٤٠٨.

ومنطوق هذه الجملة عدم جواز العمل بالحديث الضعيف؛ لأجل فسق الراوي أو كذبه، وإن تعدّدت أسانيده، ومفهومها جواز العمل به فيما إذا كان الضعف بسبب علّة غير الفسق والكذب، مثل سهو ونسيان الراوي، أو ضعف حافظته أو جهالته، وهذا المفهوم ناظر للشرط الثاني المتقدم، فتأمل.

وعبارة السيوطي وإن كانت مطلقة شاملة لأخبار الواجبات والمستحبات، إلاّ أننا نغمض النظر عن البحث في الأخبار الحاكية عن الواجبات الشرعية ونقول: القدر المتيقن من كلامه هو أخبار السنن والمستحبات.

القول الثاني:

قال ابن تيميّة في مقدّمته في أُصول التفسير: والمراسيل إذا تعدّدت طرقها وخلت عن المواطاة أو الاتّفاق بغير قصدٍ كانت صحيحة قطعاً، فإنّ النقل إمّا أن يكون صدقاً مطابقاً للخبر، وإمّا أن يكون كذباً تعمّد صاحبه الكذب أو أخطأ فيه، فمتى سَلِم من الكذب العمد والخطأ كان صدقاً بلا ريب.

ثم ضرب لذلك مثلا بقوله: فإذا كان الحديث جاء من جهتين أوجهات، وقد علم أنّ المخبرين لم يتواطؤا على اختلاقه، وعُلِم أنّ مثل ذلك لا تقع الموافقة فيه اتّفاقاً بلا قصد، عُلِم أنه صحيح[1].

وكلام ابن تيمية وإن كان مطلقاً شاملاً لتقوية الحديث ونقله من المرسل إلى الصحيح في الأحكام والسنن، إلا أنّ المقدار المقبول منه هنا هو ما يخص السنن، وعلى هذا فيحق لقائل أن يشكل على ابن

(١) مقدمة في أُصول التفسير لابن تيمية: ٥٤ و٥٥.

تيمية بعدم إمكان ارتقاء الحديث المرسل إلى الصحيح بتعدد طرقه في الأحكام الشرعية، فتأمل.

وهذا الإشكال يمكن إيراده أيضاً على صريح عبارته حيث قال: وبهذا الطريق يُعلَم صدق عامّة ما تتعدّد جهاته المختلفة على هذا الوجه من المنقولات، وإن لم يكن أحدها كافياً، إمّا لإرساله، وإمّا لضعف ناقله...

ثمّ قال: ولهذا إذا رُوي الحديث الّذي يأتي فيه ذلك عن النبيّ ﷺ من وجهين، مع العلم بأنّ أحدهما لم يأخذه عن الآخر، جزم بأنّه حقٌّ، لاسيما إذا عُلم أنّ نقلته ليسوا ممّن يتعمّد الكذب، وإنّما يُخاف على أحدهم النسيان والغلط[١].

ونحن نقول: لكلام ابن تيمية وجه وصحة في أحاديث السنن والمستحبات وأما الأحكام الشرعية فمجال الإشكال فيه موجود فتدبر.

القول الثالث:

وقال ابن علاّن في شرحه على الأذكار: وظاهر كلام الأصحاب عدم الالتفات إلى الخبر الضعيف في الأحكام إذا لم يوجد غيره، وإذا لم تتعدّد طرقه، فقال المحدّثون: الضعيف قسمان:

١ ـ قسم يُجبر بتعدّد الطرق، وهو ما كان ضعفه لسوء حفظ راويه ونحو ذلك، فيزول بمجيئه من وجهٍ آخر، وعلى هذا القسم يُحمل كلام النووي[٢]، فانّه عند تعدّد الطرق يرتقي من الضعيف إلى الحسَن لغيره، ويصير مقبولاً معمولاً به حينئذٍ.

---

(١) مقدّمة في أصول التفسير لابن تيميّة: ٥٤ و٥٥.

(٢) أنظر تدريب الراوي ١: ١٧٧، نكت ابن حجر ١: ٤٠٨.

ويتأيد هذا المضمون بما صرح به علماء الدراية والحديث.

قال الحافظ السخاوي: ولايقتضي ذلك الاحتجاج بالضعيف، فإنّما الاحتجاج هو بالهيئة المجموعة، كالمرسل حيث اعتضد بمرسل آخر، أو بمسند، ولو ضعيفاً، كما قال الشافعي والجمهور.

٢ ـ وقسمٌ لا ينجبر وإن كثرت طرقه، وهو ما يكون ضعفه لكون راويه متّهماً بالكذب أو فاسقاً، أو نحو ذلك، فلا يرتقي بتعدّد طرقه عن مرتبة الضعيف إلى الحسن، نعم يرتقي بذلك عن درجة المنكر أو ما لا أصل له»[١].

إن الملاحظ لكلام ابن علاّن أنّ الحديث الضعيف لسوء حفظ ينتقل ويرتقي إلى الحديث الحسن لأجل تعدد الطرق، وأما إذا كان ضعفه لأجل أمر آخر كإتهام الراوي بالفسق فإن تعدد الطرق يرقيه ويدفعه عن مرتبة المنكر[٢]، ولكن لا يوصله إلى مرتبة الحسن الذي يحتج به.

والفرق واضح بين الحديث المنكر والحسن[٣] حيث إنّ الأول من أقسام الضعيف والثاني يعتمد عليه.

---

(١) نقلاً عن التحفة المرضيّة في حل بعض المشكلات الحديثيّة ٢: ١٨٩.

(٢) قال الحافظ ابن كثير في الباعث الحثيث: الحديث إن خالف رواية الثقات فمنكر مردود، وكذا إن لم يكن عدلاً ضابطاً، وإن لم يخالف فمنكر فهو منكر مردود، مع أنه لم يخالفه غيره في روايته لأنه انفرد بها ومثله لا يقبل تفرده. أنظر الباعث الحثيث: ٥٥ / النوع الرابع عشر.

(٣) قال الحافظ ابن كثير في الباعث الحثيث: إن أكثر الحديث من قبيل الحسان، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء، وهو في الاحتجاج به كالصحيح، ولمزيد التفصيل، أنظر الباعث الحثيث: ٣٥.

الأمر الثاني[1]
تلقّي الأُمّة بالقبول له

إنّ تلقّي الأُمّة لحديثٍ معيّنٍ بالقبول والاعتماد كاشف عن اعتبار سنده لديهم، والمقصود من تلقّي الأمّة بالقبول هو تلقّي علماء الأمة للحديث بالقبول، لا تلقّي مطلق الناس، وإن وردت كلمة «الناس» أيضاً في عباراتهم، فإنّ مقصودهم واضح.

والآن ننقل إليك بعض أقوال علماء الحديث والدراية في هذا المجال ليتّضح لك الأمر جلياً.

العبارة الأولى:

قال السخاوي في فتح المغيث: إذا تلقّت الأُمّة الضعيف بالقبول يُعمل به على الصحيح، حتّى أنّه يُنَزّل منزلة المتواتر في أنه ينسخ المقطوع به ؛ ولهذا قال الشافعي في حديث (لا وصيّة لوارث): إنه لايُثبته أهل الحديث، ولكنّ العامّة تلقّته بالقبول، وعملوا به حتّى جعلوه ناسخاً لآية الوصيّة[2].

(١) هذا عدل للأمر الأول المتقدم ذكره ص: ٣٠٤.

(٢) فتح المغيث ١: ٢٨٨ و٢٨٩، وانظر فوائد علوم الحديث: ٦٠، والأجوبة الفاضلة: ٢٢٨.

ومراده أن قواعد علم الحديث لاتقبل سنده، ولكن العلماء رغم ذلك عملوا به وأفتوا على طبق مضمونه وهذا العمل لايكون إلاّ عن علم بقرائن تجعلَنا نقطع بصدوره.

وهذا الكلام مقبول من السخاوي في مسائل الأعمال المستحبة والسنن والفضائل، ولا نتدخل في هذا المبحث في مدى مقبوليته في مسائل الواجبات والحلال والحرام وعدم مقبوليته فإن له محلاً آخر.

نعم قد يشبه هذا الوجه ما قرره بعض علماء الإمامية من أن تلقي المشهور لحديث بالقبول يجبر سنده، كما أن إعراضهم يكسر سنده فتأمل.

العبارة الثانية:

قال السيوطي في شرح نظم الدرر المسمّى بالبحر الّذي زخر: المقبول ما تلقّاه العلماء بالقبول، وإن لم يكن له إسناد صحيح[١].

وهذا معناه أنّ ضعف السند وإنكساره مالم يصل حدّ المقطوع بوضعه ينجبر ويتقوّى بإقبال العلماء على ذلك الخبر، وأحاديث فضائل القرآن الكريم الكائن منها على هذا الوصف يعتضد بنقل وعمل العلماء به.

العبارة الثالثة:

قال ابن مرعي المالكي في شرح الأربعين النوويّة: ومجمل القول أنّه لا يُعمل بالضعيف في الأحكام مالم يكن تلقّته الناس بالقبول، وأما إذا تلقته الناس بالقبول تعيّن وصار حجّة يُعمل به في

---

(١) نقله عنه في «التحفة المرضيّة في حلّ بعض المشكلات الحديثيّة» الموجود بآخر معجم الطبراني الصغير ٢: ١٧٨.

الأحكام وغيرها كما قال الشافعي[١].

ومفاد كلامه: إنّ أحاديث الشريعة الإسلامية سواء كانت في مسائل الحلال والحرام أو في مسائل السنن والمستحبات والمكروهات أوفي مسائل فضائل الأعمال والبلدان، إذا كانت ضعيفة السند مكسورة بحيث لو خليت وطبعها لا يعمل بها، فإنّ هذا الضعف والانكسار ينجبر لأجل تلقي علماء الأمة بالقبول ويصير حجة يعتمد عليه.

ونحن هنا نقول: إنّ المقبول من هذا الكلام ما كان وارداً في مورد السنن والمستحبات وفضائل الأعمال، وهو القدر المتقين في المقام، وأما إجراء هذا الانجبار على أحاديث الحلال والحرام فخارج عما نحن فيه، ولا نتكلم في هذا الظرف في قبوله أوعدم قبوله لعدم احتياجنا له.

ثم إن قبول العلماء للحديث الضعيف والعمل على وفق مضمونه لايكون إلاّ بإحراز قرائن يستفاد منها القطع بصدوره عن رسول الله ﷺ، وإلاّ فإنّهم لم يجازفوا للعمل بالخبر الضعيف السند.

العبارة الرابعة:

قال صاحب قواعد علوم الحديث: قد يُحكم للحديث بالصحّة إذا تلقّاه الناس بالقبول، وإن لم يكن له إسناد صحيح.

وإطلاق كلامه يشمل الأحاديث الواردة في مختلف مجالات الشريعة من حلال وحرام وسنن وفضائل وغير ذلك. ونحن نكتفي بما يدلّ عليه كلامه في مجال السنن والمستحبات، وفضائل الأعمال وأما بقية المجالات فنترك لمحالّها.

---

(١) أنظر التحفة المرضيّة ٢: ١٧٩.

ثمّ قال: «والقبول يكون تارة بالقول وتارة بالعمل عليه؛ ولذا قال المحقّق في الفتح: وقول الترمذي: «العمل عليه عند أهل العلم» يقتضي قوّة أصله، وإن ضعف خصوص هذا الطريق»[1].

والمقصود من القبول بالقول تصريح علماء الإسلام بمقبولية هذا النوع من الأحاديث، كما أنّ مقصوده من «القبول بالعمل عليه» بمعنى القبول بنقله والإفتاء على طبقه وإيراده في كتابه إن كان من تلك الطائفة التي لاتنقل في كتابها إلا بما ترتضيه وتعتقد مقبوليته.

العبارة الخامسة:

وقال الحافظ في الإفصاح على نكت ابن الصلاح: «من جملة صفات القبول الّتي لم يتعرّض لها شيخنا الحافظ ـ يعني زين الدين العراقي ـ أن يتّفق العلماء على العمل بمدلول حديث، فإنّه يُقبل حتى يجب العمل به، وقد صرّح بذلك جماعة من أئمّة الأصول»[2].

قال العجلوني في كشف الخفاء:

والذي صح من باب فضائل القرآن أنّه قال: ألا أعلمك سورة هي أعظم سورة في القرآن الحمد لله رب العالمين.

وحديث: البقرة وآل عمران غمامتان...

وحديث: آية الكرسي الذي قاله لأبي: أتدري أي آية من كتاب الله أعظم...

---

(١) قواعد في علوم الحديث: ٦٠.

(٢) أُنظر نكت الحافظ ابن حجر على ابن الصلاح ١: ٤٩٤، ونقله في التحفة المرضية ٢: ١٨١.

وحديث: يؤتى يوم القيامة بالقرآن وأهله الذين كانوا يعملون به في الدنيا تقدمهم البقرة وآل عمران...

وحديث: من قرأ آيتين من آخر سورة البقرة في كل ليلة كفتاه.

وحديث: لقد صدقك وإنه لكذوب في فضل آية الكرسي.

وحديث: قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن.

وحديث فضل المعوذتين: أنزل عليّ آيات لم ير مثلهن قط.

وحديث الكهف: من قرأ منها عشر آيات عصم من الدجال[1].

فتلخّص لنا من خلال عبارات أعاظم علماء الحديث والدراية أن تلقّي الأمة بالقبول للحديث الضعيف جابر لسنده، وهذا لا يكون إلاّ بعد اطمئنانهم من خلال القرائن المتكثرة بصدوره عن مصدر الشريعة.

---

(١) كشف الخفاء للعجلوني ٢: ٤١٩.

الأمر الثالث
تأيّد الحديث بظاهر القرآن

إذا ورد حديثٌ ضعيف السند في فضائل الأعمال، وكان مضمونه موافقاً لظاهر القرآن، جاز العمل به.

ومقصودنا من موافقة مضمون الحديث لظاهر القرآن هو موافقته لآية منه أو عدم وجود المعارض له في القرآن، بمعنى عدم وجود آية في القرآن تنهي عن العمل بما يأمر به الخبر.

فمثلاً نرى الأخبار الظاهرة في الاستشفاء بالقرآن متأيدة بالظاهر في قوله تعالى ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾[3] إلى غير ذلك من الآيات القرآنية الكريمة.

كما أننا نرى الأخبار الظاهرة في التأثير على الجمادات متأيدة بالظاهر القرآني ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ

(١) الإسراء: ٨٢.

(٢) يونس: ٥٧.

(٣) فصلت: ٤٤.

﴿خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾[١] وهذا الأمر جاء في جميع التأثيرات القرآنية على مخلوقات الله تعالى.

كيف ونحن نرى الآيات الكثيرة تحث على تعاهد القرآن وقراءته وسماعه ولزوم التمسك بالآداب الموجبة لاحترامه قال الله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾[٢] وقال أيضاً: ﴿فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾[٣] وقال أيضاً: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾[٤] إلى غير ذلك من الآيات المتحدة مضمونها مع روايات فضائل القرآن المشجعة على قراءته.

قال أبو الحسن بن القطّان: وهذا القسم[٥] لا يُحتجّ به كلّه، بل يُعمل به في فضائل الأعمال، ويُتوقّف عن العمل به في الأحكام، إلاّ إذا تعدّدت طرقه، أو عضده اتّصال عمل، أو موافقة شاهدٍ صحيح، أو ظاهر القرآن[٦].

ومقصود ابن القطان أنّ أحاديث فضائل القرآن ومستحباته يعمل بها مطلقاً، وهذه المقويات تقوّي الأحاديث الواردة في الحلال والحرام وأحكام الشريعة، ونحن نقول: كيف تكون أحاديث فضائل الأعمال والقرآن إذا تأيدت وتقومت بهذه المؤيدات والمقويات؟ بالطبع تكون أقوى وأحكم.

واستحسنه ابن حجر حيث قال: وهذا حسنٌ قويٌّ، ما أظنّ

---

(١) الحشر: ٢١.
(٢) المزمل: ٤.
(٣) المزمل: ٢٠.
(٤) القمر: ٢٢.
(٥) أي الحديث الضعيف.
(٦) أنظر فتح المغيث ١: ٧١، والتحفة المرضية ٢: ١٩٧.

منصفاً يأباه، والله الموفّق[١].

وقال السيوطي في البحر الّذي زخر: المقبول ما تلقّاه العلماء بالقبول وإن لم يكن له إسناد صحيح... إلى أن قال: أو اشتهر عند أئمّة الحديث بغير نكيرٍ منهم، أو وافق آية من القرآن، أو بعض أُصول الشريعة، حيث لم يكن في سنده كذّاب[٢].

فالنتيجة: إنّ عدم مخالفة حديث لنص أو ظاهر القرآن يدخله في مرتبة أعلى، ويصل إلى درجة يحتج به، وأحاديث فضائل القرآن كلّها تتوافق مضموناً مع ما في كتاب الله العزيز على السواء في الفضائل الدنيوية أو الاخروية.

الخلاصة:

يمكن العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال وفضائل القرآن الكريم إن تحقّق أحد الأُمور التالية:

١ ـ تعدّد طرقه، وهذا له شرطان:

أ ـ أن لايكون شديد الضعف.

ب ـ أن تكون الطرق الأُخرى مثله أو أقوى منه.

٢ ـ إذا تلقّاه العلماء بالقبول.

٣ ـ إذا وافق ظاهر القرآن أوبعض أُصول الشريعة، وهذه الشرائط موجودة في أحاديث فضائل القرآن الكريم، فالطريق مفتوح لتقويتها.

---

(١) أُنظر نكت الحافظ ابن حجر على مقدّمة ابن الصلاح ١: ٤٠٢، ونقله في آخر المعجم الصغير للطبراني ٢: ٢٠٢.

(٢) أُنظر التحفة المرضيّة ٢: ١٨٧.

الدليل الثالث
قيام الإجماع والشهرة

وقد التزم به المشهور من فقهاء الإماميّة، فقد قال الشهيد في كتاب الذكرى في باب أحكام الميّت في التلقين: «إنّ أخبار الفضائل يُتسامح فيها عند أهل العلم»[1].

وقال ابن فهد الحلي في عدّة الداعي بعد نقل طائفة من أخبار (مَن بلغ): «فصار هذا المعنى مجمعاً عليه بين الفريقين»[2].

وقال الشيخ البهائي في وجيزته: «وقد شاع العمل بالضعاف في السنن، وإن اشتدّ ضعفها ولم ينجبر.

ومقصوده: أن العمل بالخبر الضعيف أمر مشهور بين علماء الأمة إن كان ذلك الحديث وارداً في السنن والمستحبات وفضائل الأعمال، وهذه الشهرة على العمل ثابتة وجارية حتى لولم ينجبر ذلك الخبر الضعيف بمعنى أن الحديث الضعيف له قيمة وأثر مع كونه ضعيفاً»[3].

ثم قال: والإيراد بأنّ أحد الأحكام الخمسة بما هذا حاله،

---

(١) ذكرى الشيعة ٢: ٣٤.

(٢) عدّة الداعي: ١٠.

(٣) الوجيزة للبهائي: ٧ ـ ٨.

مخالفٌ لما ثبت في محله مشهور، والعامّة مضطربون في التفصّي[١] عن ذلك، وأمّا نحن معاشر الشيعة، فالعمل عندنا ليس بها في الحقيقة، بل بحسنه «مَن سمع شيئاً من الثواب»، وهي ممّا تفرّدنا بروايته، وقد بسطنا الكلام فيها في الحديث الحادي والثلاثين»[٢].

وشبيه هذا الكلام ورد في كتاب الأربعين له، حيث قال بعد نقل بعض الأخبار: وهذا هو سبب التساهل في البحث عن دلائل السنن، وقولهم في استحباب بعض الأعمال الّتي ورد بها أخبارٌ ضعيفه، وحكمهم بترتّب الثواب عليها[٣].

وبالنتيجة هذه الشهرة الجابرة للعمل بالحديث الضعيف موجودة في مقام العمل بأحاديث فضائل القرآن.

وأما علماء العامة

فقد نُقل عن النووي أنه حكى إجماع أهل الحديث وغيرهم على العمل بالخبر الضعيف في فضائل الأعمال ونحوها.

قال الدكتور «عِتر» في منهج النقد: وكذلك نقل السيّد علوي المالكي عن النووي إجماع العلماء على ذلك في كتابه المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف[٤].

وقال النووي في كتاب الأذكار: قال العلماء من المحدّثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويُستحبّ العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً.

---

(١) أي التخلّص.

(٢) الوجيزة للبهائي: ٧ ـ ٨.

(٣) الأربعون حديثاً للبهائي: ٣٨٩ ح ٣١.

(٤) منهج النقد: ٢٩٣، المنهل اللطيف: ١٣.

وأمّا الأحكام: كالحلال والحرام والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك، فلا يُعمل بها إلاّ بالحديث الصحيح أو الحسن، إلاّ أن يكون في احتياطٍ في شيءٍ من ذلك، كما إذا ورد حديث ضعيف بكراهة بعض البيوع أو الأنكحة، فإنّ المستحبّ أن يتنزّه عنه ولكن لا يجب[١].

وقال الهيثمي في هذا المقام: قد اتّفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال؛ لأنه إن كان صحيحاً في نفس الأمر فقد أُعطي حقه من العمل به، وإلاّ لم يترتّب على العمل به مفسدة تحليل، ولا تحريم، ولا ضياع من الغير[٢].

وعن ابن حجر في كتاب «تبيين العجب بما ورد في فضائل رجب»: اشتهر أنّ أهل العلم يتسامحون في إيراد الأحاديث في الفضائل الّتي فيها ضعف ما لم تكن موضوعة.

وكلامهم صريحٌ في نقل الشهرة بل الإجماع في مسألة نقل أحاديث فضائل الأعمال بين العلماء والعمل عليها.

---

(١) الأذكار: ٥.

(٢) أنظر قواعد في علوم الحديث: ٩٣، ومنهج النقد: ٢٩٣.

الدليل الرابع
عمل العلماء وسيرتهم

يتّضح من خلال عبارات علماء الحديث والتفسير الآتية، جواز العمل بأحاديث الترغيب والترهيب والفضائل، من دون التدقيق والتشديد في سندها، بل إن سنتهم جرت فيها على التسامح والتساهل وغض النظر عما فيها من ضعف.

وينتصر هذا المفاد بما قاله الزركشي: «الضعيف مردودٌ ما لم يقتضِ ترغيباً وترهيباً، أو تتعدّد طرقه، ولم يكن المتابع منحطّاً عنه»[1].

ويظهر من كلامه عدم جواز العمل بالحديث الضعيف إلاّ إذا كان وارداً في مورد يرغّب للعمل الصالح، ويرهّب عن العمل الطالح، فيكون هذا القول ناصرنا في العمل بأحاديث فضائل القرآن الكريم وإن كانت ضعيفة سنداً.

وقال الخطيب البغدادي في باب التشدّد في أحاديث الحلال والحرام والأحكام، والتجوّز والتساهل في أحاديث فضائل الأعمال: قد ورد عن غير واحدٍ من السلف أنه لا يجوز حمل الأحاديث المتعلّقة بالتحليل والتحريم إلاّ عمّن كان بريئاً عن التهمة، بعيداً عن

---

(١) نقله السيوطي في تدريب الراوي ١: ٢٩٩.

المظنّة، وأمّا أحاديث الترغيب والترهيب والمواعظ ونحو ذلك، فإنّه يجوز كتبها عن سائر المشايخ[١].

وكلامه «وأمّا أحاديث الترغيب والترهيب والمواعظ ونحو ذلك، فإنّه يجوز كتبها عن سائر المشايخ» ظاهرٌ في عدم اشتراط شيء من القيود في نقل الأحاديث الواردة في فضائل الأعمال والواردة في الترغيب والترهيب والمواعظ.

وقال أحمد بن حنبل: إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشدّدنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يضع حكماً ولا يرفعه، تساهلنا في الأسانيد[٢].

وفي قوله: «تساهلنا في الأسانيد» دلالة على رفع القيود المأخوذة في أحاديث الأحكام وعدم لزوم العمل بها فيما نحن فيه.

ويُنقل عن أحمد بن حنبل أيضاً: «أحاديث الرقاق يُحتمل أن يُتساهل فيها حتّى يجيء شيء فيه حكم».

وعن أبي زكريّا العنبري كما سمعه الحاكم حيث قال: سمعت أبا زكريّا العنبري يقول: «الخبر إذا ورد لم يحرّم حلالاً ولم يحلّ حراماً، ولم يوجب حكماً، وكان في ترغيب أوترهيب أوتشديد أو ترخيص وجب الإغماض والتساهل في رواته»[٣].

قال ابن عبد البر: «أحاديث الفضائل لا نحتاج فيها إلى مَن يُحتجّ به».

---

(١) الكفاية في علم الرواية: ١٣٣.

(٢) الكفاية في علم الرواية: ١٣٣.

(٣) أنظر الكفاية: ١٣٣، وفتح المغيث ١: ٢٦٧، وقواعد التحديث: ١١٤.

وقال في رواية عبّاس الدوري عنه: «ابن إسحاق رجل تُكتب عنه هذه الأحاديث ـ يعني المغازي ونحوها ـ ، وإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا، وقبض أصابع يديه الأربع».

ومقصوده من «قبض أصابع يديه الأربع»: التشدّد والتدقيق في أسانيد الأخبار الواردة في الحلال والحرام، بخلاف الأخبار الآتية في المغازي، فإنّها لا يُشترط فيها ذلك.

وعن ابن حجر في «كتاب تبيين العجب بما ورد في فضائل رجب»: «اشتهر أنّ أهل العلم يتسامحون في إيراد الأحاديث الواردة في الفضائل الّتي فيها ضعف ما لم تكن موضوعة».

وكلامه صريحٌ في نقل الشهرة الحاصلة في مسألة نقل أحاديث الفضائل بين العلماء.

ومن هنا قال العراقي في الألفيّة:

وسهّلوا في غير موضوعٍ روَوا ... من غير تبيين لضعف ورأوا
بيانه في الحكم والعقائد ... عن ابن مهدي وغير واحد

ولفظ ابن مهدي فيما أخرجه البيهقي في المدخل: «إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام الشرعيّة شدّدنا في الأسانيد، وانتقدنا الرجال، وإذا روينا في الفضائل والثواب والعقاب سهّلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال».

ونظيره حُكي في علوم الحديث عنه وعن عبد الله بن المبارك أنّهما قالا: «إذا روينا في الحلال والحرام شدّدنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا»[1].

---

(١) علوم الحديث: ٢١١.

وقال في قواعد التحديث: «وهذا هو المعتَمَد عند الأئمّة»[1].

وعبارة «المعتَمَد عند الأئمّة» فيها كاشفيّة صريحة عن عمل العلماء بأحاديث الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال.

وبالنتيجة: فإنّ المتحصّل من مجموع ما نقلناه من كلام علماء الحديث والدراية إثبات مطلوبنا، أي: العمل بأحاديث فضائل القرآن، حيث إنّ سيرتهم وعملهم جارٍ على عدم التشديد في أحاديث الترغيب والترهيب والفضائل، ومن جملتها ما نحن فيه أي فضائل القرآن.

---

(١) قواعد التحديث: ١١٣.

الدليل الخامس

أخبار (مَن بلغ)

قد استدلّ القائلون بجواز العمل بالأحاديث الضعيفة الواردة في الترغيب في العمل الصالح، والترهيب عن العمل الطالح، وفضائل الأعمال، بالأحاديث المصرحة والظاهرة في أنّ: «مَن بلغه عن الله شيء فيه فضيلة، فأخذ بها إيماناً به ورجاء ثوابه، أعطاه الله ذلك وإن لم يكن كذلك».

وبالنصوص الواردة في أنّ «مَن بلغه عن الله فضلٌ فأخذ بذلك الفضل الّذي بلغه، أعطاه الله ما بلغه وإن كان الّذي حدّثه كاذباً»[1].

الوجوه المحتملة في أخبار (مَن بلغ)

قد احتمل علماء الأُصول من الإمامية عند التعرّض للبحث في أخبار (مَن بلغ) عدّة احتمالات:

الاحتمال الأوّل:

أن يكون ما تفيده أخبار (مَن بلغ) حكماً أُصوليّاً، وهو جعل الحجّيّة للخبر الضعيف، بمعنى أنّ الخبر لم يكن حجة وببركة أخبار من بلغ يصير حجة، ويقبل سنده.

(١) سيأتي ذكر نصوص الأحاديث مع بيان مصادرها.

فإذا ورد دليل من الشارع بسندٍ ضعيفٍ يقول: مَن فعل كذا فله عشر حسناتٍ مثلاً، كان هذا الخبر الضعيف السند حجّة ومقبول، ويُعتَمَد عليه؛ لأجل الأخبار القائلة أنّ: مَن بلغه عن النبيﷺ شيء من الثواب ففعل ذلك طلب قول النبيﷺ كان له ذلك الثواب، وإن كان النبيﷺ لم يقله.

وبالنتيجة: فإنّ أخبار (مَن بلغ) تعطي قوّة وحجّة لسند الحديث الضعيف الوارد في السنن والترهيب والترغيب وفضائل الأعمال، وتجعله مقبولاً بعد أن كان بذاته غير قابل للاعتماد عليه.

الاحتمال الثاني:

أن يكون مفادها استحباب ذلك العمل مع قطع النظر عن السند الضعيف، فهي، أي: أخبار (مَن بلغ) تعطي صفة الاستحباب لذلك العمل الّذي جاءنا عن طريق الخبر الضعيف السند بعد أن لم يكن ثمة دليل على استحباب ذلك الفعل المذكور في الخبر الضعيف السند.

فإذا قام خبرٌ ضعيف السند على ترتّب الثواب المعيّن عند قراءة سورة معيّنة، كسورة الفاتحة، أو عند قراءة مجموعة من الآيات، جاز للفقيه الإفتاء باستحباب تلك القراءة لأجل أخبار «من بلغ»، فيكون هذا العمل الّذي جاءنا من خلال رواية ضعيفة حاله حال العمل الّذي ورد فيه روايات معتبرة السند ببركة أخبار «من بلغ».

وعلى هذا فيمكننا القول: إنّ المستحبّات والسنن وفضائل الأعمال تكون أدلّتها على نحوين:

أوّلها: إذا وردت بطريق معتبر كخبر صحيح السند أو حسنه أو موثقه.

ثانيها: إذا وردت بطريق ضعيف السند، وقد اعتضد ضعف هذا

الخبر بأخبار (مَن بلغ)، وفي الحقيقة أنّ العمل قد ثبت استحبابه بأخبار (مَن بلغ) لا بالخبر الضعيف السند.

الاحتمال الثالث:

أن يكون مفادها استحباب ذلك العمل بوصف كونه ممّا بلغ عليه الثواب، بحيث يكون بلوغ الثواب المذكور في الخبر الضعيف دخيلاً في موضوع الحكم وجهة تقييديّة له، فيكون الاستحباب ثبت لذلك العمل؛ لأجل الثواب المذكور في الخبر الضعيف السند، ولأجل اخبار (مَن بلغ) معاً.

وعليه فيلزم على المكلف لتحصيل الثواب المذكور في الخبر الضعيف السند أن ينوي ويقصد تحصيل ذلك الثواب المذكور.

وعلى هذا فالعمل المستحبّ: هوالعمل المأتي به برجاء الثواب عليه المذكور في الخبر الضعيف السند، لا لنفس العمل بما هو، وعلى هذا، فإذا ورد خبر ضعيف السند فيه دلالة على ترتّب الثواب على قراءة القرآن فإنّه يحقّ للفقيه الإفتاء باستحباب الإتيان بذلك العمل رجاء الثواب.

فموضوع الاستحباب هو: العمل بالإضافة إلى قصد رجاء الثواب المذكور في الحديث الضعيف السند.

ملاحظة:

قد اتّضح ممّا تقدّم الفرق بين الوجه الثاني والوجه الثالث، فإنّه على الوجه الثاني نفهم أنّ الاستحباب قد تعلّق بنفس العمل مع غض النظر عن المفاد المذكور في متن الخبر الضعيف السند، ولذا يكون العمل بنفسه مستحبّاً.

وفي الوجه الثالث، إنّ العمل قد تعلّق بذات الفعل مع رجاء

ذلك الثواب المذكور في الحديث الضعيف السند، فاللازم على المكلّف أن يقصد تحصيل الثواب المذكور في الخبر، كما أن اللازم على الفقيه أن يفتي باستحباب ذلك العمل اذا قصد المكلف تحصيل الثواب المذكور في الخبر ضعيف السند.

الاحتمال الرابع:

إنّ المستفاد من أحاديث (مَن بلغ) هومجرّد ترتّب وحصول الثواب على العمل المذكور في الحديث الضعيف السند إذا عُمِلَ به.

وهذا لا يقتضي طلب الشارع له وجوباً أو استحباباً، بل هو بمعنى أنّ كرم الله ﷻ يعطيه ذلك الثواب، تفضلاً لأنه سار في طريق تحقيق ما يحب ويريد الشارع، وهذا الإعطاء لا يعني أنّ هذا الفعل كان راجحاً عند الشارع.

وقد التزم بهذا الاحتمال الشيخ سليمان البحراني على ما نقله صاحب الحدائق عنه في الدرر النجفيّة بعد ذكر أخبار (مَن بلغ) حيث قال ما نصّه: «إنّ الأحاديث المذكورة إنّما تضمّنت ترتيب الثواب على العمل، وذلك لا يقتضي طلب الشارع له، لا وجوباً ولا استحباباً»[1].

وقد ذهب إلى هذا القول جماعة من العلماء منهم الشيخ يوسف البحراني حيث قال في الحدائق بعد البحث في هذه الأخبار: وبالجملة، فالقدر المعلوم المقطوع به من هذه الأخبار هو مجرّد ترتّب الثواب على عمل قد ثبت مشروعيّته، وردت النصوص به، سواء كان الخبر الوارد به مطابقاً للواقع أم لا[2].

ومجرد ترتب الثواب من الشارع المقدّس لا يعني محبوبية ذلك

(١) الدرر النجفيّة: ٢٢٧.

(٢) الحدائق الناضرة ٤: ٢٠٣.

العمل وإرادة الشارع له، بل إنّ الشارع يعطي الثواب تفضلاً وتكرماً لذلك السائر في طريق الله سبحانه وتعالى.

وقد التزم بهذا المضمون أيضاً السيّد الخوئي في مصباح الأصول، حيث قال بعد ذكر الاحتمالات الواردة في أخبار (مَن بلغ): إنّ مفادها مجرّد الإخبار عن فضل الله تعالى، وأنّه بفضله ﷻ يُعطي الثواب الّذي بلغ العامل وإن كان غير مطابق للواقع، فهي ـ كما ترى ـ غير ناظرة إلى العمل وأنّه يصير مستحبّاً؛ لأجل طرو عنوان «بلوغ»، ولا إلى إسقاط شرائط حجّيّة الخبر في باب المستحبّات»[1].

وعلى هذا فلا يحق للفقية الحكم باستحباب ذلك العمل الوارد في حقه خبر ضعيف، فهذه الأخبار لا تكشف عن رجحان ذلك العمل، بل إنها حاكية عن كرم المولى وإعطاءه وما ذلك عليه بعزيز.

الاحتمال الخامس:

إنّ غرض الشارع قد تعلّق بالتحفّظ بعامّة السنن والمستحبّات في كافة مجالات الحياة وأنه يرى أنّ الاكتفاء في تحصيلها عن الطرق المألوفة ربّما يوجب تفويت بعضها.

وذلك لأنّ السنن قد وردت بطرق مختلفة منها الصحيح والمعتمد ومنها الضعيف غير القابل للاعتماد، فلأجل ذلك أراد الشارع أن يتوصل إلى مراده وهو العمل بالسنن والمستحبات بالحثّ والترغيب إلى إتيان كلّ ما سُمع عن الغير الّذي يحتمل أن يكون ممّا أمر به رسول الله ﷺ، وأردف حثّه باستحقاق الثواب وترتّب المثوبة على نفس العمل، حتّى يحدث في نفس المكلّف شوقاً إلى الإتيان بذلك العمل بأنّه يُثاب بعمله، طابق الواقع أو خالفه.

(١) مصباح الأصول ٢: ٣٢٠.

وهذا الخطاب والترغيب، وجعل الثواب على مطلق العمل، خالف أو وافق؛ ليس إلاّ لأجل التحفّظ على المستحبّات الواقعيّة.

ثم إننا يمكن لنا أن نقرب هذا المفاد للذهن بالتنظير بمسألة الجعالة الواردة في كتب الفقه حيث إنّ الغرض في باب الجعالة متعلّق بردّ الضالّة، لكن يرى المولى أنّ الخطاب الشخصي والخطاب الخصوصي بين فرد وفردين ربّما لا يحصل الهدف؛ فلأجله يخاطب العموم تحفظاً على الواقع.

وما نحن فيه كذلك فإن المولى يريد الإتيان بالأعمال والسنن والمستحبات الواقعية، وهذه السنن وردت في أخبار ضعيفة وغيرها فلأجل تحصيل وتحقيق وإيجاد السنن الحقيقية في الخارج تبرع المولى وتفضل بإعطاء الثواب على كل عمل ورد في خبر، حتى لو لم يكن الشارع أراد ذلك العمل.

وبتعبير آخر أنّ قول القائل: مَن ردّ ضالّتي فله كذا، جعلٌ معلّقٌ على ردّ الضالّة، وهذا أي الثواب الحاصل من العمل بالسنن والمستحبات التي وردت في الأخبار جعلٌ معلّقٌ على إتيان العمل بعد البلوغ أوالسماع برجاء الثواب.

وإنّما جعل الثواب على ذلك حثّاً على إتيان كلّيّة مؤدّيات الأخبار الدالّة على السنن؛ لعلم الشارع بأنّ فيها كثيراً من السنن الواقعيّة، فلأجل التحفّظ عليها جعل الثواب على مطلق ما بلغ عنه ﷺ نظير قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٌ﴾[1]، حيث جعل تضاعف الأجر للحثّ على الإتيان بالحسنات، فلأدلّة الباب إطلاق بالنسبة إلى كلّ ما بلغ بسندٍ معتبرٍ أوغيره[2].

---

(١) القصص: ٨٤.

(٢) تهذيب الأصول ٢: ٢٩٤.

وإلى هذه المضامين أشار السيّد الخميني في تهذيب الأصول حيث قال: «إنّ الظاهر من أخبار (مَن بلغ) أنّ وزانها وزان الجعالة بمعنى وضع الحكم على العنوان العام ؛ ليتعقّبه كلّ مَن أراد، فكما أنّ تلك جعل معلّق على ردّ الضالة، فهذا أيضاً جعل متعلّق على الإتيان بالعمل بعد البلوغ برجاء الثواب»[1].

وهذا الاحتمال يقرب مفاده من مفاد الاحتمال الثالث من حيث أن كلاً منهما يوصل إلى محبوبية الاتيان بالعمل الذي وصل فيه برجاء الثواب.

النتيجة:

الظاهر أنه لا خلاف بين الإماميّة ـ العاملين بقاعدة التسامح في أدلّة السنن والمنكرين للعمل بها على حدّ سواء ـ في أنّ مفاد أخبار (مَن بلغ) هو ترتّب الثواب على العمل الثابت مشروعيّته، والّذي وردت النصوص به، سواء توافق مع الواقع أم لا، فهي تفيد الإخبار عن فضل الله تعالى، وأنّه يعطي الثواب الّذي بلغ العامل؛ لفضله ورحمته وكرمه.

سواء تمكن الفقيه من الحكم باستحباب ذلك العمل أو لم يتمكن من ذلك وسواء تمكن من الحكم باستحباب ومحبوبية صرف العمل أو بشرط قصد ثواب ذلك العمل.

قال المحدّث البحراني في الحدائق في بحث الأغسال المندوبة: وبالجملة، فالقدر المعلوم المقطوع به من هذه الأخبار ـ أخبار مَن بلغ ـ هو مجرّد ترتّب الثواب على عمل قد ثبت مشروعيّته، ووردت

---

(١) تهذيب الأصول ٢: ٢٩٤.

النصوص به، سواء كان الخبر الوارد به مطابقاً للواقع أم لا، والله سبحانه أعلم بحقائق أحكامه[١].

شبهة ودفع

أمّا الشبهة: أنه قد قيل: إنّ أحاديث (مَن بلغ) لم تتوفّر فيها شروط العمل بالرواية ؛ لأنّ بين رواة أحاديث (مَن بلغ) مَن هو متّهم في دينه، وبينهم مَن هو مجهول الحال وبينهم مَن هو مهمل، وعليه فيكون سند أحاديث (مَن بلغ) مخدوشاً وضعيفاً وغير قابل للاعتماد عليه.

وإذا كان الأمر كذلك، فكيف تعطي هذه الأخبار ـ أخبار مَن بلغ ـ حجّيّة وشرعيّة للعمل بالأخبار الواردة في فضائل الأعمال الواردة في الترغيب والترهيب؟!

وقد التزم بهذا القول جماعة منهم السيّد هاشم معروف الحسني حيث قال في كتاب«الموضوعات في الآثار والأخبار» ما نصّه: ومن الغريب أنّ الفقهاء قد عدّوا الكذب من الكبائر ومع ذلك فقد تساهلوا في هذا النوع من الأحاديث المكذوبة وأمعنوا في البحث عن أدلّة الأحكام متناً وسنداً، فضعّفوا الحديث وأسقطوه لأقلّ شبهه في سنده أو متنه.

ولمّا جاؤا إلى أحاديث الترغيب، والتخويف، والفضائل، وقفوا إلى جانبها متجاهلين كلّما قرّروه في أصولهم وفقههم، لا لشيء، إلاّ لأنّ القصّاص والوعّاظ قد رووا لهم عن الرسول ﷺ والإمام ﷺ أنّهما قالا: (مَن بلغه ثواب على عمل فعله أُوتيه وإن لم يكن رسول الله قاله)[٢]!.

(١) الحدائق الناضرة ٤: ٢٠٣.

(٢) سيأتي الكلام في مصادر هذا الحديث.

ثم قال مسترسلاً في كلامه: والأغرب من ذلك أنّ المتأخرين ممّن ألّف في أصول الفقه من علماء الشيعة قد أخذوا بهذه المرويّات بدون تحقيق في مضامينها، ولا تمحيص لأسانيدها.

وعلى أساسها قالوا: بأنّ المرويّات المتعلّقة بالسنن كالّتي تجري على ألسنة الوعّاظ وغيرهم سواء كانت من نوع المسانيد أو المراسيل يمكن إعطاء مضامينها حقّها من الرجحان أو الاستحباب حتّى لو لم تكن صادرة عن المعصوم لقاعدة «التسامح في أدلّة السنن» الّتي انتزعوها من أحاديث: (مَن بلغه)، أو كأن تلك الأحاديث من وحي السماء»[1].

فتلخص من كلامه: أنّ أحاديث «من بلغ» من جعل الوعاظ والقصاصين الزاهدين وضعوها لدعم أخبارهم الواردة في الأعمال المستحبة والسنن، كما أنّ فقهاء الإمامية قد أخذوا بمضامين هذه الأخبار الباطلة سنداً من دون تمحيص السند مع كونهم أهل تحقيق وتدقيق.

وعلى هذا فإذا بطل سند أحاديث «من بلغ» امتنع العمل بالروايات الضعيفة السند الواردة في فضائل الأعمال والسنن والمستحبات.

وأما الدفع: أنه لم يكن دأب ولا سيرة عند علماء الإمامية في عدم امتحان وتمحيص أخبار «من بلغ»، بل نراهم يدققون في أسانيد مثل هذه الأخبار لما يترتب عليها من تأسيس قاعدة أو أصل.

ولذلك نرى أنّ الكثير من علماء الإماميّة قد صرّح بصحّة أسانيد أغلب أحاديث (مَن بلغ)، فقد قال السيّد محمد المجاهد في هذا

(١) الموضوعات في الآثار والأخبار: ١٧١.

المقام في مفاتيح الأصول: «ومنها جملة من الروايات وفيها الصحيح وغيره، ممّا ينجبر قصوره على ما ادّعاه جماعة»[١].

والشاهد على مدّعانا وهو أن علماء الإمامية يدققون في السند في مثل هذه المواطن قوله: «وفيها الصحيح».

وقال الشيخ النائيني في فوائد الأصول بعد ذكر عدد من روايات (مَن بلغ): «إلى غير ذلك من الروايات المتقاربة المضمون، ويغني عن التكلّم في سندها عمل المشهور بها، والفتوى على طبقها، مع أنّ بعضها من الصحاح، فلا إشكال من حيث السند»[٢].

الشاهد على مدّعانا قوله: «مع أنّ بعضها من الصحاح»، حيث أنه تصريحٌ بصحّة بعض أخبار (مَن بلغ).وتصريحه بصحة بعضها لايكون إلاّ بعد التمحيص والامتحان لسندها.

وهذا شاهد ثالث على التصريح بصحة سند أحاديث «من بلغ» فقد قال السيّد الخوئي في مصباح الأصول: «ورد في عدّة من الروايات أنه مَن بلغه ثواب من الله سبحانه على عملٍ فعمله التماس ذلك الثواب أُوتيه وإن لم يكن الحديث كما بلغه، والتكلّم في سند هذه الروايات غير لازم، إذ منها ما هو صحيح من حيث السند، فراجع»[٣].

ومحل الشاهد على صحّة أسانيد أحاديث (مَن بلغ) قوله: «والتكلّم في سند هذه الروايات غير لازم، إذ منها ما هو صحيح من حيث السند، فراجع».

---

(١) مفاتيح الأصول: ٣٤٦.
(٢) فوائد الأصول ٣: ٤٠٩.
(٣) مصباح الأصول ٢: ٣١٨.

وقال السيّد المروّج في منتهى الدراية: ولا يخفى أنّ البحث عن دلالة هذه الأخبار إنّما هو بعد البناء على حجّيّتها، إمّا في تواترها معنى كما نفى البعد عنه شيخنا الأعظم في مسألة قاعدة التسامح في أدلّة السنن بقوله في مقام عَدّ الأدلّة على القاعدة: ثالثها: الأخبار المستفيضة الّتي لا يبعد دعوى تواترها معنى.

وإمّا لصحّة بعضها أو حسنه.

وإمّا لعمل المشهور بها ؛ لما أفاده في تلك الرسالة أيضاً بقوله: وهذه الأخبار مع صحّة بعضها غنيّة عن ملاحظة سندها ؛ لتعاضدها وتلقّيها بالقبول بين الفحول[1].

والنتيجة من هذه الكلمات أننا نرى أن صحة سند هذه الأخبار مفروغ عنها لا تحتاج إلى بحث لما ذكر من طرق الاعتماد عليها.

هذا صريح جماعة من علماء الإماميّة في صحّة أسانيد بعض أخبار (مَن بلغ)، مع ذلك ودفعاً لأقل حرج وشبهة ترد في المقام، لابأس بالولوج في تحقيق أسانيدها واحداً واحداً، وعزل الخبر المعتمد عليه عن غيره؛ إتماماً للفائدة، فنقول وبالله الاستعانة:

الرواية الأولى

أحمد بن أبي عبد الله البرقي في المحاسن عن علي بن الحكم، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله ﷺ، قال: «مَن بلغه عن النبي ﷺ شيء من الثواب فعمله، كان أجر ذلك له، وإن يكن رسول الله ﷺ لم يقله»[2].

---

(١) منتهى الدراية ٥: ٥٠٨.

(٢) المحاسن: ٢٥ ح ٢، وسائل الشيعة ١: ٨١، أبواب مقدّمة العبادات، ب١٨ ح٣.

التحقيق في رجال السند

الأوّل: أحمد بن أبي عبد الله البرقي: كان ثقة في نفسه، كذا في رجال النجاشي[١].

وقال الشيخ في الفهرست والرجال: كان ثقة في نفسه[٢].

الثاني: علي بن الحكم: ثقة، جليل القدر، له كتاب[٣]، وقال الكاظمي في هداية المحدّثين: «وابن الحكم الثقة، عنه أحمد بن محمّد بن خالد»[٤].

الثالث: هشام بن سالم: «ثقةٌ ثقةٌ، كذا في رجال النجاشي وخلاصة العلاّمة»[٥].

وقال الكاظمي في هداية المحدّثين: «ابن سالم الثقة، عنه...وعلي بن الحكم الثقة»[٦].

وقد اتضح لك توثيق رجال سند هذا الحديث، وعليه فلا مانع من الحكم بصحة السند.

وقد عبّر عن هذه الرواية السيّد محمّد المجاهد في مفاتيح الأصول بالصحيحة، وفي بحر الفوائد في شرح الفرائد عبّر الاشتياني عن هذا الخبر بالصحيح[٧].

وهذا التحقيق وحده يكفينا لرد دعوى المستشكل.

---

(١) رجال النجاشي: ٧٦ / ١٨٢.
(٢) الفهرست: ٢٠/ ٦٥، رجال الشيخ: ٨ / ٣٧٣.
(٣) الفهرست: ٨٧ / ٣٧٦، وانظر الخلاصة: ٩٣ / ١٤.
(٤) هداية المحدثين: ٢١٦، وانظر تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٣١.
(٥) رجال النجاشي: ٤٣٤ / ١١٦٥، الخلاصة: ١٧٩ / ٢.
(٦) هداية المحدثين: ١٦٠.
(٧) بحر الفوائد: ٦٥.

الرواية الثانية:

وعن أبيه عن أحمد بن النضر، عن محمّد بن مروان، عن أبي عبد الله ﷺ (قال: «مَن بلغه عن النبي ﷺ شيء من الثواب، ففعل ذلك طلب قول النبي ﷺ كان له ذلك الثواب وإن كان النبي ﷺ لم يقله»[١].

التحقيق في رجال السند

الأوّل: عن أبيه، وهومحمّد بن خالد البرقي، ثقةٌ، من أصحاب أبي الحسن موسى: كذا في الفهرست[٢]، وترضّى عنه الصدوق، وأكثر من الرواية عنه[٣].

وضعّفه النجاشي وقال: «وكان محمّد ضعيفاً في الحديث، وكان أديباً، حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب»[٤].

وفيه كلام طويل، ذُكر في منتهى المقال[٥].

الثاني: أحمد بن النضر الخزّار، أبو الحسن الجعفي، مولى كوفي ثقة، له كتاب، كذا في رجال النجاشي[٦].

الثالث: محمّد بن مروان، مشترك بين جماعة، منهم الثقة، ومنهم ورد فيه مدحٌ لا قدحٌ.

والاختلاف الموجود في محمد بن خالد البرقي، والاشتراك

---

(١) المحاسن: ٢٥ ح ١، وسائل الشيعة ١ : ٨١، أبواب مقدّمة العبادات ب ١٨ ح ٤.
(٢) الفهرست: ١٤٨ / ٦٣٨.
(٣) الفقيه ٣: ١٨٦ ح ٨٣٨.
(٤) رجال النجاشي: ٣٣٥ / ٨٩٨، وانظر الخلاصة: ١٣٩ / ١٤.
(٥) منتهى المقال ٦: ٤١ / ٢٦١٤.
(٦) رجال النجاشي: ٩٨ / ٢٤٤.

الموجود في محمد بن مروان قد ألجأ البعض إلى عدم الاعتماد على هذا الخبر.

ولهذا فقد عبّر عنه السيّد محمّد المجاهد في مفاتيح الاصول بالخبر[1]، وكذلك عبر عنه السيّد المروج في منتهى الدراية[2].

وهذا التعبير كاشفٌ عن عدم اعتمادهم عليه وعن عدم قبولهم له.

الرواية الثالثة:

وعن علي بن محمّد القاساني، عمّن ذكره، عن عبد الله بن القاسم الجعفري، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام: قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: **مَن وعده الله على عمل ثواباً فهو منجزه له، ومَن أوعده على عملٍ عقاباً فهو فيه بالخيار**»[3].

ولا داعي للتحقيق في رجال سند هذه الرواية ؛ لوقوع المجهول في «عمّن ذكره» وهذا يكفي في الحكم بضعف هذه الرواية وتسمّى مثل هذه الرواية بالمرسلة.

وقد روى هذه الرواية الصدوق في التوحيد، عن محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رحمه الله، عن محمد بن الحسن الصفّار، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب وأحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن علي بن محمّد القاساني عمن ذكره عن عبد الله بن القاسم الجعفري عن... إلى آخر الخبر[4] وكونها مرسلة يكفينا في عدم التدقيق والتحقيق في سندها كسابقتها.

---

(١) مفاتيح الأصول: ٣٤٨.

(٢) منتهى الدراية ٥: ٥١٤.

(٣) المحاسن: ٢٤٦ / ٢٤٣، وسائل الشيعة ١: ٨١، أبواب مقدّمة العبادات ب ١٨ ح ٥.

(٤) التوحيد: ٤٠٦ ح ٥، باب الأمر بالمعروف والنهي والوعد والوعيد.

ويضاف إلى ذاك أن مضمون هذا الحديث لا يفي بالمقصود لأنه يقول: من وعده، وإذا ثبت الوعد فلا مناقشة، وما نحن فيه ليس كذلك بل هو البلوغ لا معلومية الوعد:

وعلى هذا فهذا الخبر ساقط عن الاعتبار، ولا ينفع فيما نحن سنداً ومتناً.

الرواية الرابعة:

محمّد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله ﷺ قال: «مَن سمع شيئاً من الثواب على شيء فصنعه، كان له وإن لم يكن على ما بلغه»[١].

ورواه ابن طاووس، في كتاب «الإقبال» نقلاً عن كتاب هشام بن سالم الّذي هو من جملة أصحاب الأُصول، عن الصادق مثله ﷺ.

التحقيق في رجال السند:

الأوّل: محمّد بن يعقوب، وهوالكليني، وهو في غنى عن التوثيق.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، ثقة في الحديث، ثبت، معتَمَد، صحيح المذهب، كذا في رجال النجاشي والخلاصة[٢].

الثالث: إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمّي، أصله كوفي، انتقل إلى قم.

وقال العلاّمة في الخلاصة: «ولم أقف على أحد من أصحابنا في القول في القدح فيه، ولا على تعديله بالتنصيص، والروايات عنه

---

(١) الكافي ٢: ٧١ ح ١، وسائل الشيعة ١: ٨١، أبواب مقدّمة العبادات ب ١٨ ح ٦.
(٢) رجال النجاشي: ٢٦٠ / ٦٨٠، الخلاصة: ١١٠ / ٤٥.

كثيرة، والأرجح قبول قوله»[١].

وهو المشهور بين علماء الإماميّة.

الرابع: ابن أبي عمير: قال الشيخ الطوسي: «إنّه أوثق الناس عند الخاصّة والعامّة، وأنسكهم نسكاً»[٢].

وقال في الرجال: «ثقة من أصحاب الرضا عليه السلام»[٣].

وقال الكشّي: «أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، والإقرار له بالفقه»[٤].

الخامس: هشام بن سالم الجواليقي: «ثقةٌ ثقةٌ: كذا في رجال النجاشي والخلاصة»[٥].

وقال الشيخ البهائي في أربعينه عند البحث في سند هذا الحديث: «هذا الحديث حسن الطريق، مُتلقّى بالقبول»[٦]، وقد يكون علّة قوله: «حسن الطريق» لأجل وقوع إبراهيم بن هاشم في سندها.

وعبّر عن هذا الخبر السيّد المجاهد في مفاتيح الأُصول بالحسن كالصحيح، وقال صاحب الفصول: «الصحيح المروي في الكافي[٧]، وعبّر عنها الأشتياني في بحر الفوائد بالصحيح»[٨].

وعلى أي حال، فهذا الخبر مما يعتمد عليه صحّ سنده أوحسن.

(١) الخلاصة: ٤ / ٩.
(٢) الفهرست: ١٤٢ / ٦١٧.
(٣) رجال الشيخ: ٣٨٨ / ٢٦.
(٤) رجال الشيخ: ٥٥٦ / ١٠٥٠.
(٥) رجال النجاشي: ٤٣٤ / ١١٦٥، الخلاصة: ١٧٩ / ٢.
(٦) الأربعون حديثاً للشيخ البهائي: ٣٨٧ ح ٣١.
(٧) الفصول في علم الأُصول: ٣٠٥.
(٨) بحر الفوائد: ٦٥.

الرواية الخامسة:

وعن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن سنان، عن عمران الزعفراني، عن محمّد بن مروان قال: «سمعت أبا جعفرٍ عليه السلام يقول: «مَن بلغه من الله ثوابٌ على عمل، فعمل ذلك العمل التماس ذلك الثواب، أوتيه وإن لم يكن الحديث كما بلغه»[١].

التحقيق في رجال السند

الأوّل: محمّد بن يحيى العطّار، أبو جعفر القمّي، شيخ من أصحابنا في زمانه، ثقةٌ، عينٌ، كثير الحديث، كذا في رجال النجاشي والخلاصة[٢].

الثاني: محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، جليل من أصحابنا عظيم القدر، كثير الرواية، ثقةٌ، عينٌ، حسن التصانيف، كذا في رجال النجاشي والخلاصة[٣].

الثالث: محمّد بن سنان، مختَلفٌ فيه، وقد أُلِّفَت في توثيقه رسائل عديدة[٤]، الأقرب عندنا إمكان الاعتماد عليه، وقبول روايته لتوثيق المفيد إيّاه مع ورود روايات كثيرة تفيد مدحه وأنه من المقرّبين المعتمَد عليهم عند الأئمّة عليهم السلام .

الرابع: عمران الزعفراني، هو ابن إسحاق الكوفي، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، كذا في رجال الشيخ[٥].

---

(١) الكافي ٢: ٧١ ح ٢، وسائل الشيعة ١: ٨٢، أبواب مقدّمة العبادات ب ١٨ ح ٧.

(٢) رجال النجاشي ٣٥٣/ ٩٤٦، الخلاصة: ١٥٧ / ١١٠.

(٣) رجال النجاشي: ٣٣٤ / ٨٩٧، الخلاصة: ١٤١ / ١٩.

(٤) انظر منتهى المقال ٦: ٦٥ / ٢٦٦٩.

(٥) رجال الشيخ: ٢٥٧ / ٥٤٣، وانظر نقد الرجال ٣: ٣٦٩ / ٣٩٥٣.

الخامس: محمّد بن مروان، مشترك بين جماعة، منهم الثقة ومنهم مَن ورد فيه مدح ولم يرد فيه قدح[١].

فلأجل الاختلاف الموجود في محمد بن سنان، ولعدم التصريح بتوثيق الزعفراني، وللاختلاف في محمد بن مروان فقد عبّر عنه السيّد المجاهد بالخبر[٢]، وكذلك في منتهى الدراية[٣].

الرواية السادسة:

محمّد بن علي بن بابويه في كتاب «ثواب الأعمال» عن أبيه، عن علي بن موسى، عن أحمد بن محمّد، عن علي بن الحكم، عن هشام، عن صفوان، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: «مَن بلغه شيء من الثواب على شيء من الخير[٤] فعمله، كان له أجر ذلك وإن كان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يقله»[٥][٦].

التحقيق في رجال السند

الأوّل: محمّد بن علي بن بابويه، وهو الصدوق وهو في غنى عن التوثيق.

الثاني: عن أبيه علي بن بابويه: كان جليلاً، فقيهاً ؛ ثقة، كذا في الفهرست[٧].

---

(١) انظر نقد الرجال ٤: ٣١٧، الترجمات ٥٠٥٦ ـ ٥٠٦٤.
(٢) مفاتيح الأصول: ٣٤٨.
(٣) منتهى الدراية ٥: ٥١٤.
(٤) في المصدر: خير.
(٥) وفي نسخة: وإن لم يكن على ما بلغه.
(٦) ثواب الأعمال: ١٦٠ ح ١، وسائل الشيعة ١: ٨٠، أبواب مقدّمة العبادات ب ١٨ ح ١.
(٧) الفهرست: ٩٣/ ٣٩٢، وانظر رجال النجاشي: ٢٦٢/ ٦٨٤، والخلاصة: ٩٤/ ٢٠.

الثالث: علي بن موسى مشترك بين جماعة.

الرابع: أحمد بن محمّد، مشترك، ويحتمل أن يكون هو ابن خالد، أو ابن عيسى، والظاهر أنه ابن عيسى ؛ لأنّ المذكور في ترجمة أحمد بن محمّد بن عيسى أنّ علي بن جعفر يروي عنه كما في رجال النجاشي[١].

الخامس: علي بن الحكم، ثقة جليل القدر، له كتاب، كذا في الفهرست والخلاصة[٢].

السادس: هشام وهو مردّد بين جماعة، واستظهر أنه ابن سالم.

السابع: صفوان، مردّد بين جماعة.

والنتيجة أنّ كثرة المشتركات في هذا السند سببت لأن يعبّر عنه السيّد المجاهد في المفاتيح بـ «الخبر»[٣].

ولكن مع ذلك نرى أنه قال في الفصول: «بسندٍ معتبرٍ عن صفوان[٤] ونقلها في المحاسن، وعبّر عنها بالصحيح».

وكأنهم قد أتعبوا أنفسهم في تمييز وحل المشتركات فتكون هذه الرواية معتبرة عند جماعة، وغير معتبرة عند جماعة اخرى فتأمل.

الرواية السابعة:

عيون الأخبار، عن عبد الواحد بن محمّد بن عبدوس، عن علي بن محمّد بن قتيبة، عن حمدان بن سليمان، قال: «سألت أبا الحسن

---

(١) رجال النجاشي: ٨١ / ١٩٨، وانظر نقد الرجال: ١٦٧ / ٣٣٣.

(٢) الفهرست: ٨٧ / ٣٧٦، الخلاصة: ٩٣ / ١٤.

(٣) مفاتيح الأصول: ٣٤٨.

(٤) الفصول: ٣٠٥.

علي بن موسى الرضا﵇ ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾[١].

قال﵇: مَن يرد الله ان يهديه بإيمانه في الدنيا إلى جنّته ودار كرامته في الآخرة، يشرح صدره للتسليم لله والثقة به والسكون إلى ما وعده من ثوابه حتّى يطمئنّ إليه»[٢] الحديث.

التحقيق في رجال السند

الأوّل: عبد الواحد بن محمّد بن عبدوس النيشابوري، من مشايخ الصدوق، كثيراً ما يذكره الصدوق مترضّياً عليه، وذكره الفاضل عبد النبي الجزائري في خاتمة قسم الثقات.

الثاني: علي بن محمّد بن قتيبة النيشابوري، عليه اعتمد أبوعمرو الكشّي في كتاب الرجال، صاحب الفضل بن شاذان وراوية كتبه، كذا في رجال النجاشي[٣].

وقال الشيخ: علي بن محمّد القتيبي تلميذ الفضل بن شاذان، نيسابوري فاضل[٤].

وأورده العلاّمة في قسم الثقات، وكذا الماحوزي في الحاوي، وقال في الوجيزة: ممدوح[٥].

---

(١) الأنعام: ١٢٥.

(٢) عيون أخبار الرضا﵇ ١: ١٣١ ح ٢٧، وسائل الشيعة ١: ٨٠، أبواب مقدمة العبادات ب ١٨ ح ٢.

(٣) رجال النجاشي: ٢٥٤ / ٦٧٨.

(٤) رجال الشيخ: ٤٧٨ / ٢.

(٥) الخلاصة: ١٨٤ / ١، حاوي الأقوال: ١٠٣ / ٣٧٦، الوجيزة: ٢٦٥ / ١٢٨٣، وانظر منتهى المقال ٥: ٦٨ / ٢١٠٦.

الثالث: حمدان بن سليمان النيشابوري، ثقة، من وجوه أصحابنا، ذكر ذلك أحمد بن عبد الواحد، كذا في رجال النجاشي[١].

وذكره الشيخ في أصحاب الإمام الهادي والعسكري[٢].

ورواتها بين الثقة والممدوح، فلا مانع من الاعتماد عليها، وإن لم تقبل هذا الكلام، فيكيفينا ما تقدم من أخبار معتبرة السند يعتمد عليها.

مضافاً إلى ذلك أن مضمونها خارج عما نحن فيه، حيث إن فيها الوعد على الثواب، وهو غير البلوغ، والفرق بينهما واضح.

الرواية الثامنة:

أحمد بن فهد في عدّة الداعي قال: «روى الصدوق عن محمّد بن يعقوب بطرقه إلى الأئمة ﷺ: أنّ مَن بلغه شيء من الخير فعمل به كان له من الثواب ما بلغه، وإن لم يكن الأمر كما نُقل إليه»[٣].

وهذه الرواية قد تلحق بالمراسيل، فلا داعي لملاحقة سندها بعد ثبوت اعتبار عدة من الروايات في هذا المجال.

الرواية التاسعة:

علي بن موسى بن جعفر بن طاووس في كتاب الإقبال عن الصادق ﷺ قال: «مَن بلغه شيء من الخير فعمل به، كان له أجر ذلك وإن لم يكن الأمر كما بلغه»[٤].

---

(١) رجال النجاشي: ١٣٨ / ٣٥٧.
(٢) رجال الشيخ: ٣٨٦ / ٢٤ و٣٩٨ / ٤.
(٣) عدة الداعي: ٩، وسائل الشيعة ١: ٨٢، أبواب مقدمة العبادات ب ١٨ ح ٨.
(٤) إقبال الأعمال: ٦٢٧، وسائل الشيعة ١: ٨٢، أبواب مقدّمة العبادات ب ١٨ ح ٩.

وعبّر عنه السيّد المجاهد بالمروي[١] والظاهر أن علة ذلك الإرسال[٢].

وبعد هذه الرحلة الطويلة في عالم الأسانيد، وتوثيق الروايات الواردة من طرق الإمامية نرجع ونقول: قد ثبت صحة وحسن الكثير من روايات «من بلغ»، وعليه فلا مجال للشبهة التي ذكرها السيّد معروف الحسني في قوله المتقدم من أن فقهاء الإمامية يتجاهلون السند في أحاديث «من بلغ» فراجع وتأمل.

العامة وأخبار «من بلغ»:

هذا ما عليه الإمامية في تعاملهم مع أخبار «من بلغ» الواردة من طرقهم.

وأما علماء العامة فإننا لم نَرَ في كتبهم الأصولية أثراً للبحث عن أخبار من بلغ، كما أنه لم نجد فيها عنواناً تحت «قاعدة التسامح في أدلة السنن».

وأما الكتب التي راجعناها فهي الفصول في الأصول للجصاص المتوفى سنة ٣٧٠ هـ، والأحكام لابن حزم الأندلسي المتوفى سنة ٤٥٦ هـ.

واللمع في أصول الفقه للشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ.

وأصول السرخسي لأبي بكر السرخسي المتوفى سنة ٤٩٠ هـ

والمستصفى والمنخول للغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ.

---

(١) مفاتيح الأصول: ٣٤٨.

(٢) قد ألف علماء الإمامية رسائل عديدة في مسالة التسامح في أدلة السنن وقد جمع عناوينها المحقق الطهراني في كتابه الكبير الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٤: ١٧٤، فراجع.

والمحصول للرازي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ

والأحكام للآمدي المتوفى سنة ٦٣١ هـ

نعم وجدنا عند البحث في كتبهم الحديثية ما يكشف عن ردّهم وإنكارهم لأحاديث «من بلغ» وإليك بعضها.

العبارة الأولى: قد جاء في مجمع الزوائد للهيثمي عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: **«من بلغه عن الله فضيلة فلم يصدق بها لم ينلها»**.

وجاء في ذيله: رواه أبو يعلي والطبراني في الأوسط وفيه بزيع أبوالخليل، وهو ضعيف[1].

نرى الرفض لحديث «من بلغ» واضحاً للضعف المتهم به بزيع أبو الخليل.

ولذا تراهم لم يعتمدوا عليه في استدلالاتهم.

العبارة الثانية: ومثل الرفض المتقدم يتكرر على لسان علمائهم، فقد جاء في فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي (من بلغه عن الله فضيلة فلم يصدق بها لم ينلها) أي لم يعطه الله ﷻ إياها وإن أعطيها حرم من ذوق ما أنكره.

ولهذا قال الصوفية: كل من أنكر شيئاً على القوم بغير دليل عوقب بحرمان ما أنكره، فلا يعطيه الله ﷻ له أبداً، والفضيلة ما يفضل به الشئ على غيره يقال: لفلان فضيلة أي خصلة حميدة.

---

(١) مجمع الزوائد للهيثمي ١: ١٤٨، مسند أبي يعلي الموصلي ٦: ١٦٣ ح ٣٤٤٣، وسنده هكذا: حدثنا محمد بن بكار، حدثنا بزيع أبو الخليل، وانظر الجامع الصغير للسيوطي ٢: ٥٨٦ ح ٨٥٦٢.

وفي حديث الديلمي عن جابر «من بلغه عن الله ﷻ شيء فيه فضيلة فأخذ بها إيماناً رجاء ثوابه أعطاه الله ذلك وإن لم يكن كذلك»، ورواه عنه أيضاً أبو يعلي الموصلي.

قال الهيثمي: وفيه بزيع أبو الخليل، وهو ضعيف انتهى.

وحكم ابن الجوزي بوضعه بعد ما أورده من حديث أنس وقال: فيه بزيع متروك، ومن حديث جابر، وقال: فيه البياضي كذاب، وإسماعيل بن يحيى كذاب انتهى. وأقره المصنف، وفي المقاصد عن ابن حجر هذا لا يصح[1] انتهى.

وعبارات الجماعة المنقولة هنا كاشفة عن رفض هذا الحديث وعدم قبولهم له، غاية الأمر أن البعض منهم ضعف الحديث لأجل «بزيع» والبعض الآخر ضفعه لأجل إسماعيل بن يحيى والبياضي.

العبارة الثالثة: جاء في كشف الخفاء للعجلوني المتوفى سنة ١١٦٢ هـ حديث: «لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه الله به».

قال ابن تيمية: كذب، ونحوه قول الحافظ ابن حجر لا أصل له، وفي معناه «من بلغه عن الله شيء فيه فضيلة فعمل به إيماناً به ورجاء ثوابه أعطاه الله وإن لم يكن كذلك».

قال في المقاصد: ولا يصح أيضاً كما بينته في القول البديع وسيأتي في: «من بلغه» وقال ابن القيم: هو من كلام عباد الأصنام الذين يحسنون ظنهم بالأحجار.

والمشهور على الألسنة لو اعتقد أحدكم على حجر لنفعه.

وعبارة النجم: لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه الله به أو لو

---

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير ٦: ١٢٤.

اعتقد أحدكم حجراً نفعه الله به أو لنفعه، كذب لا اصل له، كما قال ابن تيمية وابن حجر وغيرهما، انتهى(١).

العبارة الرابعة: جاء في كتاب المجروحين لابن حبّان: وقد روى بزيع هذا عن محمد بن واسع وثابت البناني وأبان عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال:

«من بلغه عن الله ﷻ أو عن النبي ﷺ فضيلة كان مني أو لم يكن فعمل بها رجاء ثوابها أعطاه الله ﷻ ثوابها» ثنا أحمد بن يحيى بن زهير، ثنا محمد بن يحيى الأزدي، ثنا الهيثم بن خارجة، ثنا بزيع أبو الخليل، عن محمد بن واسع وثابت وأبان.

وبزيع مولى يحيى بن عبد الرحمن من سبي بخارا، سكن الكوفة كنيته أبو حازم يروي عن الضحاك، روى عنه أبو معاوية ومحمد بن سلام البيكندي(٢).

العبارة الخامسة: جاء في الموضوعات لابن الجوزي: باب ثواب من بلغه حديث فعمل به، أنبأنا عمر بن هدبة الصواف قال: أنبأنا علي بن أحمد بن بيان قال أنبأنا عبد الله بن يحيي، عن عبد الجبار السكري، قال: حدثنا إسماعيل بن محمد الصفار، قال: حدثنا الحسن بن عرفة وحدثنا خالد بن حسان الرقي، عن فرات بن سليمان وعيسى بن كثير كلاهما عن جابر بن عبد الله قال:

قال رسول الله ﷺ **«من بلغه عن الله عزوجل شيء فيه فضيلة فأخذ به إيماناً به ورجاء ثوابه أعطاه الله ذلك وإن لم يكن كذلك»**.

---

(١) كشف الخفاء للعجلوني ٢: ١٥٢ ح ٢٠٨٧.

(٢) كتاب المجروحين لابن حبّان ١: ٩٩.

وقال في ذيله: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، ولو لم يكن في إسناده سوى أبي جابر البياضي.

قال يحيى: وهو كذاب.

وقال النسائي: متروك الحديث.

وكان الشافعي يقول: من حدث عن أبي جابر البياضي بيّض الله عينيه[١].

العبارة السادسة: جاء في موضوعات ابن الجوزي في باب من بلغه ثواب عمل فعمل به.

فيه عن ابن عمر وأنس:

فأما حديث ابن عمر فأنبأنا أبو القاسم الجريري، أنبأنا أبو طالب العشاري، حدثنا الدار قطني، حدثنا عبد الله بن سليمان بن الأشعث، حدّثنا علي بن الحسين المكتب، حدثنا إسماعيل بن يحيى بن عبد اللّه، حدثنا مسعر بن كدام، عن عطية العوفي، عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«من بلغه عن الله فضل شيء من الأعمال يعطيه عليها ثواباً، فعمل ذلك رجاء ذلك الثواب أعطاه الله ذلك الثواب وإن لم يكن ما بلغه حقاً»**.

وأما حديث أنس أنبأنا محمد بن عبد الملك، أنبأنا الجوهري، عن الدارقطني، عن أبي حاتم بن حبان، حدثنا أحمد بن يحيى بن زهير، حدثنا محمد بن يحيى الأزدي، حدثنا الهيثم بن خارجة حدثنا بزيع أبو الخليل عن محمد بن واسع وثابت بن أبان، عن أنس عن النبي ﷺ قال: **«من بلغه عن الله ﷻ أو عن النبي ﷺ فضيلة كان مني أو لم يكن فعمل بها رجاء ثوابها، أعطاه الله ﷻ ثوابها»**.

---

(١) الموضوعات لابن الجوزي ١ : ٢٥٨.

هذا حديث موضوع قد وضعه من عزم على وضع أحاديث الترغيب.

فأمّا حديث ابن عمر فالمتهم به إسماعيل بن يحيى.

قال ابن عدي: يحدث عن الثقاة بالأباطيل.

وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات.

وقال الدارقطني: كذاب متروك.

وأما حديث أنس، فالمتهم بوضعه بزيع، وقد ذكرنا عن الدارقطني أنه قال ابن عدي: كل أحاديثه منكرات لا يتابعه عليها أحد[1].

والمتحصل من كل هذا أن علماء العامة لا يوجد عندهم شيء اسمه «التسامح في أدلّة السنن» وإنّ جميع الأخبار الواردة عندهم في «من بلغه شي ء» مردودة مرمية بالوضع عندهم مكذوبة موضوعة على النبي ﷺ قد وضعها الأشخاص السائرون على وضع أحاديث الترغيب والترهيب.

لكن هذا لا يعني أنهم لا يعملون بأحاديث فضائل الأعمال وأحاديث الترغيب والترهيب، بل إنهم يعملون بها لأجل ما تقدّم من أدلة، مثل تعدد الطرق وموافقة الظاهر القرآني وغير ذلك. علماً أننا رددنا الوضع الذي جاء به ابن الجوزي وأبطلنا القيمة العلمية لكتابه.

متاخرو العامة وحديث «من بلغ»

نعم يوجد بين المتاخرين منهم من يقبل سند هذه الأحاديث، فقد جاء في كشف الخفاء للعجلوني المتوفى سنة ١١٦٢ هـ ذكر

---

(١) كتاب الموضوعات لابن الجوزي ٢٣: ١٥٣.

حديث: «من بلغه عن الله ﷻ شيء فيه فضيلة فأخذ به إيماناً ورجاء ثوابه أعطاه الله ذلك وإن لم يكن كذلك» رواه أبو الشيخ في مكارم الأخلاق عن جابر مرفوعاً. وفي سنده بشر بن عبيد متروك.

ورواه كامل الجحدري عن أنس بنحوه، وفي سنده عباد بن عبد الصمد متروك، وعزاه في الدرر لابن عبد البر عن أنس.

وأخرجه غيرهما بأسانيد فيها مقال.

ورواه أبو يعلي والطبراني في معجمة الأوسط بلفظ «من بلغه عن الله فضيلة فلم يصدق بها لم ينلها».

ونحوه «من بلغه عن الله ﷻ شيء فيه فضلية»... إلى آخره انتهى[1].

وقال في اللآليء: رواه أبو الشيخ عن جابر، وأسنده صاحب مسند الفردوس من طرق، وابن عبد البر عن أنس بسند فيه الحرث وغيره، وقال: هم يتساهلون في الحديث إذا كان في الفضائل.

وقال في المقاصد: وله شواهد عن ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة[2].

وقال القاريء: غاية الأمر أنه ضعيف ويقويه أنه رواه ابن عبد البر من حديث أنس كما ذكره الزركشي، وكذا ذكره العز بن جماعة في منسكه الكبير، إلاّ أنه لم يسنده ولم يعزه إلى أحد.

ويؤيده أنه ذكره السيوطي في جامعه الصغير، وقال الطبراني في الأوسط عن أنس بلفظ «من بلغه عن الله فضلية فلم يصدق بها لم

---

(١) كشف الخفاء للعجلوني ٢: ٢٣٦.

(٢) المقاصد للحافظ السخاوي: ١٩١.

ينلها»، ففي الجملة له أصل أصيل انتهى[١].

إلى هنا وصلنا إلى هذه النتيجة وهي أن أحاديث «من بلغ» معتبرة عند علماء الإمامية، بل إنّ أغلبها صحيح السند، وببركتها يجوز العمل بأحاديث فضائل القرآن، والله تعالى يعطي الثواب على ذلك.

وأما العامة فإن أغلب القدماء عندهم لم يقبلوا سند هذه الأخبار ورموها بالضعف بل الوضع.

نعم يوجد بين متأخريهم من اعتبر سند هذه الأخبار وجوّز العمل بها.

ورفض قدماء العامة لأخبار «من بلغ» لا يعني عدم عملهم بأخبار السنن والفضائل الضعيفة السند، بل يعملون بها لأجل أمور أخرى جابرة له ذكرنا بعضها وسيأتيك الباقي ضمن المباحث التالية.

---

(١) كشف الخفاء للعلجوني ٢: ٢٣٦.

ملاحظتان

الملاحظة الأولى:

تحقّق الآثار الأُخرويّة دون الدنيويّة

القرآن عظيم، وفضائله وآثاره عظيمة أنعم الله بها على بني الإنسان، بل على المخلوقات جميعاً،فهوالشافي من كلّ داء، وبه تُقضي حاجات هذه الدنيا، وفي الآخرة ثوابٌ من الله أعظم.

لكن مع كلّ هذا يمكن لنا أن ندّعي تحقّق الفضائل والآثار الأُخرويّة دون الدنيويّة في بعض الموارد، فلو ورد في حديث واحد عن رسول الله ﷺ أثران لقراءة سورة معيّنة.

أحدهما: دنيوي يظهر أثره في الدنيا.

ثانيهما: أخروي يظهر أثره في الآخرة، فإنّنا نقول في هذا المورد بإمكان تحقّق الأثر الأُخروي وهو تحصيل الثواب العظيم على ذلك العمل مع عدم تحقّق الأثر الدنيوي، وهو الشفاء ونحن نقول بهذا الإمكان فيما لو ورد الأمران معاً في حديث واحد ضعيف السند عن رسول الله ﷺ، وعملنا به لأجل وقوعه تحت أخبار «من بلغ».

بيان ذلك: إنّ الجمل الشرطيّة الواردة في فضائل القرآن عن رسول الله ﷺ في قوله ﷺ: مَن فعل كذا شُفي من كذا مرض، أو

الجامعة للأثرين معاً، لها لسان الإخبار عن الواقع، لا لسان الإنشاء، فالجمل الواردة في الفضائل تكون من هذه الناحية مخبرة عن أمر موجود وثابت في الواقع ونفس الأمر.

وهذا الأمر قد بيّنّاه سابقاً في وصف الجمل الشرطيّة، حيث قلنا: إنّ الشرط، أي المقدّم علّة للجزاء بمعنى المقتضي لتحقق الجزاء، وإنّه يوجد ارتباط بيّن بينَ الأعمال الّتي يقوم بها الإنسان من قراءة أو حفظٍ أو حمل القرآن، وبين الآثار المذكورة من حسناتٍ ومغفرة ودخول جنّاتٍ في الآخرة، وكذلك بين الأعمال وبين الآثار الدنيويّة كالشفاء والرزق ودفع ظالمٍ وغيره فالعمل يؤثّر، كما أنّ النار تؤثّر في الإحراق.

وهذا الكلام نقوله فيما إذا حصل تطابق مابين مفاد الجملة الشرطيّة الّتي قلنا: إنّ ظاهرها الإخبار عن شيء في الواقع ونفس الأمر، وما بين الواقع ونفس الأمر.

وهذا الأمر واضحٌ في قوله: مَن يدرس ينجح، ومَن يضع يده في النار تحترق يده، فإنّ هذه الجمل مخبرة عن أثرٍ، وبتحقّق العلّة يتحقّق المعلول.

وأمّا إذا لم يتحقّق التطابق بين مفاد الجملة الشرطيّة الحاكية عن الواقع ونفس الأمر، وبين الواقع ونفس الأمر، فإنّ الآثار المذكورة المدّعاة في الجملة الشرطيّة لا تتحقّق؛ وذلك لأنّ هذا المذكور بعنوان علّة للشفاء ليس بعلّة حقيقيّة، وما كان كذلك فإنّه لا يؤثّر الأثر المطلوب.

وهكذا إذا كان المذكور بعنوان علّة لثوابٍ معيّنٍ ليس بعلّة حقيقيّة، فإنّه لا يؤثّر الأثر المطلوب.

إلى هنا وصلنا إلى هذه النتيجة: وهي أنّ الجمل الشرطيّة الواردة في فضائل القرآن وإن كان ظاهرها عليّة الشرط للجزاء إلاّ أنّ هذا الظاهر يتحقّق لوحصلت مطابقة بين مفاد الجملة الشرطيّة الخبريّة وبين الواقع.

ومع عدم تحقّق المطابقة فإنّ الأثر ـ دنيويّاً أو أُخرويّاً ـ لا يتحقّق؛ لأنّ المذكور في الجمل الشرطيّة ليس بعلّة حقيقيّة، وما كان ليس بعلّة حقيقيّة لا يؤثّر.

لكن، مع هذا يمكننا القول: إنّ تلك الفضائل المذكورة في الأحاديث الواردة في الجمل الشرطيّة تؤثّر أثرها الأُخروي ؛ لأجل بركة أخبار (مَن بلغ).

فإنّ هذه الأخبار تبيّن لنا كرم ورحمة الله ﷻ، وإنّ كلّ مَن يعمل بخبر عن النبي ﷺ لأجل ثوابٍ مذكورٍ في ذلك الخبر، فإنّه يحصل على ذلك الثواب وإن كان رسول الله ﷺ لم يقله، وقد قلنا: أنه لا غراب ولا بعد في ذلك.

وعلى هذا، فالنتيجة: إنّ العامل بأحاديث الفضائل يحصل على الثواب والآثار الدنيويّة والأُخرويّة إن حصل تطابق بين عالم الإثبات «خبريّة الخبر» وبين عالم الثبوت والواقع؛ لأجل قانون العلّيّة المتقدّم ذكره.

وكذلك يحصل على الثواب الأُخروي المنظور لو لم يعلم تطابق الواقع، ولم يعلم عدمه؛ لأجل أحاديث (مَن بلغ) المخبرة عن كرم الله ﷻ.

ولا يمكن لنا إثبات تحقّق الآثار الدنيويّة: كالشفاء والرزق ودفع العدو والمكروه إذا عمل المكلّف بأحاديث الفضائل الّتي لا يعلم مطابقتها للواقع، أي الّتي لا يقطع بصدورها عن النبي ﷺ ؛ وذلك

لأنّ الّذي نعمله من عمل سواء كان قراءة أو حفظاً أو غيره، لا نقطع بكونه علّة، وإذا كان الأمر كذلك كيف يُقطع بحصول المعلول، أي الأثر المطلوب؟!.

الملاحظة الثانية:

شروط العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال

اشترط المجوّزون للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال شروطاً ثلاثة:

الأوّل: أن يكون الضعف فيه غير شديد بأن لا يكون راويه كذّاباً أو متّهماً بالكذب أو بالوضع أو فاحش الغلط.

وقال السيوطي: «نقل العلائي الاتّفاق عليه»[1].

فإنّ علماء الحديث والدراية والرجال أجمعوا على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال إن لم يكن ذلك الرواي الضعيف قد بلغ ضعفه حدّ الكذب.

الثاني: أن يندرج تحت أصلٍ عامٍّ بمعنى أن يكون مضمون ذلك الحديث متوافقاً مع العموم القرآني مثلاً أو مع عموم الرواية الصادرة قطعاً من الرسول المصطفى ﷺ أو من ذريته الطاهرة ﷺ.

الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط[2].

بمعنى أنّ اللازم على الشخص العامل بالحديث الضعيف عدم

---

(١) تدريب الراوي ١: ٢٩٩.

(٢) تبيين العجب: ٦ و٧، ونقلها عنه السخاوي في القول البديع: ٩٥، وفي فتح المغيث ١: ٢٦٨، ومنهج ذوي النظر: ٧٩.

الاعتقاد بثبوت هذا المضمون وموافقته للواقع، الثابت في اللوح الملحوظ بل عليه أن يعتقد أن العمل وفق هذا الخبر من باب الاحتياط أي يعمل بقصد تحصيل الواقع وهذا جارٍ سواء في أحاديث فضائل الأعمال أو في أحاديث الأحكام الشرعية.

قال السيوطي في تدريب الراوي: «ويُعمل بالضعيف أيضاً في الأحكام إذا كان فيه احتياط».

وقالوا: يجوز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً، وقد نُسب هذا القول إلى أبي داود وأحمد، فإنّهما يريان أنّ الحديث الضعيف أقوى من رأي الرجال، كما حكاه السيوطي في تدريب الراوي[(١)].

ويرى ابن تيمية: أنّ الحديث الضعيف الّذي رواه أحمد بن حنبل هو ما ارتفع إلى درجة الحسن، فيقول: «وأمّا قولنا: إنّ الحديث الضعيف خيرٌ من الرأي، فليس المراد به الضعيف المتروك، لكنّ المراد به الحسن؛ وذلك لأنّ تقسيم الحديث إلى صحيحٍ وحسنٍ وضعيفٍ لم يكن إلاّ متأخراً»[(٢)].

وقال ابن القيّم: «وليس المراد بالضعيف عنده ـ يعني أحمد بن حنبل ـ الباطل ولا المنكر، ولا ما في روايته متّهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه والعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسمٌ من أقسام الحسن، ولم يكن يقسّم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف»[(٣)].

---

(١) تدريب الراوي ١: ٢٩٩.

(٢) أنظر مناقب أحمد بن حنبل: ١٥٣، ومنهاج السنّة النبويّة ٢: ١١٩، وقاعدة جليلة في التوسّل والوسيلة: ٨٣.

(٣) أعلام الموقعين ١: ٧٧.

وبعد هذه الجولة الطويلة في عالم أدلة المجوزين للعمل بأحاديث فضائل القرآن الكريم اتضح لك عزيزي القارئ أن أحاديث فضائل القرآن المروية عن الرسول المصطفى ﷺ وعن عترته الطاهرة ﷺ يجوز العمل بها عند فرق المسلمين، رغم ما قيل أو يقال في أسانيدها، غاية الأمر أن كل طائفة من طوائف المسلمين ترى وجهاً للعمل بها غير الوجه الذي تراه الطائفة الاخرى.

فنرى الإمامية مثلاً يعملون بأحاديث فضائل القرآن لاجل أحاديث «من بلغ» الحاكية عن إعطاء ذلك الأجر والثواب، في حين أن بعض فرق المسلمين أو بعض علماء تلك الفرق لم يقبلوا أحاديث «من بلغ»، لكن مع ذلك يعملون بأحاديث فضائل القران لأجل دليل اخر مثل عمل العلماء وكثرة الطرق وتعددها وغير ذلك، بل إن العالم الفلاني يعمل ويوصي بالعمل بها لأجل وجه غير الوجه الذي يعتمد عليه عالم آخر.

حديث أُبي بن كعب

الأمر الأول: أُبي بن كعب
الأمر الثاني: طرق حديث أُبي بن كعب
الأمر الثالث: نقاط الضعف في حديث أُبي بن كعب
الأمر الرابع: قصة اكتشاف الوضع
الأمر الخامس: قصّة تقسيم حديث أُبي بن كعب
الأمر السادس: طرق تقوية حديث أُبي بن كعب
الأمر السابع: متن الحديث

التعريف بحديث أُبي بن كعب

هو عبارة عن حديث ورد في فضائل القرآن سورة سورة، عن أبي بن كعب، عن رسول الله ﷺ، وقد نقله من المفسّرين: الواحدي النيسابوري المتوفى سنة ٤٦٨ هـ، والثعلبي المتوفى سنة ٤٢٧ هـ، والزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ.

وسار على هذا المسار في النقل جماعة أخرى من المفسرين منهم الطبرسي المتوفى سنة ٥٦٠ هـ في كتابيه مجمع البيان في تفسير القرآن وجوامع الجامع، والبيضاوي في تفسيره أنوار التنزيل وأسرار التأويل وتبعهما جماعة على ذلك جماعة من المتأخرين[١].

وقد رأينا هذا الحديث مقطّعاً ذكره المفسّرون المتقدم ذكرهم وغيرهم في أوائل السور إلاّ الزمخشري حيث أنّه ذكر حديث أبي في فضيلة كل سورة في آخرها لعلة أدبية يأتي ذكرها.

ولم نره قطعة واحدة إلاّ في كتاب «مقدّمتان في علوم القرآن» مقدّمة كتاب «المباني في نظم المعاني»[٢].

---

(١) مثل القطب الراوندي في لب اللباب، ومثل ابن جمعة العروسي الحويزي في نور الثقلين، ومثل المحدث النوري في مستدرك الوسائل.

(٢) مقدّمتان في علوم القرآن، مقدّمة كتاب المباني في نظم المعاني: ٦٤ ـ ٧٤. وانظر كتاب أبي بن كعب الرجل والمصحف للشحات السيّد زغلول.

وقد اشتهر على ألسنة بعض العلماء أنّ حديث أُبي بن كعب الوارد في فضائل القرآن سورة سورة مكذوب مختلق، منسوبٌ إلى رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ لم يقله، وقد وضعه الزهّاد؛ لأجل إرجاع الناس إلى القرآن بعد أن اشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن اسحاق و...، وهذه الشهرة تؤدي إلى عدم الإكتراث به وعدم العمل به.

وفي نفس الحين نرى اعتماد ونقل كثير من المفسرين لهذا الحديث في تفاسيرهم كالجماعة المتقدم ذكرها.

وهذا الاختلاف بين علماء المسلمين في هذا الحديث يطلب منّا الوقوف والتأمّل في سند هذا الحديث ومضامينه، وفي قصّة اكتشاف وضعه حسبما يدعي مكتشف الوضع، ومَن أوّل مَن نسب الوضع لهذا الحديث، وكيف حصلت هذه الشهرة ثم بعد ذلك نخوض في إمكان اعتبار سنده أو عدم إمكان ذلك فانتظر.

وعلى هذا، فلابدّ من البحث في أمور:

الأمر الأوّل

أُبي بن كعب

نبحث في هذا الامر ترجمة حياة أبي بن كعب الناقل لهذا الحديث الطويل عن شخص رسول الله ﷺ فنقول: هو أُبي بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصاري الخزرجي، من بني النجّار، وأمّه صهيلة بنت الأسود، من بني النجّار أيضاً، وكان له ولدان: الطفيل ومحمّد، وكانت له ابنة واحدة هي أم عمرو(١).

(١) أنظر طبقات الحفّاظ، لشمس الدين الذهبي ١: ١٥.

وقد آخى الرسول بينه وبين طلحة بن عبيد الله، وفي رواية: بينه وبين سعيد بن زيد بن عمر وبن نفيل عند مقدمه المدينة[(١)(٢)].

وكان لأُبي كنيتان:

الكنية الأُولى: أبو المنذر، كنّاه بها النبيﷺ في حديث رُوي عنه قال: «قال رسول اللهﷺ: «**يا أبا المنذر! أيّ آية معك في كتاب الله أعظم**»؟.

فقلت: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾[(٣)].

قال: فضرب على صدري، وقال: «**ليهنتك العلم أبا المنذر**».

الكنية الثانية: أبو الطفيل، كنّاه بها عمر بن الخطّاب، قال أبو موسى: «جاء أُبي بن كعب إلى عمر بن الخطّاب فقال: يابن الخطّاب!.

فقال له عمر: يا أبا الطفيل، في حديث ذكره[(٤)(٥)].

وكان أُبي كما ذكره ابن سعد في طبقاته رجلاً دحداحاً، ليس بالقصير ولا بالطويل، نحيفاً، قضى حياته شاحب الوجه، وقد جلّل الشيب رأسه، وغلب البياض على لحيته، وكان لا يغيّر شيبه[(٦)].

وأهمّ ما تميّزت به شخصية أُبي من جانبها النفسي هو ما ذكره زر بن حبيش، قال: كانت في أُبي بن كعب شراسة، فقلت له: أبا

---

(١) المحبر، لأبي جعفر محمد بن حبيب: ٧٣.

(٢) أُنظر كتاب أُبي والمصحف للشحات السيّد زغلول: ٣.

(٣) البقرة: ٢٥٥.

(٤) أُسد الغابة في معرفة الصحابة ١: ٤٩.

(٥) انظر كتاب أُبي والمصحف: ٣.

(٦) الطبقات الكبرى ٣: ٥٩، الإصابة في تمييز الصحابة ١: ٢١، البداية والنهاية ٥: ٢٤٠.

المنذر ! ألِن لي من جانبك، فإنّي أتمتّع منك(١).

وفي رواية أخرى يقول زر بن حبيش: «أتيت المدينة فدخلت المسجد، فإذا أنا بأبي، فأتيته، فقلت له: يرحمك الله أبا المنذر ! إخفض لي جناحك !، وكان فيه شراسة(٢)، فسألته عن ليلة القدر...»، الحديث.

وقريب ممّا ذكره زر بن حبيش، ما يرويه عتي بن ضمرة، وإيراده هنا واجبٌ ولازم؛ لأنه يعطي بعداً لهذا الموقف، ويكشف عن وجه لهذه السمة الّتي جسّدتها رؤية زر لشخصية أُبي بن كعب الأنصاري.

قال عتي السعدي: «قلت لأبي بن كعب: ما لكم أصحاب رسول الله ﷺ نأتيكم من البعد، نرجوا عندكم الخير أن تعلّمونا، فإذا أتيناكم استخففتم أمرنا كأنّا نهون عليكم.

فقال: والله لئن عشت إلى هذه الجمعة لأقولنّ فيها قولاً، لا أبالي استحييتموني عليه أو قتلتموني، غير أنّ هذه الجمعة لم تأتِ إلاّ وكان قد فارق الحياة(٣).

ما يعنيه زر بن حبيش: أنّ أبيّاً كان شديد المزاج، عسر الطبع، صعب المعاشرة، وقد بدى ذلك في نفوره من بعض طالبي علمه، وانصرافه عنهم.

---

(١) الطبقات الكبرى ٣: ٦١، أسد الغابة ١: ٦٢.

(٢) جاء في لسان العرب لابن منظور: رجلٌ شرسٌ، وشريسٌ، وأشرسٌ، عسر الخلق،شديد الخلاف، الشراس: شدّة المشارسة في معاملة الناس، وقومٌ فيهم شرسٌ وشريسٌ وشراسةٌ، أي نفور انظر لسان العرب ٦: ١١١، وجاء في تاج العروس للزبيدي، أنّ من معنى الشراسة: النفور وشدّة الخلاف، انظر تاج العروس ٤: ١٧٠.

(٣) الطبقات الكبرى ٣: ٦١.

وفي مقابل هذا الكلام ترى أنّ المشهور عن أُبي بن كعب أنه رضي من حياته بالقليل، فكان رثّ المنزل، رثّ الهيئة والكسوة، وكان زاهداً منقطعاً، يشبه أمره بعضه بعضاً، ولو أنصفناه لقلنا: إنّ غنى نفسه قد كفاه الدنيا وما فيها[١].

ولا يبقى إلاّ أن يُحمل هذا الوصف ـ أي شراسة المزاج وصعوبة المعاشرة ـ على معنى يُستشفّ من الموقف الّذي أطلق فيه.

والظاهر أنه كان لا يريد أن يدلي برأيه فيما يلقون عليه من أسئلة، فنفوره من قاصديه، وتجهّمه في وجوههم، واستخفافه بهم فيما يهيّأ لهم، إنّما هو رغبة منه في أن لا يشارك في الأحداث المطروحة، فلمّا وجد أنّ موقفه هذا سيُفهم على غير وجهه، وإنّ صمته سيُحمل على غير ما يعنيه به، عزم على أن يقول ما عنده حتّى ولو كان فيما يقوله موتٌ له، ونهاية لحياته[٢].

وقد حدث موته قبل أن يدلي ويظهر ما يكمنه صدره من أمور، وهذا الحدث فيه باعثية على طرح أسئلة عن علة موته قبل مجيئ يوم الجمعة.

وفي حديثٍ لِجندب بن عبد الله البجلي ما يساعد على تجلية جانبٍ من شخصيّة أُبي.

قال جندب: «أتيت منزله...فسلّمت عليه، فردّ عليّ السلام، ثمّ سألني: ممّن أنت؟.

قلت: من أهل العراق.

قال: أكثرت منّي سؤالاً.

(١) انظر الطبقات الكبرى ٣: ٦١.

(٢) انظر كتاب أبي بن كعب الرجل والمصحف: ٥.

قال: لمّا قال ذلك غضبت.

قال: فجثوت على ركبتي، ورفعت يدي ـ هكذا وصف ـ حيال وجهه، فاستقبلت القبلة.

قال: قلت، اللهمّ نشكوهم إليك، إنّا ننفق نفقاتنا، وننصب أبداننا، ونرحل مطايانا ابتغاء العلم، فإذا لقيناهم تجهّموا لنا...

قال: فبكي أبي، فجعل يترضّاني ويقول: ويحك !لم أذهب هناك، لم أذهب هناك !.

قال: ثمّ قال: اللهمّ أعاهدك لئن أبقيتني إلى يوم الجمعة لأتكلّمن بما سمعت من رسول الله ﷺ لاأخاف فيه لومة لائم، لكنّ القدر كان أسبق منه، فلقد عاجله الموت قبل أن يأتي ذلك الموعد الّذي عزم أن يتحدّث فيه بما علمه[1].

والذي يبدو من هذه العبارة أن في صدر أبي بن كعب كلاماً مهماً حدّثه به رسول الله ﷺ ولا شيء أهم من مسائل الخلافة والولاية في ذلك العصر، بل في كل عصر فانتبه وتأمّل.

وقد اشتبه من فسّر موقف أُبي وشراسته في تعامله من السائلين لأجل الاختلاف الثقافي بين السائل وبين ما يحمله أبي من ثقافة الوحي.

وإليك نص عبارته: ونحن نجد في حديث جندب ما يمكن أن نضيفه لما نفسّر به موقف أُبي ممّن يقبلون عليه بأسئلتهم، فالسائل هنا من أهل العراق حيث كان هناك تراثٌ عقلي وفير، تعاونت على تكوينه المراكز الثقافيّة الّتي قامت هناك قبل الإسلام.

---

(١) الطبقات الكبرى ٣: ٦١ و٦٢.

فالرغبة في المناقشة، واللجاج فيها، والإتّجاه إلى الرغبة الجدليّة والمنطقيّة، كل ذلك تقابل مع ثقافة من وحي السماء، قوامها القرآن والسنّة، فالتصادم بين الثقافات قد يُحدث تنافراً في البدء لا يلبث أن يتلاشى حين يتوطّد الاتّصال بينها.

وقد تمّ ذلك حين كثرت الروابط بين البيئات الإسلاميّة بعامّة، ممّا أدّى إلى الانتشار الثقافي فيما بينها، فالتحرّز عن الكلام، ثمّ الإتّجاه إلى القول، والتوقّف عن الرأي، ثمّ القصد إليه، وتحمّل المسؤليّة،كلّ هذه بوادر فكريّة، وظواهر عقليّة، لا يُستطاع فصلها عن نطاق العصر.

والأمر ليس في الكلّيّات وحدها، وإنّما في الجزئيّات الّتي تنتظم في إطارها، يجب أن يتوافق فهمها مع الجو العامّ الّذي يحتويها[1]،انتهى كلامه.

وحاصله: أن اختلاف الثقافات ادّى إلى بروز هذه الأخلاق عند أبي بن كعب.

وبطلان هذا الكلام واضح حيث إنّ المدقّق في أخبار سيرة أبي بن كعب يرى أنّ المانع من إجابته أسئلة السائلين خطورة الموقف وعظم المضامين المكنونة في صدره عن رسول الله ﷺ.

وهذه لا تكون غير مسائل مرتبطة بالخلافة واستلام زمام الحكم من بعد رسول الله ﷺ لا كما صوره مؤلف كتاب أبي بن كعب المتقدم نقل عبارته.

لقد كان أُبي بن كعب مع الرهط الخزرجيّين الّذين حضروا بيعة

(١) انظر كتاب أُبي بن كعب الرجل والمصحف: ٧.

العقبة الثانية مع الرسول ﷺ، وبايعه فيها مع سبعين من الأنصار[١]، ثمّ كان ممّن شهدوا بدراً، وأحداً والخندق، والمشاهد كلّها، وقد ذكروا أنّه رُمي يوم الأحزاب على أكحله، فكواه رسول الله ﷺ[٢][٣].

الأمر الثاني

في طرق حديث أُبي بن كعب في فضائل القرآن الكريم

إنّ المشهور والمعروف بين الناس أنّ حديث الصحابي الجليل أُبي بن كعب في فضائل القرآن الكريم له طرقٌ متعدّدة.

بعد التنقيب والتتبع في كتب فرق المسلمين قد عثرنا على طريقين له في كتاب الموضوعات لابن الجوزي، وعثرنا على الطريق الثالث في كتاب المباني في نظم المعاني.

كما أننا قد عثرنا على طريق رابع يختص بفضيلة سورة الحشر في كتاب ثواب الأعمال، ونحن بدورنا سنذكر الطرق واحداً واحداً كي نتعرف على سند الحديث ونرى ما فيه من كلام.

الطريق الأوّل:

ما ذكره ابن الجوزي في كتاب الموضوعات حيث قال: «أنبأنا عبد الوهاب بن المبارك قال: أنبأنا يوسف بن الدخيل، قال: حدّثنا أبو جعفر محمّد بن عمرو العقيلي، قال: حدثني علي بن الحسن بن عامر، قال: حدّثنا محمّد بن بكار، قال: حدّثنا بديع بن حبّان أبو الخليل.

---

(١) السيرة النبويّة لابن هشام ١: ٤٢٩، الإصابة في تمييز الصحابة ١: ٣.

(٢) الطبقات الكبرى ٣: ٥٩، السيرة النبويّة لابن هشام ٢: ٣٦١، المدهش في علوم القرآن: ١٢١.

(٣) اختصار علوم الحديث: ١٩٢.

قال: حدّثنا علي بن زيد بن جدعان وعطاء بن أبي ميمونة كلاهما عن زر بن حبيش، عن أبي بن كعب، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «ياأبي ! مَن قرأ فاتحة الكتاب أعطي من الأجر، فذكر سورة سورة وثواب تاليها إلى آخر القرآن[1]».

الطريق الثاني:

من طرق حديث أبي بن كعب في فضائل القرآن ما ذكره ابن الجوزي أيضاً في كتاب الموضوعات حيث قال: أنبأنا المبارك بن خيرون بن عبد الملك، قال أحمد بن الحسن بن خيرون، قال: أنبأنا أبو طاهر محمّد بن علي بن العلاّف، قال: أنبأنا عثمان بن محمّد الآدمي قال: أنبأنا أبو بكر بن أبي داود السجستاني أذناً.

قال: حدّثنا محمّد بن عاصم، قال: حدّثنا شبابة بن سوار قال: حدّثنا محمّد بن عبد الواحد عن علي بن زيد بن جدعان وعطاء بن أبي ميمونة، عن زر بن حبيش، عن أبي بن كعب قال: إنّ رسول الله ﷺ عرض عليّ القرآن في السنة الّتي مات فيها مرّتين وقال: «**إنّ جبريل عليه السلام أمرني أن أقرأ عليك القرآن، وهو يُقرئك السلام**».

فقال أُبي: فقلت لما قرأ عليّ رسول الله ﷺ كما كانت لي خاصّة فخصّني بثواب القرآن ممّا علّمك الله وأطلعك عليه؟.

قال ﷺ: «**نعم يا أبي، أيّما مسلم قرأ فاتحة الكتاب، أُعطي من الأجر كأنّما قرأ ثلثي القرآن، وأعطي من الأجر كأنّما تصدّق على كلّ مؤمنٍ ومؤمنة.**

ومَن قرأ آل عمران أُعطي على كلّ آية منها أماناً على جسر جهنّم.

---

(١) كتاب الموضوعات لابن الجوزي ١: ٢٣٩.

ومَن قرأ سورة النساء أُعطي من الأجر كأنّما تصدّق على كلّ مَن ورثه ميراثاً.

ومَن قرأ المائدة أُعطي عشر حسناتٍ، ومُحي منه عشر سيّئاتٍ، ورُفع له عشر درجاتٍ، بعدد كلّ يهودي ونصراني تنفّس في الدنيا.

ومَن قرأ سورة الأنعام صلّى عليه سبعون ألف ملك.

ومَن قرأ الأعراف جعل الله بينه وبين إبليس حجاباً.

ومَن قرأ الأنفال أكون له شفيعاً وشاهداً وبرئ من النفاق.

ومَن قرأ يونس أُعطي من الأجر عشر حسناتٍ بعدد مَن كذّب يونس وصدّق به، وبعدد مَن غرق مع فرعون.

ومَن قرأ سورة هود أُعطي من الأجر عشر حسناتٍ بقدر مَن صدّق نوح وكذّب به، وذكر في كلّ سورة ثواب تاليها إلى آخر القرآن[1]».

ويتضح من المقايسة بين السند الأول والسند الثاني أن السند من علي بن زيد بن جدعان وعطاء بن أبي ميمونة إلى رسول الله ﷺ واحد والاختلاف بينهما في الآخذ عنهما حيث أنه في السند الأول: بديع بن حبان أبو الخليل، وفي السند الثاني: محمد بن عبد الواحد.

كما لا بأس بالإشارة إلى أنّ نقله الكتب والنسخ المنقولة عنها هذا السند قد ورد فيها اختلاف حيث ورد «بزيع بن حسان» بدلا عن «بديع بن حبان» و«مخلد» بدلاً عن «محمد» فدقق.

---

(١) كتاب الموضوعات لابن الجوزي ١: ٢٤٠.

الطريق الثالث:

من طرق حديث أبي بن كعب في فضل القرآن سورة سورة ما نقله إلينا صاحب كتاب «مقدّمتان في علوم القرآن» في مقدّمة كتاب «المباني في نظم المعاني» كما حكاه لنا صاحب كتاب أبي والمصحف حيث جاء فيه:

أخبرنا الشيخ أبو عبد الله محمّد بن المنتصر، قال: حدّثنا أبو أحمد محمّد بن أحمد بن الظريف بجرجان، قال: حدثنا أبو الفضل العبّاس بن حمّاد بن فضالة بالبصرة، قال: حدّثنا يحيى بن حبيب بن عدي، قال: حدّثنا يوسف بن عطيّة الباهلي أبو المنذر.

قال: حدّثنا هرمز بن كثير، قال: حدّثنا زيد بن أسلم، عن أبيه، عن أبي أمامة، عن أبي بن كعب، أنّ جبريل أتى النبي صلوات الله عليهما قال: يا محمّدا آتِ أبيّاً واقرأه منّي السلام، واقرأ عليه القرآن، فأتى رسول الله ﷺ أبيّاً، فقال: **«إنّ جبريل يُقرئك السلام»**.

فقال أبي: عليه وعليك السلام يا رسول الله.

فقال رسول الله ﷺ: **«إنّ جبريل أمرني أن أقرأ عليك القرآن»**، فقرأه عليه في تلك السنة الّتي قُبِض فيها مرّتين.

قال أبي: بأبي أنت وأمّي يا رسول الله ﷺ، أما إذا كانت تلك خاصّة قراءة القرآن، فخصّني بثواب القرآن ممّا علّمك الله، وأعلمني وأطلعني عليه.

فقال: **نعم أفعل إن شاء الله**، ثمّ قال ﷺ: **أيما مسلم قرأ فاتحة الكتاب أعطي من الأجر...**»، إلى أن ذكر السور واحدة واحدة[١].

---

(١) مقدمتان في علوم القرآن: مقدمة كتاب المباني في نظم المعاني: ٦٤ ـ ٧٤، وانظر كتاب أبي بن كعب الرجل والمصحف: ٤٢.

وهذا السند يباين السند الأول والثاني، ولا توجد نقطة اشتراك في أسماء الرواة، كما لا بأس بالإشارة إلى حصول اختلاف في اسم الراوي «هرمز بن كثير» حيث ورد بدلاً عنه «هارون بن كثير».

الطريق الرابع:

ما ذكره الصدوق في كتاب ثواب الأعمال في مقام ذكر فضيلة سورة الحشر وهو: حدثني أبي رحمه الله، قال: حدّثني أحمد بن إدريس، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن حسّان، عن إسماعيل بن مهران، عن الحسن عن علي بن أبي القاسم الكندي، عن محمّد بن عبد الواحد، عن أبي الحلبا يرفع الحديث، عن علي بن زيد بن جذعان عن زر بن حبيش، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ.

قال: **«من قرأ سورة الحشر لم يبق جنة ولا نار، ولا عرش ولا كرسي ولا الحجب والسماوات السبع والأرضون السبع والهواء والريح والطير والشجر والجبال والشمس والقمر والملائكة إلاّ صلّوا عليه واستغفروا له، وإن مات في يومه أو ليلته مات شهيداً»**[1].

وهذا الطريق الرابع لم يكن له كلية بل ورد في خصوص فضيلة سورة الحشر، إلاّ أنه يتّحد مع السند الأول والثاني من علي بن زيد إلى رسول الله ﷺ، ويختلف عنهما فيما قبل هذين الروايتين.

إلى هنا تم بيان الأسانيد التي وصل إلينا حديث أبي بن كعب من خلالها.

وقبل الخوض في بيان نقاط الضعف المدعاة في حديث أبي بن كعب لا بأس بالإشارة إلى أنّه توجد أحاديث في فضائل القرآن وثواب قراءته سورة سورة لم تصل إلينا.

---

(١) ثواب الأعمال: ١٤٧.

فقد روي عن ابن عباس عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أنّه قال: إخبرني رسول الله ثواب سورة سورة على نحو ما نزلت من السماء[١].

وورد في بحار الأنوار عن سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب أنّه قال: سألت النبيﷺ عن ثواب القرآن فأخبرني بثواب سورة سورة على نحو ما نزلت من السماء وساق الحديث إلى أن عدّ السور المدنية بعد إحدى عشرة سورة[٢].

كما أنّه حكى السيوطي في الإتقان حديثاً آخر في فضائل القرآن سورة سورة وهو حديث عكرمة عن ابن عباس المتهم بالوضع أيضاً[٣]

الأمر الثالث

نقاط الضعف في حديث أُبي

النقطة الأولى:

إنّ المشهور على لسان علماء الحديث والدراية إنّ حديث أُبي في فضائل سور القرآن موضوعٌ، وقد خدش العلماء في سنده ومتنه.

وسنورد في هذا المبحث الخدشة السنديّة، ثمّ نتبعها بالخدشة في المتن.

الأول:

الخدشة في السند

أمّا السند الأوّل: فقد قال فيه ابن الجوزي: وهذا حديث

---

(١) مجمع البيان ١٠: ٤٠٥ و٤٠٦، بحار الأنوار ٣٥: ٢٥٧، زبدة البيان: ٤٢٢.

(٢) بحار الأنوار ٥٣: ٢٥٦.

(٣) الإتقان في علوم القرآن ٢: ٣٤١.

فضائل السور مصنوعٌ بلا شك، وفي إسناد الطريق الأوّل بديع.

قال الدارقطني: «وهو متروك[(١)]» ولا بأس بتكرار الإشارة إلى ورود اسم الراوي بلفظ «بزيع».

وقال السيوطي في اللآلي المصنوعة: قال ابن المبارك: أظنّ الزنادقة وضعته، قال المؤلّف ـ ويعني ابن الجوزي ـ الآفة من بزيع[(٢)].

فتحصل: أن السند الأول لحديث أُبي بن كعب فيه «بديع» أو «بزيع» وقد قدح فيه أهل الرجال من أمثال الدارقطني وابن الجوزي والسيوطي.

وأمّا السند الثاني: فقد خدش فيه ابن الجوزي أيضاً، حيث قال: وفي الطريق الثاني مخلّد «محمّد» بن عبد الواحد.

قال ابن حبّان: منكر الحديث جدّاً، ينفرد بمناكير لا تشبه أحاديث الثقات.

ثمّ قال ابن الجوزي مبيّناً وقوع الخدشة في السند الأول والثاني: وقد اتّفق «بديع» و«مخلّد» على رواية هذا الحديث عن علي بن زيد، وقال أحمد ويحيى: علي بن زيد ليس بشيء»[(٣)].

فصار المخدوش فيه في سند هذا الحديث «بديع» كما في السند الأول و«مخلد» كما في السند الثاني و«علي بن زيد»الوارد ذكره في السندين.

---

(١) الموضوعات لابن الجوزي ١: ٢٤.

(٢) اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١: ٢٠٨، وفي طبعة أخرى: ٢٧٧، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي: ١٨٩.

(٣) الموضوعات لابن الجوزي ١:٢٤٠، وانظر اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١: ٢٢٧.

وأمّا السند الثالث: فقد خدش فيه السيوطي في اللآلئ المصنوعة بقوله: ومن طرقه الباطلة طريق هارون بن كثير، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن أبي أمامة، عن أبي بن كعب، أخرجه ابن عدي في الكامل.

وقال: رواه عن هارون القاسم بن الحكم العرفي ويوسف بن عطيّة الكوفي لا البصري، وهارون هذا غير معروف، ولم يحدّث به عن زيد غيره، وهوغير محفوظ عن زيد بن أسلم»[1].

وأما السند الرابع: فيمكن الخدشة فيه لوقوع «محمد بن عبد الواحد» و«علي بن زيد» المتقدمين في الأسانيد المتقدمة فيه، ولذا لا يمكن الاعتماد عليه أيضاً، مضافاً إلى أنه طريق وسند لفضيلة سورة الحشر فقط.

إلى هنا وصلنا إلى هذه النتيجة وهي أن الطرق المذكورة لحديث أُبي بن كعب في فضل القرآن سورة سورة كلها ضعيفة مخدوشة، غاية الأمر أن علة الخدشة تختلف من سند لآخر كما عرفت.

الثاني:

الخدشة في المتن

بعد أن انتهينا من بيان نقاط الضعف المدّعاة في سند حديث أُبي بن كعب، وصلت النوبة إلى بيان نقاط الضعف المدّعاة في متن الحديث، فنقول: قد اتُّهم هذا الحديث بالركّة والضعف الّتي لا تناسب قول رسول الله ﷺ.

قال ابن الجوزي في كتاب الموضوعات: إنّ نفس هذا الحديث

---

(١) اللآلىء المصنوعة ١: ٢٢٧.

يدلّ على أنّه مصنوع، فإنّه قد استنفد السور، وذكر في كلّ واحدة ما يناسبها من الثواب بكلامٍ ركيك في منتهى البرودة لا يناسب كلام رسول الله ﷺ[1].

والمفهوم من كلامه أن الحديث لم يصدر من رسول الله ﷺ لأنه قد ذكر السور كلّها، ولأنّه قد ذكر لكل سورة ما يناسبها من الثواب، ثم إنّه أضفى على ذلك الكلام صفة البرودة التي لاتتناسب مع كلام الرسول ﷺ.

وماذا تريد من كلام أقوى من هذا يكشف لك عن صحة دعوى كذب الحديث ووضعه، فإنّ حديث الرسول ﷺ بليغ محكم اللفظ والمعنى، حاوٍ لشرائط الفصاحة والبلاغة، وهذا الحديث خالٍ عن تلك الشرائط كما سترى.

وقال المرزوقي في حاشيته على تفسير الكشّاف: إنّ صاحب الكشّاف التزم أن يذكر في آخر كلّ سورة حديثاً لبيان فضلها، ولكنها ليست كلّها صحيحة، وفضلاً عن شيوع الاعتراف بوضع الحديث، وتجريح العلماء رواته، وبيان أن طرقه كلّها ساقطة، فإنّه يحمل في ثناياه ما يشهد على اختلاقه.

ففي بعض عباراته ركّة في المعنى تتبرّأ عنها بلاغة رسول الله ﷺ، وسقم اللفظ والمعنى ممّا يشهد بوضع الأحاديث بعامّته[2].

وهكذا نرى نقطة ضعف أخرى في متن حديث أبي بن كعب، حيث ورد فيه إعطاء الأجر بقدر من تصدق على من ورث ميراثاً،

---

(١) الموضوعات لابن الجوزي ١: ٢٤٠.

(٢) الكشاف ١: ٧٥.

وبعدد كل منافق ومنافقة، وبعدد كذا وكذا، ممّا تأباه فصاحة وبلاغة نبي الأمة الإسلامية.

قال الربيع بن خثيم: إنّ للحديث ضوءاً كضوء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تنكره، من ذلك ما رُوي في فضل سورة النساء: «مَن قرأ سورة النساء أعطي من الأجر كمن تصدّق على كلّ مَن ورث ميراثاً».

وما رُوي في فضل سورة الأنفال: «مَن قرأ الأنفال وبراءة، فأنا له شفيعٌ وشاهدٌ أنّه بريئ من النفاق، وأُعطي عشر حسناتٍ بعدد كلّ منافق ومنافقة».

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما رُوي في فضل سورة الرعد، وسورة إبراهيم، وسورة بني إسرائيل، وسورة مريم، وهذا المروي بعامّته فيه من حيث ركّة المعنى، والتواء العبارة ما يقوم دليلاً على وضعه[١][٢].

ومن جملة نقاط الضعف في متن حديث أُبي بن كعب ـ كما يُدّعى ـ مخالفته للعقل مخالفة لا تقبل التأويل.

ويذكر أبو بكر بن الطيّب: إن مَن جملة دلائل الوضع أن يكون مخالفاً للعقل بحيث لا يقبل التأويل، ويلتحق به ما يدفعه الحسّ والمشاهدة.

وإنّ مَن يقرأ الحديث، ويعرض ما جاء فيه على المقاييس الموضوعيّة، فسوف يهوله ما يجد فيه ممّا يخالف العقل، ويتنافى مع الحس[٣].

---

(١) الكشّاف ١: ٧٥.

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي: ١٧٩.

(٣) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي: ١٧٩.

وليس أدلّ على الخلل في التفكير من قوله في فضل سورة الأحقاف: «مَن قرأها كتب له عشر حسنات بكلّ رملة في الدنيا» ويكاد الحديث في كثيرٍ من أجزائه أن يكون بعيداً عن منطق العقل، ومقاييس المشاهدة، واستهواء المسلمين إلى قراءة القرآن هو الغالب عليه، كما أنّ الترغيب في تلاوته واشتغال المسلمين به هو الأمر الظاهر فيه.

ويلاحظ أنّ العمل الّذي يشترطه الحديث لا يناسب الجزاء الّذي يرصده له، ففيه مثلاً: «أنّ مَن قرأ سورة الحشر، لم تبق جنّة ولا نار ولا عرش ولا كرسي ولا الحجب ولا السماوات السبع، والأرض والهواء والريح والطير والجبال والشجر والشمس والقمر والملائكة إلاّ صلّوا عليه، واستغفروا له، وإن مات من يومه وليلته مات شهيداً».

وفيه أيضاً: مَن قرأ سورة «هل أتى» كان جزاؤه جنّة وحريراً.

وقد تلخص مما تقدم أن نقاط ضعف متن حديث أُبي على ما صرح به الجماعة ما يلي.

الأول: أنه ذكر ثواب السور واحدة واحدة ولم يترك أيّة سورة منها، وكأنّ هذا فيه باعثية على جعل الشك في نفس الإنسان.

الثانية: أن هيئة بيان ثواب السور باردة ركيكة لا تتناسب مع كلامه ﷺ كما في قوله «بعدد كل منافق ومنافقة، وبعدد كل من كذب زكريا و...».

الثالثة: في بعض عباراته ثواب لا يتناسب مع ذلك العمل القرآني كما تقدم في كلام أبي بكر بن الطيب المتقدم ذكره.

النقطة الثانية:

وجود المعارض

إنّ من جملة ما قيل في تضعيف وإسقاط حديث أُبي بن كعب هو وجود المعارض له، فقد أورد الزركشي ما ورد في فضل سورة الأنعام من الحديث.

ثمّ قال: ذكر أبو عمرو بن الصلاح في فتاويه أنّ الخبر المذكور من أحاديث أُبي بن كعب عن النبيﷺ في إسناده ضعف، ولم نَرَ له إسناداً صحيحاً، وقد رُوي ما يخالفه، فرُوي أنّها لم تنزل جملة واحدة، بل نزل منها آياتٌ بالمدينة[١].

بيان المعارضة:

قد ورد في حديث أبي بن كعب عندما وصل لسورة الأنعام: وقال رسول اللهﷺ: **«نزلت عليّ سورة الأنعام جملة واحدة وشيعها سبعون ألف ملك لهم زجل بالتسبيح والتحميد، فمن قرأ الأنعام استغفر له أولئك السبعون ألف ملك بعدد كل آية يوماً وليلة، وصلى الله عليه».**

وهذا الحديث الصريح بنزول سورة الأنعام جملة واحدة معارض بأحاديث كثيرة مفادها نزول آيات من سورة الأنعام في المدينة. وعليه فالتنافي ظاهر بين حديث أبي وبقية الأحاديث، وهذا التنافي يوجب ضعفاً فيه[٢].

(١) البرهان في علوم القرآن ١: ١٩٩.

(٢) الكشاف ١: ٧٥.

النقطة الثالثة:

ادعاء الاجماع

قد أكّد ابن تيميّة دعوى وضع هذا الحديث، وقد ادعى على ذلك اتفاق أهل العلم في قوله: «وفي التفسير من هذه الموضوعات قطعة كبيرة، مثل الحديث الّذي يرويه الثعلبي والواحدي والزمخشري في فضائل سور القرآن سورة سورة، فإنّه موضوعٌ باتّفاق أهل العلم»[١].

إلى هنا انتهى بيان الأدلة المقامة على عدم جواز العمل والاعتماد على حديث أبي بن كعب.

الأمر الرابع

قصة اكتشاف الوضع

قد سبق الكلام في اتّهام حديث أُبي بن كعب بضعف السند؛ لأجل الخدشة في بعض رجاله.

إنّ الواضح من كلام ابن المبارك في العبارة الآتية أنّ هذا الحديث مرمي بالوضع، لكن لم يكن الواضع شخصاً معيّناً، بل وضعته طائفة وفرقة معيّنة تحت اسم الزنادقة.

قال ابن الجوزي في كتاب الموضوعات: أنبأنا عبد الوهاب الحافظ، قال: أنبأنا ابن المظفّر الشامي، قال: أنبأنا أبو الحسن العتيقي، قال: حدّثنا يحيى بن أحمد المخزومي، قال: حدّثنا أحمد ابن محمّد بن متنويه.

---

(١) مقدّمة في أصول التفسير لابن تيميّة: ٨٦.

قال: سمعت علي بن الحسين يقول: سمعت ابن المبارك يقول في حديث أُبي بن كعب عن النبيﷺ: مَن قرأ سورة كذا فله كذا، قال ابن المبارك: أظنّ الزنادقة وضعته[١].

وقد نقل إلينا ابن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣ هـ في كتابه «التقييد والإيضاح» دعوى اكتشاف وضع حديث أُبي بن كعب، لكنّه لم يذكر اسم المكتشف حيث قال: وهكذا حال الحديث الطويل الّذي يُروى عن أُبي بن كعب عن النبيﷺ في فضل القرآن سورة سورة، بحث باحثٌ عن مخرجه حتّى انتهى إلى مَن اعترف أنّه هو وجماعة وضعوه، وأنّ أثر الوضع لبيّنٌ عليه، وقد أخطأ الواحدي المفسّر ومَن ذكره من المفسّرين في إيداعه تفاسيرهم، والله أعلم[٢].

ويظهر من عبارته أُمور:

منها:

أنّه قد تصدى شخص حريص على الدين باحث ووصل إلى من اعترف بوضعه حديث فضائل القرآن، واعتراف الواضع بوضع الحديث أدلّ دليل على لزوم هجر الحديث وعدم العمل به.

ومنها:

أن أثر الوضع على حديث أُبي بن كعب بيّن، ومقصوده حسبما نفهم الضعف في المتن وقد تقدم بيان شطر منه.

ومنها:

أنّ كل من أدخله في تفسيره فقد اشتبه كالواحدي، والثعلبي، والزمخشري.

---

(١) الموضوعات لابن الجوزي ١: ٢٤١.

(٢) التقيد والإيضاح لما اطلق واغلق من مقدّمة ابن الصلاح: ١٣٤.

ومنها:

أنّ اسم الباحث المكتشف للوضع مبهم غير مصرح باسمه.

وقال الحافظ شيخ الإسلام زين الدين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ معلّقاً على قول ابن الصلاح ما نصّه: أبهم المصنّف ذكر الباحث الّذي بحث عن هذا الحديث، وهو مؤمّل بن إسماعيل، فروينا عن مؤمّل أنّه قال: حدّثني شيخٌ بهذا الحديث.

فقلت للشيخ: مَن حدّثك؟.

فقال: حدّثني رجلٌ بالمدائن، وهو حيٌّ، فصرت إليه.

فقلت: مَن حدّثك؟.

فقال: حدّثني شيخٌ بواسط وهو حيٌّ، فصرت إليه.

فقال: حدّثني شيخٌ بالبصرة، فصرتُ إليه.

فقال: حدّثني شيخٌ بعبادان، فصرتُ إليه، فأخذ بيدي، فأدخلني بيتاً، فإذا فيه قومٌ من المتصوّفة ومعهم شيخ.

فقال: هذا الشيخ حدّثني.

فقلت: يا شيخ مَن حدّثك؟.

فقال: لم يحدّثني أحد، ولكنّنا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن، فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن، والله أعلم[1].

وقد نقل إلينا قصّة اكتشاف الوضع أيضاً مع بيان اسم الرجل

---

(١) التقييد والإيضاح: ١٣٠.

المكتشف للوضع ـ ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ ـ في كتاب الموضوعات.

قال: أنبأنا أبو منصور خيرون، قال: أنبأنا أبو بكر الخطيب، قال: أنبأنا القاضي أبو العلا الواسطي، قال: حدّثنا أبو بكر المفيد، قال: حدّثنا الهيثم بن خلف الدوري، قال: حدّثنا محمود بن غيلان، قال: سمعت المؤمّل ذُكر عنده الحديث الّذي يُروى عن أُبي عن النبي ﷺ في فضل القرآن.

فقال: حدّثني رجلٌ ثقة سمّاه.

قال حدّثني رجلٌ ثقة سمّاه[1]، قال: أتيت المدائن فرأيت الرجل الّذي يروي هذا الحديث.

فقلت له: حدّثني فإنّي أُريد أن آتي البصرة.

فقال: هذا الرجل الّذي سمعته منه بواسط، فأتيت واسط فلقيت الشيخ.

فقلت: إنّي كنت بالمدائن فدَلّني عليك الشيخ، إنّي أُريد أن آتي البصرة.

فقال: إنّ هذا الشيخ الّذي سمعته منه هو بالكلا، فأتيت البصرة فلقيت الشيخ بالكلا.

فقلت له: حدّثني ! فإنّي أُريد عبادان.

فقال: إنّ الشيخ الّذي سمعناه منه بعبادان، فأتيت عبادان فلقيت الشيخ، فقلت: إتّق الله ! ما هذا الحديث الّذي أتيت المدائن،

(١) التكرار موجود في كتاب الموضوعات لابن الجوزي ١ : ٢٤٢.

وقصصت عليه، ثمّ واسطاً، ثمّ البصرة، فدللت عليك، فاخبرني بقصّة هذا الحديث.

فقال: إنّا اجتمعنا فرأينا الناس قد رغبوا عن القرآن وزهدوا فيه، وأخذوا في هذه الأحاديث، فقعدنا فوضعنا لهم هذه الفضائل حتّى يرغبوا فيه[١].

ونقلها بصورة أخرى، مصرّحاً باسم المكتشف، وأنّه المؤمّل وإليك نص كلامه قال:

أنبأنا إبراهيم بن دينار الفقيه، والمبارك بن على الصيرفي قالا: أنبأنا على بن محمّد بن العلاّف، قال: أنبأنا أبو الحسن على بن أحمد بن عمر الحماهي، قال: أنبأنا الحسن بن محمّد، قال: أنبانا الحسن بن على بن يحيى بن سلام الدامغاني،

قال: سمعت محمّد بن النضر النيسابوري يقول: سمعت محمود بن غيلان يقول: سمعت مؤمّلاً يقول: حدّثني شيخ بفضائل سور القرآن الّذي يُروى عن أُبي بن كعب.

فقلت للشيخ: مَن حدّثك؟.

فقال: حدّثني رجلٌ بالمدائن وهو حيّ، فصرت إليه.

فقلت: مَن حدّثك؟

فقال: حدّثني شيخ بواسط وهوحي، فصرت إليه.

فقال: حدّثني شيخٌ بالبصرة، فصرتُ إليه.

فقال: حدّثني شيخ بعبادان فصرت إليه، فأخذ بيدي فأدخلني بيتاً فإذا فيه قومٌ من المتصوّفة ومعهم شيخ.

فقال: هذا الشيخ حدّثني.

فقلت: يا شيخ ! مَن حدّثك؟.

---

(١) الموضوعات لابن الجوزي ١: ٢٤٢.

فقال: لم يحدّثني أحد؛ ولكنّا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن، فوضعنا لهم هذا الحديث؛ ليصرفوا وجوههم إلى القرآن»[١].

وبالنتيجة ترى أن العصابة رفضت هذا الحديث بوجوه متباينة فبعض يقول إنه موضوع والواضع مجهول عنده، وبعض يقول: إنه موضوع ويظن أن الزنادقة وضعته، وبعض يقول: الآفة من بزيغ، وبعض يقول: الآفة من مخلد، وبعض يقول: إنه ضعيف. إلى غير ذلك من الوجوه المدعاة في ذلك.

الأمر الخامس

قصّة تفريق حديث أُبي بن كعب

إنّ حديث أُبي في فضائل القرآن يستغرق نقله ثمان صفحات تقريباً، وقد اشتهر تقطيعه وتقسيمه في كتب التفسير حسب سور القرآن، ولم نره بكامله إلاّ في مقدّمة كتاب «المباني في نظم المعاني» حسبما نقله إلينا الشحات زغلول.

وقد بيّن ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات» إنّ أوّل مَن قسّم هذا الحديث هو المفسّر أبو إسحاق الثعلبي[٢] المتوفى سنة ٤٢٧ هـ،

---

(١) الموضوعات لابن الجوزي ١: ١٤١.

(٢) هو أحمد بن محمّد بن ابراهيم الثعلبي المتوفى سنة ٤٢٧ هـ، أبو اسحق، مفسّر، حافظ للحديث، عالمٌ بالعربية، كان أوحد عصره في علم القرآن.
قال السمعاني: «يقال له الثعلبي والثعالبي وهو لقبٌ لا نسب».
وقال عبد الغافر: «هو صحيح النقل موثوقٌ به، وكان كثير الحديث، كثير الشيوخ، من كتبه: الكشف، والبيان عن تفسير القرآن، ويُعرف بتفسير الثعلبي، مخطوط».
قال صاحب كشف الظنون: «أوّله بحمد الله يُفتتح الكلام وبتوفيقه يُستنجح المطلب والمرام، وفي خزانة الرباط السفر السادس منه كُتب سنة ٣١٨ هـ».
أنظر الوافي ٧: ٣٠٧، أنباه الرواة ١: ١١٩، غاية النهاية ١: ١٠٠، طبقات السبكي ٣: ٤٢٣.

في تفسيره حيث قال: «وقد فرّق هذا الحديث أبو إسحاق الثعلبي في تفسيره، فذكر عند كلّ سورةٍ منه ما يخصّها، وتبعه أبو الحسن الواحدي[(١)] في ذلك، ولا أعجب منهما لأنّهما ليسا من أصحاب الحديث»[(٢)].

نرى من الكلام أعلاه أن ابن الجوزي يرفع اللوم عن الثعلبي والواحدي في نقلهما هذا الحديث ووضعهما إيّاه في كتابيهما مدّعياً عدم تسلّطهما على فنون نقل الحديث المستدعية لمعرفة السند والمتن، وغير ذلك من شرائط الرواية.

ثم قال ابن الجوزي: وإنّما عجبت من أبي بكر بن أبي داود كيف فرقه على كتابه الّذي صنّفه في فضائل القرآن، وهو يعلم إنّه حديث محال، ولكن شره جمهور المحدّثين، فإنّ من عاداتهم تنفيق حديثهم ولو بالبواطيل.

وهذا قبيحٌ منهم ؛ لأنّه قد صحّ عن رسول الله ﷺ إنّه قال: «مَن حدّث عنّي حديثاً يرى إنّه كذب، فهو أحد الكاذبين»[(٣)].

---

(١) الواحدي: هو علي بن احمد بن محمد بن علي بن متنويّة، ابوالحسن الواحدي المتوفى سنة ٤٦٨ هـ، أوحد عصره في التفسير، عالمٌ بالأدب، كان من أولاد التجّار، أصله من ساوة (بين الري وهمدان)، ولد بنيسابور وأخذ عن شيوخها.
قال القفطي: «و صار الناس إلى علمه، واستفادوا من فوائده»، وكان نظام الملك يكرّمه ويعظّمه.
له البسيط، تفسيرٌ كبير. أكثر فيه من الإعراب والشواهد واللغة، والوسيط في التفسير ايضاً، وهو المختار من البسيط والوجيز، وقد طبع بمصر سنة ١٣٠٥ هـ، بهامش «التفسير المنير لمعالم التنزيل» و«أسباب النزول» وطبع بمصر سنة ١٣١٥ هـ
انظر طبقات المفسرين للسيوطي: ٢٣، طبقات المفسرين للداودي ١ : ٣٨٧، طبقات النحاة لابن قاضي شهبة ٢: ١٣٥، طبقات السبكي ٥: ٢٤٠، طبقات ابن هداية الله: ١٦٨.

(٢) الموضوعات الابن الجوزي ١ : ٢٤٠.

(٣) الموضوعات لابن الجوزي ١ : ٢٤٠، ونقله عنه السيوطي في اللآلي المصنوعة ١ : ٢٨٠، الفوائد المجموعة: ٣١٧.

والذي يظهر من كلامه أنّ ما فعله الثعلبي والواحدي اشتباه وخطأ، وقد يكون العذر معهما لعدم احاطتهما بعلم الحديث.

ويتأيّد نسبة الاشتباه إليهما بما نقل عن ابن الصلاح حيث قال: «لقد أخطأ الواحدي المفسّر، ومَن ذكره من المفسّرين في إيداعه تفاسيرهم»[١].

وقال الزركشي: إن مَن ذكر هذا الحديث بإسناده مثل الواحدي والثعلبي فاللوم عليهم يقلّ بخلاف مَن ذكره بلا إسناد، وجزم به كالزمخشري[٢] فإنّ خطأه أشد[٣].

وقال العراقي: إنّ من أبرز أسناده من المفسرين فهو أبسط لعذره، إذ أحال ناظره على الكشف عن سنده، وإن كان لا يجوز السكوت عليه، وأما من لم يبرز سنده، وأورده بصيغة الجزم فخطؤه أفحش[٤].

ولقد نقل أبو الحسن الثعلبي هذا الحديث، فذكر في أوّل كلّ سورةٍ منه ما خصّها، وتبعه أبوالحسن الواحدي، وفعل الطبرسي في

---

(١) مقدّمة ابن الصلاح في علوم الحديث لأبي عمر عثمان بن الصلاح: ٤٧.
(٢) الزمخشري: محمود بن عمر بن محمّد بن احمد الخوارزمي جار الله أبو القاسم، المولود سنة ٤٦٧ هـ، والمتوفّى سنة ٥٣٨ هـ، إمام عصره في الأدب واللغة والبيان والتفسير، ولد في زمخشر من قرى خوارزم، ورحل إلى عدّة أماكن وخاصّة إلى مكّة، وجاور بها زمناً حيث لُقّب بجار الله، واخذ بمذهب الاعتزال ودافع عنه بقوّة حتّى عُدّ خاتمة شيوخ المعتزلة، ومات بالجرجانية من قرى خوارزم بعد رجوعه من مكّة، أشهر كتبه «الكشاف عن حقائق التنزيل» في تفسير القرآن، فرغ من تأليفه عام ٥٢٨ هـ، وطُبع، وقد صادف نجاحاً كبيراً، انظر طبقات المفسرين للسيوطي: ٤١، طبقات المفسرين للداودي ٢: ٣١٤، تذكرة الحفاظ: ١٢٣٨، معجم الأدباء ١٩: ١٢٦.
(٣) البرهان في علوم القرآن للزركشي ١: ٤٣٢.
(٤) تدريب الراوي: ١٧٩.

مجمع البيان وجوامع الجامع الأمر نفسه.

وصنع الزمخشري في الكشاف صنيعهم، غير إنّه أورده في آخر كلّ سورة، وتبعه البيضاوي وأبو السعود المفتي، وقد سُئل الزمخشري عن العلّة في ذلك.

فقال: لأنّ الفضائل صفات السور، والصفة تستدعي تقديمه على الموصوف[1].

---

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي ١: ٤٣٢.

الأمر السادس

طريق تقوية حديث أُبي بن كعب

وبعد كل هذا القال والقيل والتضعيف لحديث أبي بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة، نرجع ونعيد الكرة، ونقول من جديد: إنّ السبيل إلى الاعتماد على حديث أبي بن كعب موجود أمور:

أولاً: أنّ الحديث قد ورد من طرق عديدة، قد عثرنا على ثلاث من تلك الطرق، نقلت كلّ الحديث، وقد عثرنا على طريق رابع خاص بنقل فضيلة سورة الحشر.

وهذه الطرق وإن كان ينسب إليها الضعف واحداً واحداً ؛ لأجل الخدشة في بعض رجالها، إلاّ إنّنا نقول: إنّ تعدد الطرق يقوّي السند كما صرّح بذلك علماء الدراية والرجال، وقد تقدّم الكلام في ذلك مفصّلاً عند بيان أدلة المجوزين للعمل بأحاديث فضائل القرآن فراجع.

ثانياً: إنّ نفس السيوطي صرّح بوجود أحاديث صحيحة السند في فضائل القرآن، وبوجود أحاديث حسنة وأُخرى ضعيفة السند حيث قال: «إنّه قد ورد في فضائل السور أحاديث متفرّقة، بعضها صحيح، وبعضها حسن، وبعضها ضعيف ليس بموضوع.

والسور الّتي صحّت الأحاديث في فضلها: كالفاتحة، والزهراوان ـ البقرة وآل عمران ـ والسبع الطوال من أوّل البقرة إلى آخر براءة بِعَدِّها مع سورة الأنفال سورة واحدة، والكهف، ويس، والدخان، والملك، والزلزلة، والنصر، والكافرون، والإخلاص، والمعوذتان، وما عداها لم يصحّ فيه شيء»[1].

---

(١) راجع الأحاديث الّتي أوردها السيوطي في الإتقان في علوم القرآن في فضل هذه السور ٢: ٣٣١، وراجع صحيح الترمذي ٥: ١٤٣ / ب ١ كتاب فضائل القرآن، وانظر عبد الرحمن الرازي في كتابه علل الحديث ٢: ٩٩.

وكلامه واضح في ثبوت فضائل القرآن لبعض السور في الجملة.

وممّا ورد من حديث أُبي في ذلك ما ذكره في آخر تفسير سورة الفاتحة، قال: عن رسول الله ﷺ أنّه قال لأُبي بن كعب: **«ألا أُخبرك بسورة لم ينزل في التوراة والإنجيل والقرآن مثلها»**.

قلت: بلى يارسول الله.

قال ﷺ: «فاتحة الكتاب، إنّها السبع المثاني والقرآن العظيم الّذي أُوتيته»[١].

وقد أخرج الترمذي الحديث كاملاً وفي ألفاظ مختلفة، ثمّ قال: هذا حديث حسنٌ صحيح[٢].

كذلك ذكر ابن العربي أنّه ليس في أُمّ القرآن حديث يدلّ على فضل سورة الفاتحة إلاّ حديثان:

أحدهما: حديث **«قُسّمَت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين»**.

والثاني: حديث أُبي بن كعب: **«ألا أخبرك بسورة لم ينزل في التوراة والإنجيل والقرآن مثلها...»**[٣].

ثالثاً: إنّ إدراج ابن الجوزي لهذا الحديث في كتاب «الموضوعات» لايكشف عن وضع وكذب الحديث؛ لما تقدّم منّا في أوّل بحث أدلّة المجوزين من أنّ ابن الجوزي لايعتمد على تصنيفه وعلى تشخيصه للروايات الموضوعة.

وذلك أنّه أدرج كثيراً من الروايات المعتبرة السند سواء كانت صحيحة أو معتبرة في كتابه كما أنّه خلط أيضاً بين الموضوع والضعيف،

---

(١) الكشّاف ١: ٧٥.

(٢) سنن الترمذي ٤: ٢٧٠.

(٣) صحيح الترمذي بشرح الإمام ابن العربي ١١: ٢.

حيث تراه ينسب الوضع إلى حديث لأجل كلام في راويه، ومعلوم أنّ ضعف الراوي لا يستلزم نسبة الوضع إلى ذلك الحديث فراجع.

رابعاً: نقل المفسرين الأوائل لهذا الحديث مثل الثعلبي المتوفى سنة ٤٢٧ هـ، والزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ، والواحدي المتوفى سنة ٦٩٠ هـ، والبيضاوي المتوفى سنة ٦٩١ هـ، والطبرسي المتوفى سنة ٥٦٠ هـ.

كما نقل جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ، الحديث مقطّعاً في تفسيره الدر المنثور، وابن جمعة العروسي الحويزي المتوفى سنة ١١١٢ هـ، في نور الثقلين، وأبو الفتوح الرازي من أعلام القرن السادس، والسيد البحراني المتوفى سنة ١١٠٧ هـ في تفسير البرهان، والمشهدي المتوفى سنة ١١٢٥ هـ في كنز الدقائق.

كما أنه قد نُقل في كتبٍ أُخرى غير كتب التفسير كالكفعمي المتوفى سنة ٩٠٥ هـ في مصباحه، والمحدث النوري في مستدرك الوسائل، ومن تابعهم على ذلك، كلّ هذا كاشف عن اعتدادهم واعتمادهم على هذا الحديث،

وقد تقدم منّا في مقام بيان أدلة المجوزين أنّ نقل العلماء والمفسرين واعتمادهم على الخبر يورث الظن بصدوره من مصدر الشريعة.

خامساً: قد تقدّم سابقاً في المسالة السابعة من مسائل اصول ومقدمات علم فضائل القرآن أن أول من صنف في فضائل القرآن الكريم أُبي بن كعب، كما عليه ابن النديم في فوز العلوم والسيّد الصدر في تاريخ فنون الإسلام، والمحقق الطهراني في الذريعة، وهذا يعني أن له كتاباً في مجال فضائل القرآن، هذا من جانب.

ومن جانب آخر قد وصل إلينا ـ وبأسانيد متعددة ثلاثة أو أكثر ـ حديث طويل في فضائل القرآن عن أُبي بن كعب، وقد اتّصل سنده به، وهذا يورث احتمالاً عند العقلاء أن يكون تصنيف أُبي بن كعب هو هذا الحديث الطويل الموجود بين أيدينا فلدقق.

سادساً: أنّ إشكال ركاكة متن حديث أُبي بن كعب مردود بنقل الزمخشري وأمثاله واعتمادهم عليه، وهو إمام في اللغة، وعارف بركّة الحديث وضعف متنه، وما يوجب طرحه.

ولو كان الحديث ضعيفاً متناً لما جاز له نقله وإيراده في كتابه بنحو الجزم أو ما يقرب منه؛ حيث تراه قد حذف سنده موحياً بذلك بعدم لزوم متابعة السند.

وهذا أفضل دليل يُرفع به إشكال الركة المدعاة.

سابعاً: أن إشكال معارضة حديث أُبي بن كعب بأحاديث في مسألة نزول سورة الأنعام مردود.

أما بيان الإشكال: قد نقل الزركشي في كتاب البرهان في علوم القرآن حديث أُبي بن كعب في فضل سورة الأنعام، ثم قال: ذكر أبو عمرو بن الصلاح في فتاويه أن الخبر المذكور من أحاديث أُبي بن كعب عن النبي ﷺ في إسناده ضعف، ولم نَرَ له إسناداً صحيحاً، وقد روي ما يخالفه، فروي أنها لم تنزل جملة واحدة، بل نزل منها آيات بالمدينة[1].

فالنتيجة أن حديث أُبي بن كعب يظهر منه نزول سورة الأنعام قطعة واحدة، والحال أنّه توجد روايات تدل على نزول آيات منها في المدينة.

---

(١) البرهان في علوم القرآن ١: ١٩٩.

قلت:

إن المأثور عن النبيّ ﷺ وأهل بيته ﷺ نزول سورة الأنعام جملة واحدة ؛ فقد قال السيوطي في الدر المنثور: أخرج الطبراني وابن مردويه عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**أنزلت عليّ سورة الأنعام جملة واحدة يشيعها سبعون ألف ملك لهم زجل بالتسبيح والتحميد**»(١).

ولفظ «جملة واحدة» الموجود في حديث أُبي بن كعب موجود في هذا الحديث، وعلى هذا فحديث أُبي بن كعب ليس منفرداً في نزول سورة الأنعام قطعة واحدة بل له ما يؤيده وينصره.

ويتأيد هذا الكلام بما ورد من طرق الإمامية في تفسير العياشي عن أبي بصير قال سمعت أبا عبد اللّه ﷺ يقول: «إن سورة الأنعام نزلت جملة واحدة وشيعها سبعون ألف ملك حين أنزلت على رسول الله ﷺ فعظموها وبجّلوها، فإنّ اسم الله تبارك وتعالى فيها في سبعين موضعاً، ولو يعلم الناس بما في قراءتها من الفضل ما تركوها»(٢).

ويتأيد أيضاً بما ورد في تفسير القمّي قال: حدّثني أُبي، عن الحسين بن خالد، عن أبي الحسن الرضا ﷺ قال: «أنزلت سورة الأنعام جملة واحدة شيعها سبعون ألف ملك لهم زجل بالتسبيح والتهليل والتكبير، فمن قرأها سبّحوا له إلى يوم القيامة»(٣)(٤).

---

(١) الدر المنثور ٣: ٢.

(٢) تفسير العياشي ١: ٣٥٣ ح ١ وص ٣٥٤ ح ٣، ونقله عنه في بحار الأنوار ٩١: ٣٤٨ ح ١٠ وج ٩٢: ٢٧٥ ح ٦.

(٣) تفسير القمي: ١٨٠، ونقله عنه في بحار الأنوار ٨٩: ٢٧٤ ح ١، والبرهان ١: ١٥٤ ح ١، نور الثقلين ١: ٥٧٧ ح ٢، مستدرك الوسائل ٤: ٢٩٦ ح ١، مجمع البيان ٤: ٢٧١.

(٤) كما أنّه ورد حديث نزول سورة الأنعام جملة واحدة في روايات عديدة في الكافي=

ويمكن أن يقال في جواب هذا الاشكال أنه: من المحتمل أن تنزل سورة جملة واحدة على النبيّ ﷺ ثم تنزل في فترات قطعة قطعة كما هو محله، فتدبر.

ثامناً: وأما الإجماع الذي ادعاه ابن تيمية على عدم جواز الاعتماد على حديث أبي بن كعب فمردود بمخالفة كثير من العلماء له، ومن أحصى نقل المفسرين لحديث أبي بن كعب أدرك عدم صحة هذا الاجماع.

وقد ذكرنا لك أسماء عمدة المفسرين وأئمتهم الناقلين لهذا الحديث ومن لم نذكره أكثر فراجع.

تاسعاً: لمّا كان عمدة الدليل في رمي حديث أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ في فضائل سور القرآن سورة سورة بالوضع، هو ما وصل إليه الباحث المتتبّع مؤمّل بن إسماعيل، لا بأس بالتعرّض لبيان حاله من خلال كتب الرجال، ثمّ التعرّف على إمكان الاعتماد على مثل هذا الشخص في إنكار مثل هذه المسألة، والحال أنّ أكثر المفسرين قد أكثروا من نقله.

قال أبو حاتم الرازي في كتاب الجرح والتعديل: «مؤمّل بن إسماعيل، أبو عبد الرحمن، مولى آل عمر بن الخطّاب، روى عن شعبة و...، إلى أن قال: حدّثنا عبد الرحمن قال: سألت أبي عن

= وثواب الأعمال، فأما رواية الكافي فسندها: عن أبي علي الاشعري، عن محمّد ابن حسّان، عن إسماعيل بن مهران عن الحسن بن علي بن أبي حمزة....

وسند رواية ثواب الأعمال: أبي قال: حدثني محمّد بن أبي القاسم، عن محمد ابن علي الكوفي، عن إسماعيل بن مهران، عن الحسن عن أبي صالح عن ابن عباس، والمضمون متحد مع الروايات المذكورة في المتن.

انظر الكافي ٢: ٦٢٢ ح ١٢، ثواب الأعمال: ١٣٢ ح ١.

مؤمّل بن إسماعيل، فقال: صدوقٌ، شديدٌ في السنّة، كثير الخطأ، يكتب حديثه[١].

فالرازي هنا وإن نسب له صفة الصدق، إلاّ أنّه لم يجرّده عن كثرة الخطأ والاشتباه، وكثرة الخطأ هذه توجب عندنا رفع الاعتماد عمّا ينقله، وعمّا يدعيه من اكتشافات، وهذا شاهد آخر على ضعف مؤمل بن إسماعيل.

قال البخاري: منكَر الحديث[٢]، وقد نقل أن القطان حكي عن البخاري أنّ كل من قلت فيه منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه[٣].

وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن مؤمّل بن إسماعيل، فعظّمه ورفع من شأنه، إلاّ أنّه قال: يهمّ في الشئ.

وذكره ابن حبّان في كتاب الثقات[٤].

وقال غيره: دفن كتبه، وكان يحدّث من حفظه، فكثر خطأه.

فالرجل وإن كان ثقة في نفسه ولا يكذب إلاّ أن تحديثه لا يعتمد عليه، مضافاً إلى ذلك، فما نحن فيه ليس رواية حديث، بل ادّعاء في اكتشاف أمر هو غير الحديث.

وقال البخاري: «مات سنة خمسٍ أو ستٍّ ومائتين»[٥][٦].

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: «مؤمّل بن إسماعيل [س،

---

(١) الجرح والتعديل ٨: ٣٧٤ / باب تسمية مَن رُوي عنه العلم ممّن يسمّى مؤمّل.
(٢) التاريخ الصغير ٢: ٢٧٩.
(٣) ميزان الاعتدال ١: ٦، ٣، ترجمة أبان بن جبلة، وهذا الاصطلاح خاص به.
(٤) الثقات ٩: ١٨٧.
(٥) التاريخ الكبير ٨: ٣٧٥.
(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٨: ٥٢٦، من اسمه مؤمل.

ق، ت][1]، أبو عبد الرحمن البصري، مولى آل عمر بن الخطّاب، حافظ، عالم، يخطئ، روى عن شعبة، وعكرمة بن عمّار، وعنه أحمد وبندار ومؤمّل بن إهاب وطائفة.

وهذا شاهد ثالث على ضعفه حيث قال أبو زرعة: في حديثه خطأ كثير»[2].

وقيل: «دَفن كتبه، وحَدّث حفظاً، فغلط، مات سنة ٢٠٦ هـ، [ت، س، ق]»[3][4].

نقاط الضعف في مؤمّل بن إسماعيل

قد تلخّص من عبارات علماء الرجال والدراية والحديث المتقدمة أن نقاط الضعف عند مؤمل بن إسماعيل مكتشف وضع وكذب حديث أبي بن كعب ما يلي:

١ ـ كثير الخطأ كما مرّ في كتاب الجرح والتعديل وتهذيب الكمال.

٢ ـ مُنكر الحديث كما مرّ عن البخاري كما نقله عنه في تهذيب الكمال.

٣ ـ كان يحدّث مِنْ حِفْظه فكثر خطأه.

٤ ـ يجب على أهل العلم أن يقفوا عند حديثه، فإنه يروي المناكير عن ثقات شيوخه.

---

(١) السين: يرمز لما أخرجه النسائي في كتاب السنن، والقاف: رمز لما اخرجه ابن ماجة القزويني، والتاء: رمز لما أخرجه الترمذي في الجامع.

(٢) حكاه في ميزان الاعتدال ٦: ٥٧١.

(٣) الكاشف: ٩٣.

(٤) المراد من رمز (س): ما أخرجه النسائي في كتاب السنن، والمراد من رمز (ق) ما أخرجه ابن ماجة القزويني في كتاب السنن، والمراد من رمز (ت) ما أخرجه الترمذي في الجامع، انظر تهذيب الكمال ١: ٢٧.

٥ ـ له أوهامٌ يطول ذكرها، كما عن الساجي.

٦ ـ كثير الغلط كما عن ابن سعد.

٧ ـ يخطئ، كما عن ابن نافع.

٨ ـ سيّئ الحفظ كثير الغلط كما عن المروزي.

وبعد هذا نقول: إنّ مَن كانت عليه مثل هذه المؤاخذات من قبل نقّاد الحديث والدراية والرجال لا يمكن الاعتماد عليه في اكتشاف مثل هذا الأمر الخطير، وهو نسبة الوضع إلى حديث طويل ورد في فضائل القرآن خصوصاً وإنّ الرجاليّين قد صرّحوا بكثرة أخطائه وأوهامه.

عاشراً: ومن جملة الأدلة المجوزة للعمل بحديث أُبي بن كعب ـ بعد نفي قطعية الوضع ـ الاعتماد على أخبار «من بلغ» الصريحة في إمكان العمل بأحاديث السنن والفضائل الضعيفة السند، كما مرَّ عليك ذلك مفصلاً، فراجع.

حادي عشر: اتحاد المضامين: إنّ المتتبع لمضامين حديث أُبي بن كعب الطويل الوارد في فضائل سور القرآن سورة سورة يجد ويرى المطابقة ما بين مضامين هذا الحديث وما بين مضامين أحاديث وأخبار أخرى.

وهذه الأحاديث والأخبار الأخرى قد تكون مسندة إلى نبي الأمة ﷺ، وقد تكون مسندة إلى أحد المعصومين من الذرية الطاهرة ﷺ وقد تكون مسندة إلى أحد الصحابة، وقد تكون مذكورة في كتاب ومصنف ولم يسنده مؤلف الكتاب إلى أحد.

وهذا الاتحاد في المضامين يكشف إلى حد ما أنّ حديث أُبي إمّا أن يكون صادراً منه ﷺ ووصل إلينا من طرق متعددة، أو يكون صادراً منه ﷺ ووصل إلينا مروياً بالمعنى.

والآن نبين لك بعض موارد الاتفاق بين فقرات حديث أُبي بن كعب وبين الأحاديث الأخرى.

المورد الأول:

إنّ من موارد توافق مضمون حديث أُبي بن كعب مع بقية الأحاديث أنه قال رسول الله ﷺ: «**أيّما مسلم قرأ فاتحة الكتاب أعطي من الأجر كأنما قرأ ثلثي القرآن، وأعطي من الأجر كأنما تصدق على كل مؤمن ومؤمنة**».

وروي من طريق آخر هذا الخبر بعينه إلاّ أنه قال: **كأنما قرأ القرآن**.

فإن مضمونه يتوافق بنحو ما مع ما ورد في درر اللآلئ عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**فاتحة الكتاب تعدل ثلث القرآن**»[1].

بل يوجد في نفس الدرر خبر فيه: ثواب ووزن الفاتحة أرجح من الكتاب، حيث ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**لو أنّ فاتحة الكتاب وضعت في كفة الميزان، ووضع القرآن في كفة لرجحت فاتحة الكتاب سبع مرات**»[2].

كما ورد في الدر المنثور أنه أخرج ابن الضريس عن إسحاق بن عبد الله في حديث أنّ رسول الله ﷺ قال: «**من قرأ أُم الكتاب فكأنّما قرأ ربع القرآن**»[3].

إلى غير ذلك من الأحاديث التي يقرب مضمونها من مضمون حديث أُبي بن كعب.

---

(١) درر اللآلي ١: ٣٣، ونقله عنه في مستدرك الوسائل ٤: ٢٣١ ح٧.

(٢) درر اللآلي ١: ٣٣، ونقله عنه في مستدرك الوسائل ٤: ٢٣٠ ح ٦.

(٣) الدر المنثور ٥: ٣٤٥، ونقله عنه في بحار الأنوار ٨٩: ٣٠٢ ح ٢.

المورد الثاني:

ومن الموارد ما جاء في حديث أُبي بن كعب أنّه قال: قال رسول الله ﷺ: «**من قرأ سورة البقرة فصلوات الله عليه ورحمته، ثم أعطي من الأجر كالمرابط في سبيل الله سنة لا تسكن روعته**».

وقال ﷺ: «**يا أُبي: مر المسلمين يتعلمون السورة التي تذكر فيها البقرة، فإن تعلمها بركة، وتركها حسرة ولا تستطيعها البطلة**».

قلت: يا رسول الله: وما البطلة؟.

قال ﷺ: السحرة.

وورد ما يتوافق مع مضمون هذا الخبر روايات كثيرة قد وردت في كتب عديدة كلها تصرّح بلزوم تعلّم سورة البقرة، فقد ورد في تفسير العسكري في حديث طويل أنه قال الإمام عليه السلام قال رسول الله ﷺ: «**تعلّموا سورة البقرة وآل عمران فإنّ أخذهما بركة وتركهما حسرة ولا يستطيعهما البطلة**» يعني: السحرة إلى آخر الحديث[1].

وورد في حديث آخر في سنن الدارمي بإسناده إلى عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: كنت جالساً عند النبي ﷺ فسمعته يقول: «**تعلموا سورة البقرة فإن أخذها بركة وتركها حسرة ولا يستطيعها البطلة**».

وورد مثله بثلاث طرق في الدر المنثور وورد ايضاً في تفسير أبي الفتوح ومجمع البيان[2].

وأنت ترى الاتحاد والتوافق اللفظي بين الطائفتين فضلاً عن التوافق المضموني.

---

(١) تفسير الإمام الحسن العسكري: ٦٠ ح ٣١، ونقله عنه في بحار الأنوار ٧: ٢٠٨ ح ٩٦ وص ٢٩٢ ح ٥.

(٢) سنن الدارمي ٢: ٤٥، الدر المنثور ١: ١٨، تفسير أبي الفتوح ١: ٥٧، ونقله عنه في المستدرك ٤: ٣٣٣ ح ١٥، ومجمع البيان٢: ٤٠٥.

المورد الثالث:

ومن الموارد ما جاء في حديث أُبي بن كعب في بيان فضيلة سورة المائدة قال: قال رسول الله ﷺ: **«ومن قرأ المائدة أعطي من الأجر عشر حسنات، ومحي عنه عشر درجات، ورفع له عشر درجات بعدد كل يهودي ونصراني يتنفس في الدنيا».**

وهذا المضمون يتوافق مع ما ورد في مصباح الكفعمي عن الإمام علي عليه السلام حيث قال: «من قرأها أُعطي من الأجر عشر حسنات ومحي عنه عشر سيئات ورفع له عشر سيئات بعدد كل يهودي ونصراني يتنفس في دار الدنيا»[١].

ولا يخفى عليك وجه تشابه الحديثين لفظاً ومعنىً.

المورد الرابع:

جاء في حديث أُبي بن كعب «وقال رسول الله ﷺ: **«نزلت عليّ سورة الأنعام جملة واحدة وشيعها سبعون ألف ملك لهم زجل[٢] بالتسبيح والتحميد، فمن قرأ الأنعام استغفر له أولئك السبعون ألف ملك بعدد كل آية يوماً وليلة وصلى الله عليه».**

وهذا المضمون يتوافق مع كثير من الأحاديث، وقد أدرجها السيوطي في الدر المنثور[٣]، منها ما نقله عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: **«نزلت عليّ سورة الأنعام ومعها موكب من الملائكة يسد ما بين الخافقين لهم زجل بالتسبيح والتقديس، والأرض ترتج، ورسول**

---

(١) مصباح الكفعمي: ٤٣٩.

(٢) الزجل: صوت رفيع عال كما جاء في نهاية ابن الأثير ٢: ٢٩٧.

(٣) الدر المنثور ٣: ٢.

الله يقول: سبحان الاله العظيم، سبحان الاله العظيم[١].

وقد تقدم ذكر بعض الأحاديث في بحث طرق تقوية حديث أُبي ابن كعب.

المورد الخامس:

ومن الموارد ما جاء في حديث أُبي بن كعب في مقام بيان فضيلة سورة «الأعراف» عن النبيﷺ قال: قال النبيﷺ: **«ومن قرأ الأعراف جعل الله يوم القيامة بينه وبين إبليس ستراً، وكان آدم شفيعاً له يوم القيامة».**

وقد ورد مثله في مصباح الكفعمي[٢]، ونقل مثله مرسلاً عن لب اللباب المحدث النوري في مستدرك الوسائل[٣]، حيث قال: القطب الراوندي في اللباب: **«من قرأ سورة الأعراف جعل الله بينه وبين إبليس ستراً، يحترس منه ويكون ممن يزوره في الجنة آدم (عليه السلام) ويكون له بعدد كل يهودي ونصراني درجة في الجنة.**

المورد السادس:

ومن الموارد ما جاء في حديث أُبي بن كعب عن النبيﷺ أنه قال: **«من قرأ سورة الأنفال وبراءة فأنا شفيع له وشاهد يوم القيامة أنه بريء من النفاق، وأعطي من الأجر بعدد كل منافق ومنافقة في دار الدنيا عشر حسنات ومحي عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات وكان العرش وحملته يصلّون عليه أيام حياته في الدنيا».**

وهذا المضمون يتلائم مع المرسل المذكور في لب اللباب كما

---

(١) الدر المنثور ٣: ٢، وقد نقله السيوطي عن الطبراني، وأبي الشيخ، وابن مردويه، والبيهقي في شعب الايمان، والسلفي في الطيوريات عن أنس إلى آخر الحديث.

(٢) مصباح الكفعمي: ٤٣٩.

(٣) مستدرك الوسائل ٤: ٣٣٩ ح ٣٦.

نقله عنه النوري في مستدرك الوسائل[١].

كما أنه يتلائم مع المرسل المروي عن الإمام علي بن الحسين عليه السلام عن رسول الله ﷺ في أعلام الدين[٢].

كما أنه يتلائم مع رواية تفسير العياشي عن أبي بصير عن أبي عبد اللّه قال: سمعته يقول: «من قرأ سورة براءة والأنفال في كل شهر لم يدخله نفاق أبداً، وكان من شيعة أمير المؤمنين حقاً وأكل يوم القيامة من موائد الجنة مع شيعته حتى يفرغ الناس من الحساب».

وورد مثل هذا الخبر في ثواب الأعمال، والدروع الواقية، وجوامع الجامع ومصباح الكفعمي[٣].

المورد السابع:

ومن الموارد ما ورد في حديث أبي بن كعب في مقام بيان فضيلة سورة يونس عن النبي ﷺ قال: **«من قرأ سورة يونس أعطي من الأجر عشر حسنات بعدد من كذب يونس وصدق به أوصدقه، وبعدد من غرق مع فرعون».**

وهذا المضمون يتلائم مع المرسل المروي في الدروع الواقية[٤].

ويتلائم مع المرسل المذكور في خواص القرآن[٥].

---

(١) مستدرك الوسائل ٤: ٣٤٠ ح ٤١.

(٢) أعلام الدين: ٣٧٠.

(٣) تفسير العياشي ٢: ٤٦ ح ١ و٢ وص ٧٣ ح ١، ونقله عنه في بحار الأنوار ٨٩: ٢٧٧ ح ٢، ثواب الأعمال: ١٣٢ ح ١، الدروع الواقية: ١١ (مخطوط)، وقد نقله عنه في بحار الأنوار ٩٤: ١٣٣ ح ٢، مصباح الكفعمي: ٤٤٠.

(٤) الدروع الواقية: ١٢ (مخطوط).

(٥) كما نقله عنه في البرهان ٢: ١٧٦ ح ٤.

المورد الثامن:

ومن الموارد ما جاء في فضيلة سورة الكهف من حديث أبي بن كعب عن النبي ﷺ: **«ومن قرأ سورة الكهف فهو معصوم ثمانية أيام من كل فتنة تكون، فإن خرج الدجال في تلك الثمانية أيام عصمه الله من فتنة الدجال»**.

وهذا المضمون يتوافق ويتلائم مع كثير من الروايات، غاية ما في المسألة أنّ بعضها مقيد بكون القراءة في يوم الجمعة وبعضها خالٍ عن قيد «ثمانية أيام»[١].

منها: ما ورد في مجمع البيان عن سعيد بن محمد الجرمي عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: **من قرأ الكهف يوم الجمعة فهو معصوم إلى ثمانية أيام من كل فتنة تكون فإن خرج الدجال عصم منه**[٢].

وسيأتي ذكر عدد آخر من الروايات الواردة في هذا المجال في بحث تأثير القرآن في دفع فتنة الدجال.

المورد التاسع:

ومن الموارد ما جاء في حديث أُبي بن كعب في مقام بيان فضيلة سورة «يوسف» عن النبي ﷺ قال: قال النبي ﷺ: **علّموا أرقائكم سورة يوسف، فإنه أيما مسلم تلاها وعلمها أهله وما ملكت يمينه، هوّن الله تعالى عليه سكرات الموت وأعطاه القوة أن لا يحسد مسلماً.**

---

(١) انظر الدر المنثور ٤: ٢٠٩.

(٢) مجمع البيان ٦: ٤٤٧، ونقله عنه في نور الثقلين ٣: ٢٤١ ح ٢، وقد ورد في الدر المنثور أنه أخرج ابن مردويه، والضياء في المختار عن عليّ ؟ عنه ﷺ مثله، انظر الدر المنثور ٤: ٢٠٩.

فإن هذا المضمون متلائم ومتوافق مع ما نقله العياشي في تفسيره عن الإمام علي عليه السلام حيث قال: «سورة يوسف علموها أرقائكم، فمن علمها أرقائه وما ملكت يمينه هوّن الله عليه سكرات الموت وأعطاه من القوة أن لا يحسد مسلما»[1].

المورد العاشر:

ومن الموارد ما ورد في حديث أبي بن كعب عن النبي ﷺ في فضيلة سورة السجدة حيث قال ﷺ: **«ومن قرأ حم السجدة أعطي بعدد كل حرف منها عشر حسنات»**.

وهذا المضمون يتوافق مع ما في خواص القرآن حيث روي عن النبي ﷺ أنّه قال: **«من قرأ هذه السورة أعطاه الله بعدد حروفها عشر حسنات»**.

وليست هذه العشر حسنات بأقل من الثواب المذكور في رواية ثواب الأعمال عن أبي المغرا، عن ذريح المحاربي قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام: من قرأ حم السجدة كانت له نوراً يوم القيامة مد بصره وسروراً وعاش في الدنيا محموداً مغبوطاً[2].

المورد الحادي عشر:

ورد في حديث أبي عن النبي ﷺ قال: **«من قرأ سورة يس يريد بها الله عزّ وجل، غفر الله له، وأعطي من الأجر كأنما قرأ القرآن اثنتي عشرة مرة»**.

---

(١) نقله عنه البحراني في تفسير البرهان ٢: ٢٤٢.

(٢) ثواب الأعمال: ١٤٠ ح ١، نقله عنه في بحار الأنوار ٧: ٢٩٥ ح ١٨، والوسائل ٤: ٨٩١ ح ٢٠، والبرهان ٤: ١٠٥ ح ١.

وهذا المضمون يتوافق مع ما ورد عن أنس بن مالك بأسانيد متعددة عن النبي ﷺ قال: **«إن لكل شيء قلباً وقلب القرآن يس من قراها كأنما قرأ القرآن عشر مرات»** وهذا الحديث ورد في سنن الدارمي والدر المنثور[١].

المورد الثاني عشر:

ومن الموارد ما جاء في حديث أُبي بن كعب عن النبي ﷺ قال: **«من قرأ سورة الزمر لم يقطع الله رجاءه وأعطاه ثواب الخائفين الذين خافوا الله تعالى»**.

وتجد أعظم من هذا المضمون في رواية هارون بن خارجة، عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في ثواب الأعمال حيث قال: «من قرأ سورة الزمر استخفها من لسانه أعطاه الله شرف الدنيا والآخرة، وأعزه بلا مال ولاعشيرة وبني له في الجنة ألف مدينة، في كل مدينة ألف قصر، في كل قصر مائة حوراء، وله مع هذا عينان تجريان وعينان نضّاختان وعينان مدهامتان، وحور مقصورات في الخيام وذواتا أفنان ومن كل فاكهة زوجان»[٢].

المورد الثالث عشر:

ومن الموارد ما جاء في حديث أُبي بن كعب في مقام بيان فضيلة سورة الطور عن النبي ﷺ قال: **«من قرأ سورة الطور كان حقاً على الله أن يؤمنه من عذابه وأن ينعّمه في جنته»**.

وهذا المضمون يتوافق مع الأخبار الواردة عن الصادقين عليهما السلام في ثواب الأعمال ومجمع البيان وأعلام الدين ومصباح الكفعمي حيث

---

(١) سنن الدارمي ٢: ٤٥٦، الدر المنثور ٥: ٢٥٦، تفسير أبي الفتوح ٩: ٢٥٨.

(٢) ثواب الأعمال: ١٣٩ ح ١، انظر وسائل الشيعة ٤: ٨٩١ ح ١٨.

جاء فيها «من قرأ سورة الطور جمع الله له خير الدنيا والآخرة»[١].

المورد الرابع عشر:

ومن الموارد ما جاء في فضيلة سورة القمر في حديث أُبي بن كعب عن النبي ﷺ قال: «**ومن قرأ سورة اقتربت الساعة في كل غب**[٢]**، بعث يوم القيامة ووجهه على صورة القمر ليلة البدر، ومن قرأها كل ليلة كان أفضل، وجاء يوم القيامة ووجهه مسفر على وجوه الخلائق**».

فإن مضمونه يتوافق بنحو ما مع ما ورد في الدر المنثور حيث جاء فيه أخرج ابن الضريس، عن ليث، عن معن، عن شيخ من همدان رفعه إلى النبي ﷺ قال: «**من قرأ اقتربت الساعة غباً ليلة وليلة حتى يموت لقي الله تعالى ووجهه كالقمر ليلة البدر**»[٣].

المورد الخامس عشر:

ومن الموارد ما جاء في حديث أبي بن كعب في مقام ذكر فضيلة سورة التغابن عن النبي ﷺ قال: «**من قرأ سورة التغابن، دفع عنه موت الفجأة**».

وهذا الأثر والفضل لهذه السورة ليس بأكثر من الفضل والأثر والثواب المذكور في حديث ثواب الأعمال بسند ذكره عن الحسن عن

---

(١) ثواب الأعمال: ١٤٣ ح ١، ونقله عنه في بحار الأنوار ٨٩: ٣٠٤ ح ١، وسائل الشيعة ٤: ٨٩٢ ح ٢٨، البرهان ٤: ٢٤٠ ح ١، مجمع البيان ٩: ١٦٢، أعلام الدين: ٣٧٧، مصباح الكفعمي: ٤٤٦، ومثله في مكارم الاخلاق: ٣٩١، وفقه الرضا ﷺ: ٣٤٣.

(٢) الغب: القيام بالعمل يوماً وتركه يوماً آخر، وأغبب القوم وغببت عنهم من الغب: جئتهم يوماً وتركتهم يوماً (أنظر لسان العرب ١: ٦٣٦).

(٣) الدر المنثور ٦: ١٣٢.

الحسين بن أبي العلاء، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله‌عليه‌السلام قال: «من قرأ سورة التغابن في فريضته كانت شفيعة له يوم القيامة، وشاهد عدل عند من يجيز شهادتها ثم لا تفارقه حتى تدخله الجنة»[١].

غاية الأمر أن قراءة سورة التغابن هنا مشروطة بوقوعها في الفريضة فتأمل.

المورد السادس عشر:

ومن الموارد ما في حديث أبي بن كعب في فضيلة سورة الحشر عن النبي‌صلى‌الله‌عليه‌وآله قال: **«من قرأ سورة الحشر لم يبق جنة ولا نار، ولا عرش ولا كرسي، ولا الحجب ولا السماوات السبع ولا الأرضون السبع، والهواء والريح والطير والشجر والجبال والشمس والقمر والملائكة إلا صلّوا عليه واستغفروا له، وإن مات في يومه أو ليلته مات شهيداً».**

وهذا يتوافق مع ما ورد في ثواب الأعمال بإسناد ذكره عن الحسن عن علي بن أبي القاسم الكندي عن محمد بن عبد الواحد، عن أبي الحلبا يرفع الحديث عن علي بن زيد بن جدعان عن زر بن حبيش عن أبي بن كعب، عن النبي‌صلى‌الله‌عليه‌وآله قال[٢].....

وذكر نفس المتن المتقدم.

وعلى هذا فإنه يمكن أن نقول بوجود طريق رابع لحديث أبي بن كعب، غاية الأمر أنّ هذا السند مختص بقطعة واحدة من هذا الحديث الطويل فتأمل.

---

(١) ثواب الاعمال: ١٤٦ ح ١ وورد مثله في مجمع البيان ١٠: ٢٩٦، وأعلام الدين: ٣٧٩، ومصباح الكفعمي: ٤٤٧، وانظر وسائل الشيعة ٤: ٨١٠ ح ٢.

(٢) ثواب الأعمال: ١٤٧.

المورد السابع عشر:

ومن الموارد ما جاء في حديث أبي بن كعب في مقام بيان فضيلة سورة المرسلات عن النبي ﷺ قال: **«من قرأ سورة المرسلات كتب أنه ليس من المشركين»**.

وهذا ليس بأقل من مفاد حديث ثواب الأعمال، فقد ورد عن الحسن، عن الحسين بن عمرو الرماني، عن أبيه، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: «من قرأ سورة والمرسلات عرفاً عرّف الله بينه وبين محمد ﷺ يوم القيامة»[1].

المورد الثامن عشر:

ومن الموارد ما جاء في بيان فضيلة سورة الغاشية عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ: **«من قرأها حاسبه الله حساباً يسيراً»**.

فإن هذا المتن والمضمون يتوافق ويتلائم مع ما ورد في تفسير أبي الفتوح عن عبد اللّه بن مسعود عن النبي ﷺ قال: **«من قرأ سورة الغاشية حاسبه الله حساباً يسيراً»**[2].

المورد التاسع عشر:

ومن الموارد ما جاء في بيان فضيلة سورة الإنشراح عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ قال: **«ومن قرأ ألم نشرح أعطي من الأجر كمن لقي محمداً ﷺ مغتماً ففرج عنه»**.

وهذا المضمون يتلائم ويتوافق مع ما ورد في تفسير أبي الفتوح

---

(١) ثواب الأعمال: ١٤٩، عنه بحار الأنوار ٨٩: ٣١٩ ح ١، ووسائل الشيعة ٤: ٨٩٤ ح ٣٥.

(٢) تفسير أبي الفتوح ١٢: ٦٤، وانظر تفسير البرهان ٤: ٤٥٣ ح ١.

عن زر بن حبيش عن عبد اللّٰه بن مسعود عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**ومن قرأها أعطي من الأجر كمن لقي محمداً ﷺ مغتماً ففرج عنه**»[1].

المورد العشرون:

ومن الموارد ما جاء في مقام بيان فضيلة سورة القدر، عن أُبي بن كعب، عن النبي ﷺ قال: «**من قرأ سورة القدر، أعطي من الأجر كمن صام رمضان، وأحيا ليلة القدر**».

وهذا الثواب ليس باكثر مما روته الروايات المتظافرة، فقد روى الصدوق بسند عن أبي جعفر ﷺ قال: من قرأ إنا أنزلناه في ليلة القدر فجهر بها صوته كان كالشاهر سيفه في سبيل الله ﷺ، ومن قرأها سراً كان كالمتشهد بدمه في سبيل الله، ومن قرأها عشر مرات محا الله عنه ألف ذنب من ذنوبه[2].

المورد الحادي والعشرون:

ومن الموارد ما جاء في حديث أُبي بن كعب في مقام بيان فضيلة سورة الزلزلة قال النبي ﷺ: «**من قرأها فكأنما قرأ البقرة وأعطي من الأجر كمن قرأ ربع القرآن**» .كما حكاه في مجمع البيان[3].

و نرى في المقابل أن هناك أحاديث كثيرة وردت من طرق متعددة جاءت لتبين فضيلة وثواب سورة الزلزلة ففي بعضها تقول بأنها ربع القرآن وفي بعضها نصف القرآن وقد وردت هذه الأخبار عن نبي

---

(١) تفسير أبي الفتوح الرازي ١٢: ١١٧.

(٢) ثواب الأعمال: ١٥٣ ح ١، مستدرك الوسائل ٤: ٣٦٠، أبواب قراءة القرآن ب ٤١ ح ١٣٩، ولرؤية بقية الروايات الواردة في هذا المجال ينظر مستدرك الوسائل ٤: ٢٦٠.

(٣) مجمع البيان ١٠: ٥٢٤.

الأمة ﷺ وعن الصحابة والتابعين من دون نسبتها إلى النبي ﷺ وإليك جملة من روايات المقام:

الأولى: ما رواه مجمع البيان: عن أنس بن مالك قال: سأل النبي ﷺ رجلاً من الصحابة فقال ﷺ: **يافلان هل تزوجت؟**.

قال: لا، وليس عندي ما أتزوج به.

قال ﷺ: **أليس معك قل هو الله أحد.**

قال: بلى.

قال ﷺ: **ربع القرآن.**

قال ﷺ: **أليس معك قل يا أيها الكافرون.**

قال: بلى.

قال ﷺ: **ربع القرآن.**

قال ﷺ: **أليس معك إذا زلزلت؟.**

قال: بلى.

قال ﷺ: **ربع القرآن ثم قال ﷺ: تزوج، تزوج**[١].

الثانية: ما رواه الصدوق في عيون أخبار الرضا عليه السلام فقد ورد عن الرضا عليه السلام عن آبائه عليهم السلام: قال رسول الله ﷺ: «**من قرأ إذا زلزلت أربع مرات، كان كمن قرأ القرآن كلّه**»[٢].

الثالثة: ما ورد في الدر المنثور: أخرج ابن الضريس، عن

---

(١) مجمع البيان ١٠: ٥٢٤، ونقله عنه نور الثقلين ٥: ٦٤٧ ح ٣ وص ٦٨٥ ح ٣ وص ٦٩٩ ح ٣.

(٢) عيون اخبار الرضا ٢: ٣٦ ح ١٢، وصحيفة الرضا: ٢٢٨ ح ١١٨، نقله عنهما في بحار الأنوار ٨٩: ٣٢٣ ح١.

إسحاق بن عبد الله، قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: **«من قرأ اذا زلزلت الأرض زلزالها فكأنما قرأ ربع القرآن»**[(١)].

والروايات التي تبين كون سورة الزلزلة نصف القرآن هي:

الأولى: ما ورد في الدر المنثور: أخرج ابن مردويه عن أبي هريرة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«من قرأ في ليلة إذا زلزلت كان له عدل نصف القرآن»**[(٢)].

الثانية: ما ورد في الدر المنثور: أخرج محمد بن نصر من طريق عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: **«إذا زلزلت الارض تعدل نصف القرآن، والعاديات تعدل نصف القرآن، وقل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن، وقل يا أيها الكافرون تعدل ربع القرآن»**[(٣)].

المورد الثاني والعشرون:

ومن الموارد ما جاء في مقام بيان فضيلة سورة التكاثر في حديث أُبي بن كعب عن النبي ﷺ قال: **«من قرأ ألهاكم عافاه الله من أن يحاسب بالنعمة التي أنعم عليه في دار الدنيا وأُعطي من الأجر كأنما قرأ ألف آية»**.

وهذا المضمون يتوافق مع ما ورد في الدر المنثور حيث جاء فيه: أخرج الحاكم، والبيهقي في شعب الايمان عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **ألا يستطيع أحدكم أن يقرأ ألف آية في كل يوم؟.**

قالوا: ومن يستطيع أن يقرأ ألف آية؟.

---

(١) الدر المنثور ٥: ٣٤٤، ونقله عنه بحار الأنوار ٨٩: ٣٠٢.

(٢) الدر المنثور ٦: ٣٧٩، ونقله عنه بحار الأنوار ٨٩: ٣٣٤ ح ٣.

(٣) الدر المنثور ٦: ٣٧٩ و٣٨٣، ونقله عنه في بحار الأنوار ٨٩: ٣٣ ح ٣ وص ٣٣٤ ح ٤.

قال ﷺ: أما يستطيع أحدكم أن يقرأ الهيكم التكاثر[١].

ويتلائم ويتوافق مضمونه أيضاً مع ما أخرجه ابن الضريس، عن إسحاق بن عبد الله قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: «**من قرأ الهيكم التكاثر فكأنما قرأ ألف آية**»[٢].

المورد الثالث والعشرون:

ومن الموارد ما جاء في حديث أبي بن كعب في مقام بيان فضيلة سورة الكافرون عن النبي ﷺ: «**ومن قرأ يا أيها الكافرون أعطي من الأجر كأنما قرأ ربع القرآن، وتباعدت عنه مردة الشياطين وبريء من الشرك ويعافى من الفزع الأكبر**».

وهذا المضمون متوافق مع الروايات المتكاثرة عدداً، المختلفة سنداً، وقد تقدم بعضها في هذا المبحث وسيأتي ما يرتبط به في آخر الكتاب.

المورد الرابع والعشرون:

ومن الموارد ما جاء في حديث أبي بن كعب في مقام بيان فضيلة سورة الكوثر عن النبي ﷺ قال: «**ومن قرأ الكوثر سقاه الله من كل نهر في الجنة، وكتب له عشر حسنات بعدد كل قربان قربه هو في يوم نحر، أو قرب به غيره**».

ويقرب من مضمون حديث أُبي مع تفاوت في الشرط ما ورد في ثواب الأعمال بسند ذكره عن الحسين بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من كان قراءته إنا أعطيناك الكوثر في فرائضه ونوافله، سقاه الله من

(١) الدر المنثور ٦: ٣٨٦، ونقله عنه في بحار الأنوار ٨٩: ٣٣٦ ح ٣.

(٢) الدر المنثور ٥: ٣٤٥، ونقله عنه في بحار الأنوار ٨٩: ٣٠٢ ح ٢.

الكوثر يوم القيامة وكان يحدثه رسول الله ﷺ في أصل طوبى»[١].

وورد أيضاً في مجمع البيان، وأعلام الدين، وجوامع الجامع، ومصباح الكفعمي[٢].

وهذا الثواب ليس بأقل من الثواب المذكور في رواية تفسير أبي الفتوح، عن جابر بن مكحول عن رسول الله ﷺ قال: **«من قرأ هذه السورة يعطيه الله في الجنة ملكاً كثيراً، وإذا كتبت في الدفاتر لا تقدر الجمال أن تحملها وتوصلها من المشرق إلى المغرب، وكل دفتر مثل الدنيا وما فيها»**[٣].

المورد الخامس والعشرون:

ومن الموارد ما جاء في حديث أبي بن كعب في مقام بيان فضيلة سورة التوحيد عن النبي ﷺ قال: **«من قرأ قل هو الله أحد أعطي من الأجر كأنما قرأ ثلث القرآن وأعطي عشر حسنات بعدد من أشرك بالله وآمن به»**.

وهذا المضمون يتوافق مع كثير من الروايات الواردة عن نبي الأمة ﷺ وعن أهل بيته الطيبين الطاهرين المتكثرة طرقاً المتعددة سنداً الواردة في الكتب المتعددة.

وسيأتي آخر الكتاب ما يرتبط بهذا البحث.

نكتفي بهذا المقدار من بحث اتحاد المضامين ومن راجع كتب التفسير وكتب فضائل القرآن يرى وجه الشبه الكبير بين ما يؤدي اليه

---

(١) ثواب الأعمال: ١٥٥ ح ١، ونقله عنه في بحار الأنوار ٨٥: ٤٠، والوسائل ٤: ٨٠٨ ح ١٦، البرهان ٤: ٥١١ ح ١.

(٢) مجمع البيان ١٠: ٥٤٨، أعلام الدين: ٣٨٥، جوامع الجامع: ٥٥٣، مصباح الكفعمي: ٤٥٣.

(٣) تفسير أبي الفتوح الرازي ١٢: ١٨٥.

حديث أُبي بن كعب وبين ما تؤدي اليه بقية الأحاديث الصادرة عن رسول اللهﷺ وعن اهل بيتهﷺ فراجع ولا تغفل.

وهنا أُمور:

الأول:

وقد وجدنا من خلال تصفح الروايات الواردة في فضائل القرآن سورة سورة أن متونها متوافقة مع المراسيل المنقولة عن كتاب خواص القرآن، ومصباح الكفعمي، ولب اللباب.

الثاني:

إنّ المتتبع في أحاديث فضائل سور القرآن الكريم يرى تداخلاً في الفضائل فأحياناً يرى فضيلة سورة معينة في حديث أُبي بن كعب موجودة وثابتة لسورة اخرى في حديث اخر ورد عن النبيﷺ أوعن أهل بيته الطيبين الطاهرينﷺ.

الثالث:

إن الثواب الأُخروي وعظيم الجزاء الوارد في الأحاديث المنقولة عن النبيﷺ ليس بأكثر من الثواب وعظيم الجزاء الوارد في الأحاديث المنقولة عن أئمة أهل البيتﷺ، أوعن بعض الصحابة كابن مسعود، أوفلان، أوفلان.

الرابع:

قد نقل هذا الحديث في تفسيره جمع من المفسرين أشرنا إلى بعضهم في الهامش عند نقل متن الحديث ومن لم نشر إليه نذكر منهم: جلال الدين السيوطي في الدرالمنثور، وابن جمعة العروسي الحويزي في نور الثقلين، وأبي الفتوح الرازي في تفسير روح الجنان والسيد هاشم البحراني في تفسير البرهان والمشهدي في كنزالدقائق.

كما أنه نقل الحديث واعتمد عليه من غير المفسرين الكفعمي في مصباحه وغيره.

الخامس:

لا يبعد أن يقال: بوجود الترابط الوثيق من مضامين السور التي تقرأ وبين الأنواع العجيبة من الثواب المذكور في الروايات، فترى وجه الشبه بين متن الآية أو السورة وبين متن الحديث. ففي سورة مريم يذكر أسماء عدة من الأنبياء تتحدث عنهم السورة مثل زكريا ويحيى ومريم وعيسى وإبراهيم وإسماعيل ويعقوب وموسى وهارون وهؤلاء يذكرون في حديث الفضائل وأن الثواب بعدد من صدق بهم أو بعدد من كذبهم، وهذا الكلام ـ الربط بين مضمون السورة وما تتحدث عنه وبين مضمون حديث الفضائل ـ يفتح باباً وسيعة للبحث فتأمل.

الأمر السابع

متن حديث أُبي بن كعب

وقد ذكر صاحب كتاب «المباني في نظم المعاني» هذا الحديث مطوّلاً[١] وهو يشير إلى أنّه كان قد أورده في مؤلّف له يسمّى كتاب «الغرر في أسامي السور» متفرّقاً، إلاّ أنّه أحبّ ذكره هيهنا بلفظه ؛ ليكون أجمع وأمنع.

وممّا يجب الالتفات إليه أنّه لم يتعرّض لوضعه، بل أشار إلى فوائده الّتي منها الترغيب في قراءة كل سّورة على حيالها، وبيان أنّ النبيﷺ قرأ القرآن على أُبي مرّتين في السنة الّتي قُبض فيها.

---

(١) مقدّمتان في علوم القرآن، مقدّمة كتاب المباني في نظم المعاني: ٦٤، وانظر ص٦٤ ـ ٧٤.

أخبرنا الشيخ أبو عبد الله محمّد بن المنتصر (رحمه الله)[١] قال: «حدّثنا أبو أحمد محمّد بن أحمد بن الطريف بجرجان قال: حدّثنا أبوالفضل العبّاس بن حمّاد بن فضالة بالبصرة، قال: حدّثنا يحيى بن حبيب بن عدي، قال: حدّثنا يوسف بن عطيّة الباهلي أبو المنذر، قال: حدّثنا هرمز بن كثير، قال: حدّثنا زيد بن أسلم

عن أبيه، عن أبي أمامة، عن أبي بن كعب أنّ جبريل أتى النبي صلوات الله عليهما قال: يا محمّد ! آتِ أبيّاً أقرأه منّي السلام، وأقرأ عليه القرآن.

فأتى رسول الله ﷺ أبيّاً، فقال ﷺ: **إنّ جبريل يقرئك السلام.**

فقال أبي: عليه وعليك السلام يا رسول الله ﷺ.

فقال رسول الله ﷺ: **إنّ جبريل أمرني أن أقرأ عليك القرآن،** فقرأه عليه في تلك السنة الّتي قُبض فيها مرّتين.

قال أبي: بأبي أنت وأمّي يا رسول الله، أما إذا كانت تلك خاصّة قراءة القرآن فخصّني بثواب القرآن ممّا علّمك الله، وأعلمني وأطلعني عليه.

فقال ﷺ: **نعم أفعل إن شاء الله،** ثمّ قال ﷺ: **أيّما مسلم قرأ فاتحة الكتاب أُعطي من الأجر كمن قرأ ثلثي القرآن، وأُعطي من الأجر كمن تصدّق على كلّ مؤمن ومؤمنة**[٢].

---

(١) مقدّمتان في علوم القرآن، مقدّمة كتاب المباني في نظم المعاني: ٦٤ ـ ٧٤.

(٢) لم يورده الزمخشري، وإنّما أورد في موضعه أنّ الرسول ﷺ قال أبي بن كعب: ألا أخبرك بسورة لم ينزل في التوراة والإنجيل والقرآن مثلها؟
قلت: بلى يا رسول الله.

ومَن قرأ سورة البقرة فصلوات الله عليه ورحمته، ثمّ أُعطي من الأجر كالمرابط في سبيل الله سنة لا تسكن روعته[(١)].

وقال ﷺ: **يا أُبي مُر المسلمين يتعلّمون السورة الّتي تُذكر فيها البقرة، فإنّ تعلّمها بركة، وتركها حسرة، ولا تستطيعها البطلة. قلت:** يا رسول الله وما البطلة؟.

قال: **السحرة**[(٢)].

ومَن قرأ آل عمران أُعطي بكلّ آية منها أماناً على جسر جهنّم[(٣)].

ومَن قرأ سورة النساء أُعطي من الأجر كأنّما تصدّق على كلّ مَن ورث ميراثاً، وأُعطي من الأجر بعدد مَن اشترى محرّراً[(٤)]، وبرئ من الشرك، وكان من شيعته الّتي يتجاوز عنهم[(٥)].

= قال: فاتحة الكتاب، إنّها السبع المثاني والقرآن العظيم الّذي أوتيته كذا في الكشّاف ١: ٧٥، وراجع أحكام القرآن لابن العربي تحقيق علي البيجاوي ١: ٧، وفي أنوار التنزيل أورده البيضاوي بلفظ الزمخشري عن طريق أبي هريرة، أمّا الطبرسي في مجمع البيان فنص الحديث عنده موافق لما ذُكر هنا ١: ١٧.

(١) لم يذكر الزمخشري صدر الحديث وبداية ما أورده: السورة التي تذكر فيها البقرة فسطاط القرآن فتعلموها. الحديث، وكذلك صنع البيضاوي، انظر الكشاف ١: ٢٥٦، أنوار التنزيل: ٩٠. وما أورده الطبرسي موافق لهذا النص، مجمع البيان في تفسير القرآن ١: ٣٢.

(٢) لم يذكر الزمخشري في الكشاف صدر الحديث، وبداية ما أورده: «السورة الّتي تُذكر فيها البقرة فسطاط القرآن فتعلّموها»،الحديث، وكذلك صنع البيضاوي، انظر الكشّاف ١: ٢٥٦، وأنوار التنزيل:.٩٠.

(٣) أورده الزمخشري، والبيضاوي، والطبرسي بلفظه، الكشاف ١: ٣٥٤، مجمع البيان ١: ٤٠٥، أنوار التنزيل: ١٢٦.

(٤) لا يخفى عليك أن الشراء للعبد وليس للحر، وعليه فتقرأ «محرّراً» بالكسر بمعنى يشتري ليحرر فتأمل.

(٥) أورده الزمخشري، والطبرسي، والبيضاوي بإسقاط «أُعطي من الأجر» من أوّله، وبزيادة =

ومَن قرأ المائدة أُعطي من الأجر عشر حسنات، ومُحي عنه عشر سيّئات، ورُفع له عشر درجات بعدد كل يّهودي ونصراني يتنفّس في الدنيا(١).

وقال رسول الله ﷺ: نزلت عليّ سورة الأنعام جملة واحدة، وشيّعها سبعون ألف ملك لهم زجلٌ بالتسبيح والتحميد، فمَن قرأ الأنعام استغفر له أُولئك السبعون ألف ملك بعدد كلّ آية يوماً وليلة، وصل الله عليه(٢).

ومَن قرأ الأعراف جعل الله يوم القيامة بينه وبين إبليس ستراً، وكان آدم شفيعاً له يوم القيامة(٣).

ومَن قرأ الأنفال وبراءة فأنا شفيعٌ له وشاهدٌ أنّه بريء من النفاق، وأُعطي عشر حسنات بعدد كلّ منافقٍ ومنافقة، وكان العرش وحملته يستغفرون له أيّام حياته في الدنيا(٤).

ومَن قرأ سورة يونس أُعطي من الأجر عشر حسنات بعدد مَن

= «على كلّ مؤمن ومؤمنة ورث ميراثاً»، ثم بإسقاط «بعدد من اشترى»، وبلفظ «في مشيئة الله» في موضع «شيعته»، الكشّاف ١: ٤٦٥، مجمع البيان للطبرسي ٢: ١، أنوار التنزيل: ١٦.

(١) ورد بلفظه عند الزمخشري في الكشّاف ١: ٥٤٤، والبيضاوي في أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ١٩٥، وذكره الطبرسي بتقديم وتأخير في عباراته في مجمع البيان ٢: ١٥٠.

(٢) ورد بلفظه عند الزمخشري في الكشاف ٢: ٦٩، والطبرسي في مجمع البيان في تفسير القرآن ٢: ٢٧١، والبيضاوي في أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢٢٦.

(٣) ورد بلفظه عند الزمخشري في الكشاف ٢: ١٥١، وكذلك نقله الطبرسي في مجمع البيان في تفسير القرآن ٢: ٣٩٣، والبيضاوي في أنوار التنزيل: ٢٦٠.

(٤) ورد عند الزمخشري بلفظ «فأنا له يوم القيامة» الكشاف ٢: ١٨٨، وأورده الطبرسي بزيادة «وشاهد يوم القيامة»، «وأعطي من الأجر... في دار الدنيا... ومحي له عشر سيئات ورُفع له عشر درجات» مجمع البيان ٢: ٥١٧، وأورده البيضاوي بلفظه في أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢٧٣.

كذّب يونس وصدّق به، أوصدّقه، وبعدد مَن غرق مع فرعون[١].

ومَن قرأ سورة هود أُعطي من الأجر عشر حسنات بعدد مَن صدّق نوحاً، وهوداً، وصالحاً، ولوطاً، وشعيباً، وإبراهيم، وموسى صلوات الله عليهم، وكان عند الله يوم القيامة من الشهداء[٢].

وقال النبي ﷺ: «علّموا أرقّاءكم سورة يوسف، فأيّما مسلمٌ تعلّم سورة يوسف وتلاها وعلّمها ما ملكت يمينه وأهله هوّن الله عليه سكرات الموت، وأعطاه قوّة أن لا يحسد مسلماً»[٣].

ومَن قرأ الرعد كان له من الأجر وزن كلّ سحابٍ مضى، وكل سحابٍ يكون عشر حسنات، وبُعث يوم القيامة من الموفين لعهد الله[٤].

ومَن قرأ سورة إبراهيم أُعطي من الأجر عشر حسنات بعدد مَن عبد الأصنام وبعدد مَن لم يعبدها[٥].

---

(١) ورد بلفظه عند الزمخشري في الكشّاف ٢: ١٩٥، وبوضع «وصدق» في مكان «كذب»، وقد وافقه الطبرسي في مجمع البيان في تفسير القرآن ٢: ٨٧، وورد بلفظه عند البيضاوي أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٣١٧.

(٢) أورده الزمخشري في الكشّاف ٢: ٢٩٥، بلفظه مع خلافٍ في ترتيب الأنبياء وبه لفظ «السعداء» بدلاً من «الشهداء»، وقد وافقه الطبرسي في مجمع البيان في تفسير القرآن ٣: ١٤٠، وكذلك صنع البيضاوي في أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٣٥٣.

(٣) أورده الزمخشري في الكشّاف ٢: ٢٩٨، بلفظ: «فإنّه أيّما مسلمٌ تلاها وعلّمها أهله وما ملكت يمينه»، وقد وافقه الطبرسي في مجمع البيان في علوم القرآن ٣: ٢٠٩، وذكره البيضاوي بلفظه في أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٣٥٣.

(٤) قد ذكره الزمخشري في الكشاف ٢: ٤١، بلفظ «أُعطي من الأجر عشر حسنات بوزن كل سحاب»، ومثل هذا اللفظ ورد في تفسير البيضاوي في أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢٦٣، وذكره الطبرسي في مجمع البيان ٣: ٢٧٣، بلفظ «أعطي... بعدد...»، وبلفظ «كان يوم القيامة».

(٥) قد ذكره الزمخشري في الكشاف ٢: ٤٢، ولفظ جزاء الجملة الشرطية «بعدد كل من عبد الأصنام وعدد من لم يعبدها»، ونقله الطبرسي في مجمع البيان ٣: ٣٠١، والبيضاوي في أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٣٧١.

ومَن قرأ سورة الحجر كان له من الأجر عشر حسنات بعدد المهاجرين والأنصار والمستهزئين بمحمّد ﷺ[١].

ومَن قرأ سورة النحل لم يحاسبه الله يوم القيامة بما أنعم عليه في دار الدنيا، وإن مات يوم تلاها كان له من الأجر كالّذي مات حسن الوصيّة[٢].

ومَن قرأ سورة بني إسرائيل فرقّ قلبه عند ذكر الوالدين كان له قنطارٌ في الجنّة، والقنطار ألف أُوقيّة ومائتا أُوقيّة، الأُوقيّة خيرٌ من الدنيا[٣].

ومَن قرأ سورة الكهف فهو معصومٌ ثمانية أيّام من كلّ فتنة تكون، فإن خرج الدجّال في تلك الثمانية أيّام عصمه الله من فتنة الدجّال[٤].

---

(١) نقله الزمخشري في الكشاف ٢: ٤٦٠، والطبرسي في مجمع البيان ٣: ٣٢٦، والبيضاوي في أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٣٧٨.

(٢) قد اتحد لفظ الزمخشري في الكشاف ٢: ٥٠٣، والبيضاوي في أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٥٠٣.

(٣) أورده الزمخشري في الكشاف، وفي نهايته «رزقنا الله بفضله العميم وإحسانه الجسيم» في مكان «والأوقية خير من الدنيا» الكشاف ٢: ٥٤٧، كما أورده الطبرسي بلفظ «أعطي في الجنة قنطارين من الأمرين» وبإسقاط «ومائتا أوقية» ثم في نهايته «والأوقية منها خير من الدنيا وما فيها» مجمع البيان في تفسير القرآن ٣: ٩٣، وأورده البيضاوي بلفظه وفي نهايته «والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب» أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٤١٣.

(٤) لم يورده الزمخشري وفي مكانه من قرأ عند مضجعه ﴿قل إنما أنا بشر مثلكم﴾ الكهف: ١١٠، كان له من مضجعه نورا يتلألأ إلى مكة، حشو ذلك النور ملائكة يصلون عليه حتى يقوم... الحديث. الكشاف ٢: ٥٨٧. وأورده الطبرسي بلفظه وزاد عليه الحديث الذي أورده الزمخشري في مجمع البيان في تفسير القرآن ٣: ٤٤٧. ولم يذكره البيضاوي، وفي مكانه الحديث الذي جاء في الكشاف ثم يزيد =

ومَن قرأ سورة مريم أُعطي حسناتٍ بعدد مَن كذّب زكريّا وصدّق به، ويحيى، ومريم، وعيسي، وإبراهيم، وإسماعيل، ويعقوب، وموسى، وهارون، وإدريس صلوات الله عليهم، وبعدد مَن دعا لله ولداً، وبعدد مَن لم يدع لله ولداً[1].

ومَن قرأ سورة طٰه أعطاه الله ثواب المهاجرين[2].

ومَن قرأ سورة الأنبياء حاسبه الله حساباً يسيراً، وصافحه وسلّم عليه كلّ نبي ذكر الله اسمه فيها[3].

= البيضاوي من قرأ سورة الكهف من آخرها كانت له نورا من قرنه إلى قدمه، ومن قرأها كلها كانت له نورا من الأرض إلى السماء» أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٤٢٩.

(١) أورد الزمخشري بزيادة أعطي «عشر» حسنات في أوله و«عشر حسنات» في جملته الأخيرة، وبتأخير «إسماعيل» وبلفظ «من دعا الله في الدنيا، وبعدد من لم يدع الله» الكشاف ٣: ٣٧. وأورده الطبرسي بلفظ «أعطي من الأجر بعدد» وبتقديم وتأخير في اسماء الأنبياء وبزيادة «عشر حسنات»، واتفق معه في نهايته، مجمع البيان في تفسير القرآن ٣: ٥٠٠، وأورده البيضاوي ولكنه توقف عند «عيسى» ثم قال «وسائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام المذكورين فيها، وختمه بقوله «وبعدد من دعا الله في الدنيا ومن لم يدع الله» أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٤٤٠.

(٢) أورده الزمخشري بلفظ «أعطي يوم القيامة» وبزيادة لفظ الأنصار، وقد قال ابن حجر في تخريجه أنه من رواية زياد عن الحسن لكنه مرسل» وزاد معه الزمخشري «لا يقرأ أهل الجنة من القرآن إلا طه ويس»، وقال ابن حجر في ذلك إنه مما أخرجه ابن مردويه من حديث أبي بن كعب ٣: ٧٩. ذكره الطبرسي بلفظ «أعطي يوم القيامة» وبزيادة لفظ الأنصار، وهو حديث حسن، مجمع البيان في تفسير القرآن ٤: ١. وهكذا وجد عند البيضاوي في أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٤٥٣.

(٣) ذكره الزمخشري بلفظ «من قرأ اقترب للناس حسابهم» و«ذكر اسمه في القرآن» الكشاف ٣: ١١٠. وأورده الطبرسي بلفظه وبصيغة البناء للمجهول أيضا في قوله «ذكر اسمه في القرآن» مجمع البيان ٤: ٣٧. وأما لفظ البيضاوي فهو «من قرأ اقترب» وبصيغة البناء للمجهول كذلك وزيادة «القرآن» في قوله «ذكر اسمه في القرآن»، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٤٦٦.

ومَن قرأ سورة الحج أُعطي من الأجر حجّة وعمرة بعدد مَن حجّ واعتمر فيما مضى، أو فيمن مضى وبقي[(١)].

ومَن قرأ سورة المؤمنون بشّرته الملائكة بروحٍ وريحان، وما تقرّ به عينه عند نزول ملك الموت به[(٢)].

ومَن قرأ سورة النور كان له من الأجر عشر حسنات بعدد كلّ مؤمن ومؤمنة[(٣)].

ومَن قرأ سورة الفرقان بُعث يوم القيامة وهو موقن أنّ الساعة آتية لاريب فيها، ودخل الجنّة بغير حساب[(٤)].

ومَن قرأ طسم الشعراء كان له من الأجر عشر حسنات بعدد مَن صدّق موسى وكذّبه[(٥)].

---

(١) أورده الزمخشري بلفظ «كحجة حجها، وعمرة اعتمرها» ونهايته «فيما مضى، وفيما بقي»، الكشاف ٣: ١٣٦. ولفظ الطبرسي هو لفظ الزمخشري، مجمع البيان ٤: ٦٨، وهو أيضاً عند البيضاوي في أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٤٧٩.

(٢) أورده الزمخشري على التعريف «بالروح والريحان» الكشاف ٣: ١٦٣. وذكره الطبرسي بزيادة «يوم القيامة بالروح والريحان» مجمع البيان في تفسير القرآن ٤: ٤٩٠. وثمة أحاديث أخرى ذكرت في فضل السورة. انظر المواضع السابق ذكرها.

(٣) أورده الزمخشري بلفظ «أعطي من الأجر» وبزيادة «فيما مضى وفيما بقي» الكشاف ٣: ٢٠٦. وذكره الطبرسي بلفظ الزمخشري، مجمع البيان في تفسير القرآن ٤: ١٢٢. وكذلك فعل البيضاوي في أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٥٠٤.

(٤) أورده الزمخشري بلفظ «لقى الله يوم القيامة وهو مؤمن»، وبصيغة البناء للمجهول في «أدخل» الكشاف ٣: ٢٣٤. وذكره الطبرسي بزيادة «وأن الله يبعث من في القبور»، مجمع البيان في تفسير القرآن ٤: ١٥٩. ولفظ البيضاوي «لقي الله وهو مؤمن» بإسقاط «يوم القيامة»، ونهايته «بغير نصيب»، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٥١٤.

(٥) أورده الزمخشري بلفظ «بعدد من صدق بنوح وكذب به، وهود، وشعيب، وصالح، وإبراهيم، وبعدد من كذب بعيسى وصدق بمحمد عليهم الصلاة والسلام»، الكشاف ٣: ٢٧٢. وذكره الطبرسي بلفظ الزمخشري، مجمع البيان في تفسير القرآن ٤: ١٨٢، وكذلك فعل البيضاوي مع تقديم «صالح»، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٥٢٨.

ومَن قرأ طس النمل كان له من الأجر عشر حسنات بعدد مَن كذّب موسى وصدّقه، وإبراهيم، ونوحاً، وهوداً، وصالحاً، ولوطاً، وشعيباً، وبعدد مَن لم يدعِ لله ولد، وبعدد مَن صدّق بعيسى وكذّبه[١].

ومَن قرأ طس النمل كان له من الأجر عشر حسنات بعدد مَن صدّق موسى وكذّبه، وصالحاً، وسليمان، ولوطاً، وخرج من قبره وهو ينادي لا إله إلاّ الله.

ومَن قرأ طسم القصص كان له من الأجر عشر حسنات بعدد مَن صدّق موسى وكذّبه، ولم يبق ملك في السموات والأرض إلاّ شهد له يوم القيامة أنّه صادق[٢].

ومَن قرأ سورة العنكبوت كان له من الأجر عشر حسنات بعدد المؤمنين والمنافقين[٣].

ومَن قرأ سورة الروم كان له من الأجر عشر حسنات بعدد كلّ ملك يسبّح ممّن في السموات والأرض، وأدرك ما ضيّع من يومه وليلته[٤].

---

(١) أورده الزمخشري بلفظ «بعدد من صدق سليمان وكذب به، وهود، وشعيب، وصالح، وإبراهيم، ويخرج من قبره وهو ينادي لا إله إلا اللّه»، الكشاف ٣: ٣٠٧. وذكره الطبرسي بلفظ الزمخشري في مجمع البيان في تفسير القرآن ٤: ٢٠٩. وكذلك فعل البيضاوي في أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٥٣٩.

(٢) أورده الزمخشري بإسقاط «عشر حسنات» وبزيادة «أن كل شيء هالك إلا وجهه له الحكم وإليه ترجعون»، الكشاف ٣: ٣٤٤، وذكره الطبرسي بلفظ «أعطي من الأجر» وبزيادة «ان كل شي ء هالك إلا وجهه»، مجمع البيان في تفسير القرآن ٤: ٢٣٨، وأورده البيضاوي بإسقاط «عشر حسنات»، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٥٥٣.

(٣) أورده الزمخشري بزيادة «بعدد كل المؤمنين»، الكشاف ٣: ٣٦٦، وجاء عند الطبرسي بلفظ بعدد «كل المؤمنين»، مجمع البيان في تفسير القرآن ٤: ٢٧١، وذكره البيضاوي بلفظ الزمخشري في أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٥٦٣.

(٤) أورده الزمخشري بلفظ «سبح الله بين السماء والأرض» وبلفظ «في يومه» الكشاف =

ومَن قرأ لقمان كان له يوم القيامة لقمان رفيقاً، وأعطي من الحسنات عشراً عشراً بعدد مَن عمل المعروف ومَن عمل المنكر(١).

ومَن قرأ الم تنزيل السجدة، وتبارك الّذي بيده الملك أُعطي من الأجر كأنّما أحيا ليلة القدر(٢).

ومَن قرأ سورة الأحزاب وعلّمها ما ملكت يمينه وأهله أُعطي أماناً من عذاب القبر(٣).

ومَن قرأ سورة سبأ لم يبق رسول ولا نبي إلاّ كان له يوم القيامة رفيقاً ومصافحاً(٤).

ومَن قرأ سورة الملائكة دعته يوم القيامة ثمانية أبواب من أبواب الجنّة يدخل من أيّها شاء(٥).

= ٣: ٣٨٥، وكذلك الطبرسي في مجمع البيان في تفسير القرآن ٤: ٢٩٣، والبيضاوي في أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٥٧١.

(١) أورده الزمخشري بتقديم وتأخير في ألفاظه، وبلفظ «ونهى عن المنكر»، الكشاف ٣: ٣٩٩. وذكره الطبرسي بلفظه مع التقديم والتأخير في مجمع البيان في تفسير القرآن ٣: ٣١٢، ولفظه عند البيضاوي كما ذكره الزمخشري، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٥٦٧.

(٢) أورده الزمخشري بلفظه في الكشاف ٣: ٤٠٩، وأورده الطبرسي بإسقاط «أعطى من الأجر» مجمع البيان في تفسير القرآن ٤: ٣٢٤، وذكره البيضاوي بنصه في أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٥٨٠.

(٣) أورده الزمخشري وفيه تقديم لفظ «أهله»، الكشاف ٣: ٤٤٧. وكذلك فعل الطبرسي في مجمع البيان في تفسير القرآن ٤: ٣٣٤، وأورده البيضاوي باختلاف في حرف العطف «أهله وما ملكت يمينه» أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٥٩٤.

(٤) أورده الزمخشري بلفظه، الكشاف ٣: ٤٦٩، وكذلك فعل الطبرسي في مجمع البيان ٤: ٣٧٥، وذكره البيضاوي أيضا بلفظه في أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٦٠٢.

(٥) سورة فاطر «الملائكة». أورده الزمخشري بلفظ «دعته ثمانية أبواب الجنة أن ادخل من أي باب شئت»، الكشاف ٣: ٤٨٩، وذكره الطبرسي بلفظ «ثلاثة أبواب من =

وقال رسول الله ﷺ: إنّ لكلّ شيء قلباً، وإنّ قلب القرآن يس، فمَن قرأ يس يريد بها الله غُفر له، وأعطي من الأجر كأنّما قرأ القرآن اثنتي عشر مرّة.

وأيّما مسلم قُرئت عنه إذا نزل به ملك الموت كان له بعدد كلّ حرف من سورة يس عشر أملاك يقومون بين يديه صفوفاً يصلّون عليه، ويستغفرون له، ويشهدون غسله، ويتبعون جنازته، ويصلّون عليه، ويشهدون دفنه.

وأيّما مسلم قرأ يس وهو في سكرات الموت، أوقُرئت عنده لم يقبض ملك الموت روحه حتّى يجيئه رضوان خازن الجنّة بشربة من شراب الجنّة، ويشربها وهو على فراشه فيقبض ملك الموت روحه وهو ريّان، ولا يحتاج إلى حوضٍ من حياض الأنبياء حتّى يدخل الجنّة وهو ريّان[1].

= الجنة أن أدخل من أي باب شئت» ٤: ٣٩٩، وأورده البيضاوي بلفظ الزمخشري في أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٦١٠.

(١) أورده الزمخشري بزيادة «يريد بها وجه اللّه غفر الله تعالى له» وبلفظ «اثنتين وعشرين مرة»، ثم بزيادة «سكرات الموت أو قرئت عنده»، الكشاف ٤: ٢٥. وأورده الطبرسي بإسقاط «إن لكل شئ قلبا، وإن قلب القرآن يس» وبلفظ «يريد بها وجه الله عز وجل» و«أيما مريض» في مكان «أيما مسلم» وبإسقاط «إذا أنزل به ملك الموت كان له» ثم بلفظ «ويشهدون قبضه»، «وأيما مريض» وبزيادة «لم يقبض ملك الموت روحه» وبلفظ «سقاه إياها وهو على فراشه فيشرب فيموت ريان، ويبعث ريان»، مجمع البيان في تفسير القرآن ٤: ٤١٣. وأورده البيضاوي بلفظه «.... وأيما مسلم قرأها يريد بها وجه الله غفر الله له، وأعطي من الأجر كأنما قرأ القرآن اثنتين وعشرين مرة...»، كذلك أسقط البيضاوي «أو قرئت عنه»، «خازن الجنة»، «شراب الجنة»، «فيقبض ملك الموت روحه»، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٦١٨. وقد روي صدر الحديث عن أنس ومن رواية مقاتل بن سليمان وهو حديث باطل لا أصل له، أنظر عبد الرحمن الرازي في علل الحديث ٢: ٥٦.

ومَن قرأ سورة الصافّات أُعطي عشر حسنات بعدد كلّ جنّي وشيطان، وتباعدت منه مردة الشياطين، ويشهد له حافظاه أنّه مؤمنٌ بالمرسلين[١].

ومَن قرأ سورة «ص» كان له بكلّ جبل وشجرة تسبّح لله ثوابٌ وحسنات، وعُصم أن يصرّ على ذنبٍ صغيرٍ أو كبير[٢].

ومَن قرأ سورة الزمر لم يقطع الله رجاءه يوم القيامة، وأعطاه الله ثواب الخائفين الّذين يخافون الله ﷻ[٣].

ومَن قرأ المؤمن لم يبق نبي ولا صدّيق ولاشهيد ولامؤمن إلاّ صلّى عليه واستغفر له[٤].

ومَن قرأ حم السجدة أعطاه الله عشر حسنات بعدد كلّ حرفٍ

---

(١) أورده الزمخشري بزيادة «من الاجر» و«وبرئ من الشرك» و«يوم القيامة» وبلفظ «أنه كان مؤمناً بالمرسلين»، الكشاف ٤ : ٥٣، وأورده الطبرسي بلفظ الزمخشري في مجمع البيان في تفسير القرآن ٤ : ٤٣٦. وذكره البيضاوي في أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٦٢٧، بزيادة «مردة الجن والشياطين»، وباقي اللفظ موافق لما أثبته الزمخشري.

(٢) أورده الزمخشري وأوله «كان له بوزن كل جبل سخّر الله لداود عشر حسنات»، الكشاف ٤ : ٨٤، وما أثبته الطبرسي هو لفظ الزمخشري، أُنظر مجمع البيان في تفسير القرآن ٤ : ٤٦٣، وكذلك فعل البيضاوي في أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ٦٣٥.

(٣) لم يورده الزمخشري وأثبت حديثا لعائشة مكانه، أُنظر الكشاف ٤ : ١١٥. وأثبته الطبرسي بإسقاط «يوم القيامة» في مجمع البيان في تفسير القرآن ٤ : ٤٨٧. وأورده البيضاوي بإسقاط «الذين يخافون الله عزّ وجلّ» كما ألحق به حديث عائشة في السورة، أُنظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٦٤٦.

(٤) أورده الزمخشري بإسقاط لم يبق «روح»، الكشاف ٤ : ١٤٣، وكذلك فعل الطبرسي كما أسقط لفظ «شهيد» مجمع البيان في تفسير القرآن ٤ : ٥١٢. ولفظه عند البيضاوي هو ما أثبته الزمخشري، أُنظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٦٥٩.

منها[١].

ومَن قرأ حم عسق كان ممّن تصلّي عليه الملائكة ويسترحمون له[٢].

ومَن قرأ الزخرف كان يوم القيامة ممّن يُقال له: (يا عبادي لا خوفٌ عليكم اليوم ولا أنتم تحزنون)[٣].

ومَن قرأ الدخان في ليلة جمعة غُفر له، وإن قرأها في سائر الليالي كانت له نوراً يوم القيامة[٤].

ومَن قرأ سورة حم الجاثية سكّن الله روعه، وستر عورته عند الحساب[٥].

ومَن قرأ سورة الأحقاف كتب له عشر حسنات بكلّ رملة في الدنيا[٦].

---

(١) سورة فصلت «السجدة». أورده الزمخشري بتقديم وتأخير في ألفاظه، الكشاف ٤: ١٦٢. ولفظه عند الطبرسي «أعطي بعدد كل حرف منها عشر حسنات»، مجمع البيان في تفسير القرآن ٥: ٣. أما لفظه عند البيضاوي فهو ما أثبته الزمخشري، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٦٦٨.

(٢) أورده الزمخشري بزيادة «ويستغفرون له»، الكشاف ٤: ١٨٤. ولفظه عند البيضاوي هو ما أورده الزمخشري، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٦٧٥.

(٣) أورده الزمخشري بزيادة «ادخلوا الجنة بغير حساب» في نهايته، الكشاف ٤: ٢١٢. وأورده البيضاوي بلفظه في أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٦٨٤.

(٤) أورده الزمخشري بلفظ «أصبح مغفورا له»، وذكر ابن حجر العسقلاني في تخريجه أنه من حديث أبي هريرة، وأشار إلى تضعيف الترمذي لرواته. أنظر تخريج أحاديث الكشاف على هامش الكشاف ٤: ٤٢٤. ولفظ البيضاوي هو ما أورده به الزمخشري، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٦٨٨.

(٥) أورده الزمخشري بتقديم وتأخير في عبارته، الكشاف ٤: ٢٣٢، وفي لفظ الطبرسي تقديم وتأخير أيضا، مجمع البيان في تفسير القرآن ٥: ٧٠، أما البيضاوي فقد وافق الزمخشري فيما أثبته من لفظ الحديث في أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٦٩٣.

(٦) أورده الزمخشري بلفظ الكشاف ٤: ٢٤٩، وأثبته الطبرسي بلفظ «أعطي من الأجر بعدد كل رمل في الدنيا عشر حسنات، ومحي عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات»، مجمع البيان في تفسير القرآن ٥: ٨١، وجاء الحديث عند البيضاوي =

ومَن قرأ سورة محمّد ﷺ كان حقّاً على الله أن يسقيه من أنهار الجنّة[١].

ومَن قرأ سورة الفتح كان كمَن بايع تحت الشجرة مع محمّد ﷺ[٢].

ومَن قرأ سورة الحجرات أُعطي من الأجر عشر حسنات بعدد مَن أطاع الله ومَن عصاه[٣].

ومَن قرأ سورة قٓ هوّن الله عليه تارات الموت وسكراته[٤].

ومَن قرأ سورة الذاريات أعطاه الله عشر حسنات بعدد كلّ ريحٍ هبّ وجرت في الدنيا[٥].

ومَن قرأ سورة والطور كان حقّاً على الله أن يُؤمنه من عذابه، ويتنعّم في الجنان[٦].

= بنصه، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٦٩٩.

(١) ورد الحديث بنصه عند الزمخشري في الكشاف ٤ : ٢٦٢، الطبرسي في مجمع البيان في تفسير القرآن ٥ : ٩٥، البيضاوي في أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٧٠٥.

(٢) أورده الزمخشري برواية أخرى «من قرأ سورة الفتح فكأنما كان ممن شهد مع محمد فتح مكة» الكشاف ٤ : ٢٧٦، ذكره الطبرسي بروايته وفي الرواية الثانية نجده بلفظ «فكأنما كان مع من بايع محمد»... مجمع البيان ٥ : ١٢٨، وذكره البيضاوي بالرواية التي ذكرت في الكشاف، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٧١١.

(٣) أورده الزمخشري بإسقاط «عشر حسنات» الكشاف ٤ : ٣٠١، وذكره الطبرسي بنصه في مجمع البيان في تفسير القرآن ٥ : ١٢٨، واللفظ عند البيضاوي موافق لما جاء عند الزمخشري، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٧١٥.

(٤) أورده الزمخشري والطبرسي والبيضاوي بنصه هذا، أنظر الكشاف ٤ : ٣١٣، مجمع البيان ٥ : ١٤٠، أنوار التنزيل: ٧١٨.

(٥) أورده الزمخشري والبيضاوي بلفظه، الكشاف ٤ : ٣٢٤، أنوار التنزيل: ٧٢٢. أورده الطبرسي بلفظ «أعطي من الأجر عشر حسنات»، مجمع البيان ٥ : ١٥١.

(٦) أورده الزمخشري ونهايته عنده «وأن ينعم في جنته» الكشاف ٤ : ٣٣٠، ولفظ الطبرسي والبيضاوي وافق ما أورده به الزمخشري، مجمع البيان ٥ : ١٦٢، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٧٢٦.

ومَن قرأ سورة والنجم أعطاه الله عشر حسنات بعدد مَن صدّق بمحمّد وكذّب به[١].

ومَن قرأ سورة اقتربت الساعة في كلّ غبّ بعثه الله يوم القيامة ووجهه مثل القمر ليلة البدر، وإن قرأها كلّ ليلة كان ذلك أفضل[٢].

ومَن قرأ سورة الرحمٰن رحم الله ضعفه وادّى شكر ما أنعم الله عليه[٣].

ومَن قرأ سورة الواقعة لم يُكتب من الغافلين[٤].

ومَن قرأ سورة الحديد كُتب من الّذين آمنوا بالله ورسوله. ومَن قرأ سورة المجادلة كان يوم القيامة في حرم الله[٥].

ومَن قرأ سورة الحشر لم تبق يوم القيامة جنّة ولا نار، ولا

---

(١) أورده الزمخشري ونهايته عنده: «وجحد به بمكة»، ولفظ البيضاوي موافق له، الكشاف ٤: ٣٤٢، أنوار التنزيل: ٨٣٠. وهو عند الطبرسي بلفظ «أعطي من الأجر» ونهايته «ومن جحد به» مجمع البيان ٤: ١٧٠.

(٢) أورده الزمخشري بإسقاط «وإن قرأها كل ليلة كان ذلك أفضل» الكشاف ٤: ٣٥٢، وذكره الطبرسي بلفظ «ووجهه على صورة القمر ليلة البدر» وأردفه بتتمة له، مجمع البيان ٥: ١٨٤، وأورده البيضاوي بلفظ كالقمر ووقف به عند لفظ «البدر» أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٧٣٤.

(٣) أورده الزمخشري بإسقاط «رحم الله ضعفه» الكشاف ٤: ٣٦٢، وذكره الطبرسي بنصه في مجمع البيان ٥: ١٩٥. ولفظ البيضاوي هو ما ذكره به الزمخشري، أنوار التنزيل: ٧٣٨.

(٤) لم يذكره الزمخشري، وفي مكانه حديث آخر في فضل سورة الواقعة عن عبد الله بن مسعود، وقد أشار ابن حجر في تخريجه إلى قول أحمد بن حنبل فيه، هذا حديث منكر، الكشاف ٤: ٣٧٥. وأورده الطبرسي بلفظ «كتب ليس من الغافلين» مجمع البيان في تفسير القرآن ٥: ٢١٢، وأغفله البيضاوي وأورد مكانه من قرأ سورة الواقعة في كل ليلة لم تصبه أبدا، أنوار التنزيل: ٧٤٢.

(٥) أورده الزمخشري والطبرسي والبيضاوي بلفظه، الكشاف ٤: ٣٨٤، مجمع البيان ٥: ٢٢٦، أنوار التنزيل: ٧٥٣.

عرش ولا كرسي، ولا الحجب ولا السموات السبع، والأرض والهواء والريح والطير والجبال والشجر والشمس والقمر والملائكة إلاّ صلّوا عليه، واستغفروا له، وإن مات من يومه وليلته كان شهيداً[١].

ومَن قرأ سورة الممتحنة كان له المؤمنون والمؤمنات شفعاء يوم القيامة[٢].

ومَن قرأ الصف كان عيسى بن مريم مستغفراً له مادام في الدنيا، وإذا مات كان رفيقه[٣].

ومَن قرأ سورة الجمعة كتب الله له عشر حسنات بعدد مَن ذهب إلى الجمعة أو لم يذهب[٤].

ومَن قرأ سورة المنافقون بريء من النفاق[٥].

---

(١) لم يورده الزمخشري، وأتى في مكانه بحديث عن أنس في فضلها، الكشاف ٤ : ٤٠٧. وأورده الطبرسي ولكن بلفظ «ولا الأرضون السبع» وإسقاط لفظ «الجبال» وزيادة لفظ «الدواب» بعد لفظ «والشجر» مجمع البيان في تفسير القرآن ٥ : ٢٥٥. وكذلك لم يرد له ذكر عند البيضاوي، وفي مكانه اورد ذلك الحديث الذي أورده الزمخشري، أنوار التنزيل: ٧٥٧.

(٢) أورده الزمخشري والطبرسي والبيضاوي بلفظه ونصه، الكشاف ٤ : ٤١٧، مجمع البيان في تفسير القرآن ٥ : ٢٦٧، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٧٦١.

(٣) أورده الزمخشري، والطبرسي، والبيضاوي، لكن نهايته عندهم «وهو يوم القيامة رفيقه» الكشاف ٤ : ٤٢٣، مجمع البيان في تفسير القرآن ٥ : ٢٨٣، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٧٦٣.

(٤) أورده الزمخشري بلفظ «أعطي من الأجر عشر حسنات بعدد من أتى الجمعة، وبعدد من لم يأتها في أمصار المسلمين» الكشاف ٤ : ٤٣٠، وأورده الطبرسي بلفظه عند الزمخشري وبإسقاط «من الأجر» مجمع البيان في تفسير القرآن ٥ : ٢٨٢، ولفظه عند البيضاوي هو ما ذكره الزمخشري، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢٧٧.

(٥) أورده الزمخشري، والطبرسي، والبيضاوي بلفظه، الكشاف ٤ : ٤٣٦، مجمع البيان ٥ : ٢٩٠، وأنوار التنزيل: ٧٦٨.

ومَن قرأ سورة التغابن رُفع عنه موت الفجاءة[1].

ومَن قرأ سورة الطلاق مات على سنّة رسول الله ﷺ[2].

ومَن قرأ سورة لِمَ تُحرِّم[3] أعطاه الله توبة نصوحاً[4].

ومَن قرأ سورة ن والقلم كان له ثواب الّذين حسّن الله أخلاقهم[5].

ومَن قرأ سورة الحاقّة حاسبه الله حساباً يسيراً[6].

ومَن قرأ سورة سأل سائل أعطاه الله ثواب الّذين هم لأماناتهم حافظون[7].

---

(١) أورده الزمخشري، والطبرسي، والبيضاوي بلفظه، الكشاف ٤ : ٤٤١، مجمع البيان ٥ : ٢٩٦، وأنوار التنزيل: ٧٧١.

(٢) أورده الزمخشري، والطبرسي، والبيضاوي بلفظه، الكشاف ٤ : ٤٤٤، مجمع البيان ٥ : ٣٠١، وأنوار التنزيل: ٧٧٤.

(٣) يعني سورة التحريم.

(٤) أورده الزمخشري بلفظ «آتاه الله» الكشاف ٤ : ٤٦٠، وذكره الطبرسي بلفظه في مجمع البيان ٥ : ٣١١، وقد أورده البيضاوي بلفظه عند الزمخشري في أنوار التنزيل: ٧٧٧. ولم يورد صاحب مقدمة كتاب المباني في نظم المعاني شيئاً في سورة الملك غير ما ذكره في سورة السجدة ولكن الزمخشري ذكر في فضلها حديثاً عن أبي ما نصه: ﴿من قرأ سورة الملك فكأنما أحيا ليلة القدر﴾، الكشاف ٤ : ٤٦٧، وذكره الطبرسي، والبيضاوي بنصه، مجمع البيان في تفسير القرآن ٥ : ٤٨١، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٧٨٠.

(٥) ذكره الزمخشري، والطبرسي، والبيضاوي «أعطاه الله ثواب» الكشاف ٤ : ٤٧٨، ومجمع البيان ٥ : ٣٢٨، وأنوار التنزيل: ٧٨٤.

(٦) ذكره الزمخشري، والطبرسي، والبيضاوي بلفظه، الكشاف ٤ : ٤٩٦، مجمع البيان ٥ : ٣٤٢، وأنوار التنزيل: ٧٨٧.

(٧) ذكره الزمخشري، والبيضاوي، والطبرسي بلفظ «هم لأماناتهم وعهدهم راعون» وزاد الطبرسي في نهايته ﴿والذين هم على صلواتهم يحافظون﴾ الكشاف ٤ : =

ومَن قرأ سورة نوح كان من المؤمنين الّذين لحقتهم دعوة نوح[١].

ومَن قرأ سورة الجن أُعطي بعدد كل جنيّ وشيطان صدّق بمحمّد ﷺ وكذّب به عتق رقبة[٢].

ومَن قرأ سورة المزّمل رفع الله عنه العسر في الدنيا والآخرة[٣].

ومَن قرأ سورة المدّثر أعطاه الله عشر حسنات بعدد مَن صدّق بمحمّد ﷺ بمكّة وكذّب به[٤].

ومن قرأ سورة القيامة شهدت له أنا وجبريل يوم القيامة أنّه كان مؤمناً بيوم القيامة[٥].

ومَن قرأ سورة هل أتى كان جزاءه على الله جنّة وحريراً[٦].

= ٤٩٢، مجمع البيان ٥: ٣٥٠، أنوار التنزيل: ٧٨٩.

(١) أورده الزمخشري، والطبرسي، والبيضاوي، وعندهم «تدركهم» في مكان «لحقتهم» الكشاف ٤: ٤٩٧، مجمع البيان ٥: ٣٥٩، أنوار التنزيل: ٧٩٢.

(٢) الكشاف ٤: ٥١٦، مجمع البيان ٥: ٣٦٥، أنوار التنزيل: ٧٩٥.

(٣) أورده الزمخشري بلفظه لكن أوله «دفع» الكشاف ٤: ٥١٥، وذكره الطبرسي بصيغة البناء للمجهول «رفع» مجمع البيان ٥: ٣٧٥، وهو عند البيضاوي متفق، أنوار التنزيل: ٧٩٧.

(٤) أورده الزمخشري ونهايته عنده «وكذب به بمكة» الكشاف ٤: ٥٢، وأورده الطبرسي بلفظ «أعطي من الأجر» ونهايته توافق ماجاءت عليه عند الزمخشري مجمع البيان ٥: ٣٨٢. ولفظه عند البيضاوي موافق للفظه عند الزمخشري، ولكنه يزيد في نهايته «شرفها الله تعالى» أنوار التنزيل: ٨٠٠.

(٥) أورده الزمخشري بلفظه، الكشاف ٤: ٥٣١، وزاد فيه الطبرسي «وجاء ووجهه مصفر على وجوه الخلائق يوم القيامة» مجمع البيان ٥: ٣٩٣، وذكره البيضاوي بلفظه لكن نهايته عنده «أنه كان مؤمنا به» أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٨٠٢.

(٦) أورده الزمخشري، والطبرسي، والبيضاوي بلفظه. الكشاف ٤: ٥٤١، مجمع البيان ٥: ٤٠٢، أنوار التنزيل: ٨٠٥.

ومَن قرأ المرسلات كتب له أنّه ليس من المشركين(١).

ومَن قرأ عمّ يتساءلون سقاه الله من برد الشراب يوم القيامة(٢).

ومَن قرأ النازعات لم يُحبس يوم القيامة حتّى يدخل الجنّة إلاّ قدر الصلاة المكتوبة(٣).

ومَن قرأ عبس كان وجهه يوم القيامة ضاحكاً مستبشراً(٤).

ومَن قرأ إذا الشمس كُوِّرت أعاذه الله أن يفضحه حين تُنشر صحيفته(٥).

ومَن قرأ إذا السماء انفطرت كُتب له بكلّ قطرة من ماءٍ حسنة، وبعدد كل قبر حسنة وأصلح الله سيّئاته يوم القيامة(٦).

---

(١) أورده الزمخشري بلفظه، الكشاف ٤: ٥٤٦، ولفظ الطبرسي «كتب أنه ليس من المشركين» مجمع البيان ٥: ٤١٤، أما البيضاوي فذكره بصيغة البناء للمعلوم «كتب الله له»: ٨٠٨.

(٢) أورده الزمخشري، والطبرسي، والبيضاوي بلفظه، وأسقطوا «من برد» الكشاف ٤: ٥٥٣، مجمع البيان ٥: ٤١٤، أنوار التنزيل: ٨١٠.

(٣) أورده الزمخشري وأوله عنده «كان ممن حبسه الله في القبر والقيامة» الكشاف ٤: ٥٥٩، أما أوله عند الطبرسي فهو «لم يكن حبسه وحسابه يوم القيامة» مجمع البيان ٥: ٤٢٧، أما عند البيضاوي فهو «وكان ممن حبسه الله في يوم القيامة» قدر الصلاة المكتوبة: ٨١٢.

(٤) أورده الزمخشري، والطبرسي، والبيضاوي بلفظ «جاء يوم القيامة ووجهه» الكشاف ٤: ٥٦٤، مجمع البيان ٥: ٤٣٥، أنوارالتنزيل: ٨١٤.

(٥) أورده الزمخشري، والطبرسي، والبيضاوي بلفظه. الكشاف ٤: ٥٧٠، مجمع البيان ٥: ٤٤١، أنوار التنزيل: ٨١٦.

(٦) أوله عند الزمخشري، والبيضاوي «كتب الله له بعدد» وأسقطا منه «وأصلح الله سيئاته يوم القيامة» الكشاف ٤: ٥٧٣، أنوار التنزيل: ٨١٧. وأوله عند الطبرسي «أعطاه الله من الأجر بعدد» وثمة تقديم وتأخير فيه، كذلك جاء لفظ «وأصلح الله شأنه» في مكان «وأصلح الله سيئاته» مجمع البيان ٥: ٤٤٧.

ومَن قرأ ويلٌ للمطفّفين سقاه الله من الرحيق المختوم[١].

ومَن قرأ إذا السماء انشقّت أعاذه الله أن يعطيه كتابه وراء ظهره[٢].

ومَن قرأ والسماء ذات البروج أعطاه الله من الأجر بعدد كلّ جمعة وكلّ عرفة في الدنيا عشر حسنات[٣].

ومَن قرأ والسماء والطارق أعطاه الله بعدد كلّ نجم في السماء عشر حسنات[٤].

ومَن قرأ سبّح أعطاه الله عشر حسناتٍ بكلّ حرف أنزله الله على إبراهيم وموسى ومحمّد ﷺ[٥].

ومَن قرأ سورة الغاشية حاسبه الله حساباً يسيراً[٦].

ومَن قرأ الفجر في الليالي العشر غفر الله له، ومَن قرأها في

---

(١) أورده الزمخشري، والطبرسي، والبيضاوي بزيادة «يوم القيامة» في آخره، الكشاف ٤ : ٥٧٨، مجمع البيان ٥ : ٤٥٠، أنوار التنزيل: ٨١٩.

(٢) أورده الزمخشري، والطبرسي، والبيضاوي بلفظه، الكشاف ٤ : ٥٨٢، مجمع البيان ٥ : ٤٥٨، أنوار التنزيل: ٨٢١.

(٣) أورده الزمخشري بلفظ «أعطاه الله بعدد كل يوم جمعة، وكل يوم عرفة يكون في الدنيا عشر حسنات» الكشاف ٤ : ٥٨٥، وأورده الطبرسي بزيادة كل «يوم» جمعة وكل «يوم» عرفة ثم بلفظ «يكون في دار الدنيا» مجمع البيان ٥ : ٤٦٣، ونص البيضاوي هو ماورد عند الزمخشري بإسقاط لفظ «يوم» أنوار التنزيل: ٨٢٢.

(٤) أورده الزمخشري، والطبرسي، والبيضاوي بلفظه ونصه، الكشاف ٤ : ٥٨٨، ومجمع البيان ٥ : ٤٦٩، وأنوار التنزيل: ٨٢٣.

(٥) أورده الزمخشري، والبيضاوي بزيادة «بعدد كل» الكشاف ٤ : ٥٩٢، أنوار التنزيل: ٨٢٤، ولفظه عند الطبرسي بزيادة «أعطاه الله من الأجر» و«بعدد كل» مجمع البيان ٥ : ٤٧٣.

(٦) أورده الزمخشري والطبرسي والبيضاوي بلفظه، الكشاف ٤ : ٥٩٥، مجمع البيان ٥ : ٤٧٧، أنوار التنزيل: ٨٣٦.

سائر الأيّام كانت له نوراً يوم القيامة(١).

ومَن قرأ لا أُقسم أعطاه الله أماناً من غضبه يوم القيامة(٢).

ومَن قرأ والشمس فكأنّما تصدّق بكلّ شيء طلعت عليه الشمس والقمر(٣).

ومَن قرأ والليل أعطاه الله حتّى يرضى، وأعفاه من العسر، ويسّر له اليسر(٤).

ومَن قرأ والضحى جعله الله يوم القيامة فيمن يرضى بمحمّد أن يشفع له، وكتب له عشر حسنات بعدد كلّ يتيم وسائل(٥).

ومَن قرأ ألم نشرح أُعطي من الأجر كمَن لقي محمّداً ﷺ مغتمّاً ففرج عنه(٦).

---

(١) أورده الزمخشري على البناء للمجهول «غفر له» الكشاف ٤: ٦٠١، وأورده الطبرسي بلفظه ونصه، مجمع البيان ٥: ٤٨١، ولفظه عند البيضاوي يوافق ما جاء به عند الزمخشري، أنوار التنزيل: ٨٢٧.

(٢) أورده الزمخشري، والبيضاوي بلفظه وفيه «الأمان» الكشاف ٤: ٦٠٤، أنوار التنزيل: ٨١٩، ولفظه عند الطبرسي «الأمن» مجمع البيان ٥: ٤٩٠.

(٣) أورده الزمخشري، والطبرسي، والبيضاوي بلفظه ونصه، الكشاف ٤: ٦٠٧، ومجمع البيان ٥: ٤٩٦، وأنوار التنزيل: ٨٣٠.

(٤) أورده الزمخشري، والطبرسي، والبيضاوي بلفظه لكن فيه «وعافاه» الكشاف: ٦١٠، ومجمع البيان ٥: ٤٩٩، وأنوار التنزيل: ٧٣١.

(٥) أورده الزمخشري، والطبرسي بإسقاط «يوم القيامة» وبلفظ «لمحمد» في موضع «بمحمد»، وعند الزمخشري، والبيضاوي «كتب له عشر حسنات» أما لفظ الطبرسي فهو «وله عشر حسنات» الكشاف ٤: ٦١٤، مجمع البيان ٥: ٥٠٣، وأنوار التنزيل: ٧٣١.

(٦) أورده الزمخشري، والبيضاوي بإسقاط «أعطي الأجر» ولفظه «فكأنما جاءني وأنا مغتم ففرج عني» الكشاف ٤: ٦١٦، أنوار التنزيل: ٨٢٢، وذكره الطبرسي بلفظه، مجمع البيان ٢: ٥٠٧.

ومَن قرأ والتين أعطاه الله خصلتين: اليقين والعافية مادام يفعل الصلاة، وكتب له بعدد مَن يقرأ هذه السورة صيام يوم[١].

ومَن قرأ إقرأ باسم ربّك أُعطي من الأجر كأنّما قرأ المفصل كلّه[٢].

ومَن قرأ إنّا أنزلناه أعطاه الله من الأجر كمَن صام رمضان ووافق ليلة القدر[٣].

ومَن قرأ لم يكن كان يوم القيامة من خير البريّة مشهداً ومقيلاً[٤].

ومَن قرأ إذا زُلزلت الأرض أعطاه الله من الأجر كأنّما قرأ البقرة[٥].

---

(١) أورده الزمخشري بلفظ «ما دام في دار الدنيا» في موضع «ما دام يفعل الصلاة» وبزيادة «وإذا مات أعطاه الله من الأجر» وأسقط منه «صيام يوم» في نهايته، الكشاف ٤ : ٦١٨. ولفظه عند الطبرسي هو ما جاء به عند الزمخشري إلا أنه أثبت نهايته «صيام يوم» مجمع البيان ٥ : ٥١٠، وأورده البيضاوي بلفظ «ما دام حياً» في موضع «ما دام يفعل الصلاة» وبلفظ «فإذا مات أعطاه الله من الأجر» في موضع«وكتب له»، وأسقط منه نهايته، أنوار التنزيل: ٨٣٣.

(٢) أورده الزمخشري، والطبرسي، والبيضاوي بلفظه، الكشاف ٤ : ٦٢١، ومجمع البيان ٥ : ٥١٢، وأنوار التنزيل: ٨٣٤.

(٣) ذكره الزمخشري، والطبرسي، والبيضاوي بلفظ «وأحيا ليلة القدر» في موضع «ووافق ليلة القدر» الكشاف ٤ : ٦٢٢، مجمع البيان ٥ : ٥١٦، أنوار التنزيل: ٨٣٤.

(٤) ذكره الزمخشري والبيضاوي بلفظ «مع خير البرية مساء ومقيلا» الكشاف ٤ : ٦٢٤، أنوار التنزيل: ٨٣٦، أما الطبرسي فذكره بلفظ «سائرا ومقيما» في نهايته، مجمع البيان ٥ : ٥٢١.

(٥) أورده الزمخشري، والبيضاوي بلفظ «من قرأ سورة إذا زلزلت أربع مرات كان كمن قرأ القرآن كله» وذكر ابن حجر في تخريجه له أنه من حديث علي من رواية أبي القاسم الطائي وهو ساقط، كذلك ذكر أن لفظه من رواية ابن مردويه، والواحدي بإسنادهما إلى أبي بن كعب هو «من قرأ إذا زلزلت أعطي من الأجر كمن قرأ القرآن»، الكشاف ٤ : ٦٣٦، أنوار التنزيل: ٨٣٦، ولفظه عند الطبرسي هو «من قرأها فكأنما قرأ البقرة، وأعطي من الأجر كمن قرأ ربع القرآن» مجمع البيان ٥ : ٥٢٤.

ومَن قرأ والعاديات أُعطي من الأجر ـ أراه قال ـ بعدد مَن بات بالمزدلفة[١].

ومَن قرأ القارعة ثقّل الله بها منزلته يوم القيامة[٢].

ومَن قرأ الهيكم عافاه الله من أن يُحاسب بالنعمة الّتي أنعم عليه بها[٣].

ومَن قرأ سورة والعصر ختم الله له بالصبر، وكان من أصحاب الحقّ[٤].

ومَن قرأ ويلٌ لكلّ همزة لمزة أعطاه الله عشر حسنات بعدد مَن استهزأ بمحمّدﷺ وأصحابه[٥].

ومَن قرأ سورة ألم ترَ أعاذه الله من العذاب والمسخ في دار الدنيا[٦].

---

(١) أورده الزمخشري، والطبرسي، والبيضاوي بلفظ واحد وبزيادة «عشر حسنات»، «وشهد جُمَعاً» في نهايته، الكشاف ٤: ٦٢٩، ومجمع البيان ٥: ٥٢٧، وأنوار التنزيل: ٨٣٧.

(٢) أورده الزمخشري، والبيضاوي بلفظ واحد وبكلمة «ميزانه» في موضع «منزلته» الكشاف ٤: ٦٣٠، مجمع البيان ٥: ٥٣٠، وأنوار التنزيل: ٨٣٨.

(٣) ذكره الزمخشري، والطبرسي، والبيضاوي بنص واحد لفظه «لم يحاسبه الله بالنعم التي أنعم بها عليه في دار الدنيا، وأعطي من الأجر كأنما قرأ ألف آية» الكشاف ٤: ٦٣٢، ومجمع البيان ٥: ٥٣٢، وأنوار التنزيل: ٨٣٨.

(٤) ذكره الزمخشري، والبيضاوي بنصّ واحد مخالف ولفظه «غفر الله له وكان ممن تواصوا بالحق وتواصوا بالصبر»، الكشاف ٤: ٦٣٣، وأنوار التنزيل: ٨٣٩. وأضاف الطبرسي «يوم القيامة» مجمع البيان ٥: ٥٣٥.

(٥) أورده الزمخشري، والبيضاوي بلفظه ونصه، الكشاف ٤: ٦٣٥، وأنوار التنزيل: ٨٣٩، وعند الطبرسي بدايته «أعطي من الأجر» مجمع البيان ٥: ٥٣٩.

(٦) أورده الزمخشري، والبيضاوي بلفظ «أعفاه الله أيام حياته من الخسف والمسخ» الكشاف ٤: ٤٣٨، وأنوار التنزيل: ٨٤٠، ولفظه عند الطبرسي، «عافاه الله أيام حياته في الدنيا من المسخ والقذف» مجمع البيان ٥: ٣٩.

ومَن قرأ لإيلاف أعطاه الله من الأجر بعدد مَن طاف حول الكعبة، واعتكف بها[١].

ومَن قرأ أرأيت غفر الله له إن كان للزكاة مؤدّياً[٢].

ومَن قرأ الكوثر سقاه الله من كلّ نهر في الجنة، وكتب له عشر حسنات بعدد كلّ قربان قرّبة هو في يوم النحر، أو قرّب به غيره[٣].

ومَن قرأ قل يا أيّها الكافرون أُعطي من الأجر كأنّما قرأ ربع القرآن، وتباعدت منه مردة الشياطين، وتعافى من الفزع الأكبر يوم القيامة[٤].

ومَن قرأ إذا جاء نصر الله أُعطي من الأجر كمَن شهد مع رسول الله ﷺ فتح مكّة[٥].

---

(١) أورده الزمخشري، والبيضاوي، وفيهما «عشر حسنات» في موضع «من الأجر» و«بالكعبة» في مكان «حول الكعبة» الكشاف ٤: ٦٤١، أنوار التنزيل: ٨٤٠، وورد عند الطبرسي بلفظ «أعطي من الأجر» وبزيادة «عشر حسنات» وبلفظ «بالكعبة» مجمع البيان ٥: ٥٤٣.

(٢) أورده الزمخشري، والطبرسي بلفظه ونصه، الكشاف ٤: ٦٤٣، مجمع البيان ٥: ٥٤٦، وذكره البيضاوي بصيغة المبني للمجهول ولفظه «غفر له» أنوار التنزيل: ٨٤١.

(٣) أورده الزمخشري ونهايته عنده «قربه العباد في يوم النحر أو يقربونه» الكشاف ٤: ٦٤٥، أما نهايته عند البيضاوي فهي «قربه العباد في يوم النحر العظيم» أنوار التنزيل: ٨٤١، وعند الطبرسي «من أنهار الجنة» في موضع «من كل نهر في الجنة» «وأعطي من الأجر» في موضع «وكتب له عشر حسنات» ونهايته «قربه العباد في يوم عيد، ويقربون من أهل الكتاب والمشركين» مجمع البيان ٥: ٤٥٨.

(٤) أورده الزمخشري، والطبرسي بنص واحد بإسقاط «أعطي من الأجر» وبزيادة «وبرئ من الشرك» الكشاف ٤: ٦٤٦، مجمع البيان ٥: ٥٥١، وأورده البيضاوي بإسقاط «أعطي من الأجر» وبزيادة «وبرئ من الشرك» ثم بإسقاط «وتعافى من الفزع الأكبر يوم القيامة» أنوار التنزيل: ٨٤٢.

(٥) أورده البيضاوي بلفظه في أنوار التنزيل: ٨٤٢، وعند الزمخشري والطبرسي بزيادة =

ومَن قرأ تبّت أرجو أن لا يجمع الله بينه وبين أبي لهب في دارٍ واحدة[١].

ومَن قرأ قل هو الله أحد أُعطي من الأجر كأنّما قرأ ثلث القرآن، وأعطي عشر حسنات بعدد مَن أشرك بالله، وآمن بالله[٢].

ومَن قرأ قل أعوذ بربّ الفلق وقل أعوذ بربّ الناس فكأنّما قرأ جميع الكتاب الّذي أنزله الله على محمّدﷺ[٣].

هذه نهاية حديث الصحابي الجليل أُبي بن كعب الأنصاري، وبها ينتهي الجزء الأول من هذا الكتاب، المحرر بيد عبد الحليم عوض الحلي في الثامن عشر من ذي الحجة من سنة ١٤٢٢ هـ.

ويليه الجزء الثاني المختص ببيان فضائل وآثار القرآن الكريم على مخلوقات الله ﷻ، من جمادات، وملائكة، وشياطين، وجن، وإنس، سائلين المولى ﷻ أن يكمله بفضل وبركة القرآن الكريم، إنّه ذو الفضل العظيم، والحمد لله ربّ العالمين.

= لفظ «يوم فتح مكة» الكشاف ٤: ٦٤٩، مجمع البيان ٥: ٥٥٣.

(١) أورده الزمخشري والطبرسي والبيضاوي، بلفظه وفيه «رجوت» في موضع «أرجو» أنظر الكشاف ٤: ٦٥٢، مجمع البيان ٥: ٥٥٨، أنوار التنزيل: ٨٤٣.

(٢) لم يورده الزمخشري والبيضاوي، وذكرا مكانه حديثاً آخر في فضل السورة، أنظر الكشاف ٤: ٦٥٤، وأنوار التنزيل: ٨٤٤. وذكره الطبرسي أعطي «من الأجر» وبإسقاط «بعدد من أشرك بالله» وثمة زيادة في نهايته نصها «من آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر» مجمع البيان ٥: ٥٦.

(٣) أورده الزمخشري والبيضاوي، ولفظه «فكأنما قرأ الكتب التي أنزلها الله تعالى كلها» الكشاف ٤: ٦٥٧، أنوار التنزيل: ٨٤٥.

يرجى من القراء الكرام التوجه للأخطاء المطبعية الحاصلة في آيات القرآن الكريم

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤٦	١٠	واوفوا	عليك
٧٤	٧	نصير	مثلها
٢١٦	٣	ـــــ	والعصر إن
٣٢٩	٢٠	ـــــ	خير منها

فهرس المواضيع

أصول علم
فضائل القرآن الكريم

أدلّة المانعين

أدلّة المجوزين

MAWSOUAT AL- RASOOL
AL- MOSTAFA
(4)

Address: P.0. Box 25/138
Al- Ghobairi- Beirut- Lebanon
E-mails: almawsouah@hotmail.com
almawsouah@yahoo.com
Website: www.almawsouah.org

First print- 1423 - 2002

Shahrur bldg. Dakkash St, Bir Al-Abed- Beirut- Lebanon
Tel: 01-270574, 03-349237
Em: alathar 2002 @ hotmail. com

MAWSOUAT AL-RASOOL AL - MOSTAFA

A highly informative encyclopedia
of Prophet Mohammad's life
Administered by: Mohsen Ahmad
Al-Khatami

PROPHET MOHAMMAD AND VIRTUES OF QURAN
(FACTS AND REVIEW)

By: Abdul Halim AL - Helli

(Volume One)

Dar- Al- Athar
Beirut- Lebanon